# المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

## المجلد الثامن

## الإصدار الثامن والثمانون

## تاريخ النشر: 5 أغسطس 2026م

ISSN: 2706-6495

ISSN: 2706-6495

## الإهداء

إنه لمن دواعي سرورنا وامتياز كبير أن نقدم الإصدار الثامن والثمانون من المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي لجميع الباحثين والدكاترة المنشورة بحوثهم في العدد، كما نوجه كلمة الشكر والتقدير الى لجميع المساهمين والداعمين للمجلة الأكاديمية والمشاركين في إنتاج هذا الصرح العلمي والمعرفي.

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

منارة البحث العلمي

ISSN: 2706-6495

**المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**

**مجلة علمية دولية محكمة، تصدر المجلة دورياً كل شهر**

**الإصدار الثامن والثمانون كاملاً | 5 أغسطس 2026م**

**Doi:** doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88

**Email:** editor@ajrsp.com

**رئيس التحرير:**

أ.د. ختام أحمد النجدي

**الهيئة الاستشارية:**

أ.د. عبد الحكيم أحمد سر الختم جيني

أ.د. رياض سعيد علي المطيري

**أعضاء هيئة التحرير:**

أ.د. خالد محمد عبد الفتاح أبو شعيرة

أ.د/ عـذاب العزيز الهاشمي

أ.د. خالد إبراهيم خليل ابو القمصان

د. عبدالرازق وهبه سيد أحمد

أ.د. عبد الفتاح حسين

**أعضاء لجنة التحكيم:**

د. بسمة مرتضى محمد فودة

د. نوال حسين صديق

د. فاطمة مفلح العبداللات

د. أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم

د. وصفي ياسين عباس

د. أبو عبيدة طه جبريل علي

د. بدرالدين براحلية

قائمة الأبحاث المنشورة:

| No | عنوان البحث | اسم الباحث | الدولة | التخصص | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | العلاقة بين الانفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية على المستويين الكلي والقطاعي خلال الفترة (2015-2025) | الباحثة/ ساره بندر الجودي | المملكة العربية السعودية | المالية والمصارف والتأمين | 39 - 6 |
| 2 | تقديم الشباب السعودي لذواتهم عبر منصة تيك توك (دراسة تحليلية في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية) | الدكتورة/ نوره ناصر الحمودي، الباحثة/ أشواق علي الزهراني، الباحثة/ لينا عبدالهادي الصحفي، الباحثة/ سهام متعب الزهراني | المملكة العربية السعودية | علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية | 62 - 40 |
| 3 | دور الرضا المتبصر في حماية الحق في الخصوصية الجينية (دراسة قانونية تحليلية مقارنة) | الدكتور/ فضل يوسف إدريس عبد الرحمن | المملكة العربية السعودية | القانون | 79- 63 |
| 4 | معايير تقييم لوحات المعلومات الداعمة لعمليات إدارة المعرفة (دراسة تحليلية) | الباحثة/ أماني عبد الصمد مطيوري، الأستاذة الدكتورة/ ريم علي الرابغي | المملكة العربية السعودية | علم المعلومات | 97- 80 |
| 5 | دور التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية للهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة) | الباحث/ محمد علي الغامدي | المملكة العربية السعودية | إدارة الموارد البشرية | 131- 98 |
| 6 | خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي (دراسة نوعية تفسيرية في ضوء بناء المعنى) | الباحثة/ ابتهال عبدالرحمن الحربي، الأستاذة الدكتورة/ مريم جمال الحارثي | المملكة العربية السعودية | القياس والتقويم التربوي | 153- 132 |

ISSN: 2706-6495

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 7 | أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات (دراسة وصفية تحليلية) | الباحثة/ سديم محرز بامانع، الباحثة/ باسمه عبد العزيز الجهني، الباحثة/ كريمة عبد الرؤوف محمد | المملكة العربية السعودية | علم الاجتماع | 169- 154 |

ISSN: 2706-6495

# العلاقة بين الانفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية على المستويين الكلي والقطاعي خلال الفترة (2015-2025)

# The Relationship Between Government Spending and Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical Study at the Macro and Sectoral Levels During the Period (2025-2015)

**إعداد الباحثة/ ساره بندر الجودي**

باحثة في الإدارة المالية العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

محاضر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Email: Sbjoudi@uqu.edu.sa

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك على المستويين الكلي والقطاعي. وقد تناولت الدراسة ثلاث قطاعات رئيسة بناء على هيكل الإنفاق الحكومي لميزانية المملكة لتمثل أبعاد التنمية المستدامة المختلفة، وهي التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والبيئة. ذلك من خلال ربط الإنفاق الحكومي الموجه لهذه القطاعات بعدد من المؤشرات التنموية ذات الصلة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى بيانات الميزانية العامة للدولة والمؤشرات التنموية الصادرة عن الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية عامة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، كما تبين ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي رغم تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي، ووجود علاقة إيجابية عامة بين الإنفاق الصحي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة. كما أظهرت النتائج انخفاضاً عاماً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ووجود علاقة عكسية عامة بين نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات الكربون. وبينت الدراسة أن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية تختلف باختلاف القطاع محل الدراسة، بما يشير إلى أن كفاءة توجيه الموارد العامة لا تقل أهمية عن حجم الإنفاق نفسه. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بالتوسع في ربط الإنفاق الحكومي بمؤشرات التنمية المستدامة وقياس الأثر التنموي للبرامج الحكومية، والاستمرار في رفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والصحة، إضافة إلى تعزيز حوكمة المالية العامة عبر تطوير آليات متابعة وتقييم الأثر التنموي للإنفاق الحكومي بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الحكومي، التنمية المستدامة، المالية العامة، أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ISSN: 2706-6495

# The Relationship Between Government Spending and Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical Study at the Macro and Sectoral Levels During the Period (2015-2025)

**Sarah Bandar Aljoudi**

Researcher in Public Financial Management, King Saud University, Saudi Arabia

Lecturer, College of Business and Economics, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

## Abstract:

This study aimed to analyse the relationship between government spending and sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia from 2015 to 2025 at both macro and sectoral levels. Three primary sectors—education, health and social development, and the environment—were examined, reflecting the structure of the Kingdom's government budget and representing key dimensions of sustainable development. Government spending in these sectors was linked to relevant development indicators. A descriptive-analytical approach was employed, utilizing data from the general state budget and development indicators published by national and international organizations. The findings indicated a generally positive relationship between total government spending and the sustainable development index during the study period. An increase in higher-education enrollment was observed, despite a reduction in the proportion of government spending allocated to education. Additionally, a positive relationship was identified between health spending and life expectancy at birth. The results also demonstrated a general decline in carbon dioxide emissions and an inverse relationship between the share of spending on economic resources and carbon emissions. The analysis suggested that the relationship between government spending and development indicators varies by sector, highlighting that the efficiency of public resource allocation is as significant as the overall level of spending. Based on these findings, the study recommends further integration of government spending with sustainable development indicators, systematic measurement of the developmental impact of government programs, continued efforts to enhance the efficiency of public spending, prioritization of sectors with high developmental impact, increased investment in human capital through education and health, and strengthened public finance governance through the development of mechanisms to monitor and evaluate the developmental impact of government spending. These measures are intended to support efficient resource allocation and the achievement of the Kingdom's Vision 2030 targets and the Sustainable Development Goals.

**Keywords:** Government spending, Sustainable development, Public finance, Sustainable Development Goals (SDGs).

## 1. المقدمة:

أصبحت التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة أحد أبرز المرتكزات الحاكمة للسياسات العامة على المستوى العالمي، نظراً لما تمثله من إطار متكامل يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. فلا تعد هذه الاستدامة مجرد خيار رفاهي للدول، بل غدت حتمية استراتيجية لضمان التوازن بين أبعادها المتعددة. وقد تعزز هذا التوجه مع اعتماد الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر ضمن (أجندة التنمية المستدامة 2030م)، حيث دعت الدول إلى توظيف سياساتها ومواردها العامة لتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وفي هذا السياق، يحظى الإنفاق الحكومي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية بوصفه أحد المكونات الرئيسة للمالية العامة وأحد أبرز أدوات السياسة المالية. وينظر إليه باعتباره وسيلة لتمويل البرامج والخدمات العامة ولتخصيص الموارد العامة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يسهم في تحسين مستوى الرفاه وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت المالية العامة تحولاً ملحوظاً منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 عام 2016م، حيث عملت المملكة على مواءمة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة مع برامج الرؤية ومستهدفاتها الوطنية. وقد صاحب هذا التحول الاستراتيجي تبني مجموعة من الإصلاحات المالية والهيكلية التي انعكست على هيكل الإنفاق الحكومي، وتمثلت في رفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز الاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل، إلى جانب إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات التنموية ذات الأثر المباشر على جودة الحياة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2024). وفي ظل هذه التحولات، اتجهت السياسات الحكومية نحو تحقيق قدر أكبر من التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة هيكل الإنفاق الحكومي في المملكة وتحليل علاقته بالتنمية المستدامة من منظور علمي وتطبيقي.

فأصبحت العلاقة بين هيكل الإنفاق الحكومي وتحقيق التنمية المستدامة محور رئيس في الأدبيات الحديثة في المالية العامة. إلا أن نتائج الدراسات السابقة لم تتفق على نمط واحد لهذه العلاقة، حيث أظهرت بعض الدراسات وجود ارتباطات إيجابية بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية (قابيل، 2022; يونس وخضير، 2018)، في حين أشارت دراسات أخرى إلى اختلاف طبيعة هذه العلاقة باختلاف القطاعات والبيئات الاقتصادية والمؤسسية (بن عمورة وبن حسين، 2018; زين العابدين وآخرون، 2021).

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك على مستويين متكاملين؛ المستوى الكلي من خلال دراسة العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة (SDG Index)، والمستوى القطاعي من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق في عدد من القطاعات التنموية ومؤشرات مختارة تمثل الأبعاد التعليمية والصحية والبيئية للتنمية المستدامة، ما يوفر فهماً أكثر شمولية لطبيعة هذه العلاقة في السياق السعودي. كما تستعرض الدراسة الأسس النظرية والأدبيات والتجارب الدولية ذات الصلة، وتحلل اتجاهات الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتعزيز التقدم نحو التنمية المستدامة.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في السياسات العامة، إلا أن التحدي الرئيسي لا يكمن في حجم هذا الإنفاق، بل في مدى توافق هيكله وتوزيعه مع متطلبات التنمية المستدامة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى وجود فجوة في العديد من الدول بين الإنفاق الحكومي والأهداف التنموية المستهدفة، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث لا يتم توجيه الموارد العامة دائماً نحو القطاعات الأكثر تأثيراً في تحقيق هذه الأهداف. وفي خضم السعي الدولي الحثيث نحو تحقيق هذه الأهداف، برزت تحديات تمويلية كبيرة أمام الحكومات، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الدول النامية تواجه فجوة تمويلية سنوية تقدر بنحو 4

تريليونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الأولويات التنموية (United Nations, 2024).

من هذا المنطلق، تبرز أهمية تحليل هيكل الإنفاق العام بوصفه أداة تعكس أولويات السياسة المالية ومدى قدرته على دعم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. حيث أن نتائج الدراسات السابقة لم تتفق على نمط موحد للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة؛ إذ توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن أثر الإنفاق يختلف باختلاف القطاع محل الدراسة وكفاءة توجيه الموارد العامة.

ويزداد هذا الأمر أهمية في المملكة العربية السعودية في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة، وما صاحبها من تغيرات في أولويات الإنفاق الحكومي وتوزيعه بين القطاعات المختلفة في إطار رؤية المملكة 2030. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية، فإن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، خاصة في ظل تعدد القطاعات التنموية واختلاف استجابة مؤشرات التنمية للإنفاق الموجه إليها. وبناء على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

**ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وأحد مؤشرات البعد التعليمي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الصحة والتنمية الاجتماعية وأحد مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الموارد الاقتصادية وأحد مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟

### 2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك من خلال:

1. تسليط الضوء على مفهومي الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة.
2. استعراض أبرز النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة.
3. التعرف على واقع الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025).
4. استعراض أبرز التجارب الدولية في توظيف الإنفاق الحكومي لدعم التنمية المستدامة واستخلاص الدروس المستفادة منها.
5. تحليل طبيعة العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على المستوى الكلي.
6. تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على المستوى القطاعي في الأبعاد التعليمية والاجتماعية والبيئية.
7. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي ودعم تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

### 3.1. نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من مستويين؛ يتمثل المستوى الأول في دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي بوصفه متغيراً مستقلًا والتنمية المستدامة بوصفها متغيراً تابعاً على المستوى الكلي. في حيث يركز المستوى الثاني على تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الموجه

للقطاعات الرئيسة والمؤشرات التنموية المرتبطة بها، بما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. الشكل (1) يوضح نموذج الدراسة المقترح لدراسة العلاقة بين المتغيرات:

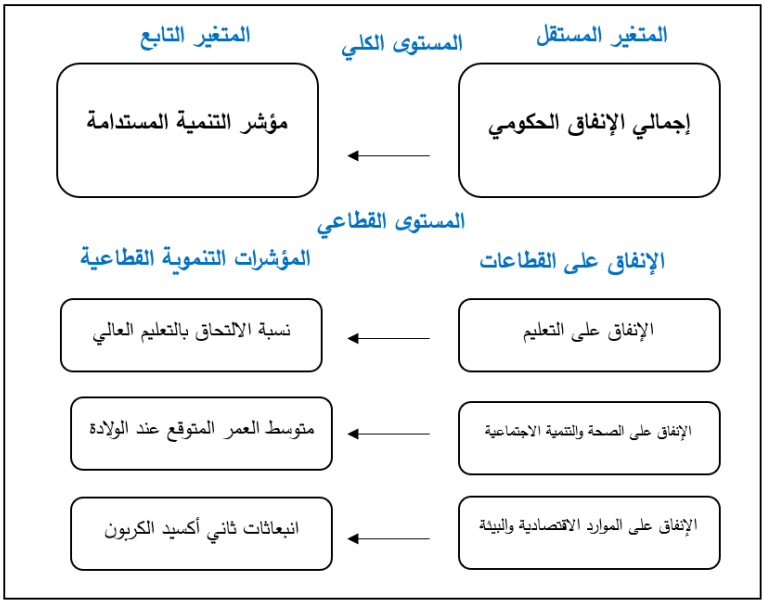


**الشكل (1):** الإطار المقترح للدراسة للعلاقة بين الإنفاق الحكومية والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، من إعداد الباحثة

### 4.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية:

#### *1.4.1. الأهمية العلمية:*

تستمد الدراسة أهميتها من تناولها موضوعاً يحظى باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية، والمتمثل في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة. حيث تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالمالية العامة والتنمية المستدامة من خلال دراسة هذه العلاقة في السياق السعودي خلال فترة شهدت تحولات اقتصادية وتنموية مهمة. وبالتالي تتميز هذه الدراسة بتناول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على مستويين متكاملين؛ المستوى الكلي والمستوى القطاعي، بما يوفر فهماً أكثر شمولاً لطبيعة هذه العلاقة باختلاف القطاعات التنموية.

#### *2.4.1. الأهمية العملية:*

توفر الدراسة مؤشرات يمكن الاستفادة منها في فهم العلاقة بين أنماط الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وتسهم نتائج الدراسة في دعم متخذي القرار والجهات الحكومية في تقييم توجهات الإنفاق العام في ضوء مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. كما تساعد الدراسة في إبراز أهمية كفاءة تخصيص الموارد العامة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية بما يعزز فاعلية الإنفاق الحكومي وأثره التنموي.

### 5.1. حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دراسة العلاقة بين هيكل الإنفاق العام والتنمية المستدامة.
- الحدود الزمنية: تمتد الدراسة خلال الفترة من 2015م إلى 2025م.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية.

## 2. أدبيات للدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى بناء الأساس النظري والمعرفي للدراسة من خلال استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة. حيث يتكون من خمسة مباحث رئيسة، يتناول المبحث الأول الإنفاق الحكومي من حيث المفهوم والخصائص وهيكل الإنفاق الحكومي مع التركيز على هيكل الإنفاق في المملكة العربية السعودية. ويستعرض المبحث الثاني التنمية المستدامة من حيث النشأة والمفهوم والأبعاد والأهداف والمؤشرات، إضافة إلى واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. أما المبحث الثالث فيتناول الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة. ويختص المبحث الرابع باستعراض الدراسات السابقة والتعقيب عليها ومن ثم تحديد الفجوة البحثية، وأخيراً المبحث الخامس يستعرض أهم التجارب الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

### 1.2. الإنفاق الحكومي:

#### *1.1.2. الإنفاق الحكومي: المفهوم والخصائص*

يقصد بالنفقات العامة "المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها للإشباع الحاجات العامة" (عصفور، 2022، ص260)، وايضاً يعرف بأنه مجموع النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها من الموارد العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق المصلحة العامة (بري،2001). وفي السياق نفسه، يعرف العوالمة (1992) الإنفاق الحكومي على أنه "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع".

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الإنفاق العام يتميز بعدة خصائص من أبرزها، أن الإنفاق يتخذ الشكل النقدي في التمويل، فالدولة تدفع نقداً من مواردها مقابل تحقيق الأهداف العامة للمجتمع. كما أنها تعتمد على موارد عامة يتم تمويلها غالبًا من الإيرادات العامة كالضرائب والإيرادات النفطية وغيرها. كما يتميز الإنفاق الحكومي بصدوره عن جهة عامة تتمثل في الدولة أو أحد أجهزتها الحكومية سواء كانت إدارة أو هيئة او وزارة أي جهة لها حق الإنفاق وفق النظام. في حين أن الغرض من الإنفاق يتمثل في كل ما يحقق المصلحة العامة وتلبية الاحتياجات الجماعية، وليس تحقيق الربح كما هو الحال في الإنفاق الخاص. لذلك تتجه الدولة إلى توجيه الإنفاق نحو القطاعات والخدمات التي تحقق منافع اقتصادية واجتماعية وتنموية للدولة وللمجتمع ككل، مثل الأمن، والدفاع، والصحة والتعليم وتحسين الخدمات العامة (عصفور2022; البسام، 2022).

#### *2.1.2. هيكل الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية*

يقصد بهيكل الإنفاق الحكومي الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الموارد المالية العامة بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقاً لأولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ففي المملكة العربية السعودية، شهد هيكل الإنفاق الحكومي فيها تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية المرتبطة برؤية المملكة 2030. حيث ركزت على تنويع الاقتصاد ورفع كفاءة الإنفاق وتعزيز الاستدامة المالية والتنموية. وقد انعكس ذلك على طبيعة توزيع الإنفاق العام بين القطاعات المختلفة، حيث اتجهت الدولة إلى زيادة الاهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأثر طويل الأجل مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية والبيئة والبرامج المرتبطة بتحسين جودة الحياة. وهذا ما أكده البسام (2022)، بأن هيكل الإنفاق الحكومي يرتبط بطبيعة النظام المالي والأهداف التنموية للدولة، لذلك تختلف أنماط توزيع المصروفات العامة بين الدول وفقاً لاختلاف أولوياتها ومتطلباتها التنموية (البسام، 2022).

**جدول (1): قطاعات الإنفاق الحكومي في المملكة**

| القطاع | فعلي 2024 | ميزانية 2025 | توقعات 2025 | التغير السنوي* (فعلي 2024 – توقعات 2025) |
|---|---|---|---|---|
| الإدارة العامة | 54 | 44 | 50 | -6.5% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العسكري | 237 | 272 | 239 | 1.1% |
| الأمن والمناطق الإدارية | 127 | 121 | 123 | -3.1% |
| الخدمات البلدية | 116 | 65 | 91 | -21.7% |
| التعليم | 204 | 201 | 199 | -2.3% |
| الصحة والتنمية الاجتماعية | 273 | 260 | 269 | -1.4% |
| الموارد الاقتصادية | 93 | 87 | 90 | -2.5% |
| التجهيزات الأساسية والنقل | 44 | 42 | 41 | -7.6% |
| البنود العامة | 228 | 192 | 234 | 2.7% |
| **المجموع** | **1,375** | **1,285** | **1,336** | **-2.8%** |

**الوحدة :**مليار ريال ما لم يُذكر غير ذلك.

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب علامة عشرية.

المصدر: بيان الميزانية العامة 2026م

جدول (1) يستعرض هيكل الإنفاق الحكومي في المملكة، حيث يتضح طبيعة توزيع الإنفاق بين القطاعات المختلفة وفقاً لأولويات الدولة التنموية والخدمة. ويتضح أن قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية استحوذ على أكبر مخصصات الإنفاق بميزانية 2025 حيث بلغت 260 مليار ريال، يله القطاع العسكري بمبلغ 272 مليار ريال، ثم قطاع التعليم الذي بلغت مخصصاته 201 مليار ريال. كما شملت المخصصات قطاعات أخرى مثل الموارد الاقتصادية والخدمات البلدية والتجهيزات الأساسية والنقل والأمن والمناطق الإدارية والإدارة العامة. ويعكس هذا التوزيع توجهات السياسة المالية لدى المملكة ومدى اهتمام الحكومة بالموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز جودة الحياة ورفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد دراسات عديدة وجود ارتباط بين هيكل الإنفاق الحكومي وتحسن مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتعليم والصحة والبيئة. وهذا ما أكده تقرير التنمية المستدامة لعام 2023 م، بأن أهداف التنمية المستدامة هي في جوهرها أجندة استثمارية تتطلب تغير في أنماط الإنفاق وليس فقط في زيادة حجمه (Sachs et al., 2023).

## 2.2. التنمية المستدامة:

### *1.2.2. المفهوم والأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة*

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر التنموي، وقد ظهر نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بالمشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أنماط النمو التقليدية غير المتوازنة. فظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة بصورة رسمية في منشور أصدره الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة عام 1980، إلا أن انتشاره الواسع لم يتحقق إلا بعد صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك "Our Common Future"، والمعروف أيضاً باسم "تقرير برونتلاند" نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج آنذاك غروهارلم برونتلاند التي أشرفت على أعمال اللجنة. وقد قدم التقرير التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة، حيث عرفها بأنها: " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"(WCED, 1987). ويرى أبو النصر ومحمد (2017) أن التنمية المستدامة تمثل عملية تنموية تقوم على مبادئ الاستمرارية والعدالة والتوازن والتكامل، مع مراعاة الأبعاد البيئية في مختلف المشروعات والأنشطة التنموية، بما يضمن عدم

الإضرار بالجيل القادم مقابل إفادة الجيل الحاضر. كما توضح وهيبة (2017) أن التنمية المستدامة تتسم بالشمولية لارتباطها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتسعى إلى تحقيق أهداف محددة من خلال معالجة مختلف جوانب الحياة. من خلال ما سبق، يلاحظ أن تعريف التنمية المستدامة يركز ضمنياً على فكرتين محوريتين، تتمثل الأولى في تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، خاصة احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً، في حين تتمثل الفكرة الثانية في محدودية الموارد والقيود التي تفرضها القدرة البيئية والتكنولوجية على استدامة التنمية مستقبلاً.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد المترابطة التي تعمل بصورة تكاملية لتحقيق التنمية على المدى الطويل. حيث تتمثل الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة (الطاهر,2013) كما يلي:

- *البعد الاقتصادي:* ويعنى بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع مستويات الرفاه وتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يسهم في تلبية احتياجات الأفراد الحالية والمستقبلية.
- *البعد الاجتماعي:* يركز على الإنسان بوصفه محور التنمية وغايتها الأساسية، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية، وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في المجتمع.
- *البعد البيئي:* فيهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية والحد من التلوث والاستنزاف المفرط للموارد، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة.

كما تشير بعض الأدبيات إلى أهمية البعدين التكنولوجي والمؤسساتي بوصفهما عوامل مساندة للتنمية المستدامة، حيث تسهم التكنولوجيا في رفع كفاءة الإنتاج وترشيد استخدام الموارد وتبني حلول أكثر ملاءمة للبيئة، بينما يؤدي وجود مؤسسات فعالة وحوكمة رشيدة إلى تعزيز كفاءة إدارة الموارد وتنفيذ السياسات التنموية (نوفل وآخرون، 2022). إلا أن هذه الأبعاد تظل مرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتسهم في دعمها وتحقيق التكامل فيما بينها. وتؤكد الأدبيات أن نجاح التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد المختلفة، إذ إن التركيز على أحدها دون الآخر قد يؤدي إلى اختلال العملية التنموية وعدم استدامتها على المدى الطويل. وتؤكد وهيبة (2017) أن التنمية المستدامة تختلف أولوياتها وخصائصها باختلاف ظروف الدول واحتياجاتها، مع ضرورة تحقيق التكامل والترابط بين أهدافها بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية خلال فترة زمنية محددة.

### *2.2.2 أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها*

اعتمد قادة الدول والحكومات في عام 2015م في قمة تاريخية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030. حيث تضمنت سبعة عشر هدف تشمل مجالات متعددة مثل التعليم، والصحة، والفقر، والطاقة، والمياه، والعمل المناخي، والنمو الاقتصادي، وجودة الحياة. تمثل هذه الأهداف إطار عالمي للتنمية تهدف لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتسم بارتفاع مستوى طموحها، واتساع نطاقها وطبيعتها المتكاملة غير القابلة للتجزئة، وصممت لتحدث توازن هيكلي بين أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية، البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. فتسعى تلك الأهداف إلى استكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز مالم يتحقق في إطارها، بهدف التصدي للتحديات العالمية الراهنة والأكثر إلحاحاً من خلال العمل على القضاء على الفقر وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية وتعزيز رفاهية المجتمعات بحلول عام 2030م.

تعد مؤشرات التنمية المستدامة من الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساعد في تقييم الأداء التنموي ورصد التغيرات في أبعاد التنمية المتعددة عبر الزمن. بالتالي، فإن قياسها لا يقتصر على مؤشر واحد، بل يعتمد على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تعكس التطور في تلك الأبعاد. فقد طورت الأمم المتحدة 248 مؤشر عالمي لمتابعة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتختلف هذه المؤشرات بحسب طبيعة كل هدف ومجال قياسه.

فمن أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المستدامة مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index)، وهو مؤشر مركب يقيس أداء الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة، من خلال تجميع عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مؤشر واحد. ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في المقارنات الدولية وتحليل الاتجاهات التنموية بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة.

تعتمد الدول والمؤسسات الدولية على عدد من المؤشرات لرصد التقدم التنموي وتقييم أثر السياسات العامة على التنمية المستدامة. حيث تستخدم المؤشرات القطاعية لقياس الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة بصورة أكثر تفصيلًا، مثل مؤشرات التعليم والصحة والبيئة، حيث تساعد هذه المؤشرات في تحليل أثر السياسات العامة والإنفاق الحكومي على كل قطاع بصورة مستقلة. وفي السياق السعودي، تم تحديد مجوعة من المؤشرات الرئيسة التي تعكس مضمون كل هدف وتستخدم لقياس مستوى التقدم المحرز في تحقيقه. يوضح الجدول (2) أهداف التنمية المستدامة وأمثلة على المؤشرات المستخدمة لقياس كل هدف، استناداً على تقرير "التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2024" (الهيئة العامة للإحصاء، 2024).

**جدول (2): أهداف التنمية المستدامة وأمثلة على مؤشرات القياس**

| الهدف | اسم الهدف | أمثلة على مؤشرات القياس |
|---|---|---|
| SDG 1 | القضاء على الفقر | الحماية الاجتماعية، الوصول إلى الخدمات الأساسية، حقوق حيازة الأراضي |
| SDG 2 | القضاء التام على الجوع | الأمن الغذائي، انتشار نقص التغذية، إنتاجية القطاع الزراعي |
| SDG 3 | الصحة الجيدة والرفاه | وفيات الأمهات، وفيات الأطفال، متوسط العمر المتوقع |
| SDG 4 | التعليم الجيد | معدلات الالتحاق، الكفاءة في القراءة والرياضيات، إتمام التعليم |
| SDG 5 | المساواة بين الجنسين | مشاركة المرأة في المناصب القيادية، التمثيل السياسي والاقتصادي |
| SDG 6 | المياه النظيفة والنظافة الصحية | الوصول لمياه الشرب الآمنة، خدمات الصرف الصحي |
| SDG 7 | طاقة نظيفة وبأسعار معقولة | الوصول للكهرباء، الاعتماد على الوقود النظيف، الطاقة المتجددة |
| SDG 8 | العمل اللائق ونمو الاقتصاد | معدل البطالة، نمو الناتج المحلي للفرد، إنتاجية العمل |
| SDG 9 | الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | الإنفاق على البحث والتطوير، براءات الاختراع، البنية التحتية |
| SDG 10 | الحد من أوجه عدم المساواة | الشمول المالي، نمو دخل الفئات الأقل دخلاً |
| SDG 11 | مدن ومجتمعات محلية مستدامة | الإسكان الملائم، النقل العام، إدارة النفايات |
| SDG 12 | الاستهلاك والإنتاج المسؤولان | إعادة التدوير، الحد من النفايات، كفاءة استخدام الموارد |
| SDG 13 | العمل المناخي | سياسات التكيف المناخي، الحد من الانبعاثات |
| SDG 14 | الحياة تحت الماء | حماية المناطق البحرية، استدامة الثروة السمكية |
| SDG 15 | الحياة في البر | مكافحة التصحر، حماية التنوع الحيوي |
| SDG 16 | السلام والعدل والمؤسسات القوية | الحوكمة، الشفافية، سيادة القانون |
| SDG 17 | عقد الشراكات لتحقيق الأهداف | التمويل التنموي، الشراكات الدولية، بناء القدرات الإحصائية |

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على تقرير الهيئة العامة للإحصاء 2024

ونظراً لتعدد مؤشرات التنمية المستدامة وتشعبها، تلجأ الدراسات التطبيقية عادة إلى اختيار مجموعة محددة من المؤشرات التي تتناسب مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات المتاحة. وفي ضوء طبيعة الدراسة الحالية، اعتمدت هذه الدراسة عددًا من المؤشرات التنموية المرتبطة بالقطاعات محل التحليل، وسيتم توضيحها بصورة تفصيلية ضمن منهجية الدراسة.

### *3.2.2. واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية*

حظيت التنمية المستدامة باهتمام كبير في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما مع إطلاق رؤية المملكة 2030م التي تمثل الإطار الاستراتيجي للتنمية الوطنية. فقد أكد التقرير السنوي للاستدامة في المملكة العربية السعودية لعام 2024 الصادر من وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن رؤية 2030م أسهمت في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية والمبادرات الاستراتيجية، بما يعكس تبني المملكة نهج تنموي متكامل يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أشار التقرير إلى أن المملكة أصبحت من أسرع دول مجموعة العشرين تقدماً في مؤشرات التنمية المستدامة، وهو ما يعكس فاعلية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي نفذت خلال السنوات الماضية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2024).

كما أظهر الاستعراضات الطوعية الوطنية للمملكة للأعوام 2018 و2023 و2026 التطور النوعي في منهجية المملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث انتقل التركيز من إرساء القواعد والأسس إلى مرحلة قياس التقدم الفعلي وتوطين الأهداف وإطلاق المبادرات الكبرى، وصولاً إلى مرحلة تسريع التنفيذ وتعظيم الأثر. ويعد الاستعراض الطوعي الوطني الأول لعام 2018 المرجع المنهجي الشامل الأول للمملكة لإرساء خط أساس لمتابعة التقدم، حيث ركز بشكل تفصيلي على أهداف مختارة شملت المياه، والطاقة، والمدن المستدامة، والاستهلاك والإنتاج، والشراكات الدولية. كما أبرز منجزات نوعية مبكرة مثل إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية عبر برامج مبتكرة مثل "حساب المواطن" لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2018). ويعكس ذلك توجه المملكة في هذه المرحلة نحو بناء الأسس المؤسسية والتنظيمية لمواءمة الخطط الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وإرساء قاعدة مرجعية لمتابعة التقدم.

في المقابل، يأتي الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لعام 2023 ليرصد التقدم المحرز في منتصف الطريق نحو عام 2030، حيث شهدت هذه المرحلة إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الداعمة للتنمية المستدامة، مثل برنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج جودة الحياة، ومبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، إلى جانب برامج الاستدامة المالية والتحول الرقمي. علاوة على ذلك، استعرض التقرير تجربة استجابة المملكة الشاملة لجائحة كوفيد-2019 وكيفية توظيف الابتكار الرقمي لضمان استمرارية الخدمات الصحية والتعليمية (Ministry of Economy and Planning , 2023) . ويشير ذلك إلى انتقال المملكة من مرحلة المواءمة والتأسيس إلى مرحلة التنفيذ الفعلي ودمج أهداف التنمية المستدامة ضمن البرامج والمبادرات الوطنية، بما يعكس تطوراً في منهجية التخطيط والتنفيذ.

واستكمالًا لهذا المسار، جاء الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لعام 2026 ليؤكد انتقال المملكة إلى مرحلة تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعظيم أثرها، من خلال إطلاق "المخطط الوطني للتنمية المستدامة" لعام 2025 الذي يترجم أكثر من (90) موضوعاً تنموياً إلى تسع مهام وطنية ترتبط بأولويات رؤية المملكة 2030. كما أكد التقرير تكامل رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار وطني موحد للتخطيط والتنفيذ، مع تعزيز دمج مبادئ الاستدامة في السياسات الاقتصادية والمالية، والارتقاء بالحوكمة، وجودة البيانات، والشراكات (Ministry of Economy and Planning , 2026). ويبرز هذا التوجه تطوراً في منهجية المملكة، حيث لم يعد التركيز مقتصراً على متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بل أصبح موجهاً نحو تعظيم الأثر التنموي وربط الأولويات الوطنية بالمستهدفات الدولية، بما يدعم استدامة جهود التنمية خلال المرحلة المتبقية حتى عام 2030.

وعلى مستوى أهم القطاعات، على سبيل المثال لا الحصر، شهد قطاع التعليم في المملكة تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التعليم والبحث والابتكار، حيث حقق الطلاب السعوديون 23 جائزة كبرى و4 جوائز خاصة في المعرض الدولي للعلوم والهندسة (ISEF)، كما تقدمت المملكة في 16 مؤشراً دولياً مرتبطاً بالتعليم والبحث والابتكار. وارتفع عدد الجامعات السعودية المدرجة في تصنيف التايمز للتأثير من 6 جامعات عام 2019م إلى 25 جامعة عام 2023م، مما يعكس تنامي الاهتمام بجودة التعليم والبحث العلمي وتعزيز التنافسية الدولية للجامعات السعودية (الضناوي، 2024). كما حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في مجال الاستدامة البيئية من خلال مبادرة السعودية الخضراء، حيث أطلقت 77 مشروعاً تستهدف خفض الانبعاثات الكربونية واستعادة النظم البيئية وزيادة المناطق المحمية. وبحلول عام 2025م، تم زراعة أكثر من 115 مليون شجرة وتأهيل نحو 118 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة. كما واصلت المملكة تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون من خلال مشاريع احتجاز واستخدام وتخزين الكربون (CCUS)، بما يدعم جهود خفض الانبعاثات وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2024).

ومن خلال ما سبق، يتضح أن هذه الجهود أسهمت في تحقيق تقدم ملحوظ في عدد من المؤشرات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يعكس التزام المملكة بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تتوافق مع مستهدفات رؤية 2030 وأجندة التنمية المستدامة العالمية (الضناوي، 2024). وتؤكد المؤشرات الدولية هذا التقدم؛ إذ حصلت المملكة العربية السعودية على درجة بلغت (65.2) في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2025، وجاءت في المرتبة (105) عالمياً، مما يشير إلى استمرار التقدم في مسار التنمية المستدامة مع بقاء فرص إضافية لتعزيز الأداء في بعض المؤشرات (Sachs et al., 2023).

### 3.2. النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة

يعد تحديد الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة خطوة مهمة لفهم كيفية انعكاس المخصصات المالية الحكومية على النتائج التنموية. ونظرًا لتعدد أبعاد التنمية المستدامة، استندت الدراسة إلى مجموعة من النظريات التي تفسر هذه العلاقة من زوايا مختلفة، حيث لا توجد نظرية واحدة تغطي جميع الأبعاد المستهدفة. وبناء على طبيعة الدراسة ومتغيراتها، تم الاعتماد على ثلاث نظريات رئيسة، وفيما يلي موجز تلك النظريات:

#### *1.3.2. قانون واغنر (Wagner's Law)*

يعد قانون واغنر من أبرز النظريات المفسرة لتطور الإنفاق الحكومي، وقد طرحه الاقتصادي الألماني أدولف واغنر (Adolph Wagner) في أواخر القرن التاسع عشر. ويفترض القانون أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى توسع وظائف الدولة وزيادة الطلب على الخدمات العامة، مما يترتب عليه ارتفاع الإنفاق الحكومي بمعدل يفوق معدل نمو الدخل القومي. ويرى واغنر أن توسع الأنشطة الحكومية وازدياد حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي ليس أمراً عشوائياً، بل هو استجابة حتمية عن التوسع الهيكلي والمؤسسي، فمع تطور الدولة واقتصاداتها، تزداد الحاجة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية، وضمان سيادة القانون، وتطوير البنية التحتية والمؤسسية لإدارة المجتمع (Peacock & Scott, 2000). فهذه النظرية تسهم في تفسير الدور المتزايد للإنفاق الحكومي في دعم القطاعات التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### *2.3.2. نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)*

ترتكز نظرية رأس المال البشري على أن التعليم والصحة يمثلان استثماراً في الإنسان يسهم في رفع إنتاجيته وقدرته على المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقد ارتبطت النظرية بالباحثين ثيودور شولتز (Theodore Schultz) وغاري بيكر (Gary Becker)، حيث أحدثت هذه النظرية تحولاً جذرياً في مفهوم الاستثمار العام (Becker, 1964). فأشارت النظرية إلى أن الإنفاق الحكومي الموجه نحو قطاعي التعليم والرعاية الصحية لا ينبغي تصنيفه كـ "نفقات استهلاكية أو أعباء مالية" على الموازنة العامة،

بل هو "استثمار استراتيجي طويل الأجل" في قدرات ومهارات وصحة الأفراد، والذين يمثلون الثروة الحقيقية ومحرك الاستدامة لأي دولة (Becker, 1964). وتفترض النظرية أن رفع كفاءة وجودة الإنفاق على قطاع التعليم يساهم في زيادة الإنتاجية الحدية للعمل، وتأهيل قوة عامة قادرة على استيعاب وتطوير التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يتطابق مباشرة مع مستهدفات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG-4). بالتوازي مع ذلك، فإن الإنفاق المستدام على الرعاية الصحية والطب الوقائي يؤدي إلى خفض معدلات المرض والوفيات، وإطالة العمر الإنتاجي الفردي، مما يحمي الأصول البشرية للدولة من التآكل ويحقق مستهدفات الهدف الثالث (SDG 3) المتعلق بالصحة والرفاه. بناء على ذلك، توفر نظرية رأس المال البشري عدسة تفسيرية هامة تنطلق منها الدراسة الحالية للتحقق من أثر الاستدامة؛ حيث يتوقع — في ضوء فرضياتها — أن ينعكس استمرار التدفقات المالية والمخصصات الموجهة لقطاعي الخدمات التعليمية والصحية في المملكة العربية السعودية على جودة المخرجات ونمو مؤشرات التنمية البشرية، وهو ما ستسعى الدراسة لتقصي دلالاته الإحصائية والتطبيقية في الفصول القادمة (Al-Sheikh, 2010).

### *3.3.2. فرضية منحنى كوزنتس البيئي (Environmental Kuznets Curve - EKC)*

برزت هذه الفرضية في بداية تسعينيات القرن العشرين من خلال الدراسات التطبيقية التي أجراها كل من جروثمان وكروجر (Grossman & Krueger)وباحثين من البنك الدولي (Shafik & Bandyopadhyay, 1992) .وتفترض هذه الفرضية وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (U) مقلوب بين مستويات التنمية الاقتصادية ومعدلات التلوث البيئي. حيث تمر العلاقة بين النمو والبيئة بمرحلتين رئيسيتين؛ في *المرحلة الأولى (مرحلة الصعود)* وفيها يرتفع معدل التلوث وتتزايد الانبعاثات الكربونية طردياً مع زيادة التنمية الاقتصادية والإنفاق الاستثماري التقليدي، حيث يكون التركيز منصباً نحو تحقيق نمو سريع ودون اعتبارات بيئية كافية. أما *في المرحلة الثانية (مرحلة الهبوط بعد نقطة التحول)* فحينما تصل الدولة إلى مستوى معين من النضج الاقتصادي والاستقرار المالي، يبدأ المنحنى في الانعكاس نحو الأسفل، حيث يزداد الوعي المجتمعي، وتتحول السياسة المالية للدولة نحو الإنفاق البيئي الموجه، ودعم ابتكارات التكنولوجيا النظيفة، وفرض المعايير البيئية الصارمة، مما يؤدي في النهاية إلى خفض معدلات التدهور البيئي والانبعاثات بالتوازي مع استمرار النمو. بناء على ذلك، توفر فرضية منحنى كوزنتس البيئي الإطار التفسيري الأكثر ملاءمة الذي تنطلق منه الدراسة الحالية؛ حيث يتوقع - في ضوء فرضياتها- أن يسهم الإنفاق الحكومي في قطاع الموارد الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، من خلال توجيهه نحو مشروعات التحول الأخضر (مثل مبادرة السعودية الخضراء)، في دفع الاقتصاد الوطني للوصول إلى نقطة التحول التي ينخفض عندها حجم الانبعاثات الكربونية تدريجياً.

## 4.2. الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة وفقاً لمدى ارتباطها بموضوع الدراسة وأبعادها الرئيسة، حيث تم البدء بالدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة بصورة شمولية، ثم الانتقال إلى الدراسات التي ركزت على أبعاد محددة، مثل التعليم والصحة والبيئة. ويهدف هذا التصنيف إلى إبراز التطور في تناول موضوع الدراسة والانتقال من النتائج العامة إلى النتائج الأكثر تخصصاً، بما يسهم في بناء إطار معرفي متكامل يدعم تحليل النتائج وتفسيرها.

### *1.4.2. الدراسات التي تناولت الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة بصورة شمولية*

تناولت دراسة (عبد المنعم والعقاد،2017) تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتطور مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1991/1990–2015/2014)، وهدف هذا التحليل إلى تقييم تطور ودور الإنفاق الحكومي والاستثمار العام في دعم وتحسين عدد من مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور مهم للإنفاق الحكومي في دعم التنمية المستدامة، خاصة من خلال الإنفاق الموجه للتعليم والصحة

والبنية الأساسية والاستثمار العام، حيث ساهم ذلك في تحسين عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل النمو الاقتصادي ومعدلات التعليم والصحة. كما أشارت الدراسة إلى أن كفاءة تخصيص الإنفاق الحكومي تمثل عامل أساسي في تحقيق نتائج تنموية مستدامة، مع ضرورة إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر تأثيراً على التنمية المستدامة. هذا وقد أكدت الدراسة على أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي لا يضمن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية المستدامة، خاصة في ظل حدوث العديد من الصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية التي تتطلب اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات المكملة للإنفاق، التي من شأنها تقليل أوجه القصور المرتبطة بتلك الأحداث.

في حين تناولت دراسة (Osuji & Nwani, 2020) فاعلية إطار الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث اعتمدت المنهج التحليلي الكمي باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لتحليل بيانات ربع سنوية ممتدة بين عامي 2000 و2018. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على مؤشرات التعليم والصحة، مقابل قصور واضح في معالجة فجوات الفقر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى انعكاساته السلبية على الاستدامة البيئية نتيجة زيادة الانبعاثات الكربونية؛ مما دفع الباحثين للتأكيد على ضرورة تفعيل الشراكات التنموية وتقوية الأطر المؤسسية لضمان توجيه النفقات نحو المسارات المستدامة.

وبدلاً من التحليل القياسي، اعتمدت دراسة (حسين،2026) على المنهج الكيفي بمراجعة السياسات والتقارير الرسمية، حيث تناولت الموضوع ذاته في العراق، وتوسعت الدراسة في الأبعاد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية للإنفاق العام والتنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام يمثل أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعمه لقطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والطاقة المتجددة، إلا أن فعاليته ما تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف التخطيط الاستراتيجي، وارتفاع النفقات التشغيلية، وضعف كفاءة توزيع الموارد والحوكمة المالية. كما أكدت الدراسة أهمية توجيه الإنفاق نحو القطاعات التنموية والمشروعات البيئية لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

وعلى مستوى الدول العربية، وقيمت دراسة (نور الهدى والمهدي، 2022) كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة له، وذلك في ظل تحديات محدودية الموارد المالية العامة وضرورة تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. قارنت الدراسة مستويات الكفاءة بين تلك الدول محل الدراسة بالاعتماد على بيانات عام 2019م، بالإضافة إلى تحليل أثر الاعتماد على الإيرادات النفطية في كفاءة الإنفاق العام. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم الإنفاق العام لا يعني بالضرورة تحقيق كفاءة أعلى، فالعلاقة بينهم عكسية حيث يؤدي تضخم الإنفاق إلى زيادة الهدر وانخفاض الكفاءة، كما أظهرت النتائج أن متوسط كفاءة الإنفاق العام في الدول العربية غير المصدرة للنفط كان أعلى من نظيره في الدول المصدرة للنفط، وأن الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية يؤثر سلباً في كفاءة الإنفاق العام وتحقيق التنمية المستدامة. فتؤكد الدراسة أن العبرة ليست حجم المخصصات المالية، بل بمدى توجيهها نحو القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع وكفاءة إدارتها.

أما على المستوى الدولي، بحثت دراسة (Nguyen & Ho, 2025) أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة والدور المعدل للتطور المالي باستخدام بيانات جدولية شملت (45) دولة نامية خلال الفترة (2002-2023). في حين بحثت دراسة (Le et al., 2025) نفس العلاقة في 32 دولة من الأسواق الناشئة - وهي الفئة التي تنتمي إليها المملكة العربية السعودية- خلال الفترة (2002–2022) مع التركيز على الدور الوسيط لـ"جودة المؤسسات". وتوصلت الدراستان إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة، حيث يتزايد قوة هذا الأثر في الدول ذات المستويات الأعلى من الاستدامة. كما أشارت النتائج إلى أن التطور المالي قد يحد من فاعلية الإنفاق الحكومي في حال غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، مما يؤكد أن أثر الإنفاق العام لا يعتمد على حجمه فقط، بل يتأثر كذلك بالبيئة المؤسسية والمالية المحيطة. وهذا ما أكدته دراسة (Le et al., 2025) حيث أوضحت أن فاعلية هذا الأثر

ترتبط بدرجة كبيرة بجودة المؤسسات، حيث تسهم المؤسسات القوية في تحويل الإنفاق العام إلى نتائج إيجابية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما قد يؤدي الإنفاق في ظل مؤسسات ضعيفة إلى نتائج عكسية أو هدر للموارد.

ومن منظور يركز على كفاءة إدارة المالية العامة، تناولت دراسة (Gaspar et al., 2019) المتطلبات التمويلية والسياسات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحليل عينة واسعة من الدول وتطوير إطار عمل لتقدير فجوات الإنفاق. حيث ركزت الدراسة على خمس قطاعات حيوية للتنمية المستدامة هي: التعليم، الصحة، البنية التحتية للطرق، الكهرباء، والمياه والصرف الصحي. وخلصت النتائج إلى أن تحقيق هذه الأهداف لا يتطلب زيادة الموارد المالية فحسب، بل يستلزم تبني استراتيجية متكاملة لرفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الموارد المحلية، موكدة أن الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة) هو الركيزة الأساسية لضمان نمو اقتصادي شامل ومستدام في الأمد البعيد. والسياق ذاته، بحثت دراسة (Kumar & Sayed, 2025) عن دور الممارسات الميزانية والمالية العامة في دعم أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث قيمت الدراسة كيفية صمود الميزانيات الوطنية أمام الأزمات الخارجية، مثل جائحة كوفيد-19، ومدى مواءمة الأنظمة المالية مع متطلبات التنمية. وخلصت النتائج إلى أن الأنظمة المالية الشفافة والخاضعة للمساءلة هي الضامن الأساسي لتحقيق الأهداف التنموية، مشددة على أن جودة الإنفاق وتوجيهه نحو قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يفوق في أهميته حجم الإنفاق ذاته، مؤكدة ضرورة دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن دورة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة.

### *2.4.2. الدراسات التي تناولت الإنفاق الحكومي وأبعاد محددة من التنمية المستدامة*

وعلى صعيد التركيز على أبعاد محددة للتنمية المستدامة، ركزت مجموعة من الدراسات الحديثة على تحليل أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع اختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية التي أجريت فيها تلك الدراسات، حيث هدفت دراسة قابيل (2022) إلى اختبار طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه مؤشر يمثل التنمية المستدامة وذلك في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980–2019). لتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)، إلى جانب دالة كوب–دوجلاس، مع تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في كل من الأجل القصير والطويل، حيث يسهم ارتفاع الإنفاق الحكومي في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خاصة من خلال الإنفاق الموجه للبنية التحتية والاستثمار العام. كما أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن معامل تصحيح الخطأ كان سالباً ومعنوياً، مما يشير إلى قدرة النموذج على تصحيح الانحرافات قصيرة الأجل والعودة إلى التوازن طويل الأجل. وتتشابه هذه النتائج مع دراسة (يونس وخضير، 2018) المطبقة على العراق في تأكيدها الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في دعم التنمية المستدامة، حيث بينت الدراسة أن تحسين كفاءة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة.

و باختلاف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، تناولت دراسة (الشتيوي والبصير،2023) أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990–2020)، كما بحثت دراسة Kumi et al., (2025) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المستدام في ألبانيا خلال الفترة (1997–2023)، من خلال تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية شملت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الإجمالي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومعدلات البطالة. وتوصلت الدراستان إلى نتائج متقاربة؛ إذ أكدتا وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية، حيث أسهم الإنفاق العام في تعزيز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودعم النمو

الاقتصادي المستدام. كما أشارت دراسة (Kumi et al., 2025) إلى أن الإنفاق المخطط له بكفاءة يسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية والحد من الأضرار البيئية وجذب الاستثمارات النوعية، في حين أظهرت دراسة (الشتيوي والبصير،2023) أن أثر الإنفاق الجاري كان أكبر من أثر الإنفاق الاستثماري، مع تباين تأثير المتغيرات السياسية بين الأجلين القصير والطويل.

في المقابل، توصلت دراسة (Abdulle, 2024) إلى نتائج مغايرة، حيث بحثت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الصومال خلال الفترة (1989–2021)، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين إجمالي الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس ضعف كفاءة الإنفاق في ظل التحديات المؤسسية والأمنية. ومع ذلك، أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن تأثير الإنفاق على النمو يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة المؤسسات والبيئة الاقتصادية المحيطة.

وعلى مستوى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، تناولت دراسة (بن عمورة وبن حسين، 2018) أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)، من خلال التركيز على التعليم والصحة باعتبارهما من أبرز المؤشرات المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. كما بحثت دراسة (زين العابدين وآخرون، 2021) أثر الإنفاق الحكومي على نفس القطاعين في السودان خلال الفترة (1995–2015)، في حين حللت دراسة (Linhartová, 2021) أثر الإنفاق العام على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2007–2018). وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج متقاربة أكدت وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، خاصة من خلال تحسين مخرجات التعليم وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. مما يؤكد أهمية ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته لتحقيق نتائج تنموية أكثر استدامة، خاصة في القطاعات الاجتماعية المرتبطة بتنمية رأس المال البشري.

مع الإشارة إلى أن كفاءة الإنفاق تختلف باختلاف القطاع؛ حيث أظهرت النتائج أن قطاع التعليم كان الأكثر استجابة وتأثيراً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يعكس فعالية السياسة المالية التوسعية في دعم القطاع التعليمي (بن عمورة وبن حسين، 2018). في حين أشارت بعض الدراسات إلى أن محدودية كفاءة الإنفاق أو ضعف حجمه قد يحد من الأثر التنموي المتوقع، لا سيما في القطاع الصحي. حيث أن حجم الإنفاق الحكومي في السودان ما يزال ضعيفًا وغير كافٍ لتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية المستدامة (زين العابدين وآخرون، 2021). يستنتج هذه الدراسات أن الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري هو المحرك الأساسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والنمو المستدام.

وفيما يتعلق بقطاع التعليم بشكل خاص، تناولت دراسة (باحمدان والديب ،2022) إلى تحليل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990–2019)، كما بحثت دراسة (Altwijry & Abouelnour, 2026) دور الإنفاق الحكومي في تعزيز استدامة التعليم (SDG-4) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991 - 2023). وأكدت الدراستان وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق على التعليم ومؤشرات التنمية المستدامة، حيث أسهم الإنفاق التعليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتحسين مخرجات التعليم، كما أبرزت النتائج أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. وأن التحول الهيكلي في الإنفاق منذ إطلاق رؤية 2030 ساهم بشكل ملموس في تحسين كفاءة المخرجات التعليمية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي بوصفه أحد الأبعاد الاجتماعية الرئيسة للتنمية المستدامة، تناولت دراسة (غربي وكاوجة، 2023) أثر الإنفاق الصحي الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، كما بحثت دراسة (عبد وآخرين، 2025) دور النفقات العامة في دعم القطاع الصحي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة (2004–2022).

وتوصلت الدراستان إلى نتائج متقاربة أكدت وجود دور إيجابي للإنفاق الصحي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية ودعم أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على أن فعالية هذا الأثر ترتبط بكفاءة توجيه الإنفاق وحجم الموارد المخصصة للقطاع الصحي. الا أن وجد في العراق هيمنة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية مما أسهم في اتساع الفجوة بين الاحتياجات الفعلية للخدمات الصحية ومتطلبات التنمية المخطط لها (عبد وآخرون، 2025).

وبالمثل أشارت (غربي وكاوجة، 2023) إلى وجود اختلال توازني في الأجل القصير، مما يعني أن أثر الإنفاق الصحي يظهر بصورة أوضح على المدى الطويل. ومن زاوية أوسع، ووضحت دراسة (Qadeer et al., 2022) انعكاسات جائحة (كوفيد-19) على أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وأظهرت أن الجائحة تسببت في تراجع ملحوظ في أهداف مكافحة الفقر، والصحة، والتعليم، والمساواة، مؤكدة أن استعادة المسار الصحيح تتطلب سياسات مالية مرنة واستثمارات حكومية مكثفة لتعزيز قدرة الأنظمة الصحية والاجتماعية على مواجهة الأزمات المستقبلية.

وأخيراً فيما يتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، عرضت دراسة (نوفل وآخرون، 2022) أثر الإنفاق الحكومي على عدد من المؤشرات البيئية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)، من بينها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومساحة الغابات، وتوافر مياه الشرب، والطاقة المتجددة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي في بعض المؤشرات البيئية، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة مساحة الغابات، في حين أظهرت النتائج وجود آثار سلبية أو عكسية في بعض المؤشرات الأخرى، كاستهلاك الأسمدة والطاقة المتجددة، مما يشير إلى أن فعالية الإنفاق الحكومي البيئي ما تزال بحاجة إلى تحسين وتوجيه أكثر كفاءة نحو الاستدامة البيئية. حيث أكدت دراسة (Munir & Hafizi, 2026) أهمية التوسع في استخدام الطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات الكربونية، مؤكدة على ضرورة التحول نحو السياسات المالية الخضراء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### *3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة*

أسهمت الدراسات السابقة في بناء الأساس النظري والتطبيقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، كما وفرت مؤشرات متنوعة لقياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وقد أظهرت هذه الدراسات أهمية الإنفاق الحكومي بوصفه أداة رئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على دور كفاءة الإنفاق وجودة المؤسسات في تعزيز أثره التنموي.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات، فإن معظمها ركز على بعد واحد من أبعاد التنمية المستدامة أو على قطاع محدد مثل التعليم أو الصحة أو البيئة، في حين اتجهت بعض الدراسات إلى تناول العلاقة بصورة كلية دون تحليل تفصيلي لمساهمة القطاعات الحكومية المختلفة. كما اختلفت البيئات الاقتصادية والمؤسسية التي أجريت فيها تلك الدراسات، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة هذه العلاقة في سياق المملكة العربية السعودية في ضوء التحولات الاقتصادية والتنموية المرتبطة برؤية المملكة 2030. وبالتالي الفقرة التالية توضح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث هدف الدراسة، ومنهج الدراسة والأداة المستخدمة، وأبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

### *4.4.2. الفجوة البحثية*

على الرغم من ثراء الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، إلا أن الباحثة رصدت فجوة بحثية تتمثل في النقاط التالية:

- **الفجوة الموضوعية:** تفتقر المكتبة العربية والأجنبية – في حدود علم الباحثة – إلى دراسات تجمع بين القطاعات التالية (التعليم، والصحة والشؤون الاجتماعية، والبيئة) كحزمة متكاملة في دراسة واحدة تخصصية للمملكة العربية السعودية، حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة على النمو الاقتصادي العام أو قطاع منفرد كالتعليم.

- **الفجوة الزمنية والمكانية:** هناك ندرة في الدراسات التي غطت العقد الأخير من التحول المالي في المملكة (2015-2025)، وهي الفترة التي شهدت إعادة هيكلة شاملة للميزانية العامة وتوجيهها نحو مستهدفات التنمية المستدامة بشكل مباشر وممنهج.
- **الفجوة المنهجية:** بينما اتجهت معظم الدراسات السابقة نحو التحليل القياسي لبيانات تاريخية قديمة، يسعى البحث الحالي لسد النقص من خلال المنهج الوصفي التحليلي المعمق الذي يربط بين الأرقام الفعلية للميزانية وبين مخرجات التنمية المستدامة المحققة على أرض الواقع، مما يعطي تفسير أكثر دقة لكيفية تأثير الإنفاق في ظل التوجهات الاستراتيجية الحديثة للمملكة.

فتتميز الدراسة الحالية بتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، من خلال الجمع بين تحليل إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة على المستوى الكلي، وتحليل الإنفاق القطاعي في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والموارد الاقتصادية وربطه بمؤشرات تنموية تمثل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وبذلك تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أكثر شمولاً لطبيعة هذه العلاقة في السياق السعودي.

## 5.2. التجارب الدولية في مواءمة الإنفاق الحكومي مع أهداف التنمية المستدامة:

### *1.5.2. معايير اختيار التجارب الدولية*

تمثل التجارب الدولية مصدر مهم للاستفادة من الممارسات الناجحة في توجيه الإنفاق الحكومي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تتيح التعرف على السياسات والآليات التي أسهمت في تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة وتحقيق نتائج تنموية ملموسة. كما تساعد دراسة هذه التجارب على استكشاف العوامل المؤسسية والتنظيمية والمالية التي دعمت نجاحها، بما يسهم في استخلاص الدروس المستفادة وإمكانية توظيفها بما يتناسب مع السياق الوطني للمملكة العربية السعودية. وبناء على ذلك، تم اختيار ثلاث تجارب دولية رائدة وهي: سنغافورة، والنرويج، وكوريا الجنوبية. وتستند معايير اختيار هذه الدول تحديداً إلى المبررات التالية:

- **التنوع التنموي والهيكلي،** حيث تمثل النرويج نموذجاً لإدارة الموارد العامة في الاقتصادات المعتمدة على النفط وتحويلها إلى مكاسب تنموية وبيئية مستدامة وهو ما يتقاطع مع طبيعة الاقتصاد السعودي. بينما تجسد سنغافورة نموذج الاستثمار الفعال في رأس المال البشري من خلال التركيز على التعليم والصحة بوصفهما ركيزتين للتنمية. أما كوريا الجنوبية فتمثل نموذجاً للتحول نحو اقتصاد المعرفة عبر الاستثمار في التعليم والابتكار والتنمية الاجتماعية.
- **الريادة في مؤشرات الأمم المتحدة (SDGs)،** حيث تصنف هذه الدول ضمن المراكز الأولى عالمياً في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعل من أطر إنفاقها مرجعية علمية موثوقة. الجدول (3) يوضح رتبة الدولة ونتيجة المؤشر لعام 2026 م، (مرتبة حسب الأفضل)

**جدول (3): رتبة الدول المختارة و معدل مؤشر التنمية المستدامة لها لعام 2026م**

| الدولة | المرتبة | نتيجة المؤشر |
|---|---|---|
| **النرويج** | 7 | 82.72 |
| **كوريا الجنوبية** | 34 | 78.12 |
| **سنغافورة** | 69 | 71.54 |

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على لوحة بيانات موقع المؤشر (https://dashboards.sdgindex.org/rankings/)

- **التميز في حوكمة المالية العامة،** تمتلك الدول الثلاث منظومات متقدمة في كفاءة الإنفاق، وحوكمة المشتريات الحكومية، وإدراج موازنات البرامج والأداء الموجه نحو النتائج التنموية (OECD, 2023).

ويتوقع أن تشكل هذه التجارب إضافة علمية وعملية للدراسة من خلال إبراز ممارسات متنوعة يمكن الاستفادة منها في تعزيز كفاءة وفاعلية المالية العامة في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي تفصيل لكل دولة.

### *2.5.2. استعراض وتحليل التجارب الدولية*

- **سنغافورة**

تمثل سنغافورة إحدى أبرز التجارب الدولية في توظيف الإنفاق الحكومي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمكنت خلال عقود قليلة من التحول من دولة محدودة الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متقدم يعتمد على المعرفة ورأس المال البشري. وقد استند هذا التحول إلى تبني سياسات مالية ركزت على الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، مع توجيه الإنفاق العام نحو أولويات تنموية طويلة المدى وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية (Quah, 2010; OECD, 2024).

وقد انعكست هذه السياسات على تحقيق نتائج تنموية ملموسة، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في سنغافورة أكثر من 83 عاماً، كما صنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2025). كذلك حقق الطلبة السنغافوريون مراكز متقدمة في اختبارات PISA الدولية، بما يعكس فعالية نظام التعليم والاستثمار المستمر في رأس المال البشري (OECD, 2023). كما تتميز سنغافورة بكفاءة الإنفاق الصحي مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة، حيث تحقق نتائج صحية مرتفعة مع الحفاظ على الانضباط المالي وكفاءة تخصيص الموارد العامة (OECD, 2023). وتتابع الحكومة السنغافورية مؤشرات الإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ضمن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية (Singapore Department of Statistics, 2026).

ويلاحظ أن نجاح التجربة السنغافورية لم يكن قائمة على حجم الإنفاق فقط خاصة في القطاع التعليم والصحة، بل على كفاءة تخصيص الموارد وربطها بالنتائج التنموية. إذ تتميز سنغافورة بهيكل إنفاق عام يتسم بالانضباط المالي والتركيز على الكفاءة، حيث تحافظ الحكومة على مستويات إنفاق حكومي أقل نسبياً مقارنة بالعديد من الاقتصادات المتقدمة، مع توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية (OECD, 2024). وفي قطاع التعليم، يرتبط التخطيط المالي الحكومي بتطوير رأس المال البشري وتعزيز جاهزية القوى العاملة لمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، وهو ما انعكس في تحقيق الطلبة السنغافوريين نتائج متقدمة في الاختبارات الدولية مثل PISA (OECD, 2023). كما تعتمد الحكومة السنغافورية على ممارسات التخطيط القائم على النتائج وتقييم أداء البرامج الحكومية لضمان توجيه الموارد نحو المبادرات ذات القيمة التنموية الأعلى (Quah, 2010).

وعلى المستوى الاجتماعي، وجهت الحكومة السنغافورية جانباً من سياساتها العامة نحو تطوير الإسكان الحكومي بوصفه أحد مكونات التنمية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، حيث يمثل نظام الإسكان العام في سنغافورة نموذجاً يجمع بين توفير السكن، والتخطيط الحضري المتكامل، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال مبادرات المدن الخضراء. وقد أسهم هذا التوجه في دعم تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة (United Nations, 2023; Ministry of National Development Singapore, 2023). وبذلك توضح التجربة السنغافورية أن أثر الإنفاق الحكومي يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة التخصيص، وقدرة المؤسسات العامة على تحويل الموارد المالية إلى نتائج تنموية قابلة للقياس، وليس بحجم الإنفاق وحده.

- **النرويج**

تمثل النرويج نموذجاً متقدماً في إدارة الموارد العامة وتحويل العوائد النفطية إلى مكاسب تنموية مستدامة. وتكتسب هذه التجربة أهمية خاصة لوجود أوجه تشابه مع المملكة العربية السعودية من حيث اعتماد البلدين تاريخياً على الإيرادات النفطية بوصفها مصدراً رئيساً للدخل العام، وما يرتبط بذلك من تحديات تتعلق بتحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي.

وقد تبنت النرويج نهجاً طويل الأجل في إدارة إيراداتها النفطية من خلال إنشاء الصندوق الحكومي العالمي للمعاشات التقاعدية (Government Pension Fund Global)، الذي يعد من أكبر الصناديق السيادية في العالم، بهدف استثمار العوائد النفطية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. كما اعتمدت الحكومة النرويجية إطاراً مالياً يحد من الاعتماد المباشر على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلبات أسعار النفط. كذلك تتبنى النرويج سياسات مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والمساءلة، مع ربط الإنفاق بالأهداف التنموية طويلة المدى، الأمر الذي أسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية والاستدامة الاقتصادية والبيئية.

ففي إطار تحقيق التنمية المستدامة، وجهت النرويج الإنفاق الحكومي نحو دعم الخدمات العامة الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، حيث يمول الإنفاق العام منظومة رعاية صحية وتعليمية مجانية بالكامل وذات جودة فائقة، وينظر القانون النرويجي للإنفاق على هذين القطاعين بوصفه حقاً أساسياً للمواطنة وأداة لضمان التماسك الاجتماعي (OECD, 2024). كما يتم توجيه عائدات الاستثمار الحكومي لدعم شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة، بما يضمن العدالة التوزيعية بين الأجيال.

وتبرز التجربة النرويجية في دمج الاعتبارات البيئية ضمن عملية إعداد الموازنة العامة من خلال تطبيق ممارسات الموازنة الخضراء، حيث تستخدم أدواتها لدعم القرارات المالية ومواءمة الإنفاق العام مع الأهداف المناخية. وتنص الإرشادات الرسمية على إجراء تحليل للتكاليف والمنافع البيئية للتدابير الحكومية قبل اتخاذ القرار النهائي، بما يضمن إدماج الآثار البيئية في عملية صنع القرار المالي (OECD, 2021). كما تشير أحدث تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن النرويج تعد من الدول الرائدة في تطبيق الموازنة الخضراء، من خلال استخدام أدوات مثل تقييمات الأثر البيئي وتحليل التكلفة والمنفعة البيئية لدمج الاعتبارات المناخية في إعداد الموازنة العامة (OECD, 2024).

وإلى جانب ذلك، توظف النرويج أدوات السياسة المالية لدعم التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، إذ تعتمد على مزيج من الضرائب الكربونية والحوافز المالية لتشجيع استخدام المركبات الكهربائية والاستثمار في الطاقة النظيفة، إلى جانب التوسع التدريجي في تسعير الانبعاثات الكربونية (OECD, 2024). ويعكس ذلك تكامل السياسات المالية والبيئية في توجيه الإنفاق العام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يشير إلى أن كفاءة تخصيص الموارد ودمج الاعتبارات البيئية في عملية إعداد الموازنة يمثلان عاملاً رئيساً في تعزيز الاستدامة، إلى جانب حجم الإنفاق الحكومي.

تشير هذه الممارسات إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد على حجم الإنفاق الحكومي فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بكفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **كوريا الجنوبية**

تمثل كوريا الجنوبية نموذجاً للتحول التنموي القائم على الاستثمار في التعليم والابتكار والتنمية الاجتماعية، حيث استطاعت الانتقال خلال عقود قليلة من دولة نامية إلى واحدة من أكبر الاقتصادات الصناعية والتقنية في العالم. وترتبط أهمية هذه التجربة بتركيزها على تنمية رأس المال البشري وتوظيف الإنفاق الحكومي لدعم التعليم والبحث والتطوير والابتكار، وهي مجالات تحظى بأولوية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030. كما تبرز التجربة الكورية في نجاحها في توظيف السياسات الحكومية والإنفاق العام لتعزيز الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، مما يجعلها نموذجاً مهماً يمكن الاستفادة منه في دعم جهود المملكة الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

وحرصت الحكومة الكورية على ربط السياسات التعليمية والبيئية باحتياجات التنمية الاقتصادية وسوق العمل، بما أسهم في رفع مستوى المهارات والإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري. وفي هذا الإطار، وظفت الحكومة الإنفاق العام في تطوير

البنية التحتية الرقمية والتعليمية، بالتوازي مع دعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة، بهدف تعزيز الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة ومنخفض الكربون (Jones & Yoo, 2011; Kim & Thurbon, 2020). كما عززت الحكومة الكورية توجهها نحو دمج الاعتبارات البيئية ضمن عملية التخطيط المالي من خلال تطبيق ممارسات الموازنة الخضراء (Green Budgeting)، التي تهدف إلى ربط تخصيص الموارد العامة بالأهداف المناخية وتقييم مساهمة البرامج الحكومية في تحقيق التحول الأخضر (Kim & Cho, 2026).

كما توسع الإنفاق الحكومي في مجالات التحول الرقمي والخدمات العامة، حيث طورت كوريا الجنوبية نظاماً متكاملاً للمشتريات الحكومية الإلكترونية (KONEPS) أسهم في تعزيز شفافية عمليات الشراء الحكومي ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة من خلال رقمنة الإجراءات وربط الجهات الحكومية بمنصة إلكترونية موحدة (OECD, 2016). كذلك ساعد توظيف التقنيات الرقمية والبيانات في تحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة البرامج الاجتماعية بكفاءة أكبر.

ومن جهة أخرى، تبنت كوريا الجنوبية خلال العقود الأخيرة سياسات للتحول الرقمي والابتكار والاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمار في التقنيات المتقدمة والبحث العلمي والطاقة النظيفة. وعلى الرغم من الإنجازات الاقتصادية والصناعية التي حققتها، واجهت كوريا تحديات بيئية مرتبطة بارتفاع الانبعاثات الناتجة عن النمو الصناعي. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة الكورية مبادرة "الصفقة الخضراء الجديدة" (Green New Deal) عام 2020، والتي هدفت إلى توجيه الاستثمارات العامة نحو الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الخضراء، والهيدروجين، والتقنيات منخفضة الكربون (Kim & Thurbon, 2020). وتعكس هذه التجربة أهمية توظيف الإنفاق العام كأداة لدعم التحول الاقتصادي والبيئي، حيث تشير إلى أن الاستثمار الحكومي في التعليم والابتكار والبحث والتطوير يمكن أن يسهم في تحسين المخرجات التنموية وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل.

تكشف التجارب الدولية السابقة أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة لا تتحدد بحجم الإنفاق في حد ذاته، وإنما بطبيعة توزيع الموارد العامة وتوجيهها نحو الأولويات التنموية. فقد أظهرت التجربة السنغافورية أهمية توجيه الإنفاق نحو تنمية رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة، في حين أبرزت التجربة النرويجية دور توجيه العوائد العامة نحو تحقيق التنمية المستدامة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، بينما أوضحت التجربة الكورية الجنوبية أن الاستثمار في التعليم والابتكار والبحث والتطوير يمكن أن يسهم في دعم التحول الاقتصادي وتحسين المخرجات التنموية على المدى الطويل. وبذلك، تشير هذه التجارب إلى أن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة يرتبط بكيفية تخصيص الموارد العامة وتوجيهها بما يتلاءم مع الاحتياجات والأولويات التنموية لكل دولة، وليس بمجرد زيادة مستويات الإنفاق. وتشير هذه الممارسات إلى أن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة يرتبط بطبيعة تخصيص الموارد العامة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأثر التنموي، وهو ما يمكن الاستفادة منه في دعم جهود المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

## 3. المنهجية:

### 1.3. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث أن هذا المنهج لا يكتفي بوصف الظاهرة أو العلاقة كما هي بالواقع فقط، إنما يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات واكتشاف العلاقات بهدف تفسيرها والوصول إلى استنتاجات فعالة تساهم في تطوير الواقع وتحسينه (العساف، 2003). ويستخدم هذا المنهج على نطاق واسع في الدراسات الإدارية والتنموية التي تسعى إلى وصف الظواهر وتحليل تطورها عبر الزمن بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية. وقد أثبت هذا المنهج فعاليته في تفسير العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج في العديد من المجالات البحثية، ولاسيما في الدراسات الإدارية والتنموية. وتتيح هذه المنهجية وصف اتجاهات الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة وتحليل العلاقة بينهما خلال الفترة (2015–2025).

### 2.3. مصادر البيانات:

استندت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من الجهات الرسمية المحلية والدولية، حيث تم الحصول على بيانات الأداء الفعلي للإنفاق العام والإنفاق القطاعي من منصة البنك المركزي السعودي للبيانات المفتوحة خلال الفترة (2015–2025). حيث تم اختيار هذه الفترة لكونها تتزامن مع بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة 2030 اعتباراً من عام 2015، كما تشمل هذه الفترة مرحلة التحولات الاقتصادية والتنموية في المملكة المرتبطة بإطلاق رؤية 2030، مما يتيح رصد تطور الإنفاق الحكومي وتحليل علاقته بمؤشرات التنمية المستدامة خلال هذه المرحلة. وقد انتهت الفترة الزمنية للدراسة بعام 2025 لكونه أحدث عام توافرت له البيانات الرسمية المنشورة وقت إجراء الدراسة.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، فقد تم الحصول عليها من عدد من المصادر الدولية والرسمية، حيث تم استخدام مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index) لقياس الأداء التنموي الكلي، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات القطاعية المرتبطة بالتعليم والصحة والبيئة، وهي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، ومتوسط العمر المتوقع، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والهيئة العامة للإحصاء وبعض قواعد البيانات الدولية ذات الصلة. كما تم الاستعانة بالتقارير الطوعية الوطنية للمملكة العربية السعودية الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط في الأعوام 2018 و2023 و2026، وبعض التقارير الحكومية والدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

### 3.3. أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي المقارن وتحليل الاتجاهات (Trend Analysis) لتحليل البيانات خلال الفترة (2015–2025) وذلك من خلال تتبع التغيرات التي طرأت على متغيرات الدراسة ورصد اتجاهاتها عبر الزمن. ويهدف هذا الأسلوب إلى وصف الأنماط العامة للبيانات وتحليل تطورها وتفسيرها بما يسهم في فهم العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ولتحقيق ذلك تم استخدام الجداول الإحصائية والرسوم البيانية لعرض البيانات وتوضيح اتجاهاتها، ومن ثم تفسير النتائج في ضوء الأدبيات والتجارب الدولية والإطار النظري للدراسة.

واستناداً إلى أهداف الدراسة وطبيعة البيانات المتاحة، تم قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على مستويين:

- **المستوى الكلي**، يتمثل المتغير المستقل في إجمالي الإنفاق الحكومي، والمتغير التابع هو مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index). حيث تم اختيار مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index) لقياس مستوى التقدم التنموي الكلي للمملكة، لكونه مؤشراً مركباً يجمع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- **المستوى القطاعي**، ويهدف هذا المستوى إلى تقديم تحليل أكثر تفصيلًا لطبيعة العلاقة بين هيكل الإنفاق العام وبعض أبعاد التنمية المستدامة، وذلك لأن التحليل الكلي وحده قد لا يظهر الفروقات القطاعية أو طبيعة التغيرات المرتبطة بكل قطاع على حدة. بناء على ذلك، تم استخدام نسبة الإنفاق القطاعي من إجمالي الإنفاق العام، إلى جانب مؤشرات تنموية مرتبطة بكل قطاع.

ويجدر الإشارة أنه نظراً لتعدد القطاعات محل الدراسة، فقد تم تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشر التنموي المرتبط بكل قطاع بصورة مستقلة، دون افتراض وجود تداخل في تأثير القطاعات الأخرى، وذلك بهدف تجنب الخلط بين الآثار المحتملة للقطاعات المختلفة والتركيز على وصف اتجاه العلاقة الخاصة بكل قطاع على حدة، بما يتناسب مع طبيعة المنهج الوصفي وتحليل الاتجاهات المعتمد في الدراسة.

### 4.3. متغيرات الدراسة ومؤشرات القياس:

نظراً لتعدد أهداف التنمية المستدامة وتشعبها -الجدول (2) - فقد جرى تصنيفها في هذه الدراسة وفق التصنيف القطاعي الرسمي

الوارد في هيكل الإنفاق الحكومي بالميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، فتم تحديد البنود الأكثر ارتباطاً بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث وهي: التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والموارد الاقتصادية. فيلاحظ أنه تم دمج قطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية ضمن محور واحد، وذلك لورودهما بصورة موحدة في التقارير المالية الرسمية خلال عدد من سنوات الدراسة - جدول (1) -. تم اختيار الإنفاق على قطاع الموارد الاقتصادية لتمثيل البعد البيئي في الدراسة، لارتباطه المباشر بالجهات والبرامج المعنية بحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، إضافة إلى تضمينه مبادرات مرتبطة باستدامة الموارد المائية وتنمية الغطاء النباتي، مما يجعله من أكثر بنود الإنفاق الحكومي ملاءمة لقياس التوجه البيئي للدولة.

بناء على ذلك، فقد تم اختيار معدل الالتحاق بالتعليم العالي لتمثيل البعد التعليمي، ومتوسط العمر المتوقع لتمثيل البعد الصحي والاجتماعي، في حين تم استخدام مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد لتمثيل البعد البيئي، وذلك لارتباط هذه المؤشرات المباشر بالقطاعات محل الدراسة وتوافر بياناتها بصورة منتظمة خلال فترة الدراسة. ويوضح الجدول (4) متغيرات الدراسة على المستويين الكلي والقطاعي، والمؤشر الذي يمثل كل متغير تابع، وتعريف لتلك مؤشرات.

**جدول (4): متغيرات الدراسة على المستويين الكلي والقطاعي، و المؤشرات التي تمثل كل بعد و تعريفها**

| مستوى التحليل | القطاع | المتغير المستقل (الإنفاق) | المتغير التابع (التنمية المستدامة) | تعريف المؤشر |
|---|---|---|---|---|
| **المستوى الكلي** | | إجمالي الإنفاق الحكومي | مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index) | مؤشر مركب يعكس الأداء العام للدولة في عدد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، |
| **المستوى القطاعي** | التعليم | نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي | معدل الالتحاق بالتعليم العالي | هو نسبة إجمالي عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن أعمارهم، إلى عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية المقابلة لهذه المرحلة التعليمية. هو نسبة إجمالي عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن أعمارهم، إلى عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية المقابلة لهذه المرحلة التعليمية. |
| | الصحة والتنمية الاجتماعية | نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق الحكومي | متوسط العمر المتوقع عند الولادة | يشير إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ماهي عليه طيلة حياته. |
| | البيئة | نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية من إجمالي الإنفاق الحكومي | انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد | هي متوسط كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية لكل فرد في الدولة خلال سنة معينة. |

المصدر: من إعداد الباحثة

## 4. تحليل النتائج:

يتناول هذا الجزء تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك من خلال تحليل اتجاهات متغيرات الدراسة على المستوى الكلي والقطاعي. ويهدف التحليل إلى استكشاف مدى توافق تطور الإنفاق الحكومي مع تطور مؤشرات التنمية المستدامة، وصولا إلى استخلاص النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

### 1.4. التحليل على المستوى الكلي:

**جدول (5): تطور الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025)**

| السنة | إجمالي الإنفاق الحكومي (الوحدة مليون ريال) | مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index) |
|---|---|---|
| **2015** | 975000 | 56.66 |
| **2016** | 830513 | 57.23 |
| **2017** | 929997 | 57.91 |
| **2018** | 1079467 | 59.01 |
| **2019** | 1059445 | 59.62 |
| **2020** | 1075734 | 61.14 |
| **2021** | 1038933 | 61.89 |
| **2022** | 1164309 | 61.88 |
| **2023** | 1293236 | 62.79 |
| **2024** | 1374720 | 64.9 |
| **2025** | 1388432 | 65.2 |

المرجع: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي وهيئة الأمم المتحدة

من خلال الجدول (5) السابق يتضح ما يلي:

- **اتجاه إجمالي الإنفاق الحكومي**

يتضح من الجدول (5) أن إجمالي الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية شهد اتجاه تصاعدي خلال الفترة (2015–2025)، رغم وجود بعض التذبذبات خلال السنوات الأولى للدراسة. ففي عام 2016 تراجع الإنفاق من 975,000 مليون ريال عام 2015 إلى 830,513 مليون ريال عام 2016، كما ظهر انخفاض آخر أقل حدة في 2021، حيث انخفض الإنفاق من 1,075,734 مليون ريال عام 2020 إلى 1,038,933 مليون ريال عام 2021. قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً ليصل إلى 1,388,432 مليون ريال عام 2025. ويعكس ذلك التوسع التدريجي في الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، خاصة في السنوات الأخيرة.

- **اتجاه مؤشر التنمية المستدامة**

يظهر مؤشر التنمية المستدامة اتجاه تصاعدي واضح خلال معظم فترة الدراسة، حيث ارتفع من 56.66 درجة عام 2015 إلى 65.20 درجة عام 2025. وخلال ذلك سجل انخفاض طفيف جداً في عام 2022، حيث تراجع من 61.89 درجة عام 2021 إلى 61.88 درجة عام 2022، وهو تراجع محدود لا يغير من الاتجاه التصاعدي العام للمؤشر. فيتضح أن المؤشر واصل تحسنه بصورة شبه مستمرة، مع تسجيل ارتفاعات متتالية خلال معظم سنوات الدراسة، مما يشير إلى تقدم المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ISSN: 2706-6495

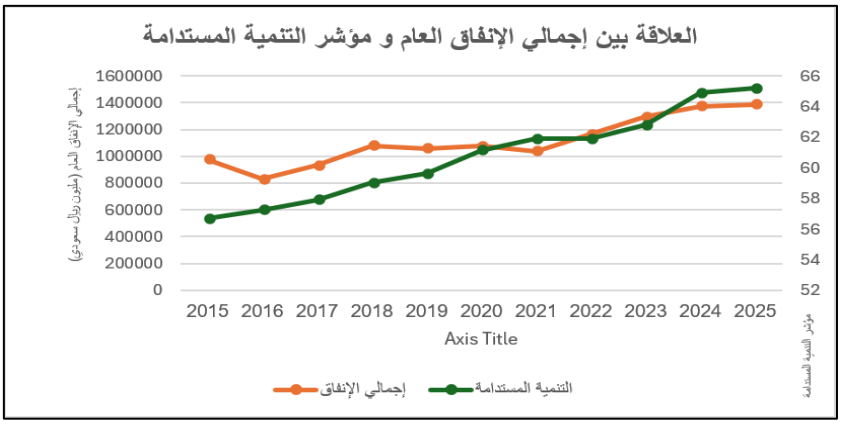


**الشكل (2):** العلاقة بين إجمالي الإنفاق العام ومؤشر التنمية المستدامة، من إعداد الباحثة

- **العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة**

بمقارنة اتجاه المتغيرين، يلاحظ من خلال الشكل (2) وجود توافق عام بين المسارين خلال فترة الدراسة؛ فمع الاتجاه التصاعدي لإجمالي الإنفاق الحكومي ارتفع مؤشر التنمية المستدامة بصورة تدريجية. وعلى الرغم من وجود بعض التذبذبات قصيرة الأجل في مستويات الإنفاق خلال بعض السنوات، فإن المؤشر واصل التحسن على المدى الطويل، فلم تؤثر هذه التذبذبات على الاتجاه العام الصاعد لكل من الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية عامة بين التوسع في الإنفاق الحكومي والتقدم في مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة (2015–2025). بما يعكس مساهمة الإنفاق الحكومي في دعم التقدم التنموي وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. مع الإشارة إلى أن تحسن المؤشر التنموي اتسم بدرجة أكبر من الاستقرار مقارنة بتذبذب الإنفاق في بعض السنوات.

## 2.4. التحليل على المستوى القطاعي:

- **تحليل اتجاهات الإنفاق الحكومي على القطاعات محل الدراسة**

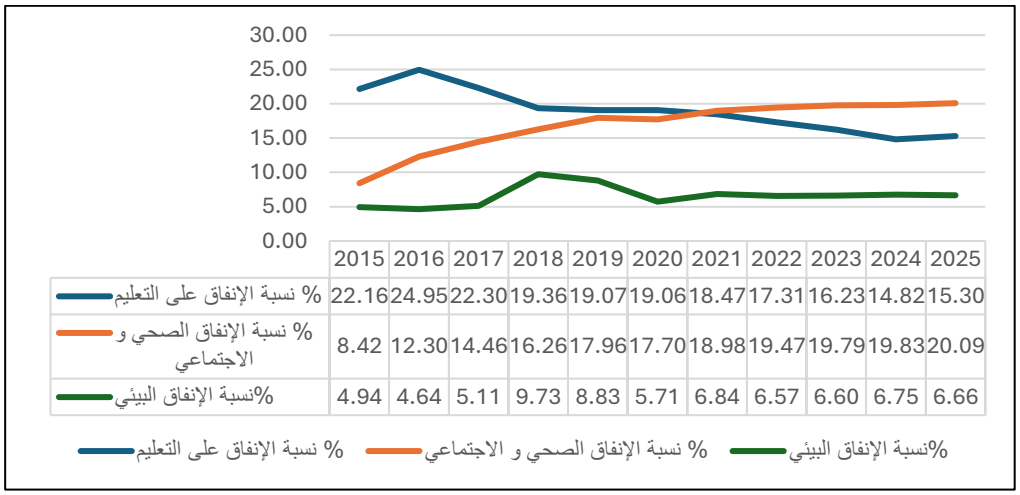


**الشكل (3):** اتجاه الإنفاق الحكومي على القطاعات محل الدراسة، من إعداد الباحثة

من خلال الشكل (3) يمكن استخلاص ثلاث ملاحظات رئيسة:

- التعليم استحوذ على أكبر نصيب خلال معظم سنوات الدراسة، حيث يتضح أن التعليم كان القطاع الأعلى من حيث نسبة الإنفاق في بداية الفترة، حيث بلغت نسبته 22.16% عام 2015 وارتفعت إلى 24.95% عام 2016، ثم اتجهت للانخفاض التدريجي

حتى بلغت 15.30% عام 2025. ورغم احتفاظه بمكانة مهمة ضمن أولويات الإنفاق الحكومي، فإن وزنه النسبي شهد تراجع ملحوظ خلال فترة الدراسة.

- الصحة والتنمية الاجتماعية سجلت اتجاه تصاعدي بصورة مستمرة، حيث ارتفعت النسبة من 8.42% عام 2015 إلى 20.09% عام 2025، مما يعكس تزايد الاهتمام بالبرامج الصحية والاجتماعية خلال فترة الدراسة. كما تجاوزت نسبة الإنفاق على التعليم ابتداءً من عام 2021 تقريباً، لتصبح القطاع الأعلى بين القطاعات محل الدراسة في السنوات الأخيرة.
- القطاع البيئي شهد تذبذب نسبي، حيث سجل الإنفاق البيئي أدنى نسبة مقارنة بالقطاعين الآخرين طوال فترة الدراسة، إلا أنه شهد ارتفاع ملاحظ بين عامي 2017 و2018 ليصل إلى 9.73%، قبل أن يتراجع لاحقاً ويستقر حول 6–7% خلال معظم السنوات اللاحقة.

من خلال ما سبق، يتضح وجود تغير نسبي في أولويات الإنفاق، حيث تشير النتائج أن البيانات وجود تفاوت في اتجاهات الإنفاق بين القطاعات محل الدراسة؛ فبينما انخفض الوزن النسبي للإنفاق التعليمي، ارتفعت حصة الصحة والتنمية الاجتماعية بصورة مستمرة، في حين اتسم الإنفاق البيئي بالتذبذب والاستقرار النسبي عند مستويات أقل. ويعكس ذلك اختلاف أولويات التخصيص المالي خلال فترة الدراسة وفقاً للاحتياجات التنموية والبرامج الحكومية.

- **تحليل البعد التعليمي**

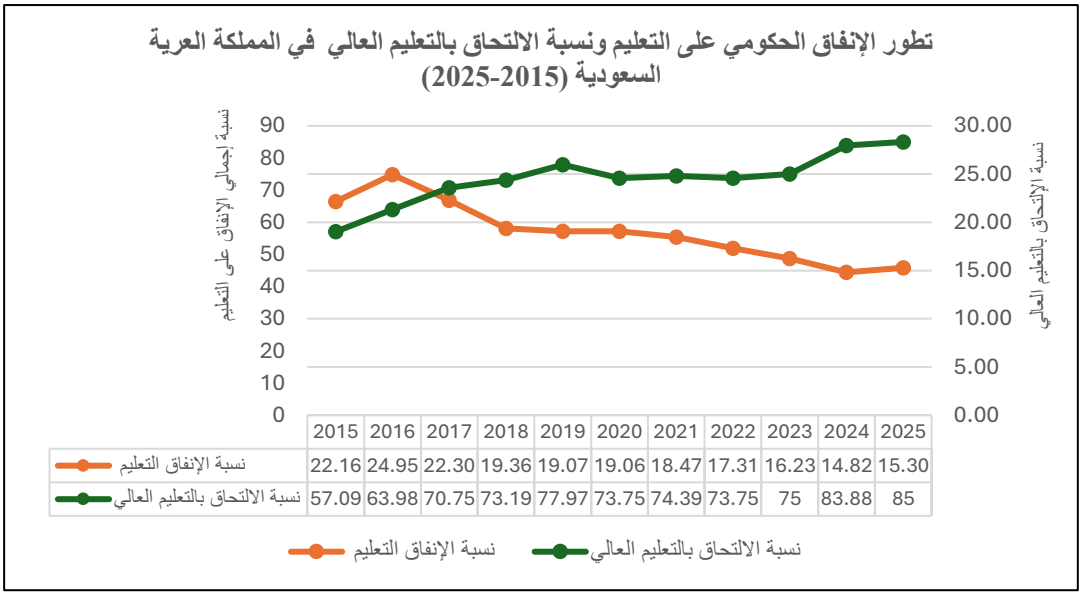


**الشكل (4):** تحليل بيانات البعد التعليمي، من إعداد الباحثة

يوضح الشكل (4) العلاقة بين نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، فيلاحظ أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي اتجه نحو الارتفاع بصورة عامة من 57.09% عام 2015 إلى 85.00% عام 2025، رغ وجود بعض التذبذبات بين عامي 2019 و2023م. في حين اتجهت نسبة الإنفاق على التعليم نحو الانخفاض التدريجي خلال الفترة نفسها. وبمقارنة اتجاهي المتغيرين، يظهر أن مسارهم اتخذ اتجاهين متعاكسين خلال معظم سنوات الدراسة، إذ ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبناء على ذلك، لا يظهر من خلال تحليل الاتجاهات وجود علاقة إيجابية مباشرة بين المتغيرين، بل تشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية في الاتجاه العام خلال فترة الدراسة.

- **تحليل البعد الصحي والاجتماعي**

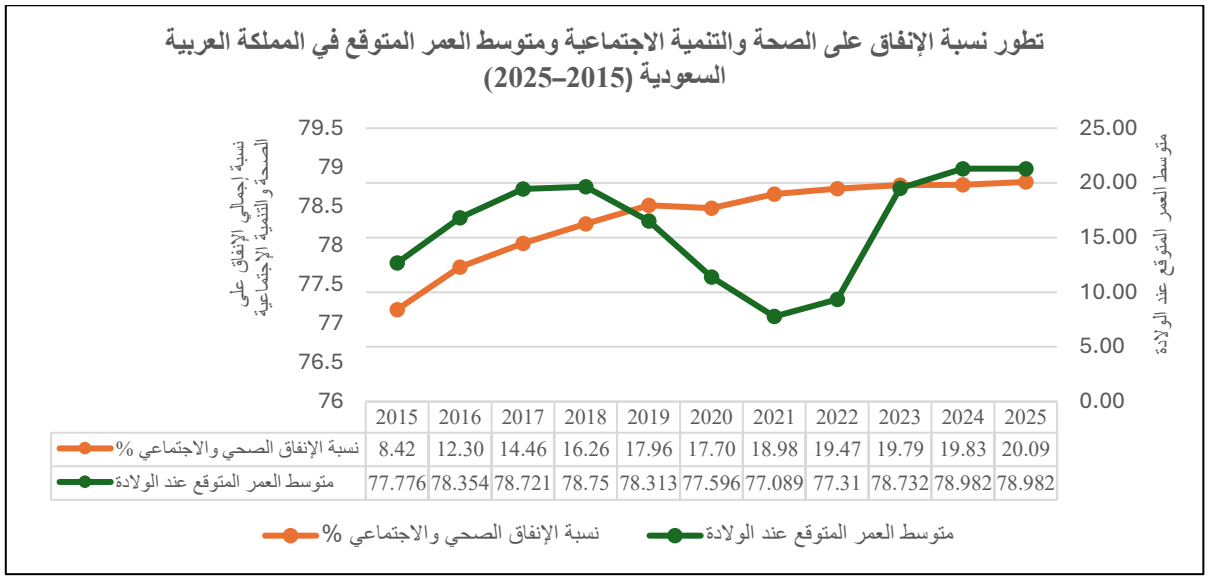


**الشكل (5):** تحليل بيانات البعد الصحي والاجتماعي، من إعداد الباحثة

يوضح الشكل (5) العلاقة بين نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2015–2025). ويلاحظ أن نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية اتجهت نحو الارتفاع بصورة عامة، حيث ارتفعت من 8.42% عام 2015 إلى 20.09% عام 2025. كما شهد متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسن عام خلال الفترة نفسها، إذ ارتفع من 77.78 عام 2015 إلى 78.98 عام 2025، رغم تسجيل بعض التذبذبات خلال الأعوام 2019–2022م، حيث انخفض من 78.75 عام 2018 إلى 77.09 عام 2021، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً خلال السنوات اللاحقة.

وبمقارنة اتجاه المتغيرين، يتضح وجود توافق عام بين مساريهما خلال معظم سنوات الدراسة، حيث ارتبط ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة. وعليه، تشير نتائج تحليل الاتجاهات إلى وجود علاقة إيجابية عامة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

- **تحليل البعد البيئي**

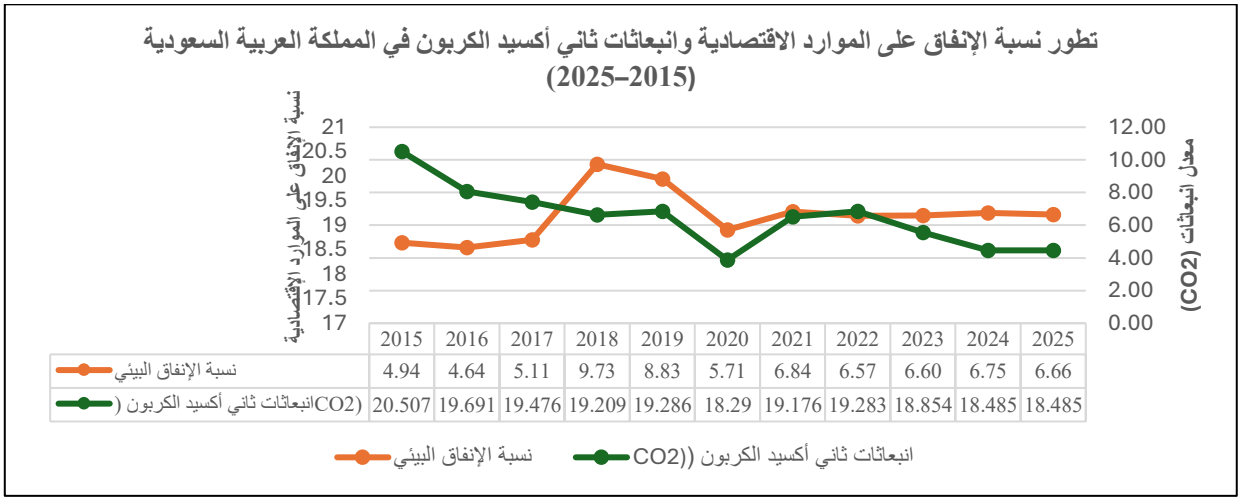


**الشكل (6):** تحليل بيانات البعد البيئي، من إعداد الباحثة

يوضح الشكل (6) العلاقة بين نسبة فنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2015-2025م). ويلاحظ أن نسبة الإنفاق البيئي بدأت عند مستوى يقارب 5% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2015، ثم شهدت ارتفاع تدريجي خلال السنوات اللاحقة، قبل أن تسجل أعلى مستوى لها في عام 2018 بما يقارب 10%. بعدها انخفضت إلى 5.71% عام 2020 قبل أن تستقر عند مستويات تراوحت بين 6% و7% خلال السنوات اللاحقة. وفي المقابل، اتجهت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة عامة نحو الانخفاض الطفيف من 20.51 طن للفرد عام 2015 إلى حوالي 19 طن للفرد عام 2025م، تتخلل هذه الفترة ارتفاعات طفيفة.

ويلاحظ من خلال مقارنة اتجاه المتغيرين أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية اتجهت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الانخفاض، في حين ارتفعت الانبعاثات خلال بعض الفترات التي انخفضت فيها نسبة الإنفاق. وعليه، تشير نتائج تحليل الاتجاهات إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

### 3.4. النتائج الرئيسية للدراسة:

في ضوء تحليل هيكل الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وربطه بعدد من مؤشرات التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها ما يلي:

1. يوجد علاقة إيجابية عامة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة خلال الفترة (2015-2025).
2. تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.
3. ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي رغم انخفاض نسبة الإنفاق التعليمي، مما يشير إلى علاقة عكسية عامة بين المتغيرين.
4. يوجد علاقة إيجابية عامة بين نسبة الإنفاق الصحي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
5. انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة عامة خلال فترة الدراسة.
6. وجود علاقة عكسية عامة بين نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
7. اختلاف طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية باختلاف القطاع محل الدراسة.

## 5. مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية عامة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، حيث اتجه المتغيران بصورة عامة نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة. وتنسجم هذه النتيجة مع الطرح النظري لقانون واغنر، وتتفق مع عدد من الدراسات السابقة ومن أبرزها دراسة (Nguyen and Ho, 2025) ودراسة (Le et al., 2025) إضافة إلى دراسة (Kumi et al., 2025)، وكما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Gaspar et al., 2019) التي أكدت أهمية الإنفاق العام عند توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في السياق السعودي في ضوء التوسع في الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة لدعم برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030، الأمر الذي انعكس بصورة عامة على تحسن مؤشرات التنمية المستدامة (التقرير الطوعي الوطني، 2018، 2023)، كما تتسق هذه النتيجة مع التجربتين النرويجية والسنغافورية في توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع.

ومن جانب آخر، أظهرت نتائج الدراسة تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2015–2025)، في مقابل ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية عامة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة. وتبدو هذه النتيجة للوهلة الأولى غير منسجمة مع ما تطرحه نظرية رأس المال البشري، وتختلف جزئياً مع عدد من الدراسات السابقة (باحمدان والديب، 2022؛ Altwijry and Abouelnour, 2026؛ Linhartová, 2021)؛ إلا أن النتيجة الحالية تشير إلى أن ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي استمر رغم تراجع نسبة الإنفاق التعليمي، وهو ما قد يعكس أثر الإصلاحات التعليمية ورفع كفاءة الإنفاق خلال

فترة الدراسة، ويتلاءم هذا مع التجربتين السنغافورية والكورية الجنوبية. وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحولات التي شهدها قطاع التعليم والتي تزامنت مع جهود رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحسين جودة الخدمات التعليمية، الأمر الذي يشير من منظور الحوكمة المالية العامة إلى أن التركيز على كفاءة التخصيص وتحسين المخرجات يمثل أحد المؤشرات المهمة على فاعلية الإنفاق العام.

وفي نفس السياق، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية عامة بين نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2015–2025)، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال البشري، وتتفق كذلك مع عدد من الدراسات السابقة ومن أبرزها دراسة (غريب وكاوجة، 2023)، ودراسة (عبد وآخرين، 2025)، ودراسة (زين العابدين وآخرين، 2021)، بالإضافة إلى دراسة (Munir and Hafizi, 2026)، وتنسجم أيضاً مع التجربة السنغافورية. وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الاهتمام المتزايد الذي حظي به القطاع الصحي خلال فترة الدراسة، وما صاحب ذلك من توسع في الخدمات الصحية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. ومع ذلك، يلاحظ حدوث انخفاض مؤقت في متوسط العمر المتوقع خلال عامي 2020 و2021 نتيجة التداعيات الصحية لجائحة كوفيد-19، وتتفق هذه الملاحظة مع ما أشارت إليه دراسة ( Qadeer et al., 2022)، إلا أن عودة متوسط العمر المتوقع إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة تعكس قدرة القطاع الصحي السعودي على التعافي واستعادة مسار التحسن الصحي.

وعلى الصعيد البيئي، أظهرت نتائج الدراسة انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة عامة خلال الفترة (2015–2025)، إلى جانب وجود علاقة عكسية عامة بين نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتنسجم هذه النتيجة مع الطرح الذي تقدمه فرضية منحنى كوزنتس البيئي، كما تتفق مع دراسة (Munir and Hafizi, 2026) وتتوافق جزئياً مع دراسة (نوفل وآخرون، 2022). وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية وإطلاق عدد من المبادرات والبرامج المرتبطة بالاستدامة البيئية مثل برنامج "السعودية الخضراء" ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، كما تتسق هذه النتيجة مع التجربة النرويجية والتجربة الكورية الجنوبية من خلال مبادرة "الصفقة الخضراء الجديدة" (Green New Deal)، والتي تؤكد أن تحقيق التحسن البيئي يعتمد على توجيه الإنفاق والاستثمارات نحو أنماط تنمية أكثر استدامة.

وبناء على ما تقدم، أظهرت نتائج الدراسة اختلاف طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية باختلاف القطاع محل الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة ليس أثراً موحداً، وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات النظرية كنظرية رأس المال البشري ونظرية النمو الداخلي، وتتسق مع ما توصلت إليه دراسة (Gaspar et al., 2019) ودراسة (Kumar and Sayed, 2025) من أن جودة الإنفاق وتخصيصه القطاعي أكثر أهمية من حجم الإنفاق ذاته. وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اختلاف طبيعة الأهداف التنموية لكل قطاع، واختلاف المدة الزمنية اللازمة لظهور آثار الإنفاق الحكومي على المؤشرات المستخدمة، كما تشير نتائج الدراسة بصورة غير مباشرة إلى أهمية الحوكمة المالية العامة وكفاءة الإنفاق، ويتوافق هذا الطرح مع الجهود التي بذلتها المملكة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز حوكمة المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وإنشاء هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

## 6. التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1. تعزيز الربط بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة عند إعداد الخطط والميزانيات الحكومية، من خلال تضمين مؤشرات أداء تنموية قابلة للقياس لكل برنامج أو مبادرة حكومية، بما يسهم في متابعة الأثر التنموي للإنفاق بصورة أكثر دقة.

2. الاستمرار في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي إلى جانب الاهتمام بحجمه، وذلك من خلال التوسع في تقييم البرامج والمشروعات الحكومية بصورة دورية، وربط قرارات التمويل بنتائج الأداء الفعلية ومدى مساهمتها في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.
3. التركيز على تحسين جودة مخرجات التعليم ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، من خلال دعم البرامج التعليمية والتدريبية المرتبطة بالمهارات المستقبلية والاقتصاد الرقمي، بما يعزز الاستفادة من الموارد المخصصة لقطاع التعليم ويرفع أثرها التنموي.
4. مواصلة الاستثمار في القطاع الصحي وبرامج الوقاية وتعزيز جودة الخدمات الصحية، مع التركيز على المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الحياة ورفع متوسط العمر المتوقع، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.
5. تعزيز توجيه الإنفاق نحو المبادرات البيئية ومشروعات الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الموارد، من خلال دعم البرامج المرتبطة بخفض الانبعاثات وتحسين الاستدامة البيئية، بما ينسجم مع مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء والالتزامات البيئية للمملكة.
6. تعزيز حوكمة المالية العامة من خلال التوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالأداء، وربط الاعتمادات المالية بمؤشرات تنموية قابلة للقياس، وتفعيل التقييم الدوري للأثر التنموي للبرامج الحكومية بالتنسيق بين وزارة المالية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهات القطاعية. ويسهم ذلك في تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة وتعزيز مواءمة الإنفاق الحكومي مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

## 7. الخاتمة:

في ظل التوجهات التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، سعت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، للإسهام في فهم دور المالية العامة في دعم تحقيق الأهداف التنموية على المستويين الكلي والقطاعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة الإنفاق الحكومي في التنمية المستدامة لا تتحدد بحجم الموارد المخصصة فحسب، بل تتأثر أيضاً بكفاءة توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية، وقدرة المؤسسات الحكومية على تحويل الموارد المالية إلى نتائج ملموسة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المرحلة المقبلة لا تتمثل في زيادة الإنفاق العام بقدر ما تتمثل في تعظيم أثره التنموي، من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق والحوكمة المالية والربط بين المخصصات المالية والنتائج المستهدفة. فالتحدي لم يعد مقتصراً على توفير الموارد اللازمة للتنمية، وإنما في ضمان توجيهها بصورة أكثر فاعلية نحو الأولويات الوطنية، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية. ومن هذا المنطلق، تأمل الدراسة أن تسهم في دعم الجهود الرامية إلى تطوير إدارة المالية العامة وتعزيز دورها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما يضمن تعظيم القيمة التنموية للموارد العامة واستدامة أثرها للأجيال الحالية والمستقبلية، وتعزيز تنافسية المملكة وريادتها التنموية على المدى الطويل.

## 8. المراجع:

### 1.8. المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها - مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

باحمدان، محمد سعيد، والديب، خالد زكي محمد. (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (42)، 167-192.

بري، زين العابدين. (2001). *المالية العامة وميزانية الدولة*. (الطبعة الثانية). الرياض.

البسام، بسام عبد الله. (2022). *إدارة المالية العامة- حوكمة وتخطيط مالي*. (الطبعة الثانية). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

بعلول، نوفل، عوام، نسرين، وطلحي، سماح. (2022). أثر الإنفاق الحكومي في تحسين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000/2019. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 6(1) ، 486 - 507.

بن عمورة، سمية، وبن حسين .(2018). الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000- 2015 (باستخدام نماذج VAR). دراسات اقتصادية، 5(2)، 94-118. https://asjp.cerist.dz/en/article/69712

حسين، جين ياسر. (2026). الإنفاق الحكومي وتأثيره على التنمية المستدامة. مجلة الجامعة العراقية، 75(2). 686 – 694.

زين العابدين، إلهام أحمد إبراهيم، حاج الهادي، مسلمة مرتضى يوسف، والخبير، إيناس عبد الرحمن علي. (2021). الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة وأثره في التنمية المستدامة في السودان الفترة ما بين 1995 - 2015. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5 (2) ، 135 - 152.

الشتيوي، أسامة البشير أمحمد، والبصير، أنور عبد الكريم. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2 (3)، 159-177.

الضناوي, زينب. (2024). مفهوم التنمية المستدامة والجهود السعوديّة لتطويرها وفق الرؤية 2030. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 16(4)، 1-12. https://doi.org/10.54940/ss36689034

الطاهر، قادري محمد. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

عبد المنعم، إيمان عبد اللطيف، والعقاد، مدحت محمد. (2017). تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتطور مؤشرات التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 37 (4)، 689 - 714.

عبد، مليحة، مطر، ليث، وعذاب، خولة. (2025). دور النفقات العامة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في العراق دراسة تحليلية. مجلة الريادة للمال والاعمال، 6(1)، 70 – 76. https://doi.org/10.56967/ejfb2025645

العزاوي، فاح جمال معروف. (2016). *التنمية المستدامة والتخطيط المكاني*، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

العساف، صالح. (2003). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: *مكتبة العبيكان*

عصفور، محمد شاكر. (2022). *أصول الموازنة العامة*. (الطبعة التاسعة). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

العوالمة، نائل عبد الحافظ، (1992). ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 7(2), 39.

غربي، نوال، كاوجة، بشير. (2023). دور الإنفاق الصحي الحكومي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (1990-2020). مجلة الباحث, 23(1), 201-212. https://asjp.cerist.dz/en/article/235809

قابيل، ماجد عبد العظيم حسن. (2022). أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 3، 361 – 390.

نور الهدى، رزقي، والمهدي، بن الدين. (2022). تقييم كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة. REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES, 12(1), 232-243. https://asjp.cerist.dz/en/article/191239

الهيئة العامة للإحصاء .(2024). *التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2024*. الهيئة العامة للإحصاء. مسترجع من: https://stats.gov.sa/documents/20117/2435245/GASTAT_SDG+2024_AR.pdf

وزارة الاقتصاد والتخطيط .(2018). *الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية: نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية*. https://www.undp.org/ar/saudi-arabia/publications/alastrad-altwy-alwtny-llmmlkt-alrbyt-alswdyt

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2024). *التقرير السنوي للاستدامة* 2024. المملكة العربية السعودية. https://mep.gov.sa/files/ar/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents/MEP_SDG_Annual_Report_2024_AR.pdf

وهيبة، نورة. (2017). إشكاليات التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام – المؤسسة الجزائرية أنموذجاً: من الإشكاليات إلى الحلول. *مجلة مدارات سياسية*. 1(1)، 1825 - 2588.

يونس، نعمان، وخضير، منعم. (2018). قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL. جامعة تكريت.

**2.8. المراجع الأجنبية:**

Abdulle, A. Y. (2024). The Dynamic Relationship Between Government Spending and Economic Growth: An Empirical Evidence from Somalia. *Journal of Logistics, Informatics and Service Science*, 11(9), 446-464.

Al-Sheikh, H. M. (2010). Human capital and economic growth in Saudi Arabia: An empirical investigation. *Journal of King Saud University-Administrative Sciences*, 22(1), 35-51.

Altwijry, O., & Abouelnour, K. A. (2026). Government Spending and Education Sustainability: Evidence-Based Insights from Saudi Arabia. *Economies*, *14*(3), 87. https://doi.org/10.3390/economies14030087

Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. National Bureau of Economic Research (NBER).

Economist Intelligence Unit. (2020). The future of public spending: Why the way we spend is critical to the Sustainable Development Goals. UNOPS. https://www.unops.org/news-and-stories/publications/the-future-of-public-spending

Gaspar, V., Amaglobeli, D., Garcia-Escribano, M., Prady, D., & Soto, M. (2019). *Fiscal policy and development: Human, social, and physical investments for the SDGs* (Staff Discussion Note No. SDN/19/03). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781484388914.006

Jones, R. S., & Yoo, B. (2011). *Korea's Green Growth Strategy: Mitigating Climate Change and Developing New Growth Engines*. OECD Economics Department Working Papers, No. 798. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/5kmbhk4gh1ns-en

Kim, M., & Cho, R. M. (2026). Green Budgeting in South Korea: Issue Ownership and Ministerial Leadership. *Public Administration Review*, 1–17. https://doi.org/10.1111/puar.70133

Kim, S., & Thurbon, E. (2020). The Korean Green New Deal: Policy innovation for a sustainability transition. *Sustainability, 12*(23), 10191. https://doi.org/10.3390/su122310191

Kumar, S. and Sayed, F. K. (2025). Budgetary Practices and Social Spending: Analyzing the Role of Public Finance in Achieving Sustainable Development Goals (SDGs). *Journal of Marketing & Social Research*. 2 (8), ISSN (Online): 3008-0711

Kumi, E., Dhamo, Z., & Kumi, E. (2025). The Correlation between Governmental Spending and Sustainable Economic Growth in Albania. *WSEAS Transactions on Systems*, 24, 467-477.

Le, H. P., Nguyen, T. H. P., & Bao, H. H. G. (2025). Government expenditure and sustainable development in emerging markets: The role of institutional quality. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, *11*(2), 100558, ISSN 2199-8531. https://doi.org/10.1016/j.joitmc.2025.100558

Linhartova, V. (2021). Analyzing the Role of Public Expenditures in Human Development: Panel Data Analysis of EU-28 Countries, *Montenegrin Journal of Economics*, Vol. 17, No. 1, pp. 85-96.

Ministry of Economy and Planning. (2023). *Saudi Arabia's second voluntary national review report 2023: Leading transformation towards sustainability*. Kingdom of Saudi Arabia. https://hlpf.un.org/countries/saudi-arabia

Ministry of Economy and Planning. (2026). *Saudi Arabia's voluntary national review 2026*. Kingdom of Saudi Arabia. https://mep.gov.sa/files/en/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents/VNR_2026_Saudi_Arabia_Report.pdf

Ministry of National Development Singapore. (2023). *Singapore Green Plan 2030 and sustainable development initiatives*. Government of Singapore.

Munir, A., & Hafizi, Z. (2026). Public Spending and Sustainable Development Outcomes in Emerging Economies: A Panel Analysis (2000-2023). *JIAN (Jurnal Ilmiah Administrasi Negara)*, *10*(1), 11–22. https://doi.org/10.56071/jian.v10i1.1646

Nguyen, H. T., & Ho, T. L. (2025). Pathways to sustainable development: How financial development shapes the impact of government spending. *Social Sciences & Humanities Open*, 12, 102010.

OECD (2024), Green Budgeting in OECD Countries 2024, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9aea61f0-en .

OECD (2024), OECD Economic Surveys: Norway 2024, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/cb13475f-en .

OECD (2025), *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2025: Towards a More Resilient and Inclusive Architecture*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/753d5368-en.

OECD. (2016). *Public Procurement in Korea: Unlocking the Strategic Impact of E-Procurement*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264265084-en

OECD. (2021). Green Budgeting in OECD Countries. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/acf5d047-en

OECD. (2023). *PISA 2022 Results (Volume I): The State of Learning and Equity in Education*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/53f23881-en

OECD. (2024). OECD Economic Surveys: Singapore 2024. OECD Publishing.

OECD. (2025). *Health at a Glance 2025: OECD Indicators*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/8f9e3f98-en

Osuji, E., Nwani, S. (2020). Achieving sustainable development goals: Does government expenditure framework matter?. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences (IJMESS),* ISSN 2304-1366, IJMESS International Publishers, Jersey City, NJ, Vol. 9, Iss. 3, pp. 131-160, https://doi.org/10.32327/IJMESS/9.3.2020.8

Peacock, A., & Scott, A. (2000). The curious attraction of Wagner's law. *Public Choice*, 102(1), 1-17.

Qadeer, A., Anis, M., Ajmal, Z., et al. (2022). Sustainable development goals under threat? Multidimensional impact of COVID-19 on our planet and society outweigh short term global pollution reduction. *Sustainable Cities and Society,* 83, 103962. https://doi.org/10.1016/j.scs.2022.103962

Quah, J. S. (2010). Public Administration Singapore-Style. Bingley: Emerald Group Publishing.

Sachs, J. D., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2023). *Sustainable Development Report 2023: Implementing the SDG Stimulus*. Sustainable Development Solutions Network (SDSN).

ISSN: 2706-6495

Shafik, N., & Bandyopadhyay, S. (1992). *Economic growth and environmental quality: Time-series and cross-country evidence* (Policy Research Working Paper No. 904). The World Bank.

Singapore Department of Statistics. (2026). *Sustainable Development Goals Indicator 1.a.2: Proportion of total government spending on essential services (education, health and social protection)*. https://www.singstat.gov.sg/find-data/sustainable-development-goals/goal-1/indicator-1-a-2

United Nations Development Programme (UNDP). (2025). *Human Development Report 2025*.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ ساره بندر الجودي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.1

ISSN: 2706-6495

# تقديم الشباب السعودي لذواتهم عبر منصة تيك توك (دراسة تحليلية في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية)

# Saudi Youth's Self-Presentation on TikTok (A Content Analysis Based on Symbolic Interaction Theory)

**إعداد:**

**الدكتورة/ نوره ناصر الحمودي**

أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: nnalhemodi@kau.edu.sa

**الباحثة/ اشواق علي الزهراني**

بكالوريوس في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: aalzahrani4115@stu.kau.edu.sa

**الباحثة/ لينا عبدالهادي الصحفي**

بكالوريوس في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: lalsahafi0006@stu.kau.edu.sa

**الباحثة/ سهام متعب الزهراني**

بكالوريوس في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: Salzahrani1736@stu.kau.edu.sa

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تقديم الشباب السعودي لذواتهم عبر منصة تيك توك وتفسير هذه الكيفية في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، والكشف عن أكثر أنماط المحتوى، وأساليب الظهور، والصور المقدمة عن الذات شيوعًا، إضافة إلى المقارنة بين الذكور والإناث في ممارسات تقديم الذات. واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى، وتمثلت العينة في (10) حسابات سعودية على منصة تيك توك، بواقع (5) حسابات للذكور و(5) حسابات للإناث، وجرى تحليل (50) مقطعًا مرئيًا بواقع خمسة مقاطع لكل حساب. وأظهرت النتائج أن النمط التجميلي جاء في المرتبة الأولى بين أنماط تقديم الذات، يليه النمط اليومي ثم الترفيهي، بينما جاء النمط الثقافي في المرتبة الأخيرة. كما تبين أن الأسلوب العفوي كان الأكثر استخدامًا في تقديم الذات، وأن صورة الشخص العادي والبسيط كانت الصورة الأكثر حضورًا لدى أفراد العينة. كذلك كشفت النتائج عن وجود تباين بين الذكور والإناث؛ إذ اتجه الذكور بصورة أكبر إلى المحتوى الترفيهي والرياضي والثقافي، بينما ركزت الإناث على المحتوى التجميلي واليومي، كما مالت الإناث إلى تقديم أنفسهن بصورة الشخص العادي والبسيط، في حين ركز الذكور على صورة الشخص المرح والمحبوب. وأكدت النتائج أن تقديم الذات عبر تيك توك يمثل عملية اجتماعية واعية تتداخل فيها الرموز والمعاني مع استراتيجيات إدارة الانطباع، بما يدعم افتراضات النظرية التفاعلية الرمزية ونظرية إدارة الانطباع في تفسير ممارسات تقديم الذات داخل البيئات الرقمية.

**الكلمات المفتاحية:** تقديم الذات، تيك توك، الشباب السعودي، التفاعلية الرمزية، إدارة الانطباع، الهوية الرقمية.

ISSN: 2706-6495

# Saudi Youth's Self-Presentation on TikTok (A Content Analysis Based on Symbolic Interaction Theory)


## Abstract:

This study aimed to examine how Saudi youth present themselves on TikTok and to interpret these practices in light of Symbolic Interactionism. It also sought to identify the predominant patterns of self-presentation, styles of appearance, and projected self-images, as well as to compare self-presentation practices between male and female content creators. The study employed the content analysis method. The sample consisted of 10 Saudi TikTok accounts (5 male and 5 female accounts), and 50 videos were analyzed, with five videos selected from each account.

The findings revealed that the beauty-oriented pattern was the most prevalent form of self-presentation, followed by the daily-life and entertainment patterns, whereas the cultural pattern was the least prevalent. The spontaneous style was the dominant mode of self-presentation, and the image of the ordinary and simple person was the most frequently projected self-image. The findings also revealed differences between males and females. Male creators tended to present themselves through entertainment-, sports-, and culture-related content, whereas female creators focused primarily on beauty- and daily-life-oriented content. Female creators were more likely to project the image of an ordinary and simple person, while male creators more frequently portrayed themselves as cheerful and likable. Overall, the findings indicate that self-presentation on TikTok is a deliberate social process in which symbols, meanings, and impression management strategies interact to construct digital identities. The study supports the explanatory value of Symbolic Interactionism and Goffman's Impression Management Theory in interpreting self-presentation practices within digital environments.


**Keywords:** Self-presentation; TikTok; Saudi youth; Symbolic Interactionism; Impression Management; Digital Identity.

## 1. المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في تقنيات الاتصال والتواصل الرقمي، مما أدى إلى ظهور بيئات اجتماعية جديدة أتاحت للأفراد فرصًا واسعة للتفاعل والتعبير عن ذواتهم بطرق لم تكن متاحة في السابق. وقد أصبحت منصات التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية، حيث لم تعد تقتصر وظيفتها على تبادل المعلومات والتواصل بين الأفراد، بل تحولت إلى فضاءات اجتماعية وثقافية تسهم في تشكيل الهوية، وبناء العلاقات، وإدارة الانطباعات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تُعد منصة TikTok من أبرز منصات التواصل الاجتماعي وأكثرها انتشارًا بين فئة الشباب، نظرًا لاعتمادها على المحتوى المرئي القصير وما تتيحه من أدوات تفاعلية وخصائص تقنية تسمح للمستخدمين بإنتاج محتوى متنوع والتعبير عن ذواتهم بصورة مستمرة أمام جمهور واسع. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى الارتفاع الكبير في استخدام هذه المنصة بين فئة الشباب، حيث يبلغ عدد مستخدميها النشطين شهريًا نحو (1.04) مليار مستخدم عالميًا، وتشكل الفئة العمرية (18–34) ما نسبته (68%) منهم، بمتوسط استخدام يومي يصل إلى (95) دقيقة .(Databoks, 2024) وعلى المستوى العربي، يُقدّر عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بنحو (165) مليون مستخدم، ويسهم الشباب في إنتاج نسبة كبيرة من المحتوى، حيث تمثل الفئة العمرية (18–25) نحو (42%) من المحتوى العربي على تيك توك، كما يُعد التطبيق من بين أكثر التطبيقات تحميلًا في عدد من الدول العربية (رابح، 2024).

أما على المستوى المحلي، فتشهد المملكة العربية السعودية انتشارًا واسعًا لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يبلغ عدد المستخدمين نحو (28.8) مليون مستخدم، بنسبة تصل إلى (96%) من السكان، مع استخدام يومي مرتفع لمنصة تيك توك بين فئة الشباب، ووجود ملايين الحسابات النشطة على المنصة. وقد أتاح هذا الانتشار للشباب فرصًا جديدة لتقديم ذواتهم وإبراز اهتماماتهم ومواهبهم وأفكارهم، الأمر الذي جعل المنصة بيئة خصبة لدراسة أنماط تقديم الذات والهوية الرقمية .(Busalah, 2021) وقد جعلت هذه التحولات من منصات التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها تيك توك، مجالًا مهمًا للدراسة في العلوم الاجتماعية؛ لما تتيحه من فرص لفهم أنماط التفاعل، وبناء الهوية الرقمية، وممارسات تقديم الذات لدى الشباب.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

أسهم الانتشار الواسع لمنصة تيك توك في بروز أنماط متعددة من تقديم الذات، تتراوح بين العفوية والتصنع، وبين التعبير الواقعي وإظهار صورة مثالية قد لا تعكس الواقع الفعلي للفرد. ويُنظر إلى تقديم الذات بوصفه عملية اجتماعية تتجاوز مجرد عرض المحتوى، إذ تتضمن اختيار الأفراد للصور والرموز والأساليب التي يرغبون في الظهور من خلالها أمام الآخرين، بما يسهم في تشكيل الانطباعات التي يكونها الجمهور عنهم. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية النظرية التفاعلية الرمزية التي تؤكد أن الأفراد يبنون هوياتهم ومعانيهم من خلال التفاعل الاجتماعي والرموز المتبادلة، وأن تقديم الذات يمثل عملية تفاعلية تتشكل في ضوء المعاني التي تنتج داخل البيئة الاجتماعية والرقمية.

وعلى الرغم من اهتمام عدد من الدراسات السابقة بمفهوم تقديم الذات في البيئات الرقمية، بوصفه عملية اجتماعية يسعى الأفراد من خلالها إلى إظهار صورة معينة عن أنفسهم عبر اختيار المحتوى وأساليب العرض، فإن الدراسات العربية – ولا سيما في السياق السعودي – لا تزال محدودة في تناول أنماط تقديم الذات عبر منصة تيك توك من خلال تحليل المحتوى المنشور.

وانطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة الكيفية التي يقدّم بها الشباب السعودي ذواتهم عبر منصة تيك توك، والتعرّف على الأنماط الأكثر شيوعًا في المحتوى الذي ينشرونه، والصور التي يسعون إلى إظهارها أمام الجمهور، مع تفسير هذه الممارسات في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي، ويثري الدراسات الاجتماعية والرقمية في هذا المجال.

وفي ضوء ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: كيف يقدّم الشباب السعودي ذواتهم عبر منصة تيك توك؟

### 2.1. تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي: كيف يقدم الشباب السعودي ذواتهم عبر منصة تيك توك؟

**وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:**

1. ما أنماط تقديم الذات الأكثر شيوعًا لدى الشباب السعودي عبر منصة تيك توك؟
2. كيف تظهر طريقة تقديم الذات في المقاطع المنشورة (عفوية، تمثيلية، مبالغ فيها)؟
3. ما الصورة التي يقدمها الشباب السعودي عن ذواتهم من خلال المحتوى المنشور؟
4. كيف يمكن تفسير أنماط تقديم الذات في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية من حيث بناء المعاني وإدارة الانطباعات داخل البيئة الرقمية؟

### 3.1. أهداف الدراسة

1. التعرف على أنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي عبر منصة TikTok.
2. وصف الكيفية التي يقدم بها الشباب السعودي ذواتهم في المقاطع المنشورة.
3. تحليل الصورة التي يقدمها الشباب السعودي عن ذواتهم من خلال المحتوى المنشور عبر منصة TikTok.
4. تفسير أنماط تقديم الذات في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية من حيث بناء المعاني وإدارة الانطباعات داخل البيئة الرقمية .

### 4.1. أهمية الدراسة:

1. تطبيق التفاعلية الرمزية في سياق رقمي معاصر، من خلال تفسير أنماط تقديم الذات لدى الشباب عبر منصة TikTok، بما يوضح امتداد مفاهيم التفاعل والرموز إلى البيئة الرقمية .
2. الإسهام في إثراء الدراسات العربية حول تقديم الذات الرقمية، من خلال تقديم تصنيف مبسط لأنماط تقديم الذات يمكن الإفادة منه في دراسات لاحقة .
3. تقديم فهم مبسط لأنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي، بما يساعد المختصين في المجالين الاجتماعي والتربوي على التعامل مع السلوك الرقمي بطريقة أكثر وعيًا .
4. الإفادة في توجيه الاستخدام الرقمي من خلال مساعدة الأسرة والمؤسسات التربوية على فهم أساليب ظهور الشباب في المنصات الرقمية وتعزيز الاستخدام الإيجابي لها.

### 5.1. مفاهيم الدراسة:

- **تقديم الذات:** يرى زهران (2003) أن الذات هي الشعور والوعي بكينونة الفرد، كما يؤكد أن بنية الذات تتكون نتيجة للتفاعل مع البيئة وتشمل الذات المدركة، والذات الاجتماعية، والذات المثالية، وتسعى إلى التوافق والثبات، وتنمو نتيجة للنضج والتعلم. (291)، أما تقديم الذات فيعرفه جوفمان (Goffman, 1959) بأنه العملية التي يحاول الأفراد من خلالها ضبط الانطباعات التي يشكلها الآخرون عنهم، حيث يسعى الفرد عبر تفاعلاته الاجتماعية إلى إبراز صورة معينة تخدم أهدافه وتتوافق مع سياق الموقف.

وفي ضوء ذلك، فإن تفاعل الشباب مع منصات التواصل الاجتماعي يسهم في تشكيل الكيفية التي يعرضون بها ذواتهم أمام الآخرين، بما يعكس إدراكهم لذواتهم ورغبتهم في تكوين انطباعات معينة لدى الجمهور.

**ويعرف تقديم الذات في الدراسة الراهنة بأنه**: الكيفية التي يظهر بها الشباب السعودي أنفسهم عبر المحتوى المنشور في منصة تيك توك، بما يعكس الصورة التي يسعون إلى تقديمها للجمهور. وتتجسد هذه الكيفية في خمسة أنماط رئيسة هي: النمط الثقافي، والنمط التجميلي، والنمط الترفيهي، والنمط الرياضي، والنمط اليومي، وذلك وفقًا للسمات العامة للمحتوى وطريقة الظهور والصورة المقدمة عن الذات.

## 2. أدبيات الدراسة:

### 1.2. تقديم الذات في البيئة الرقمية:

يختلف تقديم الذات في البيئة الرقمية عن نظيره في الحياة الواقعية من حيث درجة التحكم في عرض الذات وإدارة الانطباع. ففي الفضاء الرقمي، يتمتع الفرد بقدرة أكبر على تقديم نسخة منتقاة—وربما مثالية—من ذاته، نتيجة لإمكانية التحرير والمراجعة قبل النشر، وهو ما يقلل من عفوية التفاعل ويزيد من طابعه التخطيطي (boyd, 2014).

**وفي هذا السياق، تتجلى مجموعة من الممارسات التي تعزز هذا التحكم، من أبرزها:**

**- التحرير والانتقاء:**

يتيح الفضاء الرقمي للمستخدم مراجعة المحتوى قبل نشره، وتعديله أو إعادة إنتاجه عدة مرات، مع استبعاد أي عناصر لا تعكس الصورة التي يرغب في تقديمها.

**- استخدام الفلاتر والتطبيقات:**

توفر تطبيقات مثل TikTok أدوات متعددة، كالفلاتر والمؤثرات البصرية والصوتية، التي تسهم في تحسين المظهر وإضفاء طابع جمالي على المحتوى، مما قد يؤدي إلى تقديم صورة محسّنة أو غير مطابقة تمامًا للواقع.

**- بناء هوية متعددة:**

بخلاف التفاعل وجهاً لوجه، الذي يصعب فيه الفصل بين الجماهير المختلفة، يتيح الفضاء الرقمي للفرد إمكانية تقديم جوانب متعددة من ذاته، أو حتى إنشاء هويات مختلفة. إلا أن هذه الإمكانية قد تكون محدودة في بعض المنصات التي تعتمد على الانتشار الواسع للمحتوى ووصوله إلى جماهير متنوعة في الوقت نفسه.

### 2.2. الفضاء الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي:

يُعرّف الفضاء الرقمي (Digital Space) أو الفضاء السيبراني (Cyberspace) بأنه بيئة تفاعلية غير مادية تنشأ من خلال شبكات الحاسوب والإنترنت، وتتيح للأفراد فرص التفاعل والتواصل وتبادل المعلومات دون التقيد بالحدود الزمانية والمكانية التقليدية. وقد أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نشوء هذا الفضاء بوصفه عالمًا موازيًا للعالم المادي، مما أحدث تحولًا نوعيًا في طبيعة العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل الاجتماعي، حيث أصبح الأفراد قادرين على بناء حضور رقمي يتجاوز حدود وجودهم الواقعي (boyd, 2014).

وفي هذا السياق، تمثل منصات التواصل الاجتماعي بيئة تفاعلية تتيح للأفراد بناء حضورهم الرقمي والتعبير عن ذواتهم بوسائل متعددة، الأمر الذي يجعلها مجالًا خصبًا لدراسة ممارسات تقديم الذات، ولا سيما عبر منصة تيك توك التي تقوم على التفاعل المستمر وتبادل الرموز والمعاني.

### 3.2. خصائص منصات التواصل الاجتماعي بوصفها بيئة للتفاعل الاجتماعي:

تُعد منصات التواصل الاجتماعي من أبرز تجليات الفضاء الرقمي، حيث وفّرت بنية تفاعلية جديدة أسهمت في إعادة تشكيل أنماط التواصل بين الأفراد والجماعات. وتمتاز هذه المنصات بعدد من الخصائص التي تجعلها بيئة خصبة للتفاعل الاجتماعي، من أبرزها:

1. **اللاجسدية (Disembodiment):**

ينفصل الفرد عن حضوره الجسدي المباشر، ويتفاعل من خلال تمثيل رقمي (مثل الصور أو الفيديوهات أو الحساب الشخصي)، مما يمنحه قدرة أكبر على التحكم في الانطباعات التي يكوّنها الآخرون عنه، وهو ما يتقاطع مع مفهوم إدارة الانطباع لدى (Goffman, 1959).

2. **اللاتزامن (Asynchronicity):**

لا يتطلب التفاعل حضور الأطراف في الوقت نفسه، مما يمنح الأفراد فرصة التفكير والتخطيط للردود، ويقلل من ضغط التفاعل الفوري.

3. **تعدد الوسائط (Multimodality):**

تتيح هذه المنصات استخدام مزيج من النصوص، والصور، والفيديو، والصوت، مما يعزز من ثراء عملية التواصل ويمنح الأفراد أدوات متنوعة للتعبير عن ذواتهم.

4. **توسيع الدائرة الاجتماعية:**

تمكّن هذه المنصات الأفراد من الوصول إلى جمهور أوسع وأكثر تنوعًا مقارنة بالتفاعلات اليومية المباشرة، مما يزيد من فرص التعرض لآراء وثقافات مختلفة.

وفي ضوء هذه الخصائص، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي بيئات تفاعلية تتجاوز كونها وسائل لنقل المعلومات، لتغدو فضاءات اجتماعية تُمكّن الأفراد من التعبير عن ذواتهم، وبناء هوياتهم الرقمية، وإدارة الانطباعات التي يكونها الآخرون عنهم. ويبرز ذلك بصورة أكثر وضوحًا في منصة تيك توك، التي تجمع بين المحتوى المرئي والتفاعل الفوري والانتشار الواسع، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة أنماط تقديم الذات في البيئة الرقمية.

### 4.2. منصة تيك توك كبيئة لتقديم الذات:

تُعد منصة TikTok من أسرع منصات التواصل الاجتماعي نموًا على مستوى العالم، وقد برزت بوصفها بيئة رقمية مميزة لتقديم الذات، لا سيما بين فئة الشباب، وتعتمد المنصة بشكل أساسي على المحتوى المرئي القصير، حيث تتراوح مدة الفيديو عادة بين عدة ثوانٍ وعدة دقائق، الأمر الذي يدفع المستخدمين إلى تكثيف رسائلهم وأساليب تقديمهم الذاتي في وقت محدود.

#### 1.4.2. الخصائص التفاعلية لمنصة تيك توك:

تتميز تيك توك بمجموعة من الخصائص التقنية والاجتماعية التي تجعلها بيئة فريدة لتقديم الذات، من أهمها:

أ. **الفيديو القصير كوحدة تعبير مركزة:**

يفرض قصر مدة الفيديو على المستخدم توظيف الرموز بشكل مكثف، مثل تعابير الوجه، والإيماءات، والموسيقى، والملابس، لإيصال رسالته بسرعة ووضوح.

ب. **الانتشار الواسع والخوارزميات:**

تعتمد المنصة على خوارزميات متقدمة (صفحة "For You") تتيح وصول المحتوى إلى جمهور واسع وغير محدد مسبقًا، مما يغير طبيعة الجمهور ويجعله أقرب إلى "الجمهور المتخيل" (boyd, 2014).

ج. **التحديات والاتجاهات (Trends):**

تشجع المنصة المستخدمين على المشاركة في التحديات والمحتوى الرائج، مما يخلق مزيجًا من التقليد والإبداع في آن واحد (Zulli & Zulli, 2022).

د. **التفاعل السريع:**

توفر أدوات تفاعل متعددة مثل الإعجاب، والتعليق، والمشاركة، وميزة "Duet" و"Stitch"، مما يعزز الطابع التفاعلي ويخلق حوارًا بصريًا بين المستخدمين (Zulli & Zulli, 2022).

**2.4.2. آليات تقديم الذات عبر منصة تيك توك:**

توفّر تيك توك بيئة مرنة تُمكّن المستخدمين من تقديم ذواتهم بطرق متعددة، وذلك من خلال:

**أ- اختيار نمط الأداء:**

يمكن للمستخدم تقديم ذاته بأشكال مختلفة (جادة، فكاهية، عاطفية)، وهو ما يعكس فكرة "الأداء" في التفاعل الاجتماعي كما طرحها Erving Goffman.

ب- **التحكم في عناصر العرض:**

مثل الملابس، ومكان التصوير، والإضاءة، والمؤثرات البصرية، والموسيقى، وهي عناصر تسهم في تشكيل الانطباع لدى الجمهور. وهو ما أشارت إليه دراسة Hernández-Serrano et al. (2022) من خلال بعد التحكم في الصورة(Image Control) .

ج- **التفاعل مع الجمهور:**

تتيح المنصة متابعة ردود فعل الجمهور (الإعجابات والتعليقات)، مما يمكّن المستخدم من تعديل أسلوب تقديمه لذاته بناءً على هذه التغذية الراجعة، وهو ما يعكس الطبيعة التفاعلية لبناء المعنى كما تشير إليه التفاعلية الرمزية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن منصة تيك توك لا تمثل مجرد وسيلة لنشر المحتوى، بل تُعد بيئة تفاعلية رقمية تتيح للأفراد توظيف الرموز البصرية والصوتية والسلوكية في تقديم ذواتهم وبناء هوياتهم الرقمية، وتبرز هذه الخصائص أهمية المنصة بوصفها سياقًا اجتماعيًا مناسبًا لدراسة أنماط تقديم الذات وإدارة الانطباعات.

## 3. النظرية المفسرة لمشكلة الدراسة:

### 1.3. النظرية التفاعلية الرمزية:

تُعد النظرية التفاعلية الرمزية (Symbolic Interactionism) من أبرز النظريات السوسيولوجية التي تفسر السلوك الإنساني من خلال التفاعل الاجتماعي، وقد نشأت ضمن المدرسة السوسيولوجية الأمريكية على يد George Herbert Mead، الذي وضع الأسس الأولى لفهم العلاقة بين العقل والذات والمجتمع (Mead, 1934)، ثم طوّرها Herbert Blumer الذي صاغ مفهومها بشكل منهجي، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يكوّنون المعاني من خلال التفاعل الاجتماعي اليومي باستخدام الرموز مثل اللغة والإيماءات، حيث لا تكون المعاني ثابتة في الأشياء، بل تتشكل وتتطور عبر التفاعل بين الأفراد، كما تتغير من خلال عملية التأويل التي يقوم بها الفرد أثناء تعامله مع المواقف المختلفة (Blumer, 1969).

### 2.3. النظرية التفاعلية الرمزية وتقديم الذات:

يُعد Erving Goffman من أبرز علماء الاجتماع الذين وظفوا افتراضات التفاعلية الرمزية في تفسير كيفية بناء الأفراد لصورهم الاجتماعية وإدارة الانطباعات داخل المواقف التفاعلية، وذلك من خلال مفهوم "تقديم الذات". فقد شبّه التفاعل الاجتماعي بالمسرح فيما عُرف بالنموذج الدراماتورجي، ويرى أن الأفراد يسعون إلى تقديم صورة معينة عن ذواتهم أمام الآخرين مستخدمين أدوات متعددة، مثل المظهر الخارجي، ولغة الجسد، وطريقة الحديث، بهدف التأثير في الانطباعات التي يكونها الآخرون عنهم. ويُعرف هذا السلوك بإدارة الانطباع، حيث يعمل الفرد على التحكم في الصورة التي يعكسها للآخرين، مع الميل إلى إظهار نسخة مثالية من الذات تتوافق مع القيم والتوقعات الاجتماعية.(Goffman, 1959)

### 3.3. انتقاء عناصر تقديم الذات وإدارة الانطباع:

تقوم عملية تقديم الذات في جوهرها على الانتقاء، حيث يحدد الفرد الجوانب التي يرغب في إبرازها، وتلك التي يسعى إلى إخفائها. وترتبط هذه العملية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم إدارة الانطباع الذي طرحه Erving Goffman، والذي يرى أن الأفراد يعملون على تشكيل صورة ذهنية معينة لدى الآخرين من خلال التحكم في سلوكهم ومظاهرهم (Goffman, 1959).

**وفي هذا الإطار، يمكن تمييز ثلاث ممارسات أساسية:**

1. **إبراز سمات معينة:**

يسعى الفرد إلى إظهار الصفات التي يرغب في أن يُعرف بها، مثل الثقافة، أو الجاذبية، أو الفكاهة، أو القوة، بما يسهم في بناء هوية اجتماعية مرغوبة.

2. **إخفاء سمات أخرى:**

يتجنب الفرد إظهار أي سلوك أو جانب من شخصيته قد يتعارض مع الصورة التي يسعى إلى ترسيخها، أو يضعف من "الواجهة" التي يقدمها أمام الآخرين.

3. **التحكم في الإشارات غير المقصودة:**

قد تظهر في بعض الأحيان تعبيرات أو سلوكيات عفوية تكشف جوانب غير مرغوبة من الذات، مما يدفع الفرد إلى مزيد من الحذر والتحكم في محتواه الرقمي لتفادي التأثير السلبي على صورته (Goffman, 1959).

### 4.3. توظيف النظرية التفاعلية الرمزية في تفسير الدراسة الحالية:

واستنادًا إلى افتراضات النظرية التفاعلية الرمزية، تنطلق الدراسة الحالية من أن أنماط تقديم الذات التي يظهر بها الشباب السعودي عبر منصة تيك توك لا تمثل سلوكًا عفويًا فحسب، وإنما تعد ممارسات رمزية تهدف إلى بناء معانٍ اجتماعية معينة لدى الجمهور. فاختيار نوع المحتوى، وطريقة الظهور، والرموز المستخدمة، والصورة المقدمة عن الذات، جميعها تعكس عملية تفاعلية يسعى من خلالها الأفراد إلى تشكيل الانطباعات التي يكونها الآخرون عنهم وبناء هوية رقمية تتوافق مع السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينتمون إليه. ومن ثم، توفر النظرية التفاعلية الرمزية إطارًا مناسبًا لتفسير كيفية توظيف الشباب السعودي للرموز الرقمية، مثل المظهر، والحركات، والموسيقى، وأسلوب الظهور، في تقديم ذواتهم وبناء هوياتهم وإدارة الانطباعات داخل منصة تيك توك.

## 4. الدراسات السابقة:

شهد موضوع تقديم الذات في البيئة الرقمية اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات العربية والأجنبية، ولا سيما مع اتساع استخدام منصات التواصل الاجتماعي وتحولها إلى فضاءات للتفاعل الاجتماعي وبناء الهوية الرقمية. وقد تناولت الدراسات السابقة هذا الموضوع من زوايا متعددة، شملت الذات الرقمية، وإدارة الانطباع، واستراتيجيات تقديم الذات عبر المنصات الرقمية. وفي هذا السياق، تستعرض الدراسة الحالية أبرز البحوث ذات الصلة، بهدف الوقوف على أهم نتائجها، والإفادة منها في بناء الدراسة الحالية، وتحديد موقعها ضمن الإنتاج العلمي في هذا المجال.

ومن بين الدراسات التي تناولت مفهوم الذات الرقمية بوصفه مدخلًا لفهم تقديم الذات في البيئة الرقمية، جاءت دراسة محمد (2019) التي هدفت إلى إلقاء الضوء على مفهوم "الذات الرقمية" وتطوير أداة سيكومترية (مقياس) باللغة العربية لقياس أبعادها، واعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي (السيكومتري)، حيث طُبق مقياس مكون من (25) بندًا على عينة من المراهقين من الذكور والإناث. وأسفر التحليل العاملي عن استخراج أربعة أبعاد رئيسة للذات الرقمية، هي :التوجه نحو الداخل، والسرد بتلقائية، والقابلية للانفصال،

والتعددية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الدرجة الكلية للذات الرقمية. وأسهمت هذه الدراسة في تأصيل مفهوم الذات الرقمية في البيئة العربية، إلا أنها ركزت على بناء المقياس والتحقق من خصائصه السيكومترية، دون تناول ممارسات تقديم الذات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

كما قدم Hernández-Serrano وزملاؤه (2022) دراسة هدفت إلى تحليل ممارسات تقديم الذات لدى المراهقين الإسبان عبر منصتي إنستغرام وتيك توك، والكشف عن أنماط استخدامها والعوامل المرتبطة بها في بناء الهوية الرقمية. واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي، مستخدمين استبانة إلكترونية طُبقت على عينة بلغت (2066) مراهقًا تتراوح أعمارهم بين (12–18) سنة، كما استعانوا بالتحليل العاملي الاستكشافي للكشف عن الأبعاد الكامنة لممارسات تقديم الذات. وأسفرت النتائج عن ثلاثة عوامل رئيسة تفسر هذه الممارسات، هي :الأصالة، والقبول الاجتماعي، والتحكم في الصورة، كما بينت أن غالبية المشاركين لا يعدّون عدد الإعجابات أو المتابعين عاملًا حاسمًا في تقديم ذواتهم، في مقابل ميل متزايد إلى تقديم صورة أكثر واقعية عن الذات، مع استمرار استخدام بعض أساليب التحكم في الصورة الرقمية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت تقديم الذات عبر منصة تيك توك إلى جانب إنستغرام، إلا أنها ركزت على المراهقين الإسبان واعتمدت على الاستبانة، في حين تتناول الدراسة الحالية أنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي من خلال تحليل المحتوى المنشور عبر منصة تيك توك في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية.

أما عمراني واليزيدي (2022) فقدما دراسة هدفت إلى استكشاف مدى قابلية نظرية التمثيل المسرحي لدى جوفمان لتفسير ظاهرة تقديم الذات في الفضاء الرقمي، وإبراز الأبعاد الاجتماعية والتواصلية للهوية الرقمية. واعتمد الباحثان على المنهج النظري التحليلي الاستكشافي، وتوصلت الدراسة إلى أن تقديم الذات في البيئة الرقمية يمثل أداءً استعراضيًا لمكونات الهوية، يتغير تبعًا لطبيعة منصة التواصل وسياق التفاعل، كما أكدت إمكانية توظيف مفاهيم جوفمان، مثل المسرح، والعرض، والجمهور، في تفسير أنماط التفاعل الاجتماعي عبر الفضاء الرقمي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت تأصيلاً نظريًا لتطبيق أفكار جوفمان في البيئة الرقمية، وهو ما أفادت منه الدراسة الحالية في بناء إطارها النظري وتفسير ممارسات تقديم الذات عبر منصة تيك توك.

فيما هدفت دراسة بلمصطفى ولحلاح (2023) للكشف عن الكيفية التي يبني بها مستخدمو فيسبوك هوياتهم الذاتية من خلال الصور الرمزية (صور البروفايل)، بالاعتماد على نظرية الفعل التواصلي لهابرماس، واعتمد الباحثان على المنهج الميداني باستخدام المقابلة نصف الموجهة، والتي طُبقت على عينة قصدية مكونة من (25) مشاركًا بولاية تيارت. وأظهرت النتائج أن المستخدمين يوظفون صور البروفايل المستعارة للتعبير عن دلالات رمزية تعكس واقعهم النفسي والاجتماعي، كما كشفت عن محدودية التفاعل الرقمي عبر هذه الصور من حيث حجم العلاقات ونوعيتها .وتبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تؤديه العناصر البصرية في بناء الهوية الرقمية والتعبير عن الذات، إلا أنها اقتصرت على تحليل الصورة الرمزية في منصة فيسبوك، في حين تتناول الدراسة الحالية تقديم الذات عبر المحتوى المرئي في منصة تيك توك، بما يتضمنه من تفاعل بصري وصوتي أكثر تنوعًا وديناميكية.

وقدمت بريك (2025) دراستها الهادفة للكشف عن الكيفية التي تقدم بها المرأة الجزائرية ذاتها عبر منصة تيك توك، والتعرف على استراتيجيات إدارة الانطباع والآليات المستخدمة في بناء الهوية الرقمية. واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استمارة تحليل المحتوى لتحليل عينة من فيديوهات صانعات المحتوى في مجالات متنوعة، شملت التعليم، والطبخ، والتجميل، والترفيه، والأزياء، واليوميات. وأظهرت النتائج أن المشاركات اعتمدن على استراتيجيات متعددة لتقديم الذات، من أبرزها المثالية، والترويج للذات، والتقرب والتودد، كما بينت أن منصة تيك توك تمثل فضاءً لإعادة بناء الهوية والتفاوض حولها في ضوء السياقات الاجتماعية والثقافية وتعد هذه الدراسة الأقرب إلى الدراسة الحالية من حيث الموضوع والمنهج، إذ تناولت تقديم الذات عبر منصة تيك توك باستخدام تحليل المحتوى، إلا أنها ركزت على المرأة الجزائرية، في حين تتناول الدراسة الحالية أنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي من الجنسين في سياق اجتماعي وثقافي مختلف.

أما علي (2025) فهدفت دراسته إلى الكشف عن دوافع الشباب المصري لبناء صورة إيجابية عن ذواتهم عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتعرف على الأساليب التي يتبعونها في إدارة الانطباع، ودور الفضاء الرقمي في تشكيل هويتهم. واعتمد الباحث على المنهج الكمي باستخدام المسح الاجتماعي، حيث طُبق مقياس إلكتروني على عينة مكونة من (312) مبحوثًا. وأظهرت النتائج أن الشباب يوظفون الفضاء الرقمي لبناء صورة إيجابية عن ذواتهم بدافع الانتماء والقبول الاجتماعي، كما يعتمدون استراتيجيات لإدارة الانطباع تسهم في تقديم صور ذاتية مثالية قد لا تعكس واقعهم بصورة كاملة .وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول مفهوم تقديم الذات في ضوء أفكار جوفمان، إلا أنها اعتمدت على المنهج الكمي لقياس دوافع تقديم الذات لدى الشباب المصري، في حين تتبنى الدراسة الحالية تحليل المحتوى للكشف عن أنماط تقديم الذات كما تظهر في المحتوى المنشور عبر منصة تيك توك لدى الشباب السعودي.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن موضوع تقديم الذات في البيئة الرقمية حظي باهتمام متزايد، إلا أن هذا الاهتمام اتخذ مسارات بحثية متعددة؛ فقد ركزت بعض الدراسات على بناء مفهوم الذات الرقمية وقياس أبعادها، في حين اهتمت دراسات أخرى بتفسير تقديم الذات في ضوء نظرية جوفمان، أو بتحليل ممارسات تقديم الذات عبر منصات رقمية مختلفة مثل فيسبوك وتيك توك. كما اختلفت الدراسات في مناهجها وأدواتها ومجتمعاتها البحثية، بين الدراسات الكمية والنوعية، وبين الدراسات النظرية وتحليل المحتوى. وفي المقابل، تتميز الدراسة الحالية بتطبيق النظرية التفاعلية الرمزية تطبيقًا تحليليًا على المحتوى المنشور عبر منصة تيك توك، من خلال تحليل أنماط تقديم الذات وربطها بالرموز والمعاني التي يوظفها الشباب السعودي في بناء هوياتهم الرقمية وإدارة الانطباعات المتبادلة مع الجمهور. كما تقدم الدراسة تصنيفًا تحليليًا لأنماط تقديم الذات يتلاءم مع طبيعة المحتوى المرئي القصير في منصة تيك توك، مع التركيز على الخصائص التقنية للمنصة وأثرها في تشكيل أساليب تقديم الذات. وإلى جانب ذلك، تتناول الدراسة المجتمع السعودي بوصفه سياقًا اجتماعيًا وثقافيًا لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات التي تمت مراجعتها، بما يسهم في سد جانب من الفجوة البحثية المتعلقة بتحليل أنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي عبر منصة تيك توك، ويعزز فهم هذه الظاهرة في ضوء خصوصية المجتمع السعودي.

## 5. الإجراءات المنهجية للدراسة:

### 1.5. نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى وصف الظواهر الاجتماعية وتحليلها كما هي في الواقع، من خلال رصد خصائصها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري، دون التدخل في متغيراتها. وتُعد هذه الدراسات من أكثر الدراسات استخدامًا في البحوث الاجتماعية والإعلامية؛ لقدرتها على تقديم وصف دقيق وتحليل منهجي للظواهر الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة الحالية إلى وصف وتحليل أنماط تقديم الشباب السعودي لذواتهم عبر منصة تيك توك، وتفسيرها في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية.

### 2.5. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى، بوصفه المنهج الأنسب لتحليل المحتوى الرقمي المنشور عبر منصات التواصل الاجتماعي بطريقة علمية منظمة وموضوعية. ويُعرف تحليل المحتوى بأنه أسلوب بحثي يهدف إلى تصنيف المحتوى وتحليله وفق فئات محددة؛ للكشف عن المعاني والدلالات التي يتضمنها، وتحويله إلى بيانات قابلة للوصف والتحليل (عبد الخالق، 2024).

**ووظفت الدراسة هذا المنهج لتحليل مقاطع الفيديو المنشورة عبر منصة تيك توك، بهدف:**

- التعرف على أنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي .

- تحليل أساليب الظهور والتعبير عن الذات .
- رصد الرموز المستخدمة في بناء الصورة المقدمة للجمهور .
- تفسير أنماط تقديم الذات في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية .

### 3.5. مجتمع الدراسة وعينتها

تكوَّن مجتمع الدراسة من المحتوى المنشور عبر منصة تيك توك لمشاهير الشباب السعودي الذين تتراوح أعمارهم بين (18–35) سنة، ويزيد عدد متابعيهم على (100,000) متابع. وقد اختيرت هذه الفئة لأنها تعد من أكثر الفئات نشاطًا على منصات التواصل الاجتماعي، فضلًا عن أن هذه المرحلة العمرية تمثل مرحلة مهمة في تشكل الهوية، وبناء الحضور الرقمي، والتعبير عن الذات.

أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية، اختيرت وفق معايير تتفق مع أهداف الدراسة وطبيعة منهج تحليل المحتوى، وشملت:

- (5) مؤثرين من الذكور .
- (5) مؤثرات من الإناث .

وقد روعي في اختيار العينة تحقيق التوازن بين الجنسين والتنوع في طبيعة المحتوى المنشور؛ بما يتيح تحليل أنماط مختلفة من تقديم الذات، ويسهم في توفير صورة أكثر شمولًا لأنماط تقديم الذات في حدود الدراسة.

### 4.5. أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استمارة تحليل المحتوى بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولقدرتها على تحليل المحتوى الرقمي بطريقة منظمة وموضوعية.

وقد صُممت استمارة تحليل المحتوى في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، واستنادًا إلى الأدبيات العلمية المرتبطة بتحليل المحتوى. ولغرض بناء فئات التحليل، أُجري استقراء أولي لمجموعة من مقاطع الفيديو المنشورة عبر منصة تيك توك لمشاهير الشباب السعودي؛ بهدف التعرف على أنماط تقديم الذات الأكثر شيوعًا في المحتوى المنشور. وبالاستفادة من نتائج هذا الاستقراء، إلى جانب الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، تم بناء فئات تحليل المحتوى، التي مكّنت من رصد أنماط تقديم الذات، وأساليب الظهور، والرموز المستخدمة في التعبير عن الهوية الرقمية، بما يتيح تحويل المحتوى المرئي إلى بيانات قابلة للتحليل الكمي والكيفي. وقد أسفر ذلك عن تصنيف أنماط تقديم الذات في خمسة أنماط رئيسة اعتمدت في عملية التحليل.

#### 1.4.5. فئات تحليل المحتوى لأنماط تقديم الذات:

**أ- النمط اليومي:**

يركز هذا النمط على تقديم الذات بصورة طبيعية وعفوية تعكس تفاصيل الحياة اليومية، ويظهر ذلك من خلال توثيق الأنشطة المعتادة، مثل العمل أو الدراسة أو الحياة الأسرية، مع تقليل استخدام الفلاتر والمؤثرات، والاعتماد على أسلوب بسيط ولغة مباشرة قد تتضمن بعض المفردات العامية. ويهدف هذا النمط إلى بناء صورة الشخص الطبيعي أو القريب من الناس، بما يعزز الشعور بالمصداقية والألفة لدى الجمهور.

**ب- النمط التجميلي:**

يركز هذا النمط على إبراز الجوانب الجمالية والاهتمام بالمظهر الخارجي، ويظهر ذلك من خلال تقديم محتوى يتعلق بالمكياج، والأزياء، والعناية بالمظهر، مع الاهتمام بالإضاءة، وزوايا التصوير، والتفاصيل المرتبطة بالمظهر والإكسسوارات. ويسعى الفرد من خلال هذا النمط إلى تقديم صورة الشخص الجذاب أو الأنيق، وقد يرتبط ذلك بالرغبة في تحقيق مكاسب اجتماعية أو اقتصادية، مثل زيادة عدد المتابعين أو التعاون مع العلامات التجارية.

**ج- النمط الرياضي:**

يعكس هذا النمط اهتمام الفرد بالصحة واللياقة البدنية، ويتضح من خلال تقديم محتوى يتناول التمارين الرياضية أو النصائح الصحية، والظهور بملابس رياضية وفي بيئات مرتبطة بالنشاط البدني، مع إبراز الالتزام والاستمرارية في ممارسة الرياضة. ويهدف هذا النمط إلى تقديم صورة الشخص الرياضي أو الملتزم بصحته، بما يعزز حضوره بوصفه نموذجًا إيجابيًا في هذا المجال.

**د- النمط الترفيهي:**

يقوم هذا النمط على تقديم الذات من خلال محتوى يهدف إلى الترفيه وإضفاء أجواء من المرح، ويتجسد في المقاطع الفكاهية، أو تقليد الشخصيات، أو استخدام الموسيقى والمؤثرات الصوتية وتقنيات المونتاج، إضافة إلى أداء مشاهد تمثيلية قصيرة بأسلوب طريف أو مبالغ فيه. ويهدف هذا النمط إلى بناء صورة الشخص المرح القادر على جذب الجمهور وتحقيق مستويات مرتفعة من التفاعل.

**هـ - النمط الثقافي:**

يركز هذا النمط على تقديم الذات من خلال محتوى يعكس الاهتمام بالمعرفة والثقافة، ويتجلى ذلك في تقديم محتوى تعليمي أو توعوي في مجالات مثل التاريخ، والأدب، والعلوم، أو الدين، واستخدام اللغة العربية الفصحى أو أسلوب تعبيري متقن، إلى جانب الظهور في سياقات ثقافية أو توظيف رموز ذات دلالات ثقافية. ويهدف هذا النمط إلى بناء صورة الشخص المثقف أو الواعي، بما يعزز مكانته الاجتماعية القائمة على المعرفة والاحترام.

### 5.5. حدود الدراسة:

**الحدود الزمانية:** جُمعت بيانات الدراسة خلال الفترة من مارس إلى مايو 2026م.

**الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على حسابات تعود إلى شباب من المملكة العربية السعودية.

**الحدود الرقمية:** التزمن الباحثات بالحدود الرقمية الآتية: أن تكون الحسابات محل التحليل حسابات عامة لمشاهير من الشباب السعودي، وأن تكون المقاطع محل التحليل مقاطع أصلية منشورة من قبل أصحاب الحسابات، وليست مقاطع معاد نشرها، وأن تكون باللغة العربية. كما التزمن الباحثات بإخفاء هوية الحسابات محل التحليل مراعاةً للاعتبارات الأخلاقية وحفاظًا على خصوصية أصحابها.

## 6. نتائج الدراسة:

في هذا المحور تُعرض نتائج الدراسة المستخلصة من تحليل محتوى مقاطع الفيديو محل الدراسة، وذلك في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها. ويبدأ عرض النتائج بالبيانات الأولية لعينة الدراسة، تمهيدًا لعرض نتائج التحليل.

### 1.6. البيانات الأولية لعينة الدراسة:

**جدول رقم (1) البيانات الأولية لعينة الدراسة**

| عدد المقاطع المحللة | الجنس | رمز الحساب |
|---|---|---|
| 5 | ذكر | ذكر |
| 5 | ذكر | ذكر |
| 5 | ذكر | ذكر |
| 5 | ذكر | ذكر |

| | | |
|---|---|---|
| 5 | ذكر | ذكر |
| 5 | أنثى | أنثى |
| 5 | أنثى | أنثى |
| 5 | أنثى | أنثى |
| 5 | أنثى | أنثى |
| 5 | أنثى | أنثى |
| **50 مقطعًا** | **10 حسابات** | **10 حسابات** |

بالعودة للجدول رقم (1) يتضح أن عينة الدراسة تكونت من (10) حسابات سعودية على منصة تيك توك، جرى ترميزها بالحروف والأرقام حفاظًا على خصوصية أصحابها، بواقع (5) حسابات للذكور و(5) حسابات للإناث. وبلغ عدد المقاطع الخاضعة للتحليل (50) مقطعًا، بواقع خمسة مقاطع لكل حساب. واعتمدت الدراسة في تحليل المقاطع على ثلاثة محاور رئيسة، هي: أنماط تقديم الذات، وأسلوب الظهور، والصورة المقدمة عن الذات، تمهيدًا لاستخلاص النتائج المتعلقة بكيفية تقديم الشباب السعودي لذواتهم عبر منصة تيك توك في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية.

### 2.6. عرض نتائج الدراسة المتعلقة بأنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي عبر منصة تيك توك:

**جدول رقم (2) يوضح توزيع المقاطع حسب نمط تقديم الذات**

| النمط | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| يومي | 13 | ٪26.0 |
| تجميلي | 18 | ٪36.0 |
| رياضي | 5 | ٪10.0 |
| ترفيهي | 10 | ٪20.0 |
| ثقافي | 4 | ٪8.0 |
| **المجموع** | **50** | **٪100** |

يتضح من الجدول (2) أن النمط التجميلي جاء في المرتبة الأولى بنسبة (36.0%)، يليه النمط اليومي بنسبة (26.0%)، ثم النمط الترفيهي بنسبة (20.0%)، في حين جاء النمط الرياضي في المرتبة الرابعة بنسبة (10.0%)، بينما حل النمط الثقافي في المرتبة الأخيرة بنسبة.(8.0%)

وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة يميلون بدرجة أكبر إلى تقديم ذواتهم من خلال الاهتمام بالمظهر الخارجي والجوانب الجمالية، إلى جانب مشاركة تفاصيل حياتهم اليومية، وهو ما يعكس سعي صناع المحتوى إلى بناء حضور رقمي يجمع بين إبراز الصورة الشخصية والمحافظة على القرب من المتابعين. كما يلاحظ أن المحتوى الترفيهي جاء في مرتبة متقدمة، بما يعكس اهتمام المؤثرين بتقديم محتوى يجذب انتباه الجمهور ويحقق مستويات مرتفعة من التفاعل، في حين جاء المحتوى الثقافي في المرتبة الأخيرة، وهو ما قد يشير إلى محدودية حضوره على منصة تيك توك مقارنة بالأنماط الأخرى. وقد يرتبط ذلك بطبيعة المنصة القائمة على المقاطع المرئية القصيرة، التي تمنح المحتوى التجميلي واليومي والترفيهي فرصًا أكبر للانتشار والتفاعل.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، التي تؤكد أن الأفراد يبنون هوياتهم الاجتماعية من خلال التفاعل مع الآخرين باستخدام الرموز والمعاني المشتركة. وفي هذا السياق، تمثل عناصر المظهر، والعناية بالهيئة، وأسلوب الحياة اليومي، وطبيعة المحتوى المنشور رموزًا اجتماعية يوظفها الأفراد للتعبير عن ذواتهم وبناء صورة ذهنية معينة لدى الجمهور. كما أن اختيار هذه الأنماط يعكس الكيفية التي يسعى بها المؤثرون إلى تقديم أنفسهم بما ينسجم مع توقعات المتابعين وطبيعة التفاعل داخل البيئة الرقمية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية إدارة الانطباع لإرفنج جوفمان، إذ يرى أن الأفراد يحرصون على تقديم صورة اجتماعية مرغوبة من خلال التحكم في المظهر، والسلوك، والمحتوى الذي يقدمونه للآخرين. ويبدو أن صناع المحتوى يوظفون النمط التجميلي لإبراز الجاذبية وتحسين الصورة الذاتية المقدمة للجمهور، في حين يستخدمون النمط اليومي لإضفاء قدر من العفوية والقرب من المتابعين، بما يسهم في تعزيز القبول الاجتماعي وزيادة التفاعل.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بريك (2025) التي أوضحت أن صناع المحتوى على منصة تيك توك يوظفون استراتيجيات متنوعة لتقديم الذات، من أبرزها إبراز الجوانب الجمالية واليومية بما يتلاءم مع طبيعة المنصة وخصائصها. كما تتفق مع دراسة علي (2025) التي توصلت إلى أن الشباب يستخدمون الفضاء الرقمي لبناء صورة إيجابية عن أنفسهم وتحقيق القبول الاجتماعي من خلال توظيف استراتيجيات مختلفة لإدارة الانطباع. كذلك تتقاطع مع دراسة عمراني واليزيدي (2022) التي أكدت أن تقديم الذات في البيئة الرقمية يمثل أداءً اجتماعيًا يتشكل في ضوء طبيعة المنصة والجمهور، حيث يختار الأفراد الأساليب التي تساعدهم على تكوين الانطباع الذي يرغبون في ترسيخه لدى الآخرين.

كما يمكن ربط هذه النتيجة بدراسة Hernández-Serrano وزملائه (2022)، التي أوضحت أن ممارسات تقديم الذات عبر تيك توك وإنستغرام تقوم على التوازن بين الأصالة والتحكم في الصورة الرقمية؛ إذ يسعى المستخدمون إلى الظهور بصورة واقعية مع استمرار توظيف بعض الأساليب التي تعزز الصورة المرغوبة عن الذات. ويتقاطع ذلك مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت الجمع بين النمط التجميلي، الذي يعكس الاهتمام بالصورة المقدمة، والنمط اليومي، الذي يعكس الميل إلى الظهور بصورة أكثر قربًا من الواقع.

كما تتقاطع هذه النتيجة مع دراسة بلمصطفى ولحلاح (2023) التي أكدت أن الأفراد يوظفون الوسائط الرقمية والرموز البصرية لبناء هويات تعكس الصورة التي يرغبون في إيصالها للآخرين، وإن اختلفت المنصة المستخدمة بين الدراستين.

**جدول رقم (3) يوضح توزيع المقاطع حسب أسلوب تقديم الذات**

| الأسلوب | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عفوي | 30 | ٪60.0 |
| تمثيلي | 13 | ٪26.0 |
| مبالغ فيه | 7 | ٪14.0 |
| **المجموع** | **50** | **100** |

تشير نتائج الجدول (3) أن أسلوب الظهور العفوي جاء في المرتبة الأولى بنسبة (60.0%)، يليه الأسلوب التمثيلي بنسبة (26.0%)، في حين جاء الأسلوب المبالغ فيه في المرتبة الأخيرة بنسبة (14.0%).

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية الشباب السعودي محل الدراسة يميلون إلى تقديم ذواتهم بأسلوب يبدو طبيعيًا وعفويًا، وهو ما يعكس رغبتهم في بناء علاقة أكثر قربًا وألفة مع الجمهور، وإظهار أنفسهم بصورة تتسم بالبساطة والواقعية. كما قد يرتبط انتشار هذا الأسلوب بطبيعة منصة تيك توك التي تشجع على إنتاج محتوى قصير وسريع، يجعل الظهور العفوي أكثر قدرة على جذب انتباه المتابعين وتعزيز التفاعل معهم. وفي المقابل، ظهر الأسلوب التمثيلي بدرجة أقل، وارتبط غالبًا بالمحتوى الترفيهي الذي يعتمد على الأداء والمحاكاة، بينما جاء الأسلوب المبالغ فيه في المرتبة الأخيرة، واقتصر ظهوره على بعض المقاطع التي ركزت على إبراز المظهر أو جذب الانتباه بصورة أكبر.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، التي ترى أن الأفراد يبنون معاني ذواتهم وهوياتهم من خلال التفاعل المستمر مع الآخرين، حيث يمثل أسلوب الظهور العفوي رمزًا يعكس التلقائية والواقعية، بما يسهم في بناء علاقات تفاعلية أكثر قربًا مع المتابعين، ويعزز تكوين انطباعات إيجابية تقوم على الثقة والألفة داخل البيئة الرقمية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية إدارة الانطباع لإرفنج جوفمان، إذ يرى أن الأفراد يسعون إلى تقديم صورة اجتماعية مرغوبة أمام الآخرين من خلال التحكم في أساليب الظهور والسلوك والمحتوى المقدم. وعلى الرغم من أن الظهور العفوي يبدو تلقائيًا، فإنه قد يمثل في كثير من الأحيان استراتيجية واعية لإدارة الانطباع، تهدف إلى إظهار صانع المحتوى بصورة طبيعية وقريبة من الواقع، بما يعزز القبول الاجتماعي ويزيد من فرص التفاعل مع الجمهور، في حين يُستخدم الأسلوب التمثيلي أو المبالغ فيه عندما تقتضي طبيعة المحتوى جذب الانتباه أو إحداث تأثير أكبر لدى المتابعين.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (2019) التي أشارت إلى أن السرد بتلقائية يمثل أحد الأبعاد الرئيسة للذات الرقمية، حيث يميل المستخدمون إلى التعبير عن ذواتهم بصورة تلقائية تعزز التواصل والتفاعل مع الآخرين. كما تتفق مع دراسة عمراني واليزيدي (2022) التي أكدت أن تقديم الذات في البيئة الرقمية يمثل شكلًا من أشكال الأداء الاجتماعي الذي يتكيف مع طبيعة المنصة والجمهور المستهدف، حيث يوظف الأفراد أساليب متنوعة لإبراز هوياتهم الرقمية وإدارة الانطباعات المتبادلة.

كما تتقاطع هذه النتيجة مع دراسة Hernández-Serrano وزملائه (2022)، التي توصلت إلى أن الأصالة (Authenticity) تمثل أحد الأبعاد الرئيسة لممارسات تقديم الذات عبر إنستغرام وتيك توك، وأن المستخدمين يميلون إلى تقديم صورة أكثر واقعية عن ذواتهم، مع استمرار استخدام بعض أساليب التحكم في الصورة الرقمية. ويتوافق ذلك مع تصدر أسلوب الظهور العفوي في الدراسة الحالية، الذي يعكس الميل إلى إظهار الذات بصورة طبيعية، مع المحافظة في الوقت نفسه على إدارة الانطباع بما يتناسب مع طبيعة المنصة والجمهور. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة علي (2025) التي أوضحت أن الشباب يوظفون الفضاء الرقمي لبناء صورة إيجابية عن أنفسهم وتحقيق القبول الاجتماعي من خلال استراتيجيات متنوعة لإدارة الانطباع، كما تنسجم مع دراسة بريك (2025) التي بينت أن صناع المحتوى على منصة تيك توك يعتمدون على استراتيجيات متعددة لتقديم الذات تتكيف مع طبيعة المحتوى والجمهور وخصائص المنصة الرقمية.

وتؤكد هذه النتائج أن أسلوب الظهور العفوي لا يعكس بالضرورة غياب التخطيط أو إدارة الانطباع، بل قد يمثل استراتيجية رمزية يوظفها صناع المحتوى لبناء هوية رقمية أكثر قربًا من الجمهور، بما يتوافق مع افتراضات النظرية التفاعلية الرمزية ونظرية إدارة الانطباع في تفسير ممارسات تقديم الذات داخل البيئات الرقمية.

**جدول (4) الصورة المقدمة عن الذات**

| الصورة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عادي / بسيط | 23 | ٪46.0 |

| | | |
|---|---|---|
| مثقف / واعٍ | 5 | ٪10.0 |
| مرح / حبوب | 11 | ٪22.0 |
| جذاب /مثالي | 9 | ٪18.0 |
| قوي / نشط | 2 | ٪4.0 |
| **المجموع** | **50** | **100** |

تؤكد نتائج الجدول السابق على أن صورة الشخص العادي والبسيط جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (46.0%)، تلتها صورة الشخص المرح والمحبوب بنسبة (22.0%)، ثم صورة الشخص الجذاب والمثالي بنسبة (18.0%)، في حين جاءت صورة الشخص المثقف والواعي في المرتبة الرابعة بنسبة (10.0%)، وأخيرًا صورة الشخص القوي والنشيط بنسبة.(4.0%)

وتؤكد هذه النتائج على أن غالبية الشباب السعودي محل الدراسة يفضلون تقديم أنفسهم بصورة قريبة من الحياة اليومية، من خلال إبراز شخصيات تبدو طبيعية وبسيطة، بما يعزز شعور المتابعين بالقرب منهم وسهولة التفاعل معهم. وقد يعكس ذلك إدراكًا متزايدًا لأهمية المصداقية في بناء العلاقة مع الجمهور، في ظل تنامي توجه مستخدمي المنصات الرقمية نحو المحتوى الذي يبدو أكثر واقعية وأقل تصنعًا. وفي المقابل، سعى بعض صناع المحتوى إلى إبراز صور أخرى، مثل الشخص المرح أو الجذاب أو المثقف، بما يتوافق مع طبيعة المحتوى الذي يقدمونه والرسالة التي يسعون إلى إيصالها.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، التي تؤكد أن الأفراد يبنون هوياتهم الاجتماعية من خلال الرموز والمعاني التي يقدمونها أثناء تفاعلهم مع الآخرين. ومن هذا المنطلق، فإن تقديم الذات بصورة الشخص العادي والبسيط يمثل رمزًا اجتماعيًا يعكس الرغبة في التقارب مع الجمهور وإبراز التشابه معه، بما يسهم في تعزيز التفاعل وتكوين علاقات اجتماعية أكثر ألفة داخل البيئة الرقمية. كما تعكس الصور الأخرى، مثل الشخص المرح أو الجذاب أو المثقف، محاولات لتقديم معانٍ اجتماعية مختلفة تتلاءم مع طبيعة المحتوى والجمهور المستهدف.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية إدارة الانطباع لإرفنج جوفمان، إذ يرى أن الأفراد لا يقدمون أنفسهم بصورة عشوائية، وإنما يختارون بعناية الصورة التي يرغبون في أن يدركها الآخرون عنهم. ويبدو أن صناع المحتوى في عينة الدراسة وجدوا أن الظهور بصورة الشخص الطبيعي والبسيط يعد من أكثر الاستراتيجيات فاعلية في كسب ثقة الجمهور والمحافظة على تفاعله، في حين يلجأ بعضهم إلى إبراز صور أخرى، مثل الشخص المرح أو الجذاب أو المثقف، بما يخدم أهدافهم الاتصالية ويعزز حضورهم داخل المنصة.

وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة علي (2025) التي أشارت إلى أن الشباب يوظفون الفضاء الرقمي لبناء صورة إيجابية عن أنفسهم وتحقيق القبول الاجتماعي من خلال استراتيجيات مختلفة لتقديم الذات وإدارة الانطباع. كما تتقاطع مع دراسة بلمصطفى ولحلاح(2023) التي أكدت أن الأفراد يستخدمون الوسائط الرقمية لبناء هويات تعكس الصورة التي يرغبون في إيصالها للآخرين، بينما دعمت دراسة محمد (2019) هذا التوجه بإبرازها أن الذات الرقمية تتشكل من خلال أساليب متعددة للتعبير عن الهوية داخل البيئة الرقمية.

كما تنسجم هذه النتيجة مع دراسة Hernández-Serrano وزملائه (2022)، التي أوضحت أن الأصالة (Authenticity) تمثل أحد الأبعاد الرئيسة لممارسات تقديم الذات عبر منصتي إنستغرام وتيك توك، وأن المستخدمين يميلون إلى تقديم صورة أكثر واقعية عن ذواتهم، مع استمرار استخدام بعض أساليب التحكم في الصورة الرقمية. ويبدو أن تصدر صورة الشخص العادي والبسيط في

الدراسة الحالية يعكس هذا الميل نحو إبراز الذات بصورة أقرب إلى الواقع، مع المحافظة في الوقت نفسه على إدارة الانطباع بما يتناسب مع طبيعة المنصة وتوقعات الجمهور.

كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة بريك (2025) التي بينت أن منصة تيك توك تمثل فضاءً لإعادة تشكيل الهوية الرقمية وتقديم الذات من خلال استراتيجيات متنوعة تتأثر بطبيعة المحتوى، والجمهور والسياق الاجتماعي والثقافي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الصورة التي يقدمها صناع المحتوى عن أنفسهم لا تعكس فقط تصورهم لذواتهم، وإنما تعكس أيضًا إدراكهم لطبيعة الجمهور وآليات التفاعل داخل منصة تيك توك، وهو ما يجعل تقديم الذات عملية اجتماعية واعية تتداخل فيها الرغبة في التعبير عن الهوية مع السعي إلى تحقيق القبول والتأثير الاجتماعي.

### 3.6. تحليل ومناقشة نتائج البيانات المتعلقة بالمقارنة بين الذكور والإناث في أنماط تقديم الذات وأساليب الظهور والصور المقدمة عن الذات.

**جدول رقم (5) يوضح أنماط تقديم الذات حسب الجنس**

| النمط | الذكور | الإناث |
|---|---|---|
| ثقافي | 4 | 0 |
| تجميلي | 1 | 17 |
| رياضي | 5 | 0 |
| ترفيهي | 10 | 0 |
| يومي | 5 | 8 |
| **المجموع** | **25** | **25** |

يتضح من الجدول (5) وجود تباين واضح بين الذكور والإناث في أنماط تقديم الذات عبر منصة تيك توك؛ إذ تركزت أنماط تقديم الذات لدى الذكور في النمط الترفيهي بواقع (10) مقاطع، يليه النمطان اليومي والرياضي بواقع (5) مقاطع لكل منهما، ثم النمط الثقافي بواقع (4) مقاطع، في حين اقتصر النمط التجميلي على مقطع واحد فقط. أما لدى الإناث، فقد تصدر النمط التجميلي جميع الأنماط بواقع (17) مقطعًا، يليه النمط اليومي بواقع (8) مقاطع، بينما لم يظهر أي حضور للأنماط الثقافية أو الرياضية أو الترفيهية ضمن المقاطع محل الدراسة.

وتشير هذه النتائج إلى أن أنماط تقديم الذات تختلف بين الذكور والإناث بصورة واضحة، بما يعكس اختلافًا في الكيفية التي يختار بها كل منهما التعبير عن هويته الرقمية أمام الجمهور. فقد اتجه الذكور بدرجة أكبر إلى المحتوى الترفيهي، إلى جانب المحتوى الرياضي والثقافي، وهو ما يعكس اهتمامًا بإبراز المهارات أو تقديم محتوى قائم على الأداء والتفاعل والإمتاع. في المقابل، ركزت الإناث بصورة أكبر على المحتوى التجميلي واليومي، بما يعكس اهتمامًا بإبراز المظهر الشخصي وتفاصيل الحياة اليومية، مع المحافظة على قدر من القرب والواقعية في التواصل مع المتابعين. وقد يرتبط هذا التباين أيضًا بطبيعة الجمهور المستهدف وما يفضله من محتوى داخل المنصة، الأمر الذي يسهم في تشكيل أنماط تقديم الذات لدى كل من الذكور والإناث.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، التي ترى أن الأفراد يبنون هوياتهم الاجتماعية من خلال التفاعل مع الآخرين واستخدام الرموز ذات الدلالات الاجتماعية. فمن هذا المنطلق، يمثل المحتوى الترفيهي أو الرياضي أو الثقافي لدى الذكور، وكذلك المحتوى التجميلي واليومي لدى الإناث، رموزًا اجتماعية يستخدمها الأفراد للتعبير عن ذواتهم وتكوين انطباعات معينة لدى

الجمهور. ولا تقتصر هذه الرموز على مضمون المحتوى فحسب، بل تمتد إلى الطريقة التي يقدم بها الفرد نفسه، بما يعكس المعاني التي يسعى إلى إيصالها أثناء التفاعل داخل البيئة الرقمية.

كما تنسجم هذه النتيجة مع نظرية إدارة الانطباع لإرفنج جوفمان، التي ترى أن الأفراد يختارون بعناية الصورة التي يرغبون في أن يدركها الآخرون عنهم. ويبدو أن الذكور والإناث في هذه الدراسة يوظفون استراتيجيات مختلفة في تقديم الذات، بحيث يركز كل منهم على الأنماط التي يعتقد أنها أكثر قدرة على التعبير عن هويته وتحقيق التفاعل والقبول لدى الجمهور.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بريك (2025) التي أوضحت أن تقديم الذات عبر منصة تيك توك يتأثر بطبيعة المحتوى الذي يقدمه صانع المحتوى وبالصورة التي يسعى إلى ترسيخها لدى جمهوره. كما تتفق مع دراسة علي (2025) التي أشارت إلى أن مستخدمي المنصات الرقمية يتبنون استراتيجيات متنوعة لإدارة الانطباع وبناء صورة ذاتية تحقق القبول الاجتماعي. كذلك تتقاطع مع دراسة بلمصطفى ولحلاح (2023) التي أكدت أن الأفراد يوظفون الوسائط الرقمية للتعبير عن هوياتهم وإبراز الجوانب التي يرغبون في أن يدركها الآخرون عنهم.

كما يمكن ربط هذه النتيجة بدراسة Hernández-Serrano وزملائه (2022)، التي بينت أن ممارسات تقديم الذات عبر إنستغرام وتيك توك تتأثر بخصائص المستخدمين، ومن بينها الجنس، حيث ظهرت اختلافات في بعض أنماط تقديم الذات بين الذكور والإناث، مع بقاء الأصالة، والقبول الاجتماعي، والتحكم في الصورة أبعادًا مشتركة في بناء الهوية الرقمية. ويعزز ذلك ما توصلت إليه الدراسة الحالية من وجود تباين واضح في أنماط تقديم الذات بين الذكور والإناث، مع اشتراكهم في توظيف منصة تيك توك بوصفها مساحة للتعبير عن الهوية وبناء الحضور الرقمي.

ورغم أن دراسة محمد (2019) لم تجد فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الدرجة الكلية للذات الرقمية، فإن نتائج الدراسة الحالية لا تتعارض مع ذلك؛ إذ إن الاختلاف لم يكن في وجود الذات الرقمية أو غيابها، وإنما في الكيفية التي يقدم بها كل من الذكور والإناث ذواتهم من خلال المحتوى المنشور عبر منصة تيك توك.

وتشير هذه النتيجة، في حدود عينة الدراسة، إلى أن الذكور والإناث يشتركون في توظيف منصة تيك توك للتعبير عن ذواتهم وبناء حضورهم الرقمي، إلا أن أنماط تقديم الذات التي يعتمدها كل منهم تختلف باختلاف الصورة التي يسعى إلى ترسيخها لدى الجمهور، بما يعكس الطبيعة الرمزية للتفاعل داخل البيئة الرقمية.

**جدول رقم (6) يوضح أسلوب تقديم الذات حسب الجنس**

| الأسلوب | الذكور | الإناث |
|---|---|---|
| عفوي | 13 | 17 |
| تمثيلي | 10 | 3 |
| مبالغ فيه | 2 | 5 |
| **المجموع** | **25** | **25** |

يلاحظ من الجدول (6) وجود اختلاف في أساليب تقديم الذات بين الذكور والإناث عبر منصة تيك توك؛ إذ جاء الأسلوب العفوي في المرتبة الأولى لدى الجنسين بإجمالي (30) مقطعًا، منها (17) مقطعًا للإناث و(13) مقطعًا للذكور. وجاء الأسلوب التمثيلي في المرتبة الثانية بإجمالي (13) مقطعًا، وظهر بصورة أكبر لدى الذكور بواقع (10) مقاطع، مقابل (3) مقاطع لدى الإناث، في حين جاء الأسلوب المبالغ فيه في المرتبة الأخيرة بإجمالي (7) مقاطع، توزعت بواقع (5) مقاطع لدى الإناث ومقطعين فقط لدى الذكور.

وتشير هذه النتائج إلى أن الأسلوب العفوي يمثل النمط الغالب لدى الجنسين، وإن كان أكثر حضورًا لدى الإناث، بينما ارتفع استخدام الأسلوب التمثيلي لدى الذكور، ويرتبط ذلك بطبيعة المحتوى الذي يقدمه كل منهما، إذ ظهر الأسلوب التمثيلي بصورة أوضح في المقاطع ذات الطابع الترفيهي. كما توضح النتائج أن كلاً من الذكور والإناث يميلان إلى الظهور بصورة طبيعية وغير متكلفة أمام الجمهور، وهو ما قد يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية المصداقية في البيئة الرقمية. فالمتابعون غالبًا ما يتفاعلون بصورة أكبر مع المحتوى الذي يبدو قريبًا من الواقع ويعكس جوانب من الحياة اليومية لصانع المحتوى، الأمر الذي قد يفسر تصدر الأسلوب العفوي لدى أفراد العينة. وفي المقابل، يبدو أن ارتفاع الأسلوب التمثيلي لدى الذكور يرتبط بطبيعة المحتوى الترفيهي الذي يعتمد على الأداء والمحاكاة وإضفاء الطابع الدرامي أو الفكاهي لجذب انتباه المتابعين، في حين ظهر الأسلوب المبالغ فيه لدى الإناث بدرجة أكبر في بعض المقاطع التجميلية التي تعتمد على إبراز عناصر المظهر أو استخدام المؤثرات البصرية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية، التي ترى أن الأفراد يبنون معاني ذواتهم من خلال التفاعل مع الآخرين، حيث يمثل أسلوب الظهور أحد الرموز التي يستخدمها صانع المحتوى للتعبير عن ذاته وتكوين انطباعات معينة لدى الجمهور. فمن هذا المنطلق، يسهم الأسلوب العفوي في تعزيز الشعور بالألفة والتقارب مع المتابعين، بينما يعكس الأسلوب التمثيلي توظيف الأداء بوصفه وسيلة للتفاعل وجذب الانتباه، في حين قد يستخدم الأسلوب المبالغ فيه لإبراز جوانب معينة من الشخصية أو المحتوى.

كما تنسجم هذه النتيجة مع نظرية إدارة الانطباع لإرفنج جوفمان، إذ يسعى الأفراد إلى اختيار الأسلوب الذي يمكنهم من تقديم الصورة المرغوبة عن أنفسهم أمام الآخرين. وعلى الرغم من أن العفوية تبدو في ظاهرها تلقائية، فإنها قد تمثل استراتيجية واعية لإدارة الانطباع تهدف إلى إظهار صانع المحتوى بصورة طبيعية ومقبولة اجتماعيًا، في حين يمثل الأسلوب التمثيلي استراتيجية أخرى تعتمد على الأداء المقصود لإثارة اهتمام الجمهور وتحقيق مستويات أعلى من التفاعل.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (2019) التي أشارت إلى أن السرد بتلقائية يمثل أحد الأبعاد الأساسية للذات الرقمية، حيث يميل المستخدمون إلى التعبير عن أنفسهم بصورة تلقائية أثناء تفاعلهم عبر المنصات الرقمية. كما تتوافق مع دراسة عمراني واليزيدي (2022) التي أكدت أن تقديم الذات في العالم الرقمي يمثل نوعًا من الأداء الاجتماعي الذي يتكيف مع طبيعة المنصة والجمهور، وهو ما يفسر تنوع أساليب الظهور بين العفوية والتمثيل.

ويمكن أيضًا ربط هذه النتيجة بدراسة Hernández-Serrano وزملائه (2022)، التي توصلت إلى أن الأصالة (Authenticity) تمثل أحد الأبعاد الرئيسة لممارسات تقديم الذات عبر منصتي إنستغرام وتيك توك، وأن المستخدمين يميلون بصورة متزايدة إلى تقديم صورة أكثر واقعية عن ذواتهم، مع استمرار استخدام بعض أساليب التحكم في الصورة الرقمية. ويعزز ذلك ما توصلت إليه الدراسة الحالية من تصدر الأسلوب العفوي لدى أفراد العينة، مع استمرار توظيف بعض الأساليب الأدائية التي تخدم طبيعة المحتوى وأهداف صانع المحتوى.

كذلك تدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة علي (2025)، التي أوضحت أن الشباب يستخدمون استراتيجيات متعددة لإدارة الانطباع وبناء صورة إيجابية عن أنفسهم في الفضاء الرقمي. كما تنسجم مع نتائج دراسة بريك (2025) التي بينت أن صانعي المحتوى على منصة تيك توك يوظفون أساليب متنوعة لتقديم الذات تتأثر بطبيعة المحتوى والجمهور المستهدف وخصائص المنصة الرقمية.

وتشير هذه النتيجة، في حدود عينة الدراسة، إلى أن الاختلاف بين الذكور والإناث لا يكمن في الرغبة في بناء صورة إيجابية أمام الجمهور، وإنما في الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك؛ إذ تميل الإناث إلى إظهار الذات بصورة أكثر عفوية وقربًا من الواقع، بينما يميل الذكور إلى توظيف عناصر الأداء والتمثيل بدرجة أكبر بما يتناسب مع طبيعة المحتوى الذي يقدمونه.

**جدول رقم (7) يوضح الصورة المقدمة حسب الجنس**

| الصورة | الذكور | الإناث |
|---|---|---|
| مثقف وواعٍ | 5 | 0 |
| جذاب ومثالي | 2 | 7 |
| قوي ونشيط | 2 | 0 |
| مرح ومحبوب | 10 | 1 |
| عادي وبسيط | 6 | 17 |
| **المجموع** | **25** | **25** |

تشير نتائج الجدول (7) إلى وجود تباين في الصورة المقدمة عن الذات بين الذكور والإناث عبر منصة تيك توك. فقد جاءت صورة الشخص العادي والبسيط في مقدمة الصور لدى الإناث بواقع (17) مقطعًا، تلتها صورة الشخص الجذاب والمثالي بواقع (7) مقاطع، ثم صورة الشخص المرح والمحبوب بمقطع واحد، في حين لم تظهر لديهن صورتا الشخص المثقف والواعي أو الشخص القوي والنشيط. أما لدى الذكور، فقد تصدرت صورة الشخص المرح والمحبوب بواقع (10) مقاطع، تلتها صورة الشخص العادي والبسيط بواقع (6) مقاطع، ثم صورة الشخص المثقف والواعي بواقع (5) مقاطع، بينما ظهرت صورتا الشخص الجذاب والمثالي والشخص القوي والنشيط بواقع مقطعين لكل منهما.

وتشير هذه النتائج إلى أن الذكور والإناث يتبنون صورًا مختلفة في تقديم ذواتهم داخل البيئة الرقمية؛ إذ ركز الذكور بدرجة أكبر على إبراز جوانب المرح والثقافة، في حين مالت الإناث إلى تقديم أنفسهن بصورة تجمع بين البساطة والجاذبية. ويعكس ذلك اختلافًا في الصور التي يسعى كل من الذكور والإناث إلى ترسيخها عن أنفسهم أمام الجمهور، بما يتوافق مع طبيعة المحتوى الذي يقدمونه والجمهور الذي يستهدفونه. كما يمكن ملاحظة أن كل فئة سعت إلى إبراز الجوانب التي تراها الأقرب إلى هويتها والأكثر قدرة على جذب التفاعل؛ فالذكور اتجهوا إلى إبراز المرح والمعرفة، في حين فضلت الإناث الظهور بصورة طبيعية وبسيطة مع اهتمام واضح بإبراز الجوانب الجمالية، وهو ما يعكس تنوع الاستراتيجيات التي يستخدمها الأفراد في بناء حضورهم الرقمي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية التي تؤكد أن الهوية لا تُبنى بمعزل عن الآخرين، وإنما تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي والرموز والمعاني المتبادلة. فالصور التي يقدمها صناع المحتوى عن أنفسهم لا تمثل صفاتهم الشخصية فحسب، بل تعبر أيضًا عن المعاني التي يرغبون في إيصالها للمتابعين والطريقة التي يفضلون أن يُنظر إليهم من خلالها. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى صور الشخص المرح، أو المثقف، أو البسيط، أو الجذاب بوصفها رموزًا اجتماعية تسهم في تشكيل الانطباعات وبناء الهوية الرقمية.

كما تنسجم هذه النتيجة مع نظرية إدارة الانطباع لإرفنج جوفمان، التي ترى أن الأفراد يؤدون أدوارًا اجتماعية مختلفة أمام الجمهور، ويحرصون على اختيار الصفات والصور التي تساعدهم في تحقيق القبول الاجتماعي والتأثير في الآخرين. ويبدو أن صناع المحتوى في عينة الدراسة كانوا واعين بأهمية الصورة التي يقدمونها عن أنفسهم، لذلك حرص كل منهم على إبراز الجوانب التي يعتقد أنها تعزز حضوره الرقمي وتزيد من تفاعل الجمهور معه.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علي (2025) التي أوضحت أن الشباب يستخدمون الفضاء الرقمي لبناء صورة إيجابية عن أنفسهم من خلال استراتيجيات متعددة لإدارة الانطباع وتحقيق القبول الاجتماعي. كما تتقاطع مع دراسة بلمصطفى ولحلاح (2023) التي أكدت أن الأفراد يوظفون الوسائط الرقمية والرموز البصرية للتعبير عن هوياتهم وإبراز الصورة التي يرغبون في إيصالها للآخرين.

كذلك تتوافق مع ما توصل إليه عمراني واليزيدي (2022) من أن تقديم الذات في العالم الرقمي يمثل أداءً اجتماعيًا يتكيف مع طبيعة المنصة والجمهور، حيث يسعى الأفراد إلى اختيار الأدوار والصور التي تنسجم مع أهدافهم التواصلية. كما تنسجم مع دراسة بريك (2025) التي بينت أن منصة تيك توك تمثل مساحة مرنة لإعادة تشكيل الهوية وتقديم الذات بطرائق متنوعة تتأثر بطبيعة المحتوى والجمهور والسياق الاجتماعي.

ويمكن أيضًا ربط هذه النتيجة بدراسة Hernández-Serrano وزملائه (2022)، التي أشارت إلى أن ممارسات تقديم الذات عبر إنستغرام وتيك توك تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسة هي: الأصالة، والقبول الاجتماعي، والتحكم في الصورة. ويبدو أن الصور التي قدمها أفراد العينة في الدراسة الحالية تعكس توازنًا بين هذه الأبعاد؛ إذ اتجه بعضهم إلى إبراز صورة طبيعية وبسيطة تعزز الإحساس بالأصالة، في حين سعى آخرون إلى تقديم صور تعكس المرح أو الثقافة أو الجاذبية بما يسهم في بناء الصورة التي يرغبون في ترسيخها لدى الجمهور.

ومن اللافت أن الصورة الأكثر حضورًا لدى الإناث كانت صورة الشخص العادي والبسيط، وهو ما قد يعكس توجهًا نحو تقديم الذات بصورة أكثر واقعية وقربًا من الجمهور، في حين اتجه الذكور بدرجة أكبر إلى إبراز المرح والثقافة. وتشير هذه النتيجة، في حدود عينة الدراسة، إلى أن عملية تقديم الذات عبر منصة تيك توك لا تقتصر على عرض المحتوى، وإنما تمثل عملية اجتماعية واعية يسعى من خلالها الأفراد إلى بناء صورة ذهنية تعبر عن هويتهم وتساعدهم على تحقيق القبول والتأثير داخل المجتمع الرقمي.

## 7. النتائج العامة للدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج العامة التي تعكس أبرز ما توصلت إليه الدراسة بشأن أنماط تقديم الذات لدى الشباب السعودي عبر منصة تيك توك. وتتمثل هذه النتائج فيما يأتي:

1. أظهرت الدراسة أن المحتوى التجميلي واليومي يمثلان أكثر أنماط تقديم الذات شيوعًا لدى الشباب السعودي عبر منصة تيك توك، في حين كان المحتوى الثقافي الأقل حضورًا.
2. بينت الدراسة أن الأسلوب العفوي يعد الأسلوب الغالب في تقديم الذات، بما يعكس ميل صناع المحتوى إلى الظهور بصورة طبيعية وقريبة من الجمهور.
3. كشفت النتائج أن الصورة الأكثر حضورًا هي صورة الشخص العادي والبسيط، وهو ما يشير إلى توجه صناع المحتوى نحو بناء حضور رقمي يقوم على البساطة والمصداقية.
4. أظهرت الدراسة وجود اختلافات واضحة بين الذكور والإناث في أنماط تقديم الذات، حيث مال الذكور إلى المحتوى الترفيهي والرياضي والثقافي، بينما ركزت الإناث بصورة أكبر على المحتوى التجميلي واليومي .
5. بينت النتائج أن الذكور والإناث يشتركون في الاعتماد على الأسلوب العفوي، مع ميل الذكور إلى استخدام الأسلوب التمثيلي بدرجة أكبر.
6. كشفت الدراسة عن اختلاف الصورة المقدمة عن الذات بين الجنسين؛ إذ ركز الذكور على إبراز المرح والثقافة، في حين مالت الإناث إلى إبراز البساطة والجاذبية.
7. أوضحت النتائج أن تقديم الذات عبر تيك توك يمثل عملية اجتماعية واعية تعتمد على توظيف أنماط المحتوى وأساليب الظهور والصور الذاتية لبناء الحضور الرقمي وتحقيق التفاعل مع الجمهور.
8. دعمت نتائج الدراسة افتراضات النظرية التفاعلية الرمزية، من خلال توظيف الرموز والمعاني الاجتماعية في بناء الهوية الرقمية.

9. كما دعمت النتائج افتراضات نظرية إدارة الانطباع، حيث تبين أن صناع المحتوى يختارون بعناية الكيفية التي يقدمون بها أنفسهم بما يحقق القبول الاجتماعي .
10. أكدت الدراسة أن منصة تيك توك تمثل بيئة رقمية تسهم في إعادة تشكيل الهوية الرقمية وتتيح للمستخدمين استراتيجيات متعددة لتقديم الذات.

## 8. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. تعزيز وعي الشباب بأهمية بناء هوية رقمية متوازنة تعكس شخصياتهم الحقيقية، وتسهم في تقديم صورة إيجابية ومسؤولة عبر منصات التواصل الاجتماعي .
2. تشجيع المؤثرين والشباب على تنويع أنماط المحتوى، ولا سيما زيادة المحتوى الثقافي والتوعوي، بما يعزز حضور القيم الاجتماعية والثقافية إلى جانب المحتوى الترفيهي والتجميلي .
3. تنفيذ برامج ومبادرات توعوية تنمي مهارات الاستخدام المسؤول لمنصات التواصل الاجتماعي، وتوضح أثر أنماط تقديم الذات والصور الرقمية في تشكيل الانطباعات الاجتماعية لدى المتابعين .
4. الاستفادة من جاذبية الأسلوب العفوي والمحتوى اليومي في تصميم الحملات التوعوية والاجتماعية الموجهة للشباب عبر منصة تيك توك، لما يتمتع به هذا الأسلوب من قبول وتفاعل مرتفع بين الجمهور .
5. دعم المؤسسات التعليمية والثقافية في توظيف منصات التواصل الاجتماعي لإنتاج محتوى معرفي وثقافي يجذب الشباب، ويعزز حضور هذا النوع من المحتوى داخل البيئة الرقمية .
6. إجراء دراسات مستقبلية تتناول العلاقة بين أنماط تقديم الذات والهوية الرقمية، وعلاقتها بالجوانب النفسية والاجتماعية لدى الشباب .
7. إجراء دراسات مقارنة بين الذكور والإناث، وبين مختلف منصات التواصل الاجتماعي، للكشف عن أثر اختلاف المنصة والجنس في أنماط تقديم الذات واستراتيجيات إدارة الانطباع.

## 9. المراجع:

### 1.9. المراجع العربية:

بريك، وردة. (2025). المرأة الجزائرية وتقديم الذات بالفضاء الافتراضي: دراسة تحليلية على فيديوهات في تطبيق التيك توك [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

بلمصطفى، صبرين، ولحلاح، إلهام. (2023). الفايسبوك وبناء الهوية الذاتية عبر الصورة الرمزية: دراسة على عينة من الفايسبوكيين [مذكرة ماستر غير منشورة]. قسم علم الاجتماع، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.

رابح. (2024، 22 مايو). أشهر مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية. مدونة رابح. تم الاسترجاع من https://www.rabeh.org/ar/blog-show/أشهر-مواقع-التواصل-الاجتماعي-في-السعودية

زهران، حامد عبد السلام .(2003). *علم النفس الاجتماعي*، عالم الكتب.

عبد الخالق حسين المندلاوي. (2024). مناهج البحث العلمي المتطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة دار الصادق الثقافية.

علي، مروة سليمان. (2025). تقديم الشباب المصري لذواتهم عبر الفضاء الرقمي: دراسة في ضوء نظرية إدارة الانطباع لإرفينج جوفمان. المجلة العربية لعلم الاجتماع، (36).

عمراني، المصطفى، واليزيدي، رضا. (2022). الأبعاد الاجتماعية والتواصلية للهوية: تقديم الذات في العالم الرقمي. مجلة نقد وتنوير، 3(12)، 174-193.

محمد، أمل أحمد جمعة. (2019). البنية العاملية للذات الرقمية لدى المراهقين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة العلوم التربوية، 27(4)، 63-103.

**2.9. المراجع الأجنبية:**

Blumer, H. (1969). Symbolic Interactionism: Perspective and Method. University of California Press.

Boyd, d. (2014). It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens. Yale University Press. https://www.danah.org/books/ItsComplicated.pdf

Busalah, Maisa. (2021). TikTok Saudi Stats. Retrieved from https://www.maisabusalah.com/2021/07/TikTok-Saudi-Stats.html

Databoks. (2024). Pengguna TikTok terus bertambah sampai Kuartal I 2024. Retrieved from https://databoks.katadata.co.id/teknologi-telekomunikasi/statistik/e23e5e292ac412a/pengguna-tiktok-terus-bertambah-sampai-kuartal-i-2024

Goffman, E. (1959). The Presentation of Self in Everyday Life. Doubleday. https://archive.org/details/presentationofse00goff

Hernández-Serrano, M. J., Jones, B., Renés-Arellano, P., & Campos-Ortuño, R. A. (2022). Analysis of self-presentation practices and profiles of Spanish adolescents on Instagram and TikTok. *Journal of New Approaches in Educational Research, 11*(1), 49–63. https://doi.org/10.7821/naer.2022.1.797

Mead, G. H. (1934). Mind, Self, and Society. University of Chicago Press. https://brocku.ca/MeadProject/Mead/pubs2/mindself/Mead_1934_toc.html

Zulli, D., & Zulli, D. J. (2022). *Extending the Internet meme: Conceptualizing technological mimesis and imitation publics on TikTok*. *New Media & Society, 24*(8), 1872–1890. https://doi.org/10.1177/1461444820983603

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الدكتورة/ نوره ناصر الحمودي، الباحثة/ أشواق علي الزهراني، الباحثة/ لينا عبدالهادي الصحفي، الباحثة/ سهام متعب الزهراني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.2

ISSN: 2706-6495

# دور الرضا المتبصر في حماية الحق في الخصوصية الجينية (دراسة قانونية تحليلية مقارنة)

# The Role of Informed Consent in Protecting the Right to Genetic Privacy (Comparative Analytical Legal Study)

**إعداد الدكتور/ فضل يوسف إدريس عبد الرحمن**

أستاذ مشارك، قسم القانون، كلية الأعمال برابغ، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: fadulidries@gmail.com

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الرضا المتبصر في حماية الحق في الخصوصية الجينية، من خلال تحليل مدى كفاية الأطر القانونية والأخلاقية المنظمة له، وتحديد مفهومه وضوابطه الموضوعية والشكلية وحدوده في مجال الفحوصات والبيانات الجينية، مع التركيز على التشريعين السعودي والسوداني. وتنبع أهمية الدراسة من الطبيعة شديدة الحساسية للبيانات الجينية وما قد يترتب على جمعها أو معالجتها أو مشاركتها من مخاطر تمس الفرد وأسرته، ولا سيما في ظل التطور المتسارع في التقنيات الجينية والذكاء الاصطناعي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة في النظامين، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، وتقييم مدى فعالية الحماية التي يوفرها كل منهما. وخلصت الدراسة إلى وجود قصور تشريعي واضح في السودان، يتمثل في غياب تشريع متكامل لحماية البيانات الشخصية يتضمن تنظيماً صريحاً للبيانات الجينية، وعدم كفاية التنظيم القانوني للرضا المتبصر وتطبيقات الهندسة الوراثية، رغم وجود حماية عامة للخصوصية في النصوص الدستورية. كما أظهرت أن مشاركة البيانات الجينية دون ضوابط قانونية واضحة، إلى جانب التطور الرقمي المتسارع، قد تؤدي إلى أضرار غير متوقعة تمس صاحب البيانات وأسرته. وأوصت الدراسة بسن تشريع سوداني خاص لحماية البيانات الشخصية والجينية، ووضع ضوابط أكثر صرامة للرضا المتبصر، وتحديد مفهوم البيانات الجينية الحساسة في النظام السعودي، وتبني الرضا الديناميكي بما يتيح لصاحب البيانات مراجعة موافقته وتتبع استخدام بياناته باستمرار، فضلاً عن تعزيز المشاركة الجماعية لأصحاب المصلحة المتأثرين بالبيانات الجينية، بما يعزز الحماية القانونية ويحقق توازناً بين التطور العلمي واحترام الخصوصية الجينية.

**الكلمات المفتاحية:** الرضا المتبصر، الخصوصية الجينية، البصمة الوراثية، الجينات الوراثية، الجينوم.

ISSN: 2706-6495

# The Role of Informed Consent in Protecting the Right to Genetic Privacy (Comparative Analytical Legal Study)

**Dr. Fadul Yousif Idries**

Associate Professor, Department of Law, Faculty of Business in Rabigh, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

## Abstract:

This study aims to examine the role of informed consent in protecting the right to genetic privacy by analyzing the adequacy of the legal and ethical frameworks governing it and identifying its concept, substantive and formal requirements, and limitations in the context of genetic testing and genetic data, with particular focus on Saudi and Sudanese legislation. The significance of the study stems from the highly sensitive nature of genetic data and the risks that may arise from its collection, processing, or sharing, which may affect both individuals and their families, particularly in light of the rapid development of genetic technologies and artificial intelligence. The study adopts a descriptive-analytical approach alongside a comparative approach by examining the relevant legal provisions in both legal systems, identifying areas of similarity and difference, and assessing the effectiveness of the protection afforded by each. The study concludes that Sudan suffers from a clear legislative deficiency, reflected in the absence of comprehensive legislation on personal data protection that expressly regulates genetic data, as well as inadequate legal regulation of informed consent and genetic engineering applications, despite the existence of general constitutional protection for privacy. It also finds that sharing genetic data without clear legal safeguards, combined with rapid digital development, may result in unforeseen harm to data subjects and their families. The study recommends enacting specific Sudanese legislation on personal and genetic data protection, imposing stricter safeguards for informed consent, defining sensitive genetic data more precisely under Saudi law, adopting a dynamic consent model that enables data subjects to review their consent and continuously monitor the use of their data, and promoting collective participation by stakeholders affected by genetic information, thereby strengthening legal protection and achieving a balance between scientific advancement and respect for genetic privacy.

**Keywords**: Informed Consent, genetic specificity, genetic fingerprint, genetics, genome.

## 1. المقدمة:

أفرزت الثورة الرقمية والتقدم الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي وضعاً جديداً ازدادت فيه القدرة على تخزين المعلومات المتعلقة بالأفراد واسترجاعها بسرعة متناهية، وهذا الواقع الجديد نتج عنه زيادة في المخاطر التي قد تتعرض لها حقوق الإنسان بشكل عام والحق في الحياة الخاصة بشكل خاص، وامتد هذا التهديد بالضرورة إلى الحق في الخصوصية؛ لأنه أدى إلى الكشف عن كثير من الأسرار ذات الطبيعة الخاصة التي لا يرغب الأفراد في اطلاع الغير عليها. (المارية، 2021)

كما قاد التطور العلمي المتسارع في علوم الجينوم والتقنيات الحيوية إلى توسع غير مسبوق في استخدام التكنولوجيا الحيوية في مجالات الطب، والبحوث العلمية، والعدالة الجنائية وغيرها.

هذا التوسع الكبير أفرز واقعاً جديداً ازدادت فيه أهمية البيانات الجينية لاتصالها بكيان الانسان وخصوصيته لما تنطوي عليه من معلومات ذات حساسية عالية ترتبط بهوية الفرد البيولوجية، وصفاته وميوله الفردية، وصحته الحاضرة والمستقبلية.

أثار هذا التطور إشكالات متعددة قانونية وأخلاقية دقيقة، تتعلق بمدى مشروعية جمع هذه البيانات الشخصية واستخدامها، وحدود تدخل الجهات المختلفة سواء كانت عامة أو خاصة في خصوصية الأفراد، وفي مقدمتها احترام مبدأ الرضا المتبصر في إجراء الفحوصات الجينية بوصفه حجر الزاوية في التعامل مع البيانات الجينية، غير أن فعاليته ظل محل نقاش فقهي وقانوني وفي التطبيقات القضائية المختلفة.

السؤال الجوهري الذي يدور حوله هذا البحث هو مدى كفاية الرضا المتبصر في ضمان احترام الحقوق الفردية، وبصفة خاصة في مجال الخصوصية الجينية.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى كفاية الآليات القانونية والأخلاقية لمبدأ الرضا المتبصر ودورها في حماية الحق في الخصوصية الجينية. ويتفرَّع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هو مفهوم الرضا المتبصر أو المستنير والحق في الخصوصية الجينية؟
2- ماهي الضوابط الموضوعية والشكلية لمبدأ الرضا المتبصر؟
3- ماهي حدود موافقة الشخص المتبصر على الفحوصات الجينية؟
4- ما هو تأثير الرضا المتبصر على الحق في الخصوصية الجينية في التشريعين السعودي والسوداني؟

### 2.1. أهداف الدراسة:

1- التعريف بالرضا المتبصر والخصوصية الجينية.
2- دور الرضا المتبصر في حماية الخصوصية الجينية.
3- حدود الرضا المتبصر في الفحص الجيني مع ابراز الإشكالات التي تصاحب تطبيقه.

### 3.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية بحث هذا الموضوع في نواحٍ عدة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- يُشكل الرضا المتبصر أو المستنير الأساس القانوني والأخلاقي والمبدأ الرئيس لمشروعية أي إجراء يتم على البيانات الجينية.
2- يُمثل مبدأ الرضا المتبصر ضمانة أساسية في التعامل مع خطورة البيانات الجينية في ظل التقدم الكبير في مجالات التقنيات الجينية الحديثة.

3- تحليل مدى كفاية التشريعين السعودي والسوداني في حماية الحق في الخصوصية الجينية.

4- شرح أن الرضا المتبصر قد لا يكفي وحده لضمان حماية كاملة ومطلقة للخصوصية الجينية، من خلال تسليط الضوء على الصعوبات التي تعترض التطبيق العملي له.

### 4.1. منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن في تحليل ووصف الرضا المتبصر ودوره في حماية الحق في الخصوصية الجينية في التشريعين السعودي والسوداني، وتكمن الأهمية العلمية للمقارنة بينهما في أن النظام السعودي ينتمي إلى النظام القانوني الإسلامي ويقوم أساساً على الشريعة الإسلامية مع وجود أنظمة قانونية حديثة، والقانون السوداني الذي يمثل نظاماً قانونياً مختلطاً يجمع بين تأثير القانون العام الإنجليزي إلى جانب الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية.

وبناءً عليه فإن هذه المقارنة تساهم في إبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بين النظامين، وتقييم فعالية وكفاءة الحلول التشريعية التي يتبناها كل نظام، والاستفادة منها والاهتداء بها في اقتراح آليات قانونية تعزز الحماية القانونية في مجال الدراسة، علاوة على المساهمة في تطوير التشريعات محل المقارنة.

### 5.1. خطة الدراسة

من أجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه ستتناول هذه الدراسة دور الرضا المتبصر او المستنير في حماية الحق في الخصوصية الجينية في التشريعين السعودي والسوداني.

وستجيب هذه الدراسة عن هذا السؤال الرئيس والأسئلة المرتبطة به في مطلبين وفقاً لما يلي

المطلب الأول: ماهية الرضا المتبصر والخصوصية الجينية:

المطلب الثاني: دور الرضا المتبصر في حماية الحق في الخصوصية الجينية:

## المطلب الأول: ماهية الرضا المتبصر والخصوصية الجينية:

### الفرع الأول: مفهوم الحق في الخصوصية الجينية

الحق في الخصوصية -بشكل عام – يعني حق الفرد في أن يحيا حياته الشخصية بمنأى عن التدخل غير المشروع من الدولة أو الجهات الخاصة أو الأفراد، ويشمل ذلك حماية مراسلاته، ومعاملاته، وبياناته الشخصية وغيرها من التدخلات غير المبررة في شؤونه الخاصة. (شمس الدين، 2000، 35-36)

يعدُّ الحق في الخصوصية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي أقرتها واعترفت بها المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات أخرى ذات صلة. (حسني، 1959، 536). ويرى كثير من الفقهاء القانونين أن هذا الحق يستند في الأساس على حرية الفرد في التحكُّمُ بمعلوماته، ومبادئ السيادة على الذات (غنام، 2002، 460).

هذا عن الحق في الخصوصية – بصورة عامة-أما فيما يتعلق بالخصوصية الجينية فتعني الحق في حماية المعلومات الوراثية للفرد من الكشف أو الاستخدام غير المشروع، نظراً لأنها تتضمن بيانات حساسة عن الشخص تميزه عن غيره من الأفراد، وقد تمتد إلى اسرته وذويه، وتلك البيانات تشمل التسلسل الوراثي، النتائج الجينية، والتحاليل المتعلقة بالجينات الوراثية.

إذن الحق في الخصوصية الجينية يعني حق المرء في أن يقرر لنفسه ماهي المعلومات الجينية التي يجوز للغير معرفتها، وكذلك حقه في أن يقرر ماهية المعلومات التي يرغب في معرفتها عن نفسه دون غيره، لأن المعلومات الجينية تتسم بالحساسية لارتباطها بالجانب الشخصي للفرد، وتعتبر مستودع اسراره وتتضمن تفاصيل حياته فتدخل القانون لحمايتها جنائياً ومدنياً مسألة غاية في الأهمية؛ حتى لا تستغل في الإضرار به (المقاطع، 1992، 108).

ويرى الباحث أن الفرد بإرادته المنفردة هو من يقرر أحقية الغير في الاطلاع على معلوماته الجينية من عدمه، وبناءً يُحظر عليه التمسك بحقه في الخصوصية الجينية إذا قام بكشف معلومات حساسة عنه بنفسه للغير، لأن ذلك يعد تنازلاً.

لا يقتصر الحق في الخصوصية الجينية في كل الأحوال على الشخص الذي أجريت عليه الفحوصات، بل يمتد إلى الغير كالآباء والابناء والاقرباء، وقد لا يرغب أي من هؤلاء في الكشف عن المعلومات الجينية لأن ملكيتها مشتركة بينهم جميعاً

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن تبني المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي للجينوم البشري وحقوق الانسان وغيرها مبادئ حماية الجينوم البشري وبياناته من التمييز والإساءة (UDHGHR, 1977)، وفي ذات الاتجاه أوصت منظمة اليونسكو هي الأخرى بتطوير النظم في مجال الحق في الخصوصية وسرية المعلومات الجينية.

فالتقدم العلمي المتسارع في مجال الجينات الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها المختلفة في ميادين الطب والطب الشرعي بصفة خاصة يثير بقوة تساؤلاً مهماً هو: ما هي الحدود الفاصلة بينها وبعض المبادئ القانونية المستقرة كالحق في المعلومات، والحق في الخصوصية الجينية موضوعا دراستنا البحثية؟

ونقول ابتداءً: إن الإجابة عن هذا السؤال: أن هذا التطور الطبي وما يرتبط به من بحوث وتجارب علمية مستمرة قد يصادم كثيراً من المبادئ القانونية المستقرة التي قد تشكل حجر عثرة أمام هذه الثورة العلمية بتداعياتها المختلفة، الأمر الذي يتطلب وضع هذا التقدم في مجال الجينيات الوراثية في عين الاعتبار، ومحاولة التوفيق بينها وتلك المبادئ القانونية عند الحدود المقبولة قانونا، وهو ليس بالأمر السهل، حتى لا يقود الإساءة في استخدام الجينيات الوراثية إلى المساس بالكرامة الإنسانية التي كفلتها جميع الدساتير، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعلى وجه الخصوص الحق في الخصوصية الجينية، لأنه لا يمكن الحصول البتة على عينة جينية إلا من خلال الاعتداء على الحق على سلامة جسم الإنسان -الذي يعد مستودعاً للأسرار الجينية- أما المعلومات الناتجة عن تحليل العينية فتأتي لاحقاً(حسني، 1959).

وما يجدر التنبيه له في هذا الشأن، أن الطريق الأمثل لحماية الحق في الخصوصية الجينية، هو حماية سلامة جسم الإنسان من الاعتداء الذي لا يكون مقصوداً لذاته، إنما هو خطوة أو مرحلة من مراحل الكشف عن اسراره التي يحرص على إخفائها حتى لا يطلع الغير عليها؛ لذلك قيل إن حماية السلامة الجسدية-على الأغلب - تعدُّ من أهم عناصر حماية الحق في الخصوصية الجينية، على الرغم من أن الحق في الخصوصية الجينية له ذاتيته الخاصة، إذ ي يُتصوَّر الاعتداء عليه في بعض الأحوال دون أن يكون هناك مساس على سلامة جسم الإنسان.

رغم استقلال الحق في الخصوصية الجينية بحماية مستقلة -تميزها عن غيرها من صور الحماية الأخرى -لذاتيتها المستقلة، إلا أنه بالرغم من ذلك يجب عدم اغفال مد الحماية على المصالح الجوهرية الأخرى -المرتبطة بها -والتي قد تتضرر في حالة قصر الحماية على الحق في الخصوصية الجينية من خلال التوفيق بين الصور المختلفة للحماية. والسبب في هذا التمييز مرجعه الطبيعة الخاصة للجينات الوراثية، فضلاً عن العلاقة الوثيقة بين الحماية المقررة للحق في الخصوصية الجينية مع بعض الحقوق الأخرى ذات الصلة.

ويرى الباحث أنه رغم قدرة الجينات الوراثية على معرفة أو كشف معلومات كثيرة عن شخص معين، فإن نتائجها غير حتمية، لأنها قد تتأثر بعوامل لا علاقة لها بالجينات كالبيئة، بالإضافة إلى ذلك قد يساء تفسير نتائج الفحص، لذلك شكك كثير من الفقهاء في علمية فكرة الجبرية الجينية.

وتفريعاً على ما تقدم، هناك ضرورة ملحة لحماية الخصوصية الجينية؛ لأن المادة الجينية محل الفحص الجيني يمكن الحصول عليها من الجاني بسهولة متناهية، وحتى دون علم صاحبه في أغلب الأحيان، لتعدد مصادرها مثل اللُّعاب والمَني والدم والشَّعَر وغيرها، وهذا الأمر على درجة عالية من الخطورة؛ لأن الشخص لا يستطيع وليس في مقدوره، الحيلولة بين الغير والحصول على هذه المواد

وغيرها التي تشكل أساس الفحص الجيني، والسبب في ذلك واضح لأن البصمة تبقى قابلة للتحليل ودون أن تتلف ولو مرت فترات طويلة نسبياً من موت صاحبها، وهذه المواد لقلة أهميتها قد لا يتبادر إلى ذهن الشخص ضرورة التخلُّص منها لحماية بياناته، وقد يرجع ذلك إلى جهله بأهميتها فضلاً عن سهولة تخزين واسترجاع وتجميع نتائج فحصها الكترونياً، لهذه الأسباب مجتمعة تفضل نتائج الفحوصات الجينية على غيرها من وسائل الإثبات المادية لما يتوفر لها من قطعية وثبات، كما أن الأسباب وراء غالبية الأمراض الوراثية تكمن في وجود خلل جيني – كما سنري – ومن هنا تأتي أهمية إجراء أبحاث جينية لمعرفة المعلومات عن الشخص وأقاربه الحاملين للجينات المسببة للمرض (شمس الدين، 2006، 36).

### الفرع الثاني: مفهوم الرضا المتبصر

الرضا المتبصر أو المستنير هو موافقة صريحة، حرة، ومستنيرة، وحقيقية صادرة من صاحب البيانات المكلَّف بعد اطلاعه الكامل والدقيق على طبيعة الإجراء، وغاياته، ومخاطره، والعواقب المحتملة، بما يمكنه من اتخاذ قرار إرادي واع بقبول الإجراء أ وسحبه أو رفضه متى شاء، فهو ليس مجرد اتفاق شكلي (راشد، 2020، 112).

هذا المفهوم مستمد في الأصل من مبادئ الأخلاق والقانون في المجالات الطبية والبحثية، وانتقل مؤخراً إلى قانون حماية البيانات بوصفه أساساً مشروعاً لمعالجة المعلومات الشخصية.

ينظر إلى الرضا المستنير أو المتبصر كأحد الضوابط القانونية الرئيسة لمنع استخدام المعلومات الشخصية بطرائق تؤدى إلى انتهاك خصوصية الأفراد، لأن البيانات الجينية صنفت كأكثر البيانات ارتباطاً بكيان الإنسان خصوصيته (مصباح، 2023، 46).

الواضح من التعريف أعلاه أنه يشترط لصحة الرضاء أن يكون الرضا صادراً من صاحب المعلومات الجينية، وعن إرادة حرة وواعية وغير مشوبة بعيب من العيوب التي تشوب الإرادة وتؤدي إلى ابطالها، كما يجب أن يكون الرضا مستنيراً، فلا ينبغي أن يُفهم من ذلك أن الرضا بالتجارب الجينية يتعلق بالقانون الجنائي فقط، فالرضا بحسب القواعد هو شرط من شروط الإباحة في القانون المدني على السواء وتنطبق ذات الشروط العامة المعروفة لصحة الرضا، فلا توجد أحكام خاصة به.

السؤال المطروح بقوة هو: هل للرضا في مجال الخصوصية الجينية أحكام خاصة، أم تنطبق ذات الأحكام العامة للرضا في التدخل العلاجي أو خلافه؟

الرضا في مجال الخصوصية الجينية له أحكام ذات طبيعة خاصة، إذ يقوم على الفهم والمعرفة الكاملة للإجراء والخصوصية والحرية والاختيار ويمكن إجمال شروط الرضا فيما يلي:

1- **أن تكون الموافقة كتابة وحقيقية واختيارية من صاحب المعلومات الجينية** أو ممثله القانوني الذي له سلطة قانونية عليه بسبب الوصاية أو القوامة أو الولاية أو القرابة أو غيرها. وهذا الحق متفرع عن الحق في الحرية الشخصية وحصانة البدن التي يتمتع بها كل شخص.

كما يجب أن يسبق الحصول على الحامض النووي صدور إذن من صاحبها أو ممثله القانوني، فلا تقتصر الموافقة في هذه الحالة على الحصول على العينة القابلة للفحص الجيني، وإنما يجب أن تكون واضحة على تحليلها أيضاً، ويستثنى من ذلك الحالات التي لم يستلزم فيها المشرع صدور إذن معين من الشخص مصدر العينة للحصول عليها، وهي حالات وردت على سبيل الحصر.

الرضا المتبصر أو المستنير يقابله التزام يقع على عاتق الطبيب في حالة إجراء فحوصات ذات طبيعة جينية بينت وجود خلل جيني خطير أن يقوم بتبصير الشخص مصدر العينة أو من يمثله قانوناً بالمعلومات التي يتوقع ان تنتج عن التحليل الجيني، وكذلك بكل المخاطر المحتملة والآثار التي قد تترتب على ذلك وتمس عائلته واعطاءه فكرة واضحة عن حالته – سواء كانت إيجابية أم سلبية -

بصوره تمكِّنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقاية أفراد عائلته من الأضرار التي قد يتعرضون لها باتخاذ القرار في الوقت المناسب. (Gostin, 2001, 134)

الالتزام بالتبصير على خلاف الرضا المستنير لا يشترط فيه شكلاً معيناً، فقد يرد شفاهية أو كتابة، فالأصل فيه أن يكون شفاهياً، ولا يكون مكتوبا إلا إذا كانت الوسيلة الوحيدة لتبصيره، كما إذا كان الخاضع للفحص أصمَّ.

وبناء عليه: إذا أخل الطبيب بالتزامه بالتبصير وفقاً للضوابط المذكورة، يكون ما يقوم به من أخذ العينة وكشف نتائج تحليلها عملاً غير مشروع ومخالفاً للقانون؛ لأنه لا يستند إلى رضا صريح من صاحب العينة. وقد تتوافر المسؤوليتان المدنية الجنائية والمدنية – كما سنرى لاحقاً-إذا قام الطبيب عمداً أو بإهمال أوعن خطأ بتقديم بيانات غير صحيحة أو كاذبة أو قام بإخفاء معلومات لازمة وضرورية عن نتائج التحليل الجيني الخاصة بالشخص محل الفحص.

ونخلص إلى أن الموافقة بأخذ البصمة الوراثية وحفظها بهدف التحليل الجيني لا يكفي أن تكون مكتوبة فقط، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك أن تكون موقعة من صاحب العينة أو ممثله القانوني، وأن تكون ثابتة التاريخ.

2- **أن تتوفر الأهلية القانونية المطلوبة**، أي أن يكون الشخص مكلفاً، أي عاقلاً وبالغاً السن القانونية، أما إذا كان قاصراً أو عديم الأهلية فتصدر الموافقة من وليّهما أو وصيّهما القانوني شريطة أن تراعى مصلحتهما الفضلي عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالرعاية الصحية أو اجراء فحص جيني لهما. بل نجد أن بعض التشريعات امعاناً منها في حماية مصلحتهما تطلبت بالإضافة إلى ذلك: وجوب حصول ممثلهما القانوني على إذن من القضاء قبل القيام بأي فحوصات جينية بحقهما في هذا الشأن؛ لأنها تنطوي على مخاطر فعلية.

3- **المحافظة على سرية البيانات وخصوصيتها:** فالجينات معلومات شديدة الحساسية، لذلك يجب إبلاغ صاحب المعلومات بكيفية المحافظة على بياناته الجينية، ويجب أن يتضمن الإذن وصف دقيق للمعلومات الجينية التي يجوز كشفها ومن يملك حق الوصول إليها والحدود التي يجب الا يتجاوزها، هل تستخدم لأغراض طبية أم بحثية أم غيرها.

ولا شك أن مشاركة هذه البيانات أو المعلومات الجينية -عبر الأنظمة الالكترونية أو خلافها - مع جهات بحثية لأغراض البحث العلمي يخضع لضوابط أهمها أن يقتصر استخدامها للبحث العلمي فقط، ودون أن يلحق الشخص أي ضرر محتمل جراء ذلك، فضلاً عن ذلك يجب ضمان عدم وصولها إلى علم الغير، وعلى وجه الخصوص صاحب العمل الذي يعمل لديه أو شركة التأمين أو الشركات أو المؤسسات الفردية التي تنافسه، عموماً كل شخص خارج دائرة البحث العلمي. كما لا يجوز إضافة بيانات جينية لا تمتُّ إليها بصلة، أو استبدالها بمعطيات غير صحيحة أو الاتجار بها أو نشرها دون إذن وموافقة من صاحبه (بركات، 2012، 52).

4- **أن تكون الموافقة حرة دون ضغط أو إكراه**، وبالتالي لا يعتد بالرضا الصادر ممن تعيبت إرادتهم بالتدليس أو الغلط أو الاستغلال أو خلافه، وألا يكون تحت تأثير أي شكل من أشكال الضغط سواء كان عائلياً، أو طبياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، (الصالحي، 2001، 278).

والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد يوافق المريض على إجراء الفحوصات الجينية تحت تأثير وضغط علاقته بالطبيب الذي يعالجه، وقد يكون بسبب حاجته الماسة للمال رغم صحته وبالتالي قد يكون ضحية إغراءات مالية خاصة إذا كان من بعض الطبقات الاجتماعية ذات الدخول المتدنية (الرحمان :45)، لأن جسم يتمتع بحصانة وعصمة وليس محلاً للتصرفات القانونية. (عبد الكريم:786)، فالقانون لم يجز اخضاع الشخص على الرغم منه الا برضاء صحيح ومتبصِّر. فضلا عن ذلك: يجوز للشخص العدول عن موافقته وسحبها دون إبداء أي أسباب-في أي وقت – قبل إجراء الفحص الجيني أو الدراسات البحثية، وفي هذه الحالة يتعين على الجهة المسؤولة التوقُّف عن استخدام العينات البيولوجية واتلافها فوراً، أو إعادتها إلى من له الحق فيه إذا طلب ذلك، فالعدول يعني اسقاط حق الجهات المذكورة في الاحتفاظ بها أو الإفصاح عنها.

5- **يجب أن تكون المعلومات المقدمة للشخص كاملة وواضحة وبلغة سهلة ومفهومة** له تراعي مستواه الثقافي ودرجة وعيه وسنِّه مع تجاوز المصطلحات التقنية التي قد لا يستوعبها ( صبحي، 2019)، أي يجب إبلاغه بهدف الفحص الجيني هل هو لأغراض البحث العلمي، أو لتحديد قابلية وراثية، أو تشخيص، أو توقع مرض ...الخ، وكذلك بيان نوعية العينة التي ستؤخذ منه من خلايا جسمه أو دمه أو لعابه ...الخ، والكشف عن طبيعة الجينات التي تم فحصها والنتائج المتوقعة هل هي قطعية أم احتمالية، إيجابية أم سلبية، وقد تظهر نتائج عرضية غير مستهدفة أصلاً من الفحص كاكتشاف مرض معين.

يظهر مما تقدم أنه لا يكفي أن تقدَّم المعلومات للشخص، وإنما يجب أن يفهمها ويستوعب عواقب النتائج الصحية والاجتماعية والنفسية ويكون مدركاً لتأثيراتها المحتملة سواءً على العلاج أو أفراد عائلته. وعلى العكس من ذلك تماماً من حقه عدم معرفة بعض النتائج أو كلها إذا كانت لا تؤدي إلى علاجه أو تخليصه من آلامه وإنما تسبب له ضغطاً نفسياً شديداً غير مبرر.

## المطلب الثاني: دور الرضا المُتبصِّر في حماية الحق في الخصوصية الجينية:

### الفرع الأول: الدور الوقائي أو المنعي للرضا المُتبصِّر

لا غرو أن للرضا المُتبصِّر دوراً مهماً في حماية الخصوصية الجينية من خلال تأمين البيانات الوراثية للشخص من خطر الاعتداء عليها سواءً من الأشخاص أو الجهات العامة أو الخاصة؛ وذلك بربط أي تدخل من هذه الشاكلة بضرورة الحصول على رضا واع ومُتبصِّر منه، تدلل على معرفته الكاملة واطلاعه على طرائق جمع تلك البيانات وتخزينها.

في المنحى نفسه أكدت كثير من الآراء الفقهية المختلفة أن الرضا المُتبصِّر لا يمكن له أن يؤدي دوره بفعالية، إلا إذا كانت المعلومات الجينية المقدمة للشخص على قدر من الشفافية والوضوح من الجهة أو الجهات التي تقوم بالفحص أو العلاج او البحث، يضاف إلى ذلك ضرورة تبسيط تلك المعلومات له حتى تستند موافقته على علم وفهم تامين بطبيعة الإجراء المُتخذ؛ وذلك لتجاوز التحديات الكبيرة والعقبات التي تعترض تطبيقها العملي، وعلى وجه الخصوص مصطلحاتها العلمية ذات التعقيد العالي، والتي يصعب على غير المتخصص فهم مضمونها، واستيعاب آثارها بعيدة المدى، ويزداد الأمر خطورة في إمكانية إعادة استخدام ذات البيانات الجينية لأغراض بحثية أخرى في المستقبل أو لأغراض أخرى تتجاوز الأغراض الأصلية المحددة لها دون أن يمتد إليها الرضا الأصلي، ومن غير الرجوع لصاحبه لأخذ رضائه المُتبصِّر عن الأعمال الجديدة وهو ما يمثل انتهاكاً غير مشروع للخصوصية الجينية لأنه غير مبني على رضا مُتبصِّر من صاحبه.

والسبب في ذلك واضح، لأن البيانات الجينية يمكن حفظها لفترات طويلة في قواعد بيانات في أجهزة الحواسيب واسترجاعها في أي وقت عند الطلب، وهذا ما يجعلها عرضة لإفشاء أسرارها، وتكون عرضة لاطلاع الغير عليها دون عناء.

علاوة على ذلك، قد يقودنا التطوُّر العلمي المستمر إلى اكتشافات جديدة في المستقبل- وهو أمر متوقع- لاستعمال البيانات الجينية (الكعبي، 2005، 63).

هذه التحديات قادت بعض الفقهاء إلى القول: إن الرضا المُتبصِّر رغم أهميته في حماية الخصوصية الجينية، إلا أنه لا يقوى لوحده على أداء هذا الدور، مالم يتم دعمه بمبادئ قانونية تسنده، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها، مثل حقه في سحب رضائه في أي وقت يشاء دون قيود، وأن يكون الغرض من أخذ هذه البيانات واضحاً مع تقليل هذه البيانات قدر الإمكان (عبدالله، 2017، 157).

المعنى نفسه هو ماورد في الفقه الإسلامي المعاصر في وصف البيانات الجينية بأنها من الأسرار الشخصية التي لا يجوز إفشاؤها إلا إذا كانت هناك ضرورة أو مصلحة معتبرة إعمالاً للقاعدة الفقهية المعروفة" لا ضرر ولا ضرار"(مجمع الفقه، 2019).

السؤال المطروح الآن هو: ماهي التحديات التي تواجه إقرار الرضا المُتبصِّر أو المستنير في حماية خصوصية البيانات الجينية؟

هناك تحديدات قانونية، أخلاقية، وتقنية، تواجه الرضا المستنير في حماية الخصوصية الجينية، مما يجعل حمايتها بشكل كامل مسألة بعيدة المنال، ومن أهمها ما يلي:

**1- التخوف من احتمالية انتهاك خصوصية الأفراد الجينية**

تكتسب البيانات الجينية حساسية عالية بسبب الكم الهائل من المعلومات التي قد تكشفها عن هوية الشخص، ومدى احتمال إصابته بأمراض معينة، علاوة عن معلومات صحية أخرى لا تقل عنها حساسية عن أفراد أسرته الذين تربطهم به صلة بيولوجية.

هذه المخاوف تعدُّ من سلبيات مشاركة البيانات الجينية، رغم مالها من فوائد جمة؛ لأن ذلك يسهل وصول الجهات المختلفة إلى هذه المعلومات التي تتعلق بخلايا الفرد وأصله العرقي وصفاته الجسدية، وحالته الصحية الحالية.

وقد زادت كمية المعلومات التي يمكن تخزينها ونقلها واسترجاعها- بصورة كبيرة - بفضل التقدُّم التكنولوجي الكبير والبحوث العلمية من قواعد بيانات البنوك الحيوية، ولا يخفى دور هذه المعلومات في التنبؤ بالسلوك الإجرامي والسياسي للشخص ما.

ويتفرع عن ذلك تخوف آخر لا يقل عنه أهمية في أن الرضا المُتبصِّر في البحث الجيني لا يستهدف مطلقاً الوصول إلى المعلومة، إذا ما تمت مقارنته بالرضا المتبصر التقليدي، قد يظهر أثناء تحليل جينوم مشارك لغرض محدد اكتشاف لمرض خطير قاتل – لا علاج له- لم يكن موضوع في الحسبان، فهل يجب إخطاره بهذه الأخبار المدمرة، خاصة إذا كان لحظة توقيعه الرضا المُتبصِّر غير مدرك وواعي أنه ربما يتلقى مثل هذه لأخبار القاتلة، فهل من حقه أن يحتمي بحقه بعدم المعرفة ؟، وهذا يعني بالضرورة عدم إبلاغه بهذه التفاصيل.(ACMG, 2021)

**2- غياب الشفافية فيمن له الحق في الوصول إلى البيانات الجينية**

توجد جهات كثيرة تسعى إلى الاستفادة من الكم الهائل في المعلومات الجينية التي أفرزها التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا، هذه الجهات تتمثل في الشركات الدوائية، شركات التأمين، أرباب الأعمال والمستشفيات وغيرها من الجهات ذات الصلة.

هناك مخاوف من أن تسرَّب البيانات الجينية إلى هذه الجهات قد يحرم الفرد من تولي وظيفة معينة، أو من تغطية صحية من شركات التأمين بناءً على استعداده الجيني لمرض معين.

إضافة إلى ذلك، فإن المرضى والمستهلكين قد يكون لهم في دور ذلك، فقد ثبت أن عدداً مقدراً منهم يتبرع ببياناته الجينية لأغراض البحث العلمي سعياً لعلاج الأمراض التي يعانون منها دون أي هدف لبيعها إلى الشركات المختلفة سعياً في تحقيق الربح.

السؤال المطروح بقوة هو: غالباً ما تأتي نماذج الرضا المُتبصِّر خالية من أية عبارة تبين مصير البيانات التي تمت مشاركتها، هل ستُباع لشركات الأدوية؟

إذا كانت الإجابة بنعم، هل من حق المشارك نسبة من الأرباح التي تنتج عن اكتشافات مؤسسة على جيناته؟

هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى دراسات تفصيلية في هذا الجانب؛ لأن نماذج الرضا المُتبصِّر لا تتضمن أية بيانات تتعلق بكيفية الاستغلال التجاري للبيانات الجينية تتمثل في استثمار المعلومات الوراثية في الأبحاث الطبية والعلاجات الجينية، وفي تطوير الأدوية، وهناك مخاوف مشروعة من تحويل المعلومات الجينية إلى سلعة تباع وتشترى وهو ما سعت اتفاقية افيدو إلى منعه، وما يحمد لهذه الاتفاقية أنها وضعت إطاراً دولياً لحماية البيانات الجينية من التجاوزات في مجالات التطبيقات البيولوجية والطبية. (اتفاقية أفيدو، 1997)

في ظل هذه التحديات والمخاوف المشروعة من الآثار القانونية والاجتماعية المحتملة خارج حدود الرضا، يثور تساؤل عن مدى كفاية الرضا المستبصِّر في ضمان عدم التعدي على الخصوصية الجينية.

**3- صعوبة التحكم والسيطرة على استخدام البيانات**

إن الرضا المُتبصِّر في كثير من الأحيان قد يكتنفه الغموض، بحيث لا يستطيع الأفراد التحكم في البيانات الجينية التي أُخذت منهم، لأن الجهات التي تجمع هذه العينات سواء كانت شركات أو باحثون قد لا تكون لديهم خطة واضحة ومعلومة ودقيقة حول كيفية استخدامها مع الجهات التي تشاركهم هذه البيانات، والنتيجة الأشد خطورة والتي قد تترتب على ذلك؛ لأن أفراد الأسرة الذين لم يتبرعوا بهذه المعلومات أو يشاركوها مع غيرهم يجدون أنفسهم في مواجهة هذه الانتهاكات.

وذلك واضح من أن أثرها لا يقتصر على الفرد الذي أجري عليه الاختبار، وإنما يمتد بالضرورة على أصوله وفروعه وأقربائه (شمس الدين، 2002، 53)

وقد لا يرغب أي من هؤلاء معرفة معلوماته الجينية، وهنا تثور مدى صعوبة حماية الحق في الخصوصية الجينية بالنسبة لهم، لأن يشتركون جميعاً في ملكية هذه العينات وليست حصرية للشخص الذي وقع عليه الاختيار (نورالدين الخادمي، 2008، 33).

هذا يعكس حجم الطبيعة الأسرية والعائلية لهذه البيانات، فهي ملك مشترك لجميع أفراد الأسرة، وليس ملكاً فردياً كما هو الحال في سجلات ضغط الدم او تلك المتعلقة بفصيلة الدم مثلاً.

المشكلة التي تواجه حماية البيانات الجينية في هذه الحالة أن رضاء الشخص المُتبصِّر بمشاركتها مع الغير، تضر بأفراد عائلته بالضرورة، لأن ذلك سيقود إلى كشف معلومات تخصهم دون أخذ رضائهم وموافقتهم مسبقاً، مما يعني أن الخصوصية نسبية.

فالسؤال المطروح بقوة هو: كيف يتم الحصول على رضائهم جميعاً، أو ما يعبر عنه " بالرضا الجمعي " حتى تمتد حماية الخصوصية الجينية لبقية أفراد الأسرة الذين لم يكونوا جزءاً من الفحص؟

وقد ساعد على ذلك، كما ذكرنا، كثرة مصادر الحصول على هذه العينات الجينية اللازمة لتحليلها دون علم الفرد ذاته.

**4- مشاركة البيانات الجينية مجهولة المصدر**

ووجهة الخطورة على الخصوصية والأمان على البيانات الجينية تتبدى في أن بعض التشريعات الوطنية تسمح بمشاركة البيانات المجهولة، وعادة يقال لمن يشارك بياناته، أنها ستكون مجهولة الهوية بإزالة الاسم والبيانات الشخصية، لكن من الصعوبة بمكان من الناحية العملية إخفاء هوية البيانات الجينية المخزنة إلكترونيا في بنوك المعلومات الحيوية. هذا التطور المتسارع في تخزين المعلومات وامكانية استرجاعها وتحليلها بسهولة متناهية قد أفرز تهديداً بالحياة الخاصة للأفراد من خلال إمكانية الوصول إلى هويتها دون عناء كبير من الجاني وإعادة ربطها بأصحابها عبر دمجها مع قواعد بيانات عامة؛ باستخدام بعض الأعمال الاستقصائية الذكية او المعلومات المتوفرة للجمهور على شبكة الإنترنت، أومن مقاطعة البيانات مجهولة المصدر مع قواعد بيانات سجل الأنساب، أو السجلات المدنية المتاحة للجمهور، وحتى من خلال المعلومات المقدمة من أحد الأقرباء، والأخطر من ذلك كله، أن التقدم الكبير في البيانات الحيوية أثبت أن البيانات نفسها هي المعرّف . (Gymrek, M., 2013)

والتحدي الأكبر الذي يواجه حماية الخصوصية الجينية، أن الرضا المُتبصِّر الذي صدر اليوم قد لا يحمي الهوية حتى في المستقبل القريب؛ لذلك فإن أمر ضمان الخصوصية للأبد صعب المنال في ظل تطور الذكاء الصناعي.

علاوة على ذلك، فإن الكثير من الأشخاص والهيئات والشركات المستفيدة من هذه العينات الجينية تسعى لشراء هذه البيانات المجهولة، وتسخير التقنيات المتاحة للوصول إلى هوية هذه البيانات، وساعد على ذلك؛ إن هذه العينات لها القدرة على تحمل الظروف المناخية المحيطة بها كارتفاع درجات الحرارة أو البرودة (عبد المنعم، 2002).

**5- صعوبة فهم المصطلحات العلمية المعقدة**

الرضا المستنير يفترض فهم الشخص لكافة المخاطر المحيطة ببياناته الجينية، وقد رأينا ذلك عند الحديث عن شروط الرضا المستنير،

وتكمن في أن نتائج المعلومات الجينية ليست قاطعة في غالب الأحيان، فهي بالغة التعقيد لأنها تعتمد بشكل أساسي على الإحصاء والاحتمالات، لذلك الرضا المعطى يعتبر مجرد إجراء شكلي ولا يعبّر مطلقاً عن إدراك فعلي للمخاطر التي قد تحدث مستقبلاً، لوجود فجوة معرفية كبيرة بين عامة الناس والمتخصصين في هذا المجال.

بالإضافة إلى ما تقدم؛ فإن الرضا المفتوح أو الواسع بدون ضوابط تحكمه- كما في البنوك الحيوية - يشكل أيضاً تحدياً كبيراً لضمان حماية الخصوصية الجينية، فتوقيع الشخص على مشاركة بياناته في أبحاث -غير معروفة حالياً وقت العينة- وإنما قد تجرى في المستقبل، الأمر الذي يفقده حقة في التحكم والسيطرة على بياناته. كما أنه عند إجراء فحوصات جينية لأغراض محددة كما هو الحال في الأبحاث الطبية التقليدية، قد تظهر نتائج لمرض معين أو أمراض أخرى لم يقصدها الشخص ولم يبحث عنها البتة(حسن:2018،202).

وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر هذا الرضا مُتبصِّراً، لأن المشارك يجهل طبيعة الأبحاث المستقبلية، وقد تتصادم (Nuffield, 2015)مع معتقداته ولو جزئياً كما إذا كانت تتعلق بالاستنساخ او التعديل الوراثي ....الخ.

وهذا الواقع يفرض بقوة مدى الحاجة لمراجعة الرضا المستنير بشكله الحالي وإعادة تعريفه لضمان حماية الخصوصية الجينية خاصة في ظل تطور الذكاء الصناعي من استخدامها ضد تمييزه في مجال التوظيف أو خلافه، أو في الكشف عن بياناته أو أسرار عائلته أو استخدامها في أبحاث مستقبلية وغيرها من المخاوف المشروعة.

لذلك نرى في ظل التطور الرقمي بتداعياته المختلفة إعادة تعريف الرضا المُتبصِّر ليصبح رضاً غير ثابت بل متغيراً أي ديناميكياً، بأن يكون للشخص صلاحية مراجعة خياراته بشكل مستمر وتتبع بياناته الجينية بحسب ما يستجد عبر منصة إلكترونية تسمح بذلك.

كما أن الموافقة المُتبصِّرة يجب أن تكون جمعية يشارك فيها كل أصحاب المصلحة الذين يتضررون من بيانات الشخص لأنها تكشف أسرارهم من أخوته الأشقاء أو الوالدين أو الأقرباء لأن الخصوصية – كما رأينا- نسبية الخصوصية، وأن الرضا محدد بغرض محدد وليس واسعاً، وهذا الرأي يميل إليه بعض الخبراء في هذا المجال.

وبناءً عليه؛ نخلص إلى أن الرضا المُتبصِّر - الذي نرى فيه القدرة على ضمان الخصوصية الجنينية- يجب أن يكون غير واسع بل محدد، وأن يكون جمعياً يشمل جميع أصحاب المصلحة وليس مقتصراً على الشخص الذي أخذت منه العينة، وأن يكون ديناميكياً وغير ثابت يسمح للشخص أو الأشخاص محل الرضا بمراجعة خياراتهم باستمرار بحسب ما يمليه الواقع عبر تطبيقات رقمية، وأن يكون مربوطاً بفترة زمنية قابلة للتجديد على هدي رضا مُتبصِّر جديد، بالإضافة إلى مراعاة شروط الرضا المُتبصِّر الأخرى التي تحدثنا عنها، ونعتقد أن الرضا المُتبصِّر بهذا التحديد يستند على مرتكزات أخلاقية وتقنية وقانونية صلبة .

## الفرع الثاني: حماية الحق في الخصوصية الجينية في التشريعين السوداني والسعودي

سعت التشريعات الوطنية إلى إكمال الجهود الدولية المتعلقة بحماية الخصوصية الجينية ووضع ضوابطها على هدي ما قررته الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الخصوصية الجينية سواءً من خلال تعديل تشريعاتها الداخلية أو استحداث قوانين خاصة لوضع أسس واضحة تعالج كيفية الحصول على البيانات الجينية.

وسنعالج هذه الأسس أو الضوابط في التشريعين السوداني والسعودي كما يلي:

### أولاً: حماية الحق في الخصوصية الجينية في التشريع السعودي

نظراً لأن القواعد العامة لا تقوى على مواكبة تطور مفهوم البيانات الجينية؛ وإنما لا بدَّ من سن قوانين خاصة تسدُّ هذا الفراغ، لذا اتجه المشرع السعودي إلى إصدار نظام حماية البيانات الشخصية والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م\19) بتاريخ 2\9\1443. الذي

من أهدافه حماية خصوصية الأفراد من خلال تنظيم جمع البيانات ومعالجتها والحفاظ عليها، كما نظم التشريع المذكور حق صاحب البيانات في سحب موافقته أو رفضها، وحقه في الوصول إلى البيانات واتلافها وتصحيحها وفقاً للضوابط التي حددتها الأنظمة، ومن أهم هذه الضوابط والشروط هو نصُّه على ضرورة حصول الجهات التي تتعامل مع هذه البيانات على موافقة صريحة من صاحبها إلا استثناءً في الأحوال الحصرية التي تنص عليها القوانين واللوائح ذات الصلة.

ويعتبر هذا التشريع[1] ولائحته التنفيذية التشريع الأساس في السعودية الذي ينظم حماية البيانات الشخصية بشكل عام بما فيها البيانات ذات الطبيعة الحساسة كالبيانات الجينية والصحية، وكذلك نظم كيفية جمع ومعالجة هذه البيانات. ومن أهم القواعد التي وردت في هذا النظام والتي تُعنى بمشاركة هذه البيانات هو ضرورة قصر جمعها واستخدامها والاحتفاظ بها على الحد الأدنى اللازم لتحقيق الأغراض في حدود القوانين واللوائح ذات الصلة، ومن هذه القوانين نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية[2] والذي اهتم بحماية وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام غير المشروع لنظام المعلوماتية، وفي مقدمة هذه الحقوق هي الحقوق المرتبة بالخصوصية الجينية، لأنه -كما بينا – هي حقوق ذات طبيعة حساسة كما وصفها نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الذ سبقت الإشارة إليه.

نظام التعاملات الالكترونية السعودي[3] هو الآخر ضمن حماية الخصوصية المعلومية إذ من أهم أهدافه حظر الاحتيال في التعاملات والتوقيعات الالكترونية وإساءة استخدامها.

بالإضافة إلى هذه الأنظمة التي صدرت لوائح في السعودية واهتمت بحماية الحق في الخصوصية، هناك العديد من اللوائح[4] في هذ المجال التي لا يتسع لها هذا البحث

والسؤال المطروح الآن هو: ما هو تأثير نظام حماية البيانات الشخصية على معالجة البيانات الجينية موضوع دراستنا؟

لا توجد نصوص صريحة وواضحة في هذا النظام تتطرق للبيانات الجينية بشكل منفصل ومستقل يتناسب وطبيعة هذه البيانات، ولكن بالرغم من ذلك، باعتبار أن البيانات الجينية تصنَّف بأنها من البيانات الشخصية ذات الحساسية العالية إذا ما قورنت بالبيانات الشخصية الأخرى، تسرى عليها ذات الضوابط التي وردت في هذا النظام التي تتطلب الحصول على موافقة مسبقة واضحة وصريحة ومكتوبة او إلكترونية معتمدة من صاحب هذه البيانات قبل جمعها أو معالجتها، وتلتزم الجهات التي تقوم بجمع هذه البيانات سواءً كانت جهات بحثية أو مستشفيات أو غيرها بعدم الإفصاح عنها، ولا يجوز استخدامها لأغراض أخري غير المحددة في الموافقة إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة. وهذا التوجه في تقديرنا يذهب في اتجاه ترسيخ الرضا المُتبصِّر كأحد أهم المبادئ القانونية والأخلاقية الأساسية في ضمان احترام الحق في الخصوصية الجينية.

**ثانياً: حماية الحق في الخصوصية الجينية في القانون السوداني**

لا يوجد نص صريح في القانون الجنائي السوداني أو في تشريعات خاصة أو قانون خاص متكامل لحماية البيانات الشخصية يشمل البيانات الجينية بشكل صريح، باستثناء بعض القوانين العامة مثل القانون الجنائي[5] وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية[6]، وقانون

[1] . نظام حماية البيانات الشخصية السعودي: صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م\19) بتاريخ 2\9\1443
[2] .نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية : صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م\17) بتاريخ 8\3\1428
[3] . نظام التعاملات الالكترونية : صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م\18) بتاريخ 8\3\1428
[4] .أنظر على سبيل المثال: اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات: صدر بموجب القرار رقم (م\13) بتاريخ 14\5\1444، ولائحة الضوابط الأساسية للأمن السيبراني: صدر بموجب القرار رقم (10\ج2) بتاريخ 17\12\1439،
[5] نصت المادة (166) من القانون الجنائي على أنه "من ينتهك خصوصية شخص بأن يطلع عليه في بيته دون إذنه أو يقوم دون وجه مشروع بالتصنت عليه أو بالاطلاع على رسائله أو أسراره، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ثلاث ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً)
[6] نصت المادة (16) من جرائم المعلوماتية (2007) وتعديلاته على "كل من ينتهك أو يسئ أي من المعتقدات الدينية أو حرمة الحياة عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب وما في حكمها، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً"

الأدوية والسموم لسنة 2009 التي تنص بصورة غير مباشرة للخصوصية الجينية بشكل عام من خلال وضع قيود معينة لإجراء التجارب الدوائية على الإنسان في الباب الرابع، كذلك لم يتضمن قانون الصحة العامة السوداني أيّ نصوص تنظمها.[7]

أما دستور السودان الصادر في 2005 الانتقالي أو الوثائق الدستورية اللاحقة؛ فيما يلي الحق في الخصوصية فقد أورد نصاً عاماً بشكل غير كاف في المادة (37) منه ضمن لكل شخص الحق في حمايته من أي تدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته، أو شؤون أسرته أو مراسلاته..

فالسؤال المطروح هو هل نظَّم المشرعِ السوداني الرضا المتبصر كضمانة مهمة للخصوصية الجينية ووضع له أحكاماً تفصيلية.

رغم الضمانة الدستورية للحق في الخصوصية في السودان – رأينا- غياب تشريعات متكاملة لحماية البيانات الشخصية تتضمن الرضا المتبصر في جمع البيانات وتحليلها كما هو الحال في بعض قوانين الدول العربية.

هذه الفجوة التشريعية الكبيرة فيما يلي حماية البيانات الشخصية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص البيانات الجينية لعدم وجود تشريع خاص بها، وعدم تصنيفها بشكل واضح، نتنج عنها عدم وجود ضمانات كافية للأفراد في التحكم والسيطرة على استخدام بياناتهم الجينية، عند جمع بياناتهم يواجهون بشروط موافقة تعسفية ومبهمة تقييد خياراتهم في مشاركتها من عدمه، وهذا سيعرض الأفراد إلى انتهاك خصوصياتهم الجينية سواء في الأبحاث أو الاثبات الجنائي، لأن الرضا المتبصر يمثل ركيزة ضرورية لا غنى عنها في حماية الحق في الخصوصية الجينية؛ فهي تعتبر حلقة الوصل والرابط الأساسي بين معالجة البيانات الجينية ووجود إرادة حرة وواعية ومستنيرة .

إذن غياب ضوابط واضحة ومعايير للرضا المتبصر من شأنه أن يشكل قيداً على الرقابة القانونية بحيث يحول بين الأفراد والطعن عند تعرُّض بياناتهم للتسريب أو استخدامها بشكل مخالف للقانون، كما يشجع الجهات المختلفة سواء كانت عامة أو خاصة على التعدي على البيانات الجينية دون علم الأفراد.

وقصارى القول: إزاء هذه النصوص العامة فيما يلي الخصوصية الجينية في القانون السوداني، والقصور في تنظيم مبدأ الرضا المُتبصِّر، وبما أن قواعد السلوك المهنية في المجال الطبي والصحي عادة ما تهتم بجملة قواعد من أهمها: احترام سرية المعلومات وبصفة خاصة المعلومات ذات الحساسية العالية مثل المعلومات الجينية، وعدم إساءة استخدامها عند جمعها وفحصها ومشاركتها.. إلخ، علاوة على ضرورة الالتزام بالقواعد المهنية التي تصدر عن المجالس الطبية والصحية على هدي القوانين الصحية الوطنية.

وبناء عليه، فإن قواعد وآداب وسلوك المهن الطبية في السودان في السودان قد ذهبت في ذات الاتجاه، فقد نص البند (12) من واجبات الطبيب نحو المرضى (على الطبيب ألا يطلب من المريض أي تحاليل معملية أو كشف بالأشعة إلا إذا كان ضرورياً ولمصلحة المريض، وإذا كان التحليل أو الفحص لمصلحة البحث العلمي فقط فعلى الطبيب أن يوضح ذلك للمريض ويحصل على موافقته.....).

الواضح من هذا النص أنَّ قواعد وآداب المهن الطبية السودانية اشترطت ضرورة الحصول على رضا صاحب الشأن الحر قبل القيام بأيِّ تدخل طبي، ومن هذا القبيل الموافقة على خضوعه لوسائل طبية حديثة لا تزال في مجال البحث المستمر للكشف عن وسائل أكثر فاعلية سواءً كانت الأعمال الطبية تتعلق بالتشخيص أو العلاج أو الوقاية.

وفي ذات المنحى ذهبت المادة (24) من قانون الأدوية والسموم السوداني التي نصَّت على: (لا يجوز إجراء أيّ تجربة على شخص مالم يقدِّم موافقته كتابةً ومعتمدة من السلطة الصحية، وذلك مع إعلامه أو إعلام ولي أمره في حالة القاصر بكلِ وضوح؛ بأنه ستُجرى عليه تجارب طبية وتبصيره عن جميع الآثار الضارة التي قد تترتب على تجارب استعمال الدواء أو المستحضر، وعدد ونوع العينات التي ستؤخذ منه، والفحوصات والتحاليل التي ستُجرى عليه، والضمانات والحقوق التي ستُوفَّر له).

[7] * يخضع تنظيم مهنة الطب البشري في السودان لقانون الصحة العامة 2008 وقانون المجلس الطبي 1992 واللوائح التي صدرت بموجبه.

وعليه يُسأل الطبيب جنائياً إذا أجرى التجربة العلمية على إنسان دون أن يأخذ إذنه اللازم لذلك، ويُسأل جنائياً كذلك عن كافة الأضرار التي تصيب الشخص الذي أجري عليه الفحص أو العلاج أو الوقاية إذا كانت الموافقة قد صدرت نتيجة ضغط أو إكراه أو عن جهل وعدم معرفة بمخاطر التجربة، أو كانت إرادته معيبة، أو كان قاصراً أو وغيرها....).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم أن قواعد وآداب المهن الطبية في السودان قد أشارت إلى ضرورة أخذ المريض الحر عند التدخل في أعمال التشخيص أو العلاج أو الوقاية إلى أن النص في تقديرنا يشمل البيانات الجينية بحسبانها بيانات طبية ذات طبيعة خاصة، ونفس الحكم ينصرف الى المادة (24) من قانون الأدوية والسموم لسنة 2009 التي جاءت أكثر تفصيلاً فيما يلي أحكام المُتبصِّر.

وبعد هذا العرض لمدى الحماية القانونية للخصوصية الجينية في القوانين السودانية نرى الوضع القانوني في السودان فيه قصور بيّن؛ من خلال التشريعات المختلفة رأينا أنها أشارت إليها بشكل غير مباشر، إذ لا يوجد تشريع ينظم بشكل كاف ومكتمل كيفية جمع المعلومات الجينية أو معالجتها وربطها بضرورة حصول رضا مُتبصِّر – كما سبق أن بينا-، وعليه لا يمكن مواكبة التطور العلمي الكبير الذي حدث في هذا العلم إلا بإجراء اصلاحات تشريعية للوصول إلى حماية كاملة للحقوق الجينية، وحسناً فعل المشرع السعودي –كما رأينا- في نظام حماية البيانات الشخصية بوضعه مبادئ موحدة لحماية البيانات الجينية – ضمن إطار البيانات الحساسة - والحصول على موافقة صريحة ومكتوبة وفقاً للضوابط التي وردت في النظام قبل جمع المعلومات او معالجتها.

## 3. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

1. لا يوجد قانون خاص متكامل ينظِّم حماية البيانات الشخصية يتضمن حماية للبيانات الجينية بشكل واضح وصريح، باستثناء بعض النصوص العامة التي وردت في ثنايا بعض القوانين مثل: قانون الأدوية والسموم وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية وقانون المعاملات الالكترونية والقانون الجنائي.
2. غياب تشريع خاص في القانون السوداني ينظم بشكل كافٍ إعمال الرضا المُتبصِّر لضمان حماية الخصوصية الجينية.
3. نصت المادة (37) من دستور السودان الانتقالي لسنة2005 والوثائق الدستورية اللاحقة له على حماية الحق في الخصوصية بشكل عام.
4. يوجد تطور رقمي غير مسبوق خاصة في مجال الذكاء الصناعي يشكل تهديداً على حماية الخصوصية الجينية.
5. مشاركة البيانات الجينية بدون ضوابط قانونية واضحة تلحق في الغالب أضراراً غير متوقعة وبعيدة الاحتمال بصاحب البيانات وأسرته.
6. لا يوجد في التشريع السوداني تنظيم قانوني لتطبيقات الهندسة الوراثية.

**وبناءً عليه نوصي بالآتي:**

1. أن يقوم المشرِّع السوداني بتنظيم البيانات الشخصية في تشريع خاص -على ضوء ما وصلت إليه الاتفاقيات الدولية- يتضمن مواد صريحة لحماية البيانات الجينية.
2. وضع ضوابط وقيود صارمة للرضا المُتبصِّر تكفل الاحترام اللازم للبيانات الجينية يستصحب المستجدات التي طرأت حديثاً.
3. وضع تعريف خاص بالبيانات الجينية الحساسة في النظام السعودي وكيفية التعامل معها ضمن نظام حماية البيانات.
4. إعادة تعريف الرضا المُتبصِّر ليصبح رضاً غير ثابت بل متغيرا أي ديناميكياً، بأن يكون للشخص صلاحية مراجعة خياراته بشكل مستمر وتتبع بياناته الجينية بحسب ما يستجد عبر منصة إلكترونية تسمح بذلك..
5. أن تكون الموافقة المُتبصِّرة جمعياً يشارك فيها كل أصحاب المصلحة الذين يتضررون من بيانات الشخص.

## 4. المصادر والمراجع:

### 1.4. المراجع العربية

حسن، محمد عبداللطيف. (2018). الحق في الخصوصية المعلوماتية وحمايته الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 202

حسني، محمود نجيب. (1959)، الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، 29.

الخادمي، نورالدين بن محمد (2008)، الجينوم البشري وحكمه الشرعي، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، الجزء الرابع.

راشد، طارق جمعة السيد (2020)، الحماية القانونية للحق في خصوصية البيانات الجينية، المجلة القانونية، جامعة عين الشمس، ص113.

سالم، محمد شريف (2021)، البيانات الجينية بين التقدم العلمي وحماية الخصوصية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 4، ص90.

شمس الدين، أشرف توفيق. (2002) الجينات الوراثية والحماية الجنائية للحق في الخصوصية، مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالإمارات.

عبدالفتاح، محمد لطفي. (2013)، الإطار القانوني لحماية الخصوصية الجينية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز- الاقتصاد والإدارة – مجلد27، عدد 1.

عبدالله، محمد يسري. (2017)، الرضا الطبي وأثره في المسؤولية المدنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،

عبدالمنعم، فؤاد. (2002)، البصمة الوراثية ودورها في الاثبات الجنائي بين الشريعة والقانون، مقدمة إلى مؤتمر الهندسة الوراثية- كلية الشريعة والقانون – جامعة الإمارات، الجزء 1.

غانم، عبدالله عبد الغني، زبيدة جاسم، خالد عبيد. (2002) دور البصمة الوراثية في مكافحة الجريمة، دراسة تقويمية مقارنة مقدمة إلى مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الأمارات.

غنام،محمد غنام. (2002)، دور البصمة الوراثية دراسة مقدمة إلى مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات.

قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الهندسة الوراثية والجينوم البشري، 21\9\2019، قرار رقم 213

الكعبي: خليفة علي. (2006). البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، دراسة فقهية مقارنة، دار النفائس، الأردن.

المارية، عمرو محمد عازي. (2021) المواجهة القانونية والشرعية لانتهاك الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.

مصباح، محمد (2023)، الضمانات الدستورية لحماية الخصوصية الجينية (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، ص46.

المقاطع، محمد عبد المحسن. (1992)، حماية الحياة الخاصة للأفراد وضماناتها في مواجهة الحاسوب الآلي، دراسة تحليلية نقدية مقارنة للحق في الخصوصية وتطبيقاته في القانون الكويتي، مطبوعات جامعة الكويت.

### 2.4. المواثيق واللوائح الدولية:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (1997). الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان. اعتمد في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1997.

الاتحاد الأوروبي. (2016). اللائحة العامة لحماية البيانات :(GDPR) اللائحة 2016/679 (EU) للبرلمان الأوروبي والمجلس. الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، L 119،

مجلس أوروبا. (1997). اتفاقية حماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشري فيما يتعلق بتطبيق علم الأحياء والطب (اتفاقية أوفيدو). سلسلة المعاهدات الأوروبية - رقم 164. والبروتوكول الإضافي المتعلق بالبحث العلمي) 2005.

**3.4. القوانين واللوائح**

نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م\18) بتاريخ 8\3\1428

دستور السودان الصادر في 2005 الانتقالي والوثائق الدستورية اللاحقة له.

قانون الأدوية والسموم السوداني 2009.

القانون الجنائي السوداني 1991.

قانون الصحة العامة السوداني 2008.

قانون المجلس الطبي السوداني 1992.

قانون جرائم المعلوماتية السوداني 2007.

قواعد وآداب وسلوك المهن الطبية في السودان في السودان.

اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات: صدر بموجب القرار رقم (م\13) بتاريخ 14\5\1444.

لائحة الضوابط الأساسية للأمن السيبراني: صدر بموجب القرار رقم (10\ج2) بتاريخ 17\12\1439.

نظام حماية البيانات الشخصية السعودي والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م\19) بتاريخ 2\9\1443

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م\17) بتاريخ 8\3\1428.

**4.4. المراجع الأجنبية**

**4.4.1. Scientific studies and articles:**

Gymrek, M., McGuire, A. L., Golan, D., Halperin, E., & Erlich, Y. (2013). Identifying personal genomes by surname inference. Science, https://doi.org/10.1126/science.

Kaye, J. (2012). The tension between data sharing and the protection of privacy in genomics research. Annual Review of Genomics and Human Genetics. https://doi.org/10.1146/annurev-genom101

Lunshof, J. E., Chadwick, R., Vorhaus, D. B., & Church, G. M. (2008). From genetic privacy to open consent. Nature Reviews Genetics. https://doi.org/10.1038/nrg

**4.4.2. Scientific books:**

Chadwick, R., & Levitt, M. (Eds.). (2011). the ethics of genetic screening (2nd Ed.). Springer. https://doi.org/10.1007/978-94-010-0622-

Marchant, G. E., & Lindor, R. A. (2013). Genetics, privacy and the law. Cambridge University Press.

ISSN: 2706-6495

**4.4.3. Reports from health organizations and agencies:**

Nuffield Council on Bioethics. (2015). Biological and health data: Distinctive features and ethical challenges. Nuffield Council on Bioethics.

American College of Medical Genetics and Genomics (ACMG). (2021). Recommendations for reporting of secondary findings in clinical exome and genome sequencing: A policy statement of the American

College of Medical Genetics and Genomics. Genetics in Medicine, https://doi.org/10.1038/s41436-021-01171-4.

World Health Organization. (2021). Human genome editing: Recommendations. World Health Organization.

National Human Genome Research Institute (NHGRI). (2024). Ethical, Legal and Social Implications (ELSI) Research Program. National Institutes of Health. https://www.genome.gov/Funded-Programs/Ethical-Legal-and-Social-Implications-Research-Program

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الدكتور/ فضل يوسف إدريس عبد الرحمن، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.3

ISSN: 2706-6495

# معايير تقييم لوحات المعلومات الداعمة لعمليات إدارة المعرفة (دراسة تحليلية)

# Evaluation Criteria for Dashboards Supporting Knowledge Management Processes (An Analytical Study)

**إعداد:**

**الباحثة/ أماني عبد الصمد مطيوري**

باحثة دكتوراه، قسم علم المعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

Corresponding author Email: mbmatyory@kau.edu.sa | Orcid: 0009-0002-6672-1700

**الأستاذة الدكتورة/ ريم علي الرابغي**

أستاذ في قسم علم المعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

Email: ralrabghi@kau.edu.sa | Orcid:0009-0005-0132-4255

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قائمة مراجعة؛ لتقييم لوحات المعلومات (Dashboards) من منظور دعمها لعملياتِ إدارة المعرفة الرئيسة، والمتمثلة في: توليد المعرفة، وتخزينها، ومشاركتها، وتطبيقها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى للأدبيات العلمية ذات الصلة؛ حيث جرَى تحليل الدراسات السابقة التي تناولت تقييم لوحات المعلومات، ودورها في دعم عمليات إدارة المعرفة، وأسفرت هذه العملية عن اشتقاق قائمة أولية لمعايير التقييم أُخضِعت -لاحقًا- لعملية تحكيم علمية من قِبل خبراء متخصصين في مجالي علوم الحاسب والبيانات، وإدارة المعرفة؛ للتحقق من ملاءمتها، وتعزيز جودتها العلمية. وأظهرت الدراسة أن فعالية لوحات المعلومات ترتبط بمجموعة من الخصائص التصميمية والوظيفية، تشمل: وضوح العرض، والتنظيم البصري، ومواءمة التصميم مع الأهداف التنظيمية، فضلًا عن دعم احتياجات المستخدمين. وخلُصت الدراسةُ إلى تطوير قائمة مراجعة لتقييم لوحات المعلومات منظَّمة ضمن خمسة محاور رئيسة، هي: قابلية الاستخدام وتجربة المستخدم، وتوليد المعرفة، وتخزين المعرفة، ومشاركتها، وتطبيقها، وتمثل هذه القائمة أداة منهجية يمكن توظيفُها في تقييم كفاءة لوحات المعلومات ودورها في دعم عمليات إدارة المعرفة في البيئات التنظيمية المختلفة. وتسهم هذه الدراسة في سدّ فجوة بحثية تتعلق بغياب أُطر تقييم متكاملة تربط بين لوحات المعلومات وعمليات إدارة المعرفة، كما تقدم إسهامًا تطبيقيًّا يدعم متخذي القرار ومصممي لوحات المعلومات، وتوصي الدراسة بتطبيق المعايير المقترَحة مَيدانيًّا، وإجراء دراسات كمية؛ لقياس أثرها في تحسين أداء عمليات إدارة المعرفة داخل المنظمات.

**الكلمات المفتاحية:** لوحات المعلومات، تقييم لوحات المعلومات، عمليات إدارة المعرفة، التمثيل المرئي للبيانات، توليد المعرفة، مشاركة المعرفة.

ISSN: 2706-6495

# Evaluation Criteria for Dashboards Supporting Knowledge Management Processes (An Analytical Study)

**Amani Abdulsamad Maturi**

PhD researcher, Department of Information Science, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

**Dr. Reem Ali AlRabghi**

Professor in the Department of Information Science, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

## Abstract:

This study aims to present a standardized checklist for evaluating dashboards based on their support for core Knowledge Management (KM) processes: knowledge generation, storage, sharing, and application. Utilizing a descriptive methodology based on the content analysis of relevant scholarly literature, the study examines previous research on dashboard evaluation and its role in KM. This process resulted in an initial set of evaluation criteria, which was subsequently subjected to a peer-review and validation process by experts in Computer and Data Science and Knowledge Management to ensure relevance and scientific rigor. The study reveal that dashboard effectiveness is intrinsically linked to specific design and functional characteristics, including visual clarity, visual organization, and the alignment of design with organizational goals and user needs. The study culminates in the development of a comprehensive evaluation checklist organized into five primary pillars: Usability and User Experience (UX), Knowledge Generation, Knowledge Storage, Knowledge Sharing, and Knowledge Application. This checklist serves as a methodological tool for assessing dashboard efficiency and its role in KM processes within various organizational environments. By addressing the research gap regarding the lack of integrated frameworks linking dashboards to KM processes, this study provides a practical contribution for decision-makers and dashboards designers. The study recommends the field application of these proposed criteria and suggests further quantitative research to measure their impact on enhancing KM performance within organizations.

**Keywords:** Dashboards; Evaluation of Dashboards; Knowledge-Management Processes; Data Visualization; Knowledge Generation; Knowledge Sharing.

## 1. المقدمة:

يشهد عصرنا الحالي تدفقاً كبيرًا للبيانات، مما يضع المؤسسات أمام تحدٍّ حقيقيّ في إدارة المعرفة. والتي يمكن تعريفها بأنها: عمليةُ تجميعٍ منظَّمٍ للمعلومات من مصادر داخل المنظمة وخارجها، وتحليلها، وتفسيرها، واستخلاص مؤشرات ودلالات تُستخدَم في توجيه وإثراء العمليات، وتحسين الأداء في المنظمة، والارتقاء بها إلى مستويات أعلى من الإنجازات (السلمي، 2002). ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني تقنيات حديثة تمكّن المنظمة من فهم تلك البيانات الضخمة، واستخلاص المعارف الكامنة فيها، وتوظيفها بفاعلية. حيث تُعدّ هذه التقنيات عاملَ تمكين مهمًّا للعديد من مبادرات إدارة المعرفة، وتلعب دورًا كبيرًا في نجاحها (Rodríguez-Elias et al., 2008).

ويبرز التمثيل المرئي للبيانات كأحد أهم هذه التقنيات؛ إذ يعمل على تحويل البيانات المعقدة إلى تصورات بصرية واضحة، مما يُسهم في اكتشاف العلاقات ،واستيعاب الأنماط ، واستخراج رؤىً قابلة للتنفيذ(Bai et al., 2012). وتُعدّ لوحة المعلومات من أكثر الأدوات شيوعًا لتطبيق التمثيل المرئي للبيانات (Sarikaya et al., 2019)، وهي أداة واسعة الانتشار، وذات تأثير ملموس على المؤسسات؛ حيث برزت كأدوات فعّالة في تصفّح مصادر المعلومات المتنوعة؛ إذ توفر وصولًا سريعًا وقابلًا للتخصيص لكل من المتخصصين وعامة الجمهور، بما يتيح الاستجابة السريعة، واتخاذ القرارات السليمة (Zhuang et al., 2022).

ويؤكد Alhamadi (2020) أنه على الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام لوحات المعلومات في العديد من المجالات، مثل: التعليم، والصحة، والصناعة، والطاقة، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، وغيرها من المجالات؛ إلا أن هذا الموضوع يتطلب إجراء المزيد من الدراسات العلمية حولَه. وفي الوقت ذاته، تتطلب لوحات المعلومات معايير عالية، من حيث قابلية الاستخدام والتصميم، باعتبارها نظم معلومات متكاملة؛ ما يجعل التغلب على هذه التحديات أمرًا صعبًا في ظل غياب المعايير الملائمة لتقييم لوحات المعلومات (Zhuang et al., 2022).

كما تشير إسماعيل عباس إسماعيل (2024) إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تقييم فعالية التمثيل المرئي المتمثل في لوحات المعلومات من جانب المستفيدين بشكل عام، إضافة إلى ما أكدته الدراستان (Fadiran et al., 2020; Opiła, 2019) من أهمية اكتشاف فعاليته في تعزيز عمليات إدارة المعرفة بشكل خاص. ويرى Rodríguez-Elias et al. (Rodríguez-Elias et al., 2008) أن تحليل مدى دعم أداةٍ ما أو نظامٍ ما لعمليات إدارة المعرفة المختلفة يُعدّ نقطة انطلاق لدمج هذه الأداة ضمن إستراتيجية إدارة المعرفة.

وبناءً على ما سبق، تهدف هذه الورقة إلى استعراض مفهوم لوحة المعلومات ومحددات فعاليتها، مع التركيز على دراسة واستخلاص معايير تقييم لوحة المعلومات من خلال تحليل الدراسات السابقة، ثم بناء قائمة مراجعة يمكن استخدامها مستقبلًا؛ لتقييم فعالية لوحات المعلومات من منظور مساهمتها في دعم عمليات إدارة المعرفة الرئيسة.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

تتزايد أهمية إدارة المعرفة في دعم الأداء المؤسسي وتحقيق المزايا التنافسية، وعلى الرغم من توفر التقنيات الحديثة -ولا سيما تقنيات التمثيل المرئي للبيانات- كإمكاناتٍ واعدةٍ لتعزيز إدارة المعرفة؛ إلا أنّ توظيفَ لوحاتِ المعلومات في دعم عمليات إدارة المعرفة لا يزال يواجه عددًا من التحديات.

وتُعد لوحات المعلومات من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها المنظمات في تنظيم وعرض المعلومات المتاحة لديها؛ إذ تُستخدَم كوسيلةً تحليلية وتكاملية لعرض المعلومات والمعارف بما يسهم في دعم الفهم، واتخاذ القرارات؛ ومع ما تحظى به من أهمية وانتشار واسع في مختلف المجالات، إلا أنه يُلاحَظ وجود قصور في مناقشة معايير تقييم فعالية تلك اللوحات، خصوصًا فيما يتعلق بإسهامها

في دعم عمليات إدارة المعرفة؛ حيث تشير الدراسات السابقة إلى الحاجة لإجراء مزيد من البحوث لتقييم لوحات المعلومات عامة، وقياس دورها في تعزيز أنشطة إدارة المعرفة المختلفة خاصة.

ويتمحور مجال الدراسة الحالية حول استخلاص معايير لتقييم لوحات المعلومات من منظور دعمها لعمليات إدارة المعرفة، وذلك من خلال البحث والاطّلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت لوحات المعلومات، ومعايير تقييمها.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل سؤال على النحو الآتي: ما هي معايير تقييم لوحات المعلومات من منظور دعمها عمليات إدارة المعرفة الرئيسة؟

### 2.1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في استخلاص معايير تقييم لوحات المعلومات من منظور دعمها عمليات إدارة المعرفة الرئيسة، وتتمثل الأهداف الفرعية في الآتي:

1. استعراض مفهوم لوحات المعلومات بوصفها إحدى أدوات التمثيل المرئي للبيانات.
2. التعرّف على خصائص لوحات المعلومات الفعّالة.
3. استعراض مفهوم عمليات إدارة المعرفة الرئيسة التي تشمل: توليد المعرفة، وتخزينها، ومشاركتها، وتطبيقها.
4. تحليل الدراسات السابقة التي تناولت معايير تقييم لوحات المعلومات.
5. بناء قائمة مراجعة لمعايير تقييم لوحات المعلومات من منظور دعمها عمليات إدارة المعرفة.

### 3.1. مصطلحات الدراسة:

**لوحة المعلومات (Dashboard):**

تمثل شكل من أشكال عرض البيانات التي تستخدم عناصر رسومية مبسطة (Furmankiewicz et al., 2015)، وعرفت عثمان (2025) -نقلًا عن محمد- لوحة المعلومات بأنها "واحدة من أدوات التصميم الأكثر فعالية؛ لتقديم معلومات معقّدة بطريقة مبسطة، وقابلة للفهم، سواء أكان ذلك في مجال الأعمال، أم الصحة، أم التعليم؛ حيث يمكن للوحة معلومات جيدة التصميم أن تمنح المستخدمين رؤية سريعة ودقيقة للبيانات المهمة".

أيضًا، عرفت لوحة المعلومات بأنها نظام معلومات مرئي "Visual Information System" يتألف من شكل مرئي واحد على الأقل، ومخزن للبيانات، والتي يتم عرضها من خلال واجهة المستخدم الرسومية "GUI" التي تم تصميمها وبناؤها؛ بهدف تلبية حاجة معلوماتية محددة (Zhuang et al., 2022).

**وعليه، يمكن تعريف لوحة المعلومات إجرائيًّا بأنها:** أحد تطبيقات التمثيل المرئي للبيانات التي تُستخدم لعرض البيانات، أو المعلومات، أو المعارف المعقّدة في مختلف المجالات؛ كإدارة الأعمال، والصحة والتعليم بطريقة مبسّطة، وسهلة الفهم من خلال عرض رسومات بيانية، مثل: المخططات، والجداول، والخرائط، أو النصوص، في صورة مجمّعة ومرتبة على شاشة واحدة، كما يمكن من خلالها استعراض ورصد المؤشرات الأساسية، ومراقبة الأداء، ودعم اتخاذ القرار بسرعة ودقة؛ حيث توفر رؤية شاملة وفورية حول الوضع العام، بناءً على المعلومات الأهمّ والأحدث.

**عمليات إدارة المعرفة (Knowledge Management Processes):**

هي مجموعة من العمليات الأساسية والأنشطة المساندة التي يجب القيام بها لتوليد المعرفة؛ إذ تمثل المدخل لفهم إدارة المعرفة، وكيفية تطبيقها بالشكل الأمثل(الملكاوي و العمري،2007). وقد أشارت ضليمي -نقلًا عن أبو زريق- إلى أن عمليات إدارة المعرفة هي التي تمكّن المنظمات من اكتساب المعرفة، وتخزينها، وتوظيفها، ونشرها، وكذلك تحويل المعلومات الجوهرية والخبرات المتاحة

لديها إلى موارد معرفية داعمة لمختلف الأنشطة الإدارية، مثل: اتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم، والتخطيط الإستراتيجي (ضليمي، 2022).

**ويمكن تعريفها إجرائيًّا بأنها:** مجموعة من العمليات الرئيسة تتضمن مجموعة من الأنشطة الفرعية التي تعتمدها المنظمة؛ لتوليد المعرفة، واكتسابها من مصادر متعددة، وتنظيمها، وتخزينها بصورة منهجية، ثم استرجاعها، وتوظيفها، ومشاركتها بين الأفراد، والوحدات التنظيمية، وتحويلها إلى معارف وخبرات عملية، تسهم في دعم الأنشطة الإدارية المختلفة، بما في ذلك اتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم التنظيمي، والتخطيط الإستراتيجي، وبما يحقق أهداف المنظمة، ويتسق مع رؤيتها.

وفيما يلي تعريف عمليات إدارة المعرفة الرئيسة استنادًا إلى ما ورد في عدد من الدراسات (Obaidat & Otair, 2019; Ondieki & Kombo, 2025; Shaker, 2026)، وتشمل: توليد المعرفة، وتخزينها، ومشاركتها ، وتطبيقها.

- **توليد المعرفة (Knowledge Generation):** هي "عملية مستمرة لاكتساب أو شراء أو تعلم المعارف، أو الأفكار، أو البيانات الجديدة؛ لتوليد خدمة، أو منتج، أو عملية جديدة على مستوًى عالٍ من الأداء من خلال مشاركة مجموعات العمل، أو الأفراد"(العماوي و أبو جمعة، 2018).
- **تخزين المعرفة (Knowledge Storage):** تشير إلى العمليات التي تهدف إلى الاحتفاظ بالمعرفة، وتنظيمها، وتحديثها، وإتاحتها، بما يضمن إنشاء ذاكرة تنظيمية تحافظ على رأس المال المعرفي للمنظمة، ويشمل ذلك: الاحتفاظ، الإدامة، البحث، الوصول، والاسترجاع (الكبيسي،2005).
- **مشاركة المعرفة (Knowledge Sharing):** هي العملية التي يَجري من خلالِها توصيلُ كل من المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة إلى الآخرين (همشري، 2013) ، وأيضًا، هي "مجموعة أنشطة تضمّ التبادلات المعرفية بين الوحدات التنظيمية"(المعاضيدي و عسكرو, 2010).
- **تطبيق المعرفة (Knowledge Application):** هو عبارة عن تحويل المعرفة إلى عمليات تنفيذية، وتوجيهها للمساهمة - بشكل مباشر- نحو تحسين الأداء في المنظمات وأيضًا، تطبيق المعرفة؛ أي: جعلها أكثر ملاءمة للاستخدام؛ لتنفيذ أنشطة المنظمة، وجعلها أكثر ارتباطًا بمهامّها، كما تعني استخدامَ المعرفةِ المتاحة في الوقت المناسب، واستثمار وجودها؛ لحل المشكلات، وتحقيق الأهداف التنظيمية، ويشير هذا المفهوم إلى مصطلحاتٍ، مثل: الاستعمال، إعادة الاستعمال، الاستفادة (الكبيسي، 2005).

### 4.1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى؛ لبناء قائمة مراجعة تتضمن معايير لتقييم لوحات المعلومات بوصفها أداة للتمثيل المرئي للبيانات، وقياس دعمِها لعملياتِ إدارة المعرفة الرئيسة (توليد، تخزين، مشاركة، تطبيق المعرفة)، مع الحرص على ضمان شمولية البنود، وملاءمتها للهدف المنشود.

وقد تم تطبيق أسلوب تحليل المحتوى؛ لاستخلاص المعايير وبناء قائمة المراجعة، وفق الخطوات الآتية:

1- تحديد الهدف الرئيس من قائمة المراجعة: والمتمثل في تطوير أداة دقيقة تساعد على تقييم لوحات المعلومات من منظور عمليات إدارة المعرفة الرئيسة.

2- تحديد مصادر الاستخلاص: من خلال البحث في قواعد البيانات العلمية ومحركات البحث الأكاديمية، والتي شملت قاعدة دار المنظومة، ومنصة المكتبة الرقمية السعودية (SDL)، ومحرك البحث العلمي (Google Scholar). وقد أُجري البحث باللغتين العربية والإنجليزية. وتضمن التحليل الكتب والدراسات العلمية المنشورة خلال الفترة من عام 2005م إلى عام 2025م، ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3- استخلاص البنود الأولية: حيث تم تنظيمها ضمن قسمين رئيسيين:

- معايير لتقييم كفاءة لوحات المعلومات، وتشمل: قابلية الاستخدام، وتجربة المستخدم.
- معايير تقييم دعم اللوحة لعمليات إدارة المعرفة، وتنقسم إلى أربعة محاور، تبعًا للعملياتِ محلِّ الدراسة.

4- تحكيم واعتماد المعايير: من خلال عرض القائمة الأولية على خبراء في مجالي إدارة المعرفة، وعلوم الحاسب والبيانات؛ لتحكيم القائمة، والتأكد من وضوح البنود، ومدى ملاءمتها للهدف التي وُضعت من أجله، إضافة إلى إمكانية تطبيقها على لوحات المعلومات في سياقات مختلفة.

5- الصياغة النهائية لقائمة المراجعة: لتمثل أداة معيارية شاملة قابلة للاستخدام في الدراسات المستقبلية؛ في مجال تقييم لوحات المعلومات من منظور دعمها عمليات إدارة المعرفة.

## 2. الإطار النظري:

يستعرض هذا القسم خصائص لوحات المعلومات الفعّالة، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة وتحليل معايير تقييم لوحات المعلومات من منظور عمليات إدارة المعرفة.

### 1.2.. خصائص لوحات المعلومات الفعّالة:

تتميز لوحات المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تسهم في تعزيز فعاليتها؛ حيث استعرضت دراسة (van der Merwe, 2018) بعضًا من هذه الخصائص على النحو الآتي:

- يجب أن تكون لوحات المعلومات منظمة بشكل جيد، وواضحة، ومباشرة.
- يجب أن تكون لوحات المعلومات مصمَّمة خصيصًا؛ لتحقيق الهدف المحدد.
- يجب أن تكون لوحات المعلومات مترابطة، وذات صلة، وفعّالة، ومتوافقة مع الإطار الزمني المحدد.
- يجب أن تتماشَى لوحة المعلومات مع عمليات المؤسسة، وأهدافها؛ لتحقيق النجاح.
- يجب أن تكون لوحات المعلومات متسقة، وتساعد المستخدمين على فهم سياق المقاييس المعروضة ووظيفة اللوحة بشكل عام. ولتحقيق ذلك، على سبيل المثال: دمج استخدام لوحات المعلومات بالتوازي مع الأدوات الأخرى في المنظمة.

### 2.2. معايير تقييم لوحة المعلومات من منظور عمليات إدارة المعرفة:

قبل الشروع في تحليل الدراسات السابقة التي تناولت معايير تقييم لوحة المعلومات، يجدر -أولًا- الوقوف على الكيفية التي نظرت بها هذه الدراسات للوحة المعلومات؛ إذ تتباين الدراسات بين اعتبار لوحة المعلومات أداةً لعرض البيانات والمؤشرات، أو كونها نظامًا متكاملًا؛ إذ إن تحديد هذا الإطار المفاهيمي يُعد خطوة أساسية لفهم منطلق تلك الدراسات، وتفسير كيفية تقييمها لتلك اللوحات.

وقد اتفقت معظم الدراسات على تصنيف لوحة المعلومات كأداة من أدوات التمثيل المرئي (Few, 2006; Furmankiewicz et al., 2015; Rossi et al., 2025; Sarikaya et al., 2019; van der Merwe, 2018)؛ حيث أدرجها Furmankiewicz et al. (2015) ضمن أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في إدارة المعرفة، وتحديدًا في العمليات التي تهدف إلى إيجاد واكتساب المعرفة المطلوبة واكتشافها؛ حيث صنف أنظمة ذكاء الأعمال تحت المظلة العامة لأنظمة إدارة المعرفة، وأوضح أن لوحة المعلومات تمثل "طبقة العرض" (The Presentation Layer) في أنظمة ذكاء الأعمال، والتي تتفاعل مباشرة مع مستودعات البيانات. وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار لوحة المعلومات واجهة تفاعل، أو طبقة العرض في أنظمة إدارة المعرفة -أيضًا- والتي عرفها ناجي بأنها: "نظام آلي متكامل، يعمل على دعم عمليات إدارة المعرفة، وهي: اكتساب المعرفة، وتخزينها، وتطبيقها ومشاركتها" (ناجي، 2021).

من زاوية أخرى، صنفت دراسة (Zhuang et al., 2022) لوحة المعلومات كـ "نظام معلومات مرئي" (Visual Information System)؛ كونها تتضمّن نظامًا متكاملًا يربط بين مخزن البيانات وواجهة المستخدم الرسومية في سبيل تحقيق هدف محدد.

وتتبنّى الدراسة الحالية اعتبار لوحة المعلومات بوصفها «نظامًا مرئيًّا تفاعليًّا لإدارة المعرفة»؛ بحيث يتجاوز دورُها مجردَ أداة عرض، ليكون جسرًا تقنيًّا يسهل الوصول إلى المعرفة، واستخدامها. وانطلاقًا من هذا التصنيف، يستعرض هذا القسم معايير التقييم في الأدبيات العلمية السابقة، بهدف بناء إطار منظم؛ لفهم أساليب التقييم، وتوجيه تطوير قائمة المراجعة في هذه الدراسة.

### *1.2.2. تقييم لوحة المعلومات:*

يمكن تصنيف معايير تقييم لوحات المعلومات -في الدراسات التي تمت مراجعتها- إلى ثلاثة منظورات متكاملة: الأول: كيفيةُ تفاعلِ المستخدمين مع لوحات المعلومات (قابلية الاستخدام)، والثاني: يمثل مدى فعالية هذه اللوحات في تمثيل البيانات، وإيصالها (جودة البيانات، وفعالية التصميم المرئي)، والثالث: يتضمن النتائج العملية التي تظهر في سياقات متنوعة (النتائج المحتملة)، لتشكّل هذه المنظورات -مجتمعةً- فَهمًا متعدد الأبعاد؛ لقياس فعالية لوحات المعلومات، كما يتضح من خلال الاستعراض الآتي:

**تُقيّم مجموعة من الدراسات لوحات المعلومات** -بشكل أساسي- من خلال معايير تتمحور حول المستخدم، وقابلية الاستخدام، وضمن هذا المنظور، تُعامل لوحات المعلومات كأدوات تفاعل بين الإنسان والحاسوب، ويركز التقييم هنا على الفائدة، وسهولة الاستخدام، والقدرة على التعلم، ورضا المستخدمين، مع ملاحظة الاعتماد على اختبارات قابلية الاستخدام المعيارية، فضلًا عن تطوير اختبارات مصمَّمة خصيصًا لتقييم لوحات المعلومات (Dowding & Merrill, 2018)·(Almasi et al., 2023)، مثل: مقياس سهولة استخدام النظام (SUS)، ونموذج قبول التكنولوجيا (TAM)، وتقنية تقييم الوعي الظرفي (SART)، واستبانة رضا المستخدم عن التفاعل (QUIS)، والنظرية الموحّدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT)، ومقياس تقييم سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات الصحية (Health-ITUES).(Almasi et al., 2023)، ومبادئ نيلسن لقابلية الاستخدام (Nielsen's Usability Heuristics) .(Dowding & Merrill, 2018)

وضمن هذا الصدد، وتحديدًا في القطاع الصحي، مع ضمان قابلية تطبيق هذه المعايير في مختلف المجالات الأخرى؛ قامت دراسة (Almasi et al., 2023) بإجراء مراجعة منهجية لتحديد معايير سهولة الاستخدام ، ولقياس فعالية لوحات المعلومات، وقد اشتملت على المعايير التالية: الفائدة، قابلية التشغيل، سهولة التعلم، سهولة الاستخدام، ملاءمة المهام، تحسين الوعي بالوضع الحالي، الرضا، واجهة المستخدم، المحتوى، وقدرات النظام. أيضًا، قامت دراسة(Dowding & Merrill, 2018) بتطوّير قائمة مرجعية؛ لتقييم النظم التي تُنتج تمثيلات مرئية للمعلومات استنادًا إلى مبادئ نيلسن و مبادئ استدلالية طوّرها باحثون سابقون خصيصًا لتقييم تمثيل المعلومات بصريًّا.

وتتألف القائمة من 10 مبادئ لقابلية الاستخدام؛ السبعة الأولى منها عامة لتقييم النظم، وثلاثةً منها خاصة بتمثيل المعلومات بصريًّا، وهي كالآتي:

1. وضوح حالة النظام.
2. التوافق بين النظام والواقع.
3. تحكّم المستخدم وحريته.
4. الاتساق والمعايير.
5. التعرف بدلًا من التذكر.
6. المرونة وكفاءة الاستخدام.

7. التصميم الجمالي والبسيط/ إزالة العناصر غير الضرورية.
8. التنظيم المكاني.
9. ترميز المعلومات.
10. التوجيه.

كما قيّمت دراسة (Twongyirwe & Lubega, 2018) لوحة المعلومات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي أطلقت عليها مسمى "لوحة إدارة المعرفة" من خلال المعايير التالية: فائدة اللوحة، وقابلية استخدامها، ومعدل استخدامها، مع التركيز على قدرتها في تحسين عملية صنع القرار، واستخلاص الرؤى القيمة من البيانات.

**بينما تُقيّم مجموعة أخرى من الدراسات لوحات المعلومات** بناءً على جودة البيانات، وفعالية التصميم المرئي، والتكامل، وكفاءة اكتشاف وبناء المعرفة، ويركز التقييم -ضمن هذا المحور- على سلامة البيانات، واكتمالها، ودقتها، وجودة عرضها، ومقدار التفاعل معها، كما في دراسة (Zhou et al., 2022) التي اقترحت وطبقت 48 معيارًا لتقييم لوحات المعلومات تم تنظيمها تحت أربعة محاور رئيسية، هي: الأدلة، والكفاءة، و الإبراز البصري ، والأخلاقيات. أيضًا، دراسة (Gutiérrez-Braojos et al., 2023) تضمنت معيار الأخلاقيات، إضافة إلى الوعي، والدافعية، والجوانب التقنية، مثل: تقييم كفاءة التصميم، بينما قامت دراسة (Karami et al., 2017)بتصنيف معايير تقييم لوحات المعلومات إلى سبع فئات رئيسية، شملت: تخصيص المستخدم، واكتشاف المعرفة، وأمن المعلومات وإيصالها، والإشعارات، والتصميم المرئي، والتكامل واتصال النظام.

**وأخيرًا، نجد أن مجموعة أخرى من الدراسات ركّزت على المعايير الموجّهة نحو النتائج**، وأداء المهام، ومن هذا المنظور، تُعتبر لوحات المعلومات أنظمة تقنية موجهة؛ لخدمة أهداف البيئات التنظيمية، أو الصحية، أو التعليمية؛ حيث يتجاوز التقييم قابلية الاستخدام، وفعالية التصور؛ ليشمل دراسة أداء المهام، وتغيير السلوك، وسَير العمل التفاعلي، والتفاعل المُدرَك، والفائدة المحتملة، وأداء الخوارزميات، وتنفيذ النظام، كما في دراسة(Zhuang et al., 2022) والتي قامت بتصنّيف تلك المعايير ضمن ثلاثة محاور رئيسية، هي: كفاءة التفاعل، وتجربة المستخدم، وفعالية النظام. وبالمثل، ترى دراسة (Kaliisa et al., 2023) أن لوحات المعلومات يتم تصميمها وتطبيقها بناءً على قدرتها على استخلاص رؤًى عميقة، ومِن ثَمّ، اتخاذ قرارات فعالة؛ لتحسين عملية التعليم. لذا، خلص الباحثون في دراستهم إلى تحديد أربعة محاور رئيسية لتقييم لوحات المعلومات، هي: التفاعل، التعلم، السلوك، والنتائج المحتملة، مؤكدين أهمية التقييم الموجّه نحو النتائج في سياقات التعليم العالي. كما أشارت -أيضًا- دراسة(Bucalon et al., 2022) إلى أن معظم الدراسات قيّمت تأثير لوحات المعلومات بناء على عملية اتخاذ القرارات عند الأطباء، ووقت إنجاز المهام، ورضا المستخدمين، ومدى الالتزام بالإرشادات السريرية.

ومن خلال استعراض وتحليل نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بمعايير تقييم لوحات المعلومات، يتضح وجود تباين في توجهاتها؛ إذ يركّز بعض الباحثين على توافر الوظائف الأساسية لعرض البيانات، وقابلية الاستخدام، بينما تتجه دراسات أخرى إلى التركيز على جودة البيانات وكفاءة التصميم، في حين تركز دراسات متعددة على مدى إسهام لوحة المعلومات في اتخاذ القرار وتحقيق أهداف المنظمات.

### *2.2.2. تقييم عمليات إدارة المعرفة:*

استعرضت الدراسات السابقة تقييم عمليات إدارة المعرفة في سياقات وتوجهات متنوعة، ففي حين انطلق بعضها من منظور الممارسات التنظيمية، ركزت دراسات أخرى على المتطلبات البرمجية، ووظائف الأنظمة، بينما اتجهت مجموعة ثالثة من الدراسات لتقييم نظم المعلومات، أو البرمجيات، أو الأدوات، وتحديد فعاليتها في دعم تلك العمليات.

**نجد أن العديد من الدراسات تناولت مدى تبنّي المنظمات لعمليات إدارة المعرفة ضمن سياقها التنظيمي**، وذلك عبر قياس كفاءة دورة حياة المعرفة التي تشمل الاكتساب، والتخزين، والمشاركة، والتطبيق، حيث يركّز التقييم -في هذا الإطار- على تحديد فاعلية هذه العمليات على المستوى التنظيمي؛ في سبيل تحقيق مجموعة مختلفة من الأهداف، منها: تطوير مهام القيادة، وتحديد المعوقات باختلاف أنواعها التنظيمية والبشرية والمادية التي تواجه تطبيق تلك العمليات، كما في دراسة (خرميط ، 2023)، أو لتحليل الواقع الحالي لعمليات إدارة المعرفة، كما في دراسة (الدخيل و القرني، 2018)، أو لتطوير إطار منهجي يتضمن أداة عملية قابلة للتطبيق والقياس ؛ لتقييم أداء إدارة المعرفة وعملياتها ، وبالتالي تحقيق المزايا التنافسية للمؤسسات في القطاع الصناعي تحديدًا، كما ورد في دراسة (Istrate & Herghiligiu, 2016).

وباستقراء هذه الأدبيات، يتضح أن هذه العمليات ليست مجرد إجراءات إدارية؛ بل هي محرك إستراتيجي يؤثّر -بشكل مباشر- على جودة اتخاذ القرارات، وفاعلية حل المشكلات، والقدرة على الابتكار والمنافسة؛ ما يجعل من عملية التقييم أداة فعالة تمكّن القيادات -سواء في البيئة الأكاديمية، أو الصناعية- من استثمار الأصول المعرفية؛ لخدمة أهداف المنظمة العليا.

**وفي المقابل، تتناول مجموعة أخرى من الدراسات تقييم عمليات إدارة المعرفة** من خلال التركيز على المعايير الوظيفية، ومتطلبات وخواص النظام، والممارسات التطبيقية. وبدلًا من قياس النتائج، أو مستويات الاستخدام، تُحدّد هذه الدراسات معايير التقييم من خلال تحديد ما يجب أن يتضمّنه نظام إدارة المعرفة الفعال، وكيفية تصميمه، أو تنفيذه، بناءً على احتياجات المنظمات، وأهدافها الإستراتيجية. ويتجلّى هذا المنظور بوضوح في الأبحاث التي حللت المعايير والمواصفات الوظيفية لبرمجيات إدارة المعرفة كما في دراسة(محمد، 2017)، أو تلك التي تقترح نظامًا متكاملًا يدعم عمليات إدارة المعرفة، بناءً على مقارنة خواص ومميزات الأنظمة، وطرق تقييمها، كما في دراسة(بصنوي و السريحي، 2017)، أو توثّق التجارب العالمية؛ لتطبيق نُظم إدارة المعرفة في سياقات متخصصة، مثل: المكتبات الأكاديمية، مع اقتراح آلياتٍ؛ لتطبيقها في المكتبات العربية، كما في دراسة (ناجي، 2021). ومن خلال هذا المنظور، يُفهم التقييمُ على أنه تقييمٌ لمدى كفاءة النظام، واكتمال تصميمه؛ ما يوفر إرشادات عملية للمؤسسات الساعية إلى تطوير حلول لنظم إدارة المعرفة، أو اختيارها، أو تحسينها، أو تقييمها.

**من جانب آخر، تتناول بعض الأدبيات تقييم عمليات إدارة المعرفة من خلال التركيز على دعم أنظمة المعلومات**، أو الأدوات، أو المواقع الإلكترونية لهذه العمليات، بَدءًا من الإنشاء، والتخزين، والمشاركة، والتكامل، وصولًا إلى التطبيق؛ بهدف تمكين تدفق المعرفة الفعّال في المنظمات، كما في دراسة (Vizcaino et al., 2005) التي اقترحت نموذجًا لتقييم نظم المعلومات التعاونية يستند إلى عمليات إدارة المعرفة، مشيرة إلى أن المعرفة أصبحت أحد أهم الأصول التي تعتمد عليها المؤسسات، ويتضمن هذا النموذج العمليات التالية: إنشاء المعرفة، تراكمها، مشاركتها، استخدامها، استيعابها، ودمجها. كما عززت الأبحاث اللاحقة هذا المنظور من خلال تطوير أطر تحليلية تُمكّن المؤسساتِ من تقييم أنظمة المعلومات باعتبارها عوامل مهمة لتدفق المعرفة؛ حيث تم التركيز في هذا الإطار على تقييم عمليات إنشاء المعرفة، ونقلها، وتخزينها، وتطبيقها، وتم التحقق من صحة هذه الأُطر من خلال دراسة حالة تجريبية في بيئة لتطوير البرمجيات (Rodríguez-Elias et al., 2008). ايضًا تناولت دراسة (Clemente & Domingues, 2023) تقييم أدوات إدارة المشاريع الرائدة حسب تصنيف غارتنر، مركّزة على إمكاناتها في جمع المعرفة، وتخزينها، ومشاركتها، وتطبيقها، وذلك ضمن مناقشة مدى دعم الأنظمة المعاصرة لعمليات إدارة المعرفة المختلفة.

وضمن هذا السياق، سعت أحدث المساهمات العلمية لتوسيع نطاق التقييم؛ لتشمل منصات الحكومة الرقمية، كما في دراسة (الأحمدي وآخرون،2025) والتي قامت بتقييم مدى تطبيق منصة "أبشر" التابعة لحكومة المملكة العربية السعودية لعمليات إدارة المعرفة التالية: التقاط وتوليد المعرفة، مشاركة المعرفة، وتخزين المعرفة، واسترجاعها وتطبيقها.

جدير بالذكر -أيضًا- الإشارة إلى كتاب ضيليمي (2022) الذي تناول -في أحد فصوله- معايير لتقييم عمليات إدارة المعرفة المختلفة، والتي يمكن الاستفادةُ منها في وضع معايير؛ لتقييم عمليات إدارة المعرفة من منظور المنظمات، أو تكييفها؛ لتقييم الأدوات، أو الأنظمة المختلفة.

وفي ختام هذا القِسم، تُشكّل هذه المنظورات المتنوعة قاعدة أساسية للدراسة الحالية؛ إذ توضح أن تقييم الأنظمة أو الأدوات التقنية -ضمن سياق إدارة المعرفة- يُعدّ عملية متعددة الأبعاد، تشمل: قابلية الاستخدام، وتجربة المستخدم، ودعم العمليات المعرفية، ورفع كفاءة التصميم والأداء التنظيمي.

## 3. التحليل والنتائج:

تستند معايير التقييم المقترَحة في هذه الدراسة إلى مراجعة الأدبيات العلمية السابقة؛ بهدف ضمان تغطية كافة الجوانب الوظيفية، والتقنية، والمعرفية، وتتكوَّن هذه القائمة من خمسة محاور رئيسية تضم 20 معيارًا فرعيًّا تغطي أبعاد لوحة المعلومات، وعمليات إدارة المعرفة نطاق الدراسة، وتتمثل في الآتي:

### 1.3. محور قابلية الاستخدام وتجربة المستخدم:

يستند هذا المحور إلى دراسة (Almasi et al., 2023) التي بُنيت على مقاييس عالمية؛ لتقييم قابلية استخدام لوحات المعلومات، ومن أبرزها -على سبيل المثال- مقياس سهولة استخدام النظام (SUS)، واستبانة رضا المستخدم عن التفاعل (QUIS)، وغيرهما، إضافة إلى دراسة (الأحمدي وآخرون،2025) التي تناولت معايير تجربة المستخدم للأنظمة بشكل عام، ويشمل هذا المحور المعايير التالية:

- الفائدة (Usefulness): لقياس مدى مساهمة اللوحة في تنفيذ المهام بفاعلية وكفاءة.
- المحتوى (Content): لتقييم كمية وجودة المعلومات المقدَّمة من حيث: الدقة، والحداثة.
- سهولة الاستخدام (Ease of Use): لتحديد مدى بساطة التعامل مع اللوحة دون الحاجة لمساعدة خارجية.
- قابلية التعلم (Learnability): لقياس سرعة وسهولة تعلم استخدام اللوحة.
- واجهة المستخدم (User Interface): لتقييم الأدوات البصرية في اللوحة، والتنقّل المرِن.
- قابلية التشغيل (Operability): لفحص آليات التحكم، وعوامل التصفية، وسرعة استعادة النظام.
- قدرات النظام وتوافره (System Capabilities and Availability): للتحقق من التوافق مع أنظمة التشغيل، والعمل دون حدوث أعطال متكررة.
- الأمان والخصوصية (Security and Privacy): لضمان حماية البيانات، وإدارة الصلاحيات.
- الرضا العام (Satisfaction): لقياس مدى راحة ورضا المستخدم النهائي.

### 2.3. محاور عمليات إدارة المعرفة:

خُصصت المحاور الأربعة المتبقية لتقييم العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة، وهي: (توليد المعرفة، وتخزينها، ومشاركتها، وتطبيقها)، بالاستناد إلى الدراسات التالية: (Clemente & Domingues, 2023; Rodríguez-Elias et al., 2008; Vizcaino et al., 2005; الأحمدي وآخرون،2025 ) التي ناقشت دعم الأنظمة والتطبيقات المختلفة لعمليات إدارة المعرفة، وقد تم استخلاص المؤشرات بناءً على مدى توافقها مع الطبيعة المرئية والتفاعلية للوحات المعلومات؛ ومِن ثَمَّ تصنيفها موضوعيًّا تحت معايير رئيسية تندرج -بدَورها- تحت العمليات الأساسية لإدارة المعرفة، وهي كالآتي:

- عملية توليد المعرفة، وتتضمَّن: اكتساب وتوليد المعرفة، واستيعابها.
- عملية تخزين المعرفة، وتتضمَّن: البنية التحتية لتخزين المعرفة، واستدامتها وصيانتها، وتنظيمها واسترجاعها.
- عملية مشاركة المعرفة، وتتضمَّن: مشاركة المعرفة الصريحة والضمنية، ودعم تحديد الخبراء وتبادل المعرفة.
- عملية تطبيق المعرفة، وتتضمَّن: دعم اتخاذ القرار، والوصول إلى المعرفة وإعادة استخدامها، والتفاعل الذكي ونظم التوصية.

مع ملاحظة أنه تم إجراء بعض التعديلات اللُّغوية على المعايير والمؤشرات، وترجمة البعض الآخر، وحذف التكرار (إن وُجد) في تلك المصادر، ثم عُرضت القائمة المبدئية المقترحة على (7) مُحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات إدارة المعرفة، وعلوم الحاسب والبيانات؛ بهدف التحقق من صِدق المحتوى، وسلامة الصياغة اللغوية، وملاءمة المؤشرات لأهداف الدراسة. وفي ضوء ملاحظات المُحكمين ومقترحاتهم أُجريت التعديلات اللازمة على القائمة؛ حيث تم تعديل بعض المؤشرات، وحذف بعضها، وإعادة صياغة أخرى؛ بما يعزز وضوحها، وملاءمتها لأبعاد الدراسة؛ لتخرج قائمة المراجعة بعد ذلك في صورتها النهائية كأداة قياس موثوقة وقابلة للتطبيق العملي، كما تظهر في الجدول رقم (1) أدناه. وتعتمد الأداة مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة التحقق (من "موافق بشدة" إلى "غير موافق بشدة")؛ لتقدم بذلك نموذجًا معياريًّا موضوعيًّا يقيس مدى نجاح لوحة المعلومات في التحوُّل من أداة لعرض البيانات إلى نظام مرئي تفاعلي داعم لعمليات إدارة المعرفة.

**جدول رقم (1) قائمة مراجعة لوحة المعلومات من منظور عمليات إدارة المعرفة**

| **أولًا: قابلية الاستخدام ودعم تجربة المُستخدم** | |
|---|---|
| **المعيار** | **المؤشرات** |
| 1. الفائدة | 1.1 تساعد لوحة المعلومات في تنفيذ المهام بفاعلية (وتعني الفاعلية "دقة واكتمال تحقيق الهدف أو المهمة"؛ بمعنى أن المعلومات المعروضة على لوحة المعلومات فعالة في إنجاز المهام). |
| | 2.1. تساعد لوحة المعلومات في تنفيذ المهام بسرعة أكبر (على سبيل المثال: تقليل الوقت المستغرَق للوصول للمعلومات المطلوبة). |
| | 3.1. تساعد لوحة المعلومات في تنفيذ المهام بأقل جهد ممكن (على سبيل المثال: تقليل عدد النقرات أو الخطوات اللازمة للوصول للمعلومات المطلوبة). |
| 2. المحتوى | 1.2. كمية المعلومات المُقدمة مناسبة لأداء المهام (وتعني الكمية المناسبة: أن تكون المعلومات شاملة وملائمة للمهام المطلوبة). |
| | 2.2 تتميز المعلومات المُقدمة بالدقة. |
| | 3.2. تتميز المعلومات المُقدمة بالحداثة. |
| 3. سهولة الاستخدام | 1.3. تتميز لوحة المعلومات بسهولة الاستخدام (على سبيل المثال: سهولة التعرف على وظائف الصفحة الرئيسية وسهولة التنقل). |
| | 2.3. سهولة البحث عن المعلومات المطلوبة في لوحة المعلومات. |
| | 3.3 يمكن استخدام لوحة المعلومات دون الحاجة إلى مساعدة أو توجيه من الآخرين. |
| 4. قابلية التعلم | 1.4. سهولة تعلم استخدام لوحة المعلومات (على سبيل المثال: سرعة تعلم وإتقان استخدام اللوحة). |
| | 2.4. سهولة فهم المعلومات المعروضة في اللوحة. |

| | |
|---|---|
| | 3.4. توفر لوحة المعلومات إرشادات واضحة لمساعدة المستخدم في تعلم استخدام اللوحة (مثل: وظيفة طلب المساعدة، أو رسائل النظام الظاهرة على الشاشة). |
| 5. واجهة المستخدم | 1.5. تستخدم لوحة المعلومات أدوات بصرية فعالة (مثل: الألوان، والرسوم، والمؤشرات، والأيقونات، والجداول)؛ لعرض البيانات. |
| | 2.5. تتيح واجهة لوحة المعلومات أدوات تفاعلية للتحكم في الواجهة (على سبيل المثال: التكبير/التصغير، والتنقل والاستعلام، والتراجع/الإعادة). |
| | 3.5. تتيح واجهة لوحة المعلومات أدوات تفاعلية للتعامل مع البيانات ومستويات تفاصيلها (على سبيل المثال: التصفية، وطلب التفاصيل، والتحكم في مستوى التفاصيل، وتقليل مجموعة البيانات، وقابلية التخصيص، والتعمق في التفاصيل، والعودة إلى المستوى الأعلى). |
| | 5.4 توفر اللوحة إمكانية اختيار اللغة المفضلة (العربية، أو الإنجليزية). |
| 6. قابلية التشغيل | 1.6. تعتمد لوحة المعلومات بنية هرمية لعرض مستويات تفاصيل البيانات. |
| | 2.6. تتضمَّن التقارير كافة أبعاد البيانات ذات الصلة، مع سهولة تحديد تلك الأبعاد واستعراضها (على سبيل المثال: إمكانية استعراض التقرير حسب أبعاد متعددة؛ كالنطاق الزمني، أو الموقع الجغرافي، أو حالة الطلب، وغيرها). |
| | 3.6. تتيح لوحة المعلومات الوصول إلى البيانات بمستويات تجميع مختلفة (على سبيل المثال: عرض الأداء العام للمنظمة، ثم تفصيله على مستوى الأقسام). |
| | 4.6. وضوح وتوافر عوامل التصفية المطبقة على البيانات. |
| | 5.6. سرعة استعادة لوحة المعلومات عند وقوع خطأ ما. |
| | 6.6. تمنح لوحة المعلومات المستخدم القدرة على التحكم في العمليات والبيانات. |
| 7. قدرات النظام وتوافره | 1.7. تعمل لوحة المعلومات على مختلف متصفحات الإنترنت. |
| | 2.7. تعمل لوحة المعلومات على مختلف الأجهزة الذكية والمحمولة. |
| | 3.7. تتيح لوحة المعلومات إمكانية حفظ التقارير وتنزيلها. |
| | 4.7. تتميز لوحة المعلومات بسرعة استجابة عالية في الوصول للبيانات واسترجاعها (على سبيل المثال: استرجاع التقرير في أقل من 10 ثوانٍ). |
| | 5.7. تعمل لوحة المعلومات دون بطء أو أعطال متكررة أثناء الاستخدام. |
| 8. الأمان والخصوصية | 1.8. تتميز لوحة المعلومات بالوصول الأمني العالي من خلال تقديم المعلومات دون مخاطر أو اختراقات (بأكبر قدر ممكن). |
| | 2.8. تقتصر إتاحة وعرض المعلومات على المستخدمين المصرَّح لهم فقط. |
| 9. الرضا العام | 1.9. توفر لوحة المعلومات بيئة استخدام تتميز بالراحة والسهولة. |
| | 2.9. تحقق لوحة المعلومات مستويات عالية من الرضا عند استخدامها. |

ISSN: 2706-6495

| ثانيًا: توليد المعرفة | |
|---|---|
| **المعيار** | **المؤشرات** |
| 1. اكتساب وتوليد المعرفة | 1.1. تمتلك لوحة المعلومات القدرة على تحديد المعرفة المتاحة. |
| | 2.1. تمكِّن لوحة المعلومات المستخدمَ من التقاط واكتساب المعرفة من خلال الاطلاع على البيانات والإحصائيات المختلفة. |
| | 3.1. توفر لوحة المعلومات مساحة للتعلم الفردي النشط للمستخدمين (أي إنه يتم استكشاف المعلومات في اللوحة والتعلم ذاتيًا من خلال التفاعل المباشر مع أدوات التصفية والتعمق في البيانات). |
| | 4.1. توفر لوحة المعلومات أدوات لتدوين الملاحظات أو التعليقات؛ لتوثيق وحفظ المعرفة الجديدة. |
| 2. استيعاب المعرفة | 1.2. تساعد لوحة المعلومات المستخدم في فهم البيانات (على سبيل المثال: من خلال عرض الرسومات والجداول، أو توضيح المفاهيم المتعلقة بتلك البيانات). |
| | 2.2 تدعم لوحة المعلومات استخراج الرؤى التحليلية من البيانات والتي قد تساهم في حل المشكلات. |
| | 3.2. توفر لوحة المعلومات آليات لشرح هذه الرؤى التحليلية للمستخدم. |
| **ثالثًا: تخزين المعرفة** | |
| **المعيار** | **المؤشرات** |
| 1. البنية التحتية لتخزين المعرفة | 1.1 تمتلك لوحة المعلومات قاعدة بيانات لتخزين أنواع مختلفة من البيانات، مثل: البيانات النصية، والرقمية، والصور، والملفات. |
| | 2.1. تضمَن لوحة المعلومات تكامل البيانات ودقتها؛ من خلال الاعتماد على قاعدة بيانات ذات جودة عالية. |
| 2. استدامة وصيانة المعرفة | 1.2. تساعد لوحة المعلومات على تحديد قابلية استخدام المعرفة على المدى الزمني (أي إن المعرفة لا تزال صالحة ومفيدة للاستخدام مع مرور الوقت). |
| | 2.2 تعمل لوحة المعلومات على تحديث المعرفة بشكل مستمر. |
| | 3.2. تمتلك لوحة المعلومات القدرة على تحديد المعرفة المتقادمة. |
| | 4.2. تدعم لوحة المعلومات إدارة إصدارات المعرفة وتتبُّعها. |
| 3. تنظيم المعرفة واسترجاعها | 1.3. تمتلك لوحة المعلومات القدرة على ترميز المعرفة المتاحة. |
| | 2.3. توفر لوحة المعلومات تقنيات مثل: الفهرسة، والتصفية؛ لتجنب استرجاع البيانات غير ذات الصلة (الضوضاء). |
| | 3.3. تتيح لوحة المعلومات استرجاع المعلومات حسب تصنيفات مختلفة تعتمد على المعرفة المختزنة مسبقًا. |
| **رابعًا: مشاركة المعرفة** | |
| **المعيار** | **المؤشرات** |
| 1. مشاركة المعرفة الصريحة | 1.1. تسمح لوحة المعلومات بإرسال أو مشاركة البيانات والتقارير بين المستخدمين من خلال المنصة ذاتها. |
| | 2.1. توفر لوحة المعلومات مشاركة المعرفة عبر أدوات التواصل التزامنية (على سبيل المثال: مشاركة اللوحة مباشرة عبر تطبيقات مثل Zoom, Slack, Teams, وغيرها). |

| | |
|---|---|
| | 3.1. توفر لوحة المعلومات مشاركة المعرفة عبر أدوات تواصُل غير تزامنية (على سبيل المثال: إمكانية إرسال التقارير أو مشاركة الرؤى التحليلية عبر البريد الإلكتروني). |
| | 4.1. تتضمَّن لوحة المعلومات آلية لإرسال المعلومات الجديدة إلى المستخدمين الذين قد يحتاجون إليها (على سبيل المثال: إرسال تنبيه للمستخدم عند حدوث تغييرٍ في مؤشرٍ ما). |
| 2. مشاركة المعرفة الضمنية | 1.2. تتيح لوحة المعلومات مشاركة الخبرات والتجارب عبر منصات التواصُل الاجتماعي. |
| | 2.2. تتيح لوحة المعلومات تقنيات تواصُل وتعاوُن؛ لتسهيل مشاركة المعرفة الضمنية (على سبيل المثال: إنشاء "مجتمعات الممارسة" بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين الأفراد). |
| 3. تحديد الخبراء وتبادل المعرفة | 1.3. توفر لوحة المعلومات آليات للتعرف على الخبراء، مع توفير بيانات التواصُل الخاصة بهم. |
| | 2.3. تتضمَّن لوحة المعلومات آليات لاكتشاف المستخدمين ذوي المهام المتشابهة، وتشجع تكوين مجتمعات ممارسة بينهم. |
| **خامسًا: تطبيق المعرفة** | |
| **المعيار** | **المؤشرات** |
| 1. دعم اتخاذ القرار | 1.1. تدعم لوحة المعلومات اتخاذ القرار؛ من خلال تنظيم وعرض البيانات في شكل مرئي واضح (على سبيل المثال: المخططات والرسوم البيانية). |
| | 2.1. تمكِّن لوحة المعلومات المستخدمين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة ناتجة عن جمع البيانات وتحليلها. |
| 2. الوصول إلى المعرفة وإعادة استخدامها | 1.2. تتيح لوحة المعلومات الحصول على المعرفة التي يحتاج إليها المستخدم بكل يُسر وسهولة (على سبيل المثال: من خلال توفر خاصية البحث والاستعلام). |
| | 2.2. تساهم لوحة المعلومات في نمو وتطور المعرفة لدى المستخدمين من خلال الخبرات المكتسبة أثناء استخدامها (على سبيل المثال: استنتاج أفضل الممارسات بناءً على متابعة الأداء الإيجابي للمؤشرات). |
| 3. التفاعل الذكي ونظم التوصية | 1.3. تقترح لوحة المعلومات على المستخدم التواصُل مع خبراء سبق لهم العمل في المجال ذاته (على سبيل المثال: توفير بطاقة تعريفية بالخبير). |
| | 2.3. تقدم لوحة المعلومات توصيات مقترحة للمستخدم تتضمَّن معلومات كانت مفيدة لمستخدمين آخرين لديهم الاهتمام ذاته (على سبيل المثال: ظهور التقارير "الموصَى بها" في الصفحة الرئيسية بناءً على استخدام الزملاء، أو الأسئلة الشائعة المقترحة تلقائيًّا عند استخدام صندوق البحث الذكي). |

### 3.3. النتائج:

- لوحات المعلومات الفعّالة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تشمل: التنظيم الجيد، والوضوح، ومراعاة تصميمها تبعًا للهدف المنشود، والتوافق مع عمليات المنظمة، وأهدافها، إضافة إلى توفير الدعم للمستخدمين.
- تم رصد اتجاهين رئيسيين في الأدبيات السابقة؛ الاتجاه الأول يصنف لوحات المعلومات كأداة من أدوات التمثيل المرئي للبيانات ضمن أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في إدارة المعرفة، والثاني يصنفها كـ "نظام معلومات مرئي" متكامل. لذا تبنّت الدراسة الحالية اعتبار لوحة المعلومات نظاماً مرئياً تفاعلياً لإدارة المعرفة.

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى؛ لاستخلاص معايير تقييم لوحات المعلومات، ودورها في تعزيز عمليات إدارة المعرفة، كما يتضح ذلك -تفصيليًّا- في الجدول رقم (1) أعلاه، والتي اشتملت على 5 محاور على النحو الآتي: قابلية الاستخدام وتجربة المستخدم، وتوليد المعرفة، وتخزينها ومشاركتها، وتطبيقها.

## 4. التوصيات:

- إبراز أهمية تقييم لوحات المعلومات من منظور عمليات إدارة المعرفة من خلال: دعم توليد المعرفة الجديدة، وضمان حفظها بصورة منظمة، وتسهيل مشاركتها بين المستفيدين، وتعزيز تطبيقها في سياقات اتخاذ القرار، بما يسهم في رفع الكفاءة التنظيمية.
- التأكيد على أهمية التكامل بين خبراء علم البيانات وإدارة المعرفة ومختصي تصميم لوحات المعلومات عند تطوير وتقييم لوحات المعلومات، بما يضمن توافق الخصائص الوظيفية والتفاعلية مع متطلبات العمليات المعرفية المختلفة داخل المؤسسات.
- الحثّ على تطوير لوحات معلومات تفاعلية تراعي معايير تقييم واضحة، من حيث واجهة الاستخدام، وأساليب التفاعل، ودعم عمليات إدارة المعرفة، بما يعزز من فعالية إدارة المعرفة في المنظمات.
- تطبيق هذه القائمة عمليًّا في تقييم لوحات المعلومات، واختبار أثرها في تحسين عمليات إدارة المعرفة ضمن سياقات متنوعة.

## 5.. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسةُ مفهومَ لوحات المعلوماتِ، وخصائصها الفعّالة، وركّزت على بناء قائمة مراجعة تتضمن معايير تقييم لوحات المعلومات من منظور عمليات إدارة المعرفة الأساسية، بما يدعم توليد المعرفة، وحفظها، ومشاركتها، وتطبيقها، وذلك ضمن إطار يربط بين خصائص لوحات المعلومات ومتطلبات دعم العمليات المعرفية داخل المنظمات.

## 6. المراجع:

### 1.6. المراجع العربية:

الأحمدي، شعاع مسلم، والهذلي، آلاء طلال، وضليمي، سوسن طه. (2025). نظم إدارة المعرفة في المنظمات الحكومية: دراسة تحليلية لنظام أبشر أفراد. مجلة دراسات المعلومات، 1(29)، 49–81.

إسماعيل، عباس إسماعيل ش. (2024). تمثيل البيانات الببليوجرافية العربية مرئيًا باستخدام أدوات التمثيل المرئي للمعلومات وبرامجه: بيانات الأطروحات الجامعية التي أُجيزت والمُسجَّلة في قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، بكلية الآداب- جامعة القاهرة نموذجًا. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 6(3)، 243–304.

بصنوي، حسن درويش، والسريحي، حسن بن عواد. (2017). طرق تقييم نظم إدارة المعرفة. اعلم، (18)، 57–86.

خرميط، فاضل عبدعلي. (2023). نظم إدارة المعرفة ودورها في تطوير مهام القيادة الجامعية: جامعة واسط انموذجا. مجلة أوراق بحثية، 3(1)، 7–32.

الدخيل، هيفاء منصور، والقرني، سمية صالح. (2018). واقع عمليات إدارة المعرفة في جامعة الملك سعود: دراسة مسحية على موظفي وموظفات كلية إدارة الإعمال. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2(1)، 19–46.

السلمي، علي. (2002). إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية. دار غريب.

ضليمي، سوسن طه. (2022). إدارة المعرفة: المفاهيم والوظائف (الطبعة الثانية). مجموعة تكوين المتحدة للطباعة والنشر.

عثمان، نها. (2025). لوحة معلومات جائزة مصر للتميز الحكومي لكلية الآداب بجامعة المنوفية كمصدر للمعلومات: دراسة تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، 12(1)، 130–165.

عسكرو، عصام رمزي إبراهيم، والمعاضيدي، معن وعد الله. (2010). العوامل المؤثرة في المشاركة بالمعرفة: دراسة حالة في مديرية توزيع كهرباء نينوى - مبيعات الطاقة. المستودع الرقمي العراقي.

العماوي، صهيب عبد اللطيف، وأبو جمعة، محمود. (2018). أثر عمليات توليد المعرفة على سلوك الأداء الابتكاري: الدور الوسيط لرأس المال النفسي في البنوك التجارية الأردنية [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

الكبيسي، صلاح الدين. (2005). إدارة المعرفة. جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محمد، عماد عيسى صالح. (2017). نظم وبرمجيات إدارة المعرفة: دراسة للمتطلبات والمعايير الوظيفية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، 24(48)، 45–76.

الملكاوي، إبراهيم الخلوف، والعمري، أديب. (2007). دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر: دراسة نظرية. في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. الأردن.

ناجي، إهداء صلاح. (2021). تجارب وممارسات تطبيق نظم إدارة المعرفة في المكتبات الأكاديمية: دراسة استكشافية مع وضع إطار مقترح للتنفيذ. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 3(6)، 107–148.

همشري، عمر أحمد. (2013). إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والريادة. دار الصفاء.

**2.6. المراجع الأجنبية:**

Alhamadi, M. (2020). Challenges, strategies and adaptations on interactive dashboards. 368–371.

Almasi, S., Bahaadinbeigy, K., Ahmadi, H., Sohrabei, S., & Rabiei, R. (2023). Usability evaluation of dashboards: A systematic literature review of tools. BioMed Research International, 2023(1). https://doi.org/10.1155/2023/9990933

Bai, X., White, D., & Sundaram, D. (2012). Contextual adaptive knowledge visualization environments. Electronic Journal of Knowledge Management, 10(1), 1–14.

Bucalon, B., Shaw, T., Brown, K., & Kay, J. (2022). State-of-the-art dashboards on clinical indicator data to support reflection on practice: Scoping review. JMIR Medical Informatics, 10(2), e32695. https://doi.org/10.2196/32695

Clemente, M., & Domingues, L. (2023). Analysis of project management tools to support knowledge management. Procedia Computer Science, 219, 1769–1776. https://doi.org/10.1016/j.procs.2023.01.472

Dowding, D., & Merrill, J. (2018). The development of heuristics for evaluation of dashboard visualizations. Applied Clinical Informatics, 9(3), 511–518. https://doi.org/10.1055/s-0038-1666842

Fadiran, O. A., Van Biljon, J., & Schoeman, M. A. (2020). Knowledge transfer in science education: The case for usability-based knowledge visualization guidelines. Responsible Design, Implementation and Use of Information and Communication Technology: 19th IFIP WG 6.11 Conference on e-Business, e-Services, and e-Society (I3E 2020), 263–273. https://doi.org/10.1007/978-3-030-45002-1_22

Few, S. (2006). Information dashboard design: The effective visual communication of data. O'Reilly Media.

Furmankiewicz, J., Furmankiewicz, M., & Ziuziański, P. (2015). Implementation of business intelligence performance dashboard for the knowledge management in organization. Zeszyty Naukowe Organizacja i Zarządzanie/Politechnika Śląska.

Gutiérrez-Braojos, C., Rodríguez-Domínguez, C., Daniela, L., & Carranza-García, F. (2023). An analytical dashboard of collaborative activities for the knowledge building. Technology, Knowledge and Learning, 1–27. https://doi.org/10.1007/s10758-023-09644-y

Istrate, C., & Herghiligiu, I. V. (2016). Knowledge management performance methodology regarding manufacturing organizations. IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 145, 062002. https://doi.org/10.1088/1757-899X/145/6/062002

Kaliisa, R., Jivet, I., & Prinsloo, P. (2023). A checklist to guide the planning, designing, implementation, and evaluation of learning analytics dashboards. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 20(1), 28. https://doi.org/10.1186/s41239-023-00394-6

Karami, M., Langarizadeh, M., & Fatehi, M. (2017). Evaluation of effective dashboards: Key concepts and criteria. The Open Medical Informatics Journal, 11(1), 52–57. https://doi.org/10.2174/1874431101711010052

Obaidat, H., & Otair, M. (2019). The impact of knowledge management on the function of employee performance appraisals in industrial companies-case studys. SSRN.

Ondieki, C. K., & Kombo, H. K. (2025). Knowledge management practices and innovation in commercial banks in Kenya. African Journal of Empirical Research, 6(4), 603–613. https://doi.org/10.51867/ajernet.6.4.54

Opiła, J. (2019). Role of visualization in a knowledge transfer process. Business Systems Research, 10(1), 164–179. https://doi.org/10.2478/bsrj-2019-0012

Rodríguez-Elias, O. M., Martínez-García, A. I., Vizcaíno, A., Favela, J., & Piattini, M. (2008). A framework to analyze information systems as knowledge flow facilitators. Information and Software Technology, 50(6), 481–498. https://doi.org/10.1016/j.infsof.2007.07.002

Rossi, F., Adams, M., Aarons, G., & McGovern, M. (2025). From glitter to gold: Recommendations for effective dashboards from design through sustainment. Implementation Science: IS, 20. https://doi.org/10.1186/s13012-025-01430-x

Sarikaya, A., Correll, M., Bartram, L., Tory, M., & Fisher, D. (2019). What do we talk about when we talk about dashboards? IEEE Transactions on Visualization and Computer Graphics, 25(1), 682–692. https://doi.org/10.1109/TVCG.2018.2864903

Shaker, B. A. (2026). The reality of knowledge management in contemporary organizations and its impact on improving institutional performance. World Economics and Finance Bulletin, 54, 89–96.

Twongyirwe, T. M., & Lubega, J. (2018). Evaluation of a knowledge management dashboard for manufacturing SMEs in resource constrained areas. ICICKM 2018, 397.

van der Merwe, J. S. (2018). Creating data visualisations for dashboards using participatory design and low-fidelity prototyping [Master's thesis, University of Pretoria].

Vizcaino, A., Piattini, M., Martinez, M., & Aranda, G. (2005). Evaluating collaborative applications from a knowledge management approach. 14th IEEE International Workshops on Enabling Technologies: Infrastructure for Collaborative Enterprise (WETICE'05), 221–225. https://doi.org/10.1109/WETICE.2005.36

Zhou, B., Liang, S., Monahan, K. M., Singh, G. M., Simpson, R. B., Reedy, J., Zhang, J., DeVane, A., Cruz, M. S., Marshak, A., Mozaffarian, D., Wang, D., Semenova, I., Montoliu, I., Prozorovscaia, D., & Naumova, E. N. (2022). Food and nutrition systems dashboards: A systematic review. Advances in Nutrition, 13(3), 748–757. https://doi.org/10.1093/advances/nmac022

Zhuang, M., Concannon, D., & Manley, E. (2022). A framework for evaluating dashboards in healthcare. IEEE Transactions on Visualization and Computer Graphics, 28(4), 1715–1731. https://doi.org/10.1109/TVCG.2022.3147154

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ أماني عبد الصمد مطيوري، الأستاذة الدكتورة/ ريم علي الرابغي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.4

ISSN: 2706-6495

# دور التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية للهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة)

# The Role of Digital Transformation in Organizing the Labor Market in the Kingdom of Saudi Arabia (an Analytical Study of the Digital Engineering of the Career and Organizational Path of the Workforce)

**إعداد الباحث/ محمد علي الغامدي**

باحث ماجستير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: m.a.alghamdi82@hotmail.com | ORCID: 0009-0006-4913-6920

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تطوير آليات تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، والكشف عن الوظائف التنظيمية التي تؤديها المنصات الرقمية ومدى تكاملها عبر دورة المسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، من خلال تحليل الأدبيات العلمية والوثائق والبيانات الرسمية والخدمات الرقمية المرتبطة بمنظومة سوق العمل السعودي. وتناولت الدراسة أبرز المنصات التنظيمية، ومنها قوى، وجدارات، ومدد، وأجير، ومساند، ومقيم، والعمل المرن، والعمل عن بُعد، والعمل الحر، والتحقق المهني، مع تحليل أهدافها وآليات عملها ووظائفها التنظيمية. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي أسهم في انتقال تنظيم سوق العمل من رقمنة المعاملات المنفصلة إلى نموذج يعتمد بصورة متزايدة على البيانات والتوثيق الرقمي والرقابة على الامتثال، وأن القيمة الأساسية للمنظومة تظهر في تكامل المنصات عبر الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة، مع اختلاف المسارات التنظيمية بين الموظف المواطن، والعمل الحر، والعامل المهني الوافد، والعمالة المنزلية. كما كشفت الدراسة عن تحديات تتعلق بتكامل البيانات، وقياس أثر المنصات، والخصوصية والحوكمة الرقمية. وتوصي الدراسة بتعزيز التشغيل البيني بين المنصات، وتطوير ملف مهني رقمي متكامل، واعتماد مؤشرات لقياس الأثر التنظيمي، وتوظيف التحليلات والذكاء الاصطناعي ضمن أطر واضحة للشفافية وحماية الحقوق.

**الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي؛ تنظيم سوق العمل؛ المنصات الرقمية؛ الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة؛ المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2706-6495

# The Role of Digital Transformation in Organizing the Labor Market in the Kingdom of Saudi Arabia (an Analytical Study of the Digital Engineering of the Career and Organizational Path of the Workforce)

**Mohammed Ali Al-Ghamdi**

Executive Master's Researcher in Human Resource Management, College of Economics and Management, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

## Abstract:

This study aims to analyze the role of digital transformation in developing labor market regulation mechanisms in the Kingdom of Saudi Arabia and to examine the regulatory functions performed by digital platforms and the extent of their integration across the worker/employee life cycle. The study adopts a descriptive-analytical approach and a case study method through the analysis of scholarly literature, official documents, statistical data, and digital services associated with the Saudi labor market ecosystem. It examines major regulatory platforms, including Qiwa, Jadarat, Mudad, Ajeer, Musaned, Muqeem, Flexible Work, Remote Work, Freelance Work, and Professional Verification, with a focus on their objectives, operating mechanisms, and regulatory functions. The findings indicate that digital transformation has contributed to shifting labor market regulation from the digitization of isolated transactions toward a model increasingly based on data, digital documentation, and compliance monitoring. The study also finds that the key value of the Saudi digital ecosystem lies in the integration of platforms within the digital architecture of the worker life cycle, while regulatory pathways differ among Saudi employees, freelancers, professional expatriate workers, and domestic workers. The study identifies challenges related to data integration, platform impact measurement, privacy, and digital governance. It recommends enhancing interoperability among platforms, developing an integrated digital professional profile, adopting outcome-based performance indicators, and using analytics and artificial intelligence within clear frameworks for transparency and rights protection.

**Keywords:** Digital Transformation; Labor Market Regulation; Digital Platforms; Digital Architecture of the Worker Life Cycle; Saudi Arabia.

## 1. المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولًا متسارعًا في طبيعة الإنتاج والعمل والإدارة العامة نتيجة التوسع في استخدام التقنيات الرقمية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والمنصات الرقمية. ولم يعد التحول الرقمي يُفهم بوصفه مجرد تحويل الإجراءات الورقية إلى صيغ إلكترونية، بل أصبح عملية مؤسسية أعمق تتضمن إعادة تصميم العمليات، وإعادة تشكيل العلاقات بين الأطراف، وتطوير نماذج تقديم الخدمات، وتوظيف البيانات في اتخاذ القرار. ويؤكد Vial (2019) أن التحول الرقمي ينشأ من استخدام التقنيات الرقمية على نحو يؤدي إلى تغييرات جوهرية في مسارات خلق القيمة والبنى التنظيمية، في حين يميز Verhoef et al. (2021) بين الرقمنة، والرقمنة التشغيلية، والتحول الرقمي باعتبار الأخير مستوى أكثر شمولًا يرتبط بإعادة بناء نماذج العمل والقدرات المؤسسية. ومن ثم، فإن دراسة التحول الرقمي في سوق العمل لا ينبغي أن تقتصر على قياس انتشار التكنولوجيا، بل ينبغي أن تمتد إلى تحليل أثرها في قواعد التنظيم، وتدفقات المعلومات، وآليات الامتثال، والعلاقات التعاقدية، وعمليات التوظيف والمطابقة بين العرض والطلب.

وتتسم أسواق العمل بطبيعتها بوجود قدر مرتفع من تدفقات المعلومات والمعاملات التنظيمية؛ إذ يتعين على العاملين وأصحاب الأعمال والجهات الحكومية تبادل بيانات الوظائف والمهارات والعقود والأجور والتأمينات والتصاريح وحركة العمالة. ولذلك تمثل البيئة الرقمية مجالًا مهمًا لخفض تكاليف المعاملات والبحث، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وتسريع تقديم الخدمات، وتحسين قدرة الجهات المنظمة على متابعة الامتثال. وقد اتجهت خدمات التوظيف العامة في عدد متزايد من الدول إلى توظيف الأدوات الرقمية في التسجيل والتصنيف المهني، وتقييم المهارات، والمطابقة الوظيفية، والإرشاد، وخدمة أصحاب الأعمال، ومتابعة الباحثين عن عمل. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الرقمنة أصبحت مكونًا رئيسًا في تحديث خدمات التوظيف العامة وربط الأفراد بالوظائف، وأن التطبيقات الحديثة تتجه بصورة متزايدة نحو التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لتحسين التخصيص والمطابقة وتوجيه الموارد.(OECD, 2022; Brioscú et al., 2024)

وفي الوقت نفسه، فإن العلاقة بين الرقمنة وسوق العمل ليست أحادية الاتجاه أو خالية من المخاطر. فالتكنولوجيا يمكن أن ترفع الإنتاجية وتخلق وظائف ومهارات جديدة، لكنها قد تعيد تشكيل هيكل الطلب على العمل، وتقلل أهمية بعض المهام الروتينية، وتزيد الحاجة إلى مهارات رقمية وتحليلية، كما قد توسع أنماط العمل المرن والعمل القائم على المنصات. وقد أظهرت المراجعات العلمية أن تسارع الرقمنة يرتبط بتغيرات في بنية الوظائف وطبيعة المهام والمهارات المطلوبة .(Wong, 2022) كما توضح دراسات العمل عبر المنصات أن الإدارة الخوارزمية قد تزيد المرونة وتوسع فرص الوصول إلى العمل، لكنها تثير في الوقت ذاته قضايا تتعلق بالشفافية، وعدالة التقييم، والأجور، وساعات العمل، والحماية الاجتماعية، وهو ما يجعل التنظيم الرقمي لسوق العمل مسألة تتجاوز الكفاءة التقنية إلى أبعاد قانونية ومؤسسية واجتماعية.(Rani & Furrer, 2021)

وفي المملكة العربية السعودية، اكتسب هذا التحول أهمية خاصة في ظل رؤية السعودية 2030 وما صاحبها من برامج لإعادة هيكلة الاقتصاد، وزيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص، وتنمية رأس المال البشري، وتطوير البيئة التنظيمية، وتسريع الحكومة الرقمية. وقد وصلت عملية التحول الحكومي الرقمي إلى مستويات مرتفعة من النضج المؤسسي؛ إذ أعلنت هيئة الحكومة الرقمية أن نتيجة مؤشر قياس التحول الرقمي للجهات الحكومية بلغت (88.30%) في عام 2025، بعد تقييم أكثر من (244) جهة وفق معايير تقنية وتنظيمية وتكاملية وتشغيلية. كما يضع مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر عن البنك الدولي المملكة ضمن فئة الاقتصادات المتقدمة جدًا من حيث نضج ممارساتGovTech ، بما يعكس تطور البنية المؤسسية للخدمات الحكومية الرقمية. وتوفر هذه البيئة قاعدة مهمة لفهم التحول الذي طرأ على إدارة سوق العمل السعودي، ليس فقط من حيث تقديم الخدمات إلكترونيًا، وإنما من حيث انتقال عدد متزايد من الوظائف التنظيمية إلى منصات مترابطة وقواعد بيانات رقمية.

وفي هذا السياق، شهد سوق العمل السعودي توسعًا في منظومة من المنصات الرقمية المتخصصة، مثل قوى، ومدد، وجدارات، وأجير، ومساند، ومنصات أنماط العمل المرن والعمل الحر وغيرها. وتؤدي هذه المنصات وظائف مختلفة لكنها مترابطة، تشمل توثيق العقود، وإدارة العلاقة التعاقدية، ومتابعة الالتزام، وحماية الأجور، وتنظيم العمل المؤقت، وإدارة بعض عمليات استقدام العمالة، وربط الباحثين عن عمل بالفرص، وتوفير بيانات أكثر انتظامًا عن أطراف السوق. وقد عززت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دور منصة "قوى" بوصفها بوابة رقمية موحدة لخدمات قطاع العمل، وربطت في عام 2026 احتساب نسب التوطين في برنامج نطاقات بعقود الموظفين السعوديين الموثقة إلكترونيًا عبر المنصة؛ وهو ما يعكس انتقال الرقمنة من مستوى تقديم الخدمة إلى مستوى إنتاج البيانات التنظيمية التي تُبنى عليها قرارات الامتثال والسياسة العامة. وقد أشارت الوزارة إلى أن المنصة تجاوزت اثني عشر مليون عقد عمل إلكتروني موثق، بما يبرز الحجم المتنامي للبنية الرقمية المنظمة للعلاقات التعاقدية في السوق السعودي.

ويتزامن هذا التحول المؤسسي مع تغيرات ملحوظة في مؤشرات سوق العمل. وتظهر أحدث المؤشرات المنشورة من الهيئة العامة للإحصاء أن معدل البطالة بين السعوديين بلغ (6.4%) في الربع الأول من عام 2026. ولا يعني التزامن بين تطور المؤشرات وتوسع الأدوات الرقمية وجود علاقة سببية مباشرة؛ إذ تتأثر نتائج سوق العمل بعوامل اقتصادية وتنظيمية وتعليمية وديموغرافية متعددة. إلا أن ذلك يعزز أهمية دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه البنية الرقمية ضمن حزمة السياسات الأوسع لتنظيم السوق. وفي هذا الإطار، بحثت دراسة العتيق وحلواني (2024) أثر عدد من مؤشرات التحول الرقمي في معدل البطالة في المملكة خلال الفترة 2000–2021 باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، الأمر الذي يؤكد أهمية إدماج متغيرات التحول الرقمي في دراسة تطورات سوق العمل، ويفتح المجال أمام دراسات تتجاوز المؤشرات الكلية إلى تحليل الآليات التنظيمية والمنصات التي تعمل من خلالها الرقمنة.

وعلى الرغم من تزايد الأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي، وسوق العمل، والبطالة، والموارد البشرية، فإن جانبًا مهمًا من الدراسات يركز إما على الأثر الاقتصادي الكلي للرقمنة، أو على التحولات داخل المؤسسات، أو على العمل عبر المنصات التجارية. وفي المقابل، ما يزال تحليل التحول الرقمي بوصفه بنية تنظيمية لسوق العمل يحتاج إلى مزيد من الدراسة، وبخاصة في الحالة السعودية التي تتميز بتعدد المنصات الحكومية وتنوع وظائفها التنظيمية. كما تبدو الحاجة قائمة إلى وضع التجربة السعودية في إطار مقارن مع نماذج دولية متقدمة في خدمات التوظيف الحكومية، والتكامل الرقمي، وربط المهارات بالوظائف، واستخدام البيانات في إدارة الانتقالات المهنية. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية لتحليل دور التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، من خلال تفكيك الوظائف التنظيمية للمنصات الوطنية، وبيان أهدافها وآليات عملها ومزاياها، ثم مقارنتها بنماذج دولية متقدمة؛ وصولًا إلى تحديد نقاط القوة والفجوات وفرص التطوير التي يمكن أن تعزز كفاءة السوق وشفافيته وشموليته واستجابته للتحولات المستقبلية في العمل.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

أدى التوسع في استخدام التقنيات والمنصات الرقمية إلى إعادة تشكيل الطريقة التي تُدار بها أسواق العمل، فلم تعد الرقمنة مقتصرة على أتمتة الإجراءات الإدارية، وإنما أصبحت تدخل بصورة مباشرة في تسجيل العاملين والمنشآت، وتوثيق العقود، وحماية الأجور، ومراقبة الامتثال، وتنظيم انتقال العمالة، وربط الباحثين عن عمل بالوظائف، وتصنيف المهارات، وتوفير البيانات اللازمة لصنع السياسات. وقد أدى هذا التطور إلى تحول المنصات الرقمية من مجرد قنوات لتقديم الخدمة إلى أدوات تنظيمية ومعلوماتية تؤثر في بنية سوق العمل وآليات عمله.

وتبرز المملكة العربية السعودية بوصفها حالة مهمة لدراسة هذا التحول؛ إذ شهدت السنوات المرتبطة بتنفيذ رؤية السعودية 2030 توسعًا كبيرًا في الحكومة الرقمية بالتوازي مع إصلاحات هيكلية في سوق العمل. وأسفر ذلك عن تطوير منظومة واسعة من المنصات،

من أبرزها قوى، ومدد، وجدارات، وأجير، ومساند، والعمل المرن وغيرها، بحيث أصبح جزء متزايد من العلاقة بين العامل وصاحب العمل والجهة المنظمة يتم من خلال بنية رقمية مترابطة. ومع ذلك، فإن مجرد توافر المنصات لا يكفي للحكم على فاعلية التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل؛ إذ ينبغي التمييز بين رقمنة الخدمة والتحول التنظيمي الرقمي .فالأخير يفترض أن تؤدي الأدوات الرقمية إلى تحسين جودة المعلومات، وتقليل تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية، وتعزيز حماية الحقوق، وتحسين الامتثال، ورفع كفاءة المطابقة بين العرض والطلب، ودعم صنع السياسات المستند إلى البيانات. كما يتطلب تقييم هذا التحول الانتباه إلى تحديات أخرى، من بينها تكامل قواعد البيانات، والشمول الرقمي، وحماية البيانات الشخصية، وشفافية القرارات الخوارزمية، والقدرة على مواكبة تغير الطلب على المهارات. وتشير مراجعة الأدبيات الأولية إلى أن الدراسات المتعلقة بالسعودية تناولت جوانب من العلاقة بين التحول الرقمي والبطالة أو كفاءة الموارد البشرية، بينما تناول جانب معتبر من الأدبيات الدولية رقمنة خدمات التوظيف أو اقتصاد المنصات أو أثر الأتمتة في الوظائف. غير أن هناك حاجة إلى تحليل أكثر تكاملًا للمنظومة السعودية يدرس المنصات الرقمية من منظور وظيفتها في تنظيم سوق العمل، ويربط بين هذه الوظائف وبين الممارسات المتقدمة دوليًا.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحديد وتحليل الكيفية التي أسهم بها التحول الرقمي في إعادة تشكيل آليات تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وتقييم الوظائف التنظيمية التي تؤديها المنصات الرقمية الوطنية، والكشف عن نقاط القوة والفجوات في النموذج السعودي من خلال مقارنته بنماذج دولية متقدمة.

ومن ثم يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في تطوير آليات تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وما نقاط القوة والفجوات في النموذج السعودي.

### 2.1. أسئلة الدراسة:

يتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين التحول الرقمي وتنظيم سوق العمل؟
2. ما أبرز التحولات المؤسسية والتنظيمية التي شهدها سوق العمل السعودي في سياق التحول الرقمي ورؤية السعودية 2030؟
3. ما أهم المنصات الرقمية المستخدمة في تنظيم سوق العمل السعودي، وما أهدافها، والفئات المستفيدة منها، وآليات عملها، ووظائفها التنظيمية؟
4. ما مدى إسهام المنصات الرقمية السعودية في تنظيم مجالات التوظيف، وتوثيق العلاقات التعاقدية، وحماية الأجور، ومتابعة الامتثال، وتنظيم حركة العمالة، والتحقق من المهارات، وأنماط العمل الحديثة؟
5. كيف تتكامل المنصات الرقمية عبر المسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة في سوق العمل السعودي، وما أوجه الاختلاف بين مسار الموظف المواطن، والعمل الحر، والعامل المهني الوافد، والعمالة المنزلية الوافدة؟
6. إلى أي مدى تسهم المنظومة الرقمية السعودية في تعزيز الشفافية، وخفض تكاليف المعاملات، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وتحسين القدرة على المتابعة والرقابة والتنظيم القائم على البيانات؟
7. ما أبرز نقاط القوة والفجوات والتحديات التي تواجه الهندسة الرقمية لتنظيم سوق العمل السعودي، وما مجالات تطويرها مستقبلًا بما يعزز التكامل والكفاءة وحماية الحقوق؟

### 3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة رئيسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، والكشف عن كيفية تكامل المنصات الرقمية عبر المسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة، وتحديد أبرز نقاط القوة والفجوات في المنظومة الرقمية.

**ويتفرع عن ذلك الأهداف الآتية:**

1. تأصيل المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي وتنظيم سوق العمل والمنصات الرقمية، وتحديد العلاقة النظرية بينها.
2. تحليل تطور البيئة المؤسسية والتنظيمية للتحول الرقمي في سوق العمل السعودي في إطار رؤية السعودية 2030.
3. حصر وتصنيف أهم المنصات الرقمية المرتبطة بتنظيم سوق العمل السعودي وفق أهدافها والفئات المستفيدة منها وآليات عملها ووظائفها التنظيمية.
4. تحليل إسهام المنصات الرقمية في تنظيم التوظيف، والعلاقات التعاقدية، وحماية الأجور، والامتثال، والاستقدام، وتنقل العمالة، والتحقق من المهارات، وتنظيم أنماط العمل الحديثة.
5. بناء تصور تحليلي للهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة في سوق العمل السعودي، من خلال تتبع مسارات الموظف المواطن، والعمل الحر، والعامل المهني الوافد، والعمالة المنزلية الوافدة.
6. تقييم مدى إسهام التحول الرقمي في تعزيز الشفافية، وتقليل تكاليف المعاملات وعدم تماثل المعلومات، وتحسين الرقابة والتنظيم القائم على البيانات.
7. تحديد أبرز نقاط القوة والفجوات والتحديات في المنظومة الرقمية السعودية، واقتراح توصيات عملية لتعزيز التكامل بين المنصات ورفع كفاءة التنظيم الرقمي لسوق العمل واستدامته.

## 4.1. أهمية الدراسة:

### 1.4.1. الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية للدراسة من سعيها إلى إثراء الأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي وسوق العمل من خلال تناول التحول الرقمي بوصفه أداة لإعادة تنظيم سوق العمل، وليس مجرد وسيلة لأتمتة الخدمات والإجراءات. وتسعى الدراسة إلى الربط بين أدبيات التحول الرقمي والحوكمة الرقمية وسياسات سوق العمل، من خلال تحليل الوظائف التنظيمية التي تؤديها المنصات الرقمية في مجالات التوظيف، وتوثيق العلاقات التعاقدية، وحماية الأجور، ومراقبة الامتثال، وتنظيم انتقال العمالة، وربط العرض بالطلب على العمل. كما تسهم الدراسة في سد جانب من الفجوة البحثية المتعلقة بمحدودية الدراسات التي تناولت المنظومة الرقمية لسوق العمل السعودي بصورة متكاملة ومقارنة، من خلال وضع التجربة السعودية في إطار تحليلي مقارن مع عدد من النماذج الدولية المتقدمة، بما يساعد على تطوير فهم نظري أكثر شمولًا للعلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة تنظيم أسواق العمل.

### 2.4.1. الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم تحليل متكامل للمنصات الرقمية المستخدمة في تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، من حيث أهدافها وآليات عملها وخدماتها ووظائفها التنظيمية ومدى تكاملها، بما يمكن أن يفيد الجهات المعنية وصانعي السياسات في تحديد نقاط القوة والفجوات وفرص التطوير في المنظومة الحالية؛ بما يمكن أن يسهم في رفع كفاءة تنظيم سوق العمل وتحسين قدرته على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

## 5.1. منهجية الدراسة:

### 1.5.1. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة المشكلة وأهداف البحث. ويُستخدم المنهج الوصفي في تحديد مكونات منظومة سوق العمل الرقمية في المملكة والمنصات والخدمات المرتبطة بها، بينما يستخدم المنهج التحليلي في تفسير وظائف هذه المنصات وأدوارها التنظيمية والعلاقات القائمة بينها.

### 2.5.1. أسلوب التحليل وجمع البيانات:

تعتمد الدراسة على تحليل المحتوى الوثائقي للمصادر العلمية والرسمية ذات الصلة بموضوع التحول الرقمي وتنظيم سوق العمل، بما يشمل الدراسات العربية والأجنبية المحكمة، وتقارير المنظمات الدولية، والبيانات والإحصاءات الرسمية، والأنظمة واللوائح والوثائق والتقارير الصادرة عن الجهات السعودية المعنية، إضافة إلى الأدلة الرسمية للمنصات الرقمية محل الدراسة. ويتم تحليل هذه المصادر بصورة وصفية وتحليلية لاستخلاص الوظائف التنظيمية للمنصات، وتحديد أوجه القوة والفجوات في التجربة السعودية.

وتتمثل وحدة التحليل في الوظيفة التنظيمية الرقمية التي تؤديها المنصات داخل سوق العمل، وليس في المنصة التقنية بذاتها، وذلك من خلال تحليل أدوارها في المطابقة بين العرض والطلب، وتسجيل الباحثين عن عمل والوظائف، وتوثيق العقود، وحماية الأجور، وتنظيم انتقال العمالة وأنماط العمل المختلفة، ومتابعة الامتثال، وإنتاج بيانات سوق العمل، وربط المهارات والتدريب بالفرص الوظيفية، بما يوجه الدراسة نحو تقييم القيمة التنظيمية لهذه المنصات وأثرها في كفاءة السوق.

واعتمدت الدراسة في تحليل التجربة السعودية على مجموعة من الأبعاد المشتركة تشمل مستوى التكامل بين الجهات والمنصات وقواعد البيانات، وجودة وسرعة الخدمات، وكفاءة المطابقة الوظيفية، وتنظيم العلاقات التعاقدية وحماية الأجور والحقوق، ومراقبة الامتثال، ودعم التنقل الوظيفي، وربط المهارات بالوظائف، واستخدام البيانات والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الشمول الرقمي، وحماية الخصوصية، والشفافية الخوارزمية، ووجود مؤشرات لقياس أداء المنصات وأثرها.

ولتعزيز موثوقية النتائج اعتمدت الدراسة التثليث في المصادر، بحيث تتم مقارنة المعلومات المستمدة من الدراسات العلمية المحكمة والبيانات الرسمية والتقارير الدولية وعدم الاعتماد على مصدر منفرد متى أمكن، مع إعطاء الأولوية للمصادر الأولية والرسمية والمقالات الأصلية المنشورة في الدوريات العلمية، إلى جانب الالتزام بالتمييز بين الارتباط والسببية وتجنب تفسير التغيرات في مؤشرات سوق العمل بوصفها نتائج مباشرة للتحول الرقمي في غياب أدلة تجريبية كافية.

### 6.1. حدود الدراسة:

تركز الدراسة بصورة أساسية على الفترة 2016–2026، نظرًا لارتباط عام 2016 بإطلاق رؤية السعودية 2030 وما أعقبها من توسع في مبادرات التحول الحكومي الرقمي وإصلاحات سوق العمل. مع الرجوع إلى دراسات أو وثائق سابقة على هذه الفترة عند الحاجة إلى تأسيس المفاهيم أو تتبع التطور التاريخي لبعض سياسات سوق العمل.

وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في التركيز على التحول الرقمي المرتبط بتنظيم سوق العمل، وليس التحول الرقمي للاقتصاد السعودي بجميع قطاعاته. كما تركز الدراسة بصورة أساسية على المنصات التي تؤدي وظيفة تنظيمية مباشرة أو جوهرية في سوق العمل، مع الإشارة إلى المنصات المساندة عند ارتباطها المباشر بأهداف البحث. أما مكانيًا، فتمثل المملكة العربية السعودية الحالة الأساسية، تتركز الدراسة في الفترة 2016–2026، مع الاستفادة من الأدبيات النظرية السابقة عند الضرورة.

## 2. الإطار النظري:

### المبحث الأول: مفهوم التحول الرقمي وتنظيم سوق العمل ووظائفه

#### المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي وأبعاده

شهد مفهوم التحول الرقمي تطورًا واضحًا في الأدبيات الإدارية والتقنية؛ إذ انتقل من التركيز على تحويل المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي إلى مفهوم أكثر شمولًا يتعلق بإعادة تصميم العمليات والهياكل والعلاقات المؤسسية بالاستفادة من التقنيات الرقمية. ولذلك ينبغي التمييز بين الرقمنةDigitization ، التي تشير بصورة أساسية إلى تحويل المعلومات والوثائق من الشكل

التناظري أو الورقي إلى صيغة رقمية، والرقمنة التشغيلية Digitalization التي تعني استخدام التقنيات الرقمية في تحسين العمليات القائمة، وبين التحول الرقمي Digital Transformation الذي يمتد إلى إحداث تغييرات أعمق في طريقة عمل المؤسسة ونموذج تقديم خدماتها وعلاقاتها بأصحاب المصلحة.

وفي القطاع العام على وجه الخصوص، عرّف Mergel et al. (2019) التحول الرقمي من منظور مؤسسي باعتباره عملية شاملة تتجاوز إدخال التكنولوجيا إلى إعادة النظر في العمليات والخدمات والهياكل والثقافة التنظيمية، بما يحقق تحسينًا في الكفاءة والفاعلية وجودة الخدمات والعلاقة مع المستفيدين. ويكتسب هذا التصور أهمية في دراسة سوق العمل؛ لأن المنصات الحكومية لا تؤدي وظيفة تقنية فحسب، وإنما قد تغير الطريقة التي تتم بها عمليات التوظيف والتعاقد ومراقبة الامتثال وتبادل المعلومات بين الجهات والعاملين وأصحاب الأعمال. للتحول الرقمي أن القيمة الحقيقية للتكنولوجيا لا تتحقق بمجرد إدخال نظم رقمية جديدة، وإنما عندما تصبح هذه النظم جزءًا من البنية المؤسسية وقواعد العمل.

ويرى Hinings et al. (2018) أن التحول الرقمي يمكن أن يؤدي إلى ظهور ترتيبات مؤسسية جديدة وهياكل وممارسات وقواعد تفاعل تختلف عن تلك التي سبقت الرقمنة. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى منصة رقمية حكومية لسوق العمل باعتبارها بنية مؤسسية رقمية تحدد من يستطيع تقديم الخدمة، وما البيانات المطلوبة، وكيف يتم التحقق منها، وكيف تُوثق المعاملة، وما الشروط التي يجب استيفاؤها؛ وبالتالي فإن أثرها يتجاوز تسريع الإجراء إلى المساهمة في إعادة صياغة قواعد التعامل داخل السوق. ي بزيادة الترابط بين المعلومات والعمليات والخدمات.

وقد أوضح Bharadwaj et al. (2013) أن البيئة الرقمية تؤدي إلى دمج الاستراتيجية التقنية مع الاستراتيجية المؤسسية، بحيث تصبح سرعة الوصول إلى المعلومات وقابلية التوسع والاتصال بين الأطراف مصادر أساسية لإنتاج القيمة. ويمكن تطبيق هذا التصور على سوق العمل؛ إذ تسمح البيئة الرقمية بانتقال المعلومات بين العامل والمنشأة والجهة التنظيمية في وقت متقارب، كما تسمح بإعادة استخدام البيانات لأكثر من وظيفة تنظيمية، بدل مطالبة الأطراف بتقديم البيانات ذاتها بصورة منفصلة إلى جهات متعددة.

وأشار Bharadwaj et al (2023) إلى أن التحول الرقمي يرتبط بإعادة تنظيم الإجراءات والاستفادة من التكنولوجيا في رفع كفاءة العمل وتقديم الخدمات، وتقليل الوقت والجهد والتكلفة، وأن نجاحه يحتاج إلى أكثر من مجرد توفير الأجهزة والبرامج، إذ يرتبط أيضًا بإعادة تنظيم العمليات وتهيئة الموارد البشرية والثقافة الإدارية. كما أظهرت دراسة أبو سالم والعتيبي (2024) في البيئة السعودية أهمية البنية التحتية التكنولوجية في العلاقة بين أبعاد التحول الرقمي والتطوير الوظيفي، بما يدعم النظرة إلى التحول الرقمي باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن اختزالها في البنية التقنية فقط. السابقة، يمكن تحديد أهم أبعاد التحول الرقمي المرتبطة بتنظيم سوق العمل في خمسة أبعاد مترابطة. يتمثل أولها في البعد التقني الذي يشمل البنية التحتية الرقمية، والحوسبة السحابية، والربط الإلكتروني، والهوية الرقمية، وأدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي. ويتمثل الثاني في بعد البيانات المتعلق بجمع البيانات وتوحيدها وتحديثها وإتاحتها وتبادلها بين الجهات وفق ضوابط محددة. أما الثالث فهو البعد التنظيمي والإجرائي الذي يتضمن إعادة تصميم الإجراءات وتبسيطها وأتمتتها وتحديد مسؤوليات الأطراف داخل البيئة الرقمية. ويتصل البعد الرابع بـ الموارد البشرية والثقافة الرقمية، بما يشمل المهارات والقدرة على التعامل مع الأنظمة الرقمية وتقبل التغيير. وأخيرًا يأتي بعد الحوكمة الذي يتصل بالشفافية والمساءلة وحماية البيانات وتحديد الصلاحيات وآليات الرقابة على القرارات الرقمية.

وبذلك، يُعرَّف التحول الرقمي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه :عملية إعادة تصميم وتكامل العمليات والخدمات والبيانات والقواعد المؤسسية المتعلقة بسوق العمل من خلال التقنيات الرقمية، بما يسمح بتنظيم العلاقة بين أطراف السوق وتقديم الخدمات ومتابعة الامتثال واتخاذ القرارات بصورة أكثر كفاءة وشفافية واستنادًا إلى البيانات.

**المطلب الثاني: مفهوم تنظيم سوق العمل ووظائفه**

سوق العمل ليس سوقًا يتم فيه تبادل خدمة متجانسة بصورة فورية، وإنما يتميز بتعدد الوظائف والمهارات والمؤهلات والأجور والمواقع الجغرافية، واختلاف احتياجات المنشآت وخصائص الباحثين عن عمل. ولهذا السبب تظهر فيه تكاليف للبحث ومشكلات في المعلومات وعدم يقين بشأن جودة المطابقة بين العامل والوظيفة. وتوضح نظرية البحث والمطابقة أن وجود البطالة بالتزامن مع وجود شواغر وظيفية لا يمثل بالضرورة تناقضًا، وإنما قد ينتج عن الاحتكاكات التي تمنع الباحثين عن العمل وأصحاب الوظائف الشاغرة من العثور على بعضهم بعضًا فورًا أو من تحقيق المطابقة المناسبة.(Petrongolo & Pissarides, 2001) ؛ فالباحث عن عمل لا يمتلك دائمًا معلومات كاملة عن خصائص الوظيفة والمنشأة والأجر وفرص التطور، وفي المقابل لا يستطيع صاحب العمل معرفة إنتاجية المتقدم ومهاراته ومدى ملاءمته للوظيفة بصورة كاملة قبل التعاقد.

وقد أشار Autor (2001) مبكرًا إلى قدرة الإنترنت على تغيير طريقة تواصل العمال والمنشآت وخفض بعض تكاليف البحث ونشر المعلومات، مع تأكيده أن التكنولوجيا لا تلغي جميع مشكلات سوق العمل، بل قد تؤدي أيضًا إلى ظهور مؤسسات وتحديات جديدة.

وفي الدراسة الحالية يعرف تنظيم سوق العمل بمجموعة القواعد والمؤسسات والإجراءات والأدوات التي تضبط العلاقة بين العامل وصاحب العمل والجهات العامة، وتعمل على تحسين أداء السوق وحماية الحقوق وتقليل الاختلالات المعلوماتية والتنظيمية. ويشمل ذلك تنظيم العقود والأجور وظروف العمل، وضبط استقدام وانتقال العمالة، وتوفير خدمات التوظيف، وتنمية المهارات، ومراقبة الامتثال للأنظمة، وتوفير المعلومات والبيانات التي تساعد أطراف السوق وصانعي السياسات على اتخاذ القرارات.

ويؤكد المنظور المؤسسي لسوق العمل أن الأداء لا يتحدد بقوى العرض والطلب فقط، بل يتأثر كذلك بالقواعد التي تحكم عقود العمل والأجور والحماية الاجتماعية والتفاوض وحقوق العاملين. وتشير Berg (2015) إلى أن مؤسسات سوق العمل تؤدي دورًا أساسيًا في تحديد شروط العمل وتوزيع الدخول والحماية والاستقرار، وأن تقييم كفاءتها يجب ألا يقتصر على أثرها في مستوى التوظيف وإنما يمتد إلى أثرها في العدالة وجودة العمل والحماية الاجتماعية. يمكن تصنيف الوظائف التنظيمية لسوق العمل في عدة مجموعات مترابطة تتمثل في:

- الوظيفة المعلوماتية والمطابقة التي تهدف إلى جمع بيانات الباحثين عن عمل والوظائف والمهارات وتسهيل الالتقاء بين جانبي العرض والطلب.
- الوظيفة التعاقدية التي تنظم إبرام عقود العمل وتوثيقها وتحديد حقوق والتزامات كل طرف.
- الوظيفة الرقابية والامتثالية التي تتعلق بمتابعة التزام المنشآت بالأجور والعقود والتوطين وغيرها من القواعد النظامية.
- وظيفة إدارة حركة العمالة التي تشمل الانتقال الوظيفي والعمل المؤقت والاستقدام وتنظيم الأنماط المرنة للعمل.
- تنمية رأس المال البشري عبر ربط المهارات والتدريب بالفرص المتاحة والمستقبلية،
- إنتاج معلومات سوق العمل الضرورية للتخطيط ورسم السياسات والتنبؤ باحتياجات الوظائف والمهارات.

وتساعد هذه النظرة الوظيفية على التمييز بين الرقمنة البسيطة والتنظيم الرقمي الحقيقي. فإذا اقتصر استخدام التكنولوجيا على استبدال النموذج الورقي بنموذج إلكتروني دون تغيير تدفق البيانات أو آلية الرقابة أو مستوى التكامل، فإن ذلك يمثل تحسينًا في قناة تقديم الخدمة أكثر من كونه تحولًا تنظيميًا. أما عندما تصبح البيانات الرقمية المستخدمة في العقد، على سبيل المثال، أساسًا للتحقق من الامتثال وربط خدمات متعددة وإنتاج مؤشرات تستخدم في صنع السياسة، فإن المنصة تتحول إلى جزء من البنية التنظيمية للسوق.

**المطلب الثالث: العلاقة بين التحول الرقمي وتنظيم سوق العمل:**

يمكن تفسير تأثير التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل من خلال عدد من الآليات النظرية كالتالي:

**1- خفض تكاليف البحث وتقليل عدم تماثل المعلومات.** فكلما أمكن نشر معلومات الوظائف والمهارات والمؤهلات بصورة أوسع وأكثر تنظيمًا، انخفضت تكلفة الوصول إلى المعلومات بالنسبة إلى العامل والمنشأة. وقد وجدت دراسة Kuhn and Mansour (2014)، باستخدام بيانات أمريكية، أن الباحثين عن العمل الذين استخدموا الإنترنت في البحث أعيد توظيفهم بصورة أسرع من نظرائهم الذين اعتمدوا على وسائل البحث غير الإلكترونية، وهو ما يقدم دليلًا على أن القنوات الرقمية يمكن أن تؤثر في كفاءة عملية البحث عن العمل. ات وحدها لا تضمن بالضرورة تحسن المطابقة؛ إذ قد يؤدي العدد الكبير من الوظائف والمتقدمين إلى زيادة العبء المعلوماتي. وتقدم دراسة Belot et al. (2019) دليلًا تجريبيًا مهمًا في هذا المجال؛ فقد أظهرت أن تزويد الباحثين عن عمل باقتراحات مهنية مبنية على بيانات المهارات والانتقالات الوظيفية أدى إلى توسيع نطاق بحثهم وزيادة المقابلات الوظيفية، وخاصة لدى من كانوا يبحثون في نطاق مهني ضيق. وتدل هذه النتيجة على أن قيمة المنصة الرقمية لا تكمن فقط في عرض الوظائف، وإنما في قدرتها على استخدام البيانات لإرشاد الباحث إلى فرص قد لا يصل إليها بوسائل البحث التقليدية.

**2- توحيد وتوثيق المعاملات التنظيمية.** فالمنصات الرقمية تتيح تحويل عمليات مثل تسجيل العامل، وتوثيق العقد، والتحقق من بيانات المنشأة، وإثبات دفع الأجر أو إصدار التصريح إلى سجلات قابلة للتتبع والمراجعة. ويسهم ذلك في تقليص الاعتماد على المستندات المنفصلة، ويتيح للجهة المنظمة استخدام المعلومات نفسها في أكثر من مرحلة. وهذا الجانب يتسق مع ما توصل إليه Mergel et al. (2019) بشأن قدرة التحول الرقمي في الإدارة العامة على تغيير طريقة تقديم الخدمة والعلاقات مع المستفيدين، وليس مجرد إنشاء واجهات إلكترونية للخدمات.

**3- تعزيز القدرة على الرقابة والامتثال.** ففي النظام التقليدي تعتمد الرقابة بدرجة كبيرة على التفتيش اللاحق أو تقديم المستندات بصورة منفصلة، بينما تسمح الأنظمة الرقمية بجمع بيانات منتظمة عن العقود والأجور والتصاريح وحركة العاملين، وهو ما قد يتيح اكتشاف حالات عدم الالتزام بصورة أسرع وتوجيه أدوات الرقابة إلى الحالات الأعلى مخاطرة. ومن ثم تنتقل الرقابة تدريجيًا من الاعتماد الكامل على المعاملة الفردية إلى رقابة تستفيد من قواعد البيانات والترابط المؤسسي. وفي البيئة السعودية، توضح دراسة الظفيري (2025) أن التحول الرقمي في الإدارة العامة يحمل آثارًا مهمة في الشفافية وسرعة الإجراءات، لكنه في الوقت ذاته يستلزم الحفاظ على الضمانات القانونية والحقوق المرتبطة بالقرار الإداري والوظيفي.

**4- إنتاج البيانات اللازمة لصنع سياسات سوق العمل،** فكل عملية تسجيل أو توظيف أو انتقال أو عقد أو أجر تتم عبر منصة رقمية تترك أثرًا بياناتيًا يمكن – عند تنظيمه بصورة سليمة – أن يتحول إلى معلومات تساعد في تحليل السوق. وتتيح هذه البيانات التعرف بصورة أسرع إلى القطاعات التي تشهد ارتفاعًا في الطلب، والمهن التي تعاني نقصًا في المهارات، وخصائص الباحثين عن عمل، وأنماط الانتقال بين الوظائف. وتتحول المنصة في هذه الحالة من قناة للخدمة إلى مصدر مستمر لمعلومات سوق العمل يمكن استخدامها في تطوير سياسات التدريب والتوظيف والتوطين.

**5- إعادة تشكيل الطلب على المهارات والوظائف،** فالتحول الرقمي لا ينظم السوق القائم فقط، بل يغير أيضًا طبيعة هذا السوق. ويبين Acemoglu and Restrepo (2019) أثر التكنولوجيا في العمل يحدث من خلال تفاعل عمليتين: إزاحة بعض المهام التي يمكن للتكنولوجيا أن تؤديها، وظهور مهام جديدة يكون للعمل البشري فيها دور مكمل للتكنولوجيا. ومن ثم، فإن التنظيم الرقمي الفعال لسوق العمل ينبغي ألا يقتصر على إدارة الوظائف الموجودة حاليًا، وإنما يحتاج إلى منظومة معلومات تساعد على استشراف تغير المهارات وتوجيه برامج التدريب وإعادة التأهيل.

**6- ظهور أنماط أكثر مرونة للعمل** من حيث المكان والوقت وطبيعة العلاقة التعاقدية. وأصبحت المنصات قادرة على الربط بين طالبي الخدمات ومقدمي العمل بصورة مباشرة، الأمر الذي وسع فرص العمل المستقل والمؤقت والعمل عند الطلب. إلا أن دراسة Wood et al. (2019) توضح أن مرونة العمل عبر المنصات قد تتزامن مع مستويات مرتفعة من الإدارة الخوارزمية والرقابة وتفاوت القدرة التفاوضية بين المنصة والعامل. ولهذا فإن الوظيفة التنظيمية للدولة لا تنتهي بمجرد تمكين العمل الرقمي، بل تمتد إلى تحديد الحقوق والالتزامات وضمان عدم تحول المرونة إلى مصدر لعدم الاستقرار أو ضعف الحماية.

## المطلب الرابع: مخاطر وتحديات التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل:

على الرغم من المزايا المحتملة للتحول الرقمي، فإن الاعتماد المتزايد على المنصات والبيانات والخوارزميات يخلق تحديات جديدة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم كفاءة التنظيم الرقمي لسوق العمل. ويتمثل أحد أهم هذه التحديات في:

1- **الفجوة الرقمية**؛ إذ لا يمتلك جميع الأفراد المستوى نفسه من القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا أو المهارات اللازمة لاستخدامها والاستفادة منها. وتبين المراجعة المنهجية التي أجراها Scheerder et al. (2017) أن الفجوة الرقمية لم تعد تقتصر على وجود الاتصال بالإنترنت من عدمه، وإنما تشمل الاختلاف في المهارات وأنماط الاستخدام والنتائج التي يستطيع الأفراد تحقيقها من خلال التكنولوجيا. وبالتالي، فإن نقل خدمات التوظيف والعمل إلى البيئة الرقمية قد يرفع الكفاءة للفئات القادرة على استخدامها، لكنه يمكن أن يخلق عائقًا إضافيًا أمام الفئات الأقل امتلاكًا للمهارات الرقمية إذا لم تتوافر لها قنوات دعم مناسبة. أكثر مباشرة في سوق العمل؛ إذ توصل Calderón-Gómez et al. (2020) إلى وجود بعد رقمي جديد لتجزئة سوق العمل يرتبط بمستوى استخدام التكنولوجيا والمهارات وطبيعة الوظائف، بما قد يؤدي إلى اختلاف الفرص المهنية بين الفئات القادرة على التفاعل مع البيئة الرقمية وغيرها. وهذا يعني أن الشمول في التنظيم الرقمي يجب ألا يقاس فقط بنسبة الخدمات المتاحة إلكترونيًا، وإنما كذلك بقدرة مختلف فئات العمال وأصحاب المنشآت على استخدامها بفاعلية.

2- **التحيز الخوارزمي**، ولا سيما عندما تستخدم الخوارزميات في فرز السير الذاتية أو ترتيب المرشحين أو التنبؤ بملاءمة المتقدم للوظيفة. فإذا بُنيت النماذج على بيانات تاريخية تعكس أنماطًا غير متوازنة في التوظيف، فقد تعيد الخوارزمية إنتاج هذه الأنماط بصورة يصعب اكتشافها. وقد بين Raghavan et al. (2020) ، من خلال تحليل أدوات التقييم الخوارزمي المستخدمة في التوظيف، أن ادعاءات الحد من التحيز لا تتحقق تلقائيًا، وأن تصميم البيانات وأهداف التنبؤ وطريقة التحقق من النماذج تثير مسائل تقنية وقانونية مهمة. ولذلك يجب أن يرتبط استخدام الذكاء الاصطناعي في التوظيف بمتطلبات واضحة للاختبار والتدقيق والشفافية والمراجعة البشرية.

3- **الإدارة الخوارزمية والرقابة على العاملين**، فقد أصبح من الممكن استخدام الأنظمة الرقمية ليس فقط في التوظيف وإنما في تخصيص المهام وقياس الأداء وتقييم العامل واتخاذ قرارات المكافأة أو الاستبعاد. وتوضح مراجعة Kellogg et al. (2020) أن الإدارة الخوارزمية توسع قدرة المؤسسات على توجيه العاملين وتسجيل سلوكهم وتقييمهم، لكنها تثير في الوقت ذاته قضايا تتعلق بتوازن القوة ووضوح معايير القرار وحق العامل في الاعتراض أو فهم الطريقة التي تم بها تقييمه.

4- **خصوصية وحوكمة البيانات**؛ فالتنظيم الرقمي الفعال يتطلب جمع كميات كبيرة من البيانات الشخصية والمهنية والمالية، وقد تتضمن بيانات العقود والأجور والمؤهلات والتقييمات وتاريخ الانتقال الوظيفي. وكلما ارتفع مستوى الربط بين المنصات والجهات، ازدادت أهمية تحديد الغرض من جمع البيانات والصلاحيات الممنوحة للوصول إليها وفترات الاحتفاظ بها وآليات تصحيحها والاعتراض على استخدامها. ومن ثم فإن نجاح التنظيم الرقمي لا يقاس بزيادة حجم البيانات المتاحة فحسب، بل بوجود إطار للحوكمة يحقق التوازن بين الاستفادة منها وحماية الحقوق.

ويضاف إلى ذلك تحدي التكامل بين الأنظمة والمنصات. فقد يؤدي تعدد المنصات دون تكامل فعلي إلى نقل التعقيد الإداري من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية بدل التخلص منه؛ إذ قد يضطر المستخدم إلى إعادة تقديم البيانات نفسها أو التعامل مع هويات ومتطلبات وإجراءات مختلفة. ومن هنا فإن التحول الرقمي الأكثر نضجًا يتطلب قابلية تبادل البيانات، وتوحيد المعايير، وتصميم رحلة المستخدم عبر الجهات، وليس تطوير كل منصة بصورة معزولة.

وأخيرًا، يبرز تحدي الاعتماد المفرط على التكنولوجيا في اتخاذ القرار، فالخوارزمية تستطيع معالجة كمية كبيرة من البيانات واكتشاف الأنماط بسرعة، لكنها لا تعني بالضرورة أن القرار الناتج عادل أو ملائم للسياق. ولذلك ينبغي الحفاظ على دور المراجعة البشرية، ولا سيما في القرارات التي تؤثر بصورة مباشرة في فرص الأفراد وحقوقهم المهنية. ويعني ذلك أن الهدف من التحول الرقمي في سوق العمل ليس إحلال الخوارزمية محل التنظيم البشري والقانوني، وإنما توظيف التكنولوجيا لتعزيز قدرة المؤسسات على تنفيذ السياسة العامة ضمن قواعد واضحة للمساءلة والشفافية.

وفي ضوء ما تقدم، يتبين أن العلاقة بين التحول الرقمي وتنظيم سوق العمل علاقة مركبة؛ فالرقمنة تستطيع خفض تكاليف البحث والمعاملات، وتحسين تدفق المعلومات، وتوثيق العلاقات، ورفع قدرة الجهات على الرقابة وتحليل البيانات، لكنها قد تنتج في الوقت ذاته مخاطر جديدة تتعلق بالاستبعاد الرقمي والتحيز والخصوصية والإدارة الخوارزمية وتفاوت القوة بين أطراف السوق. ومن ثم، فإن معيار نجاح النموذج الرقمي لا يتمثل في عدد الخدمات أو المنصات الرقمية فقط، وإنما في مدى قدرتها على تحقيق الكفاءة والشفافية والتكامل والشمول وحماية الحقوق في آن واحد.

## المبحث الثاني: التحول الرقمي وتطور تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية

أصبح التحول الرقمي أحد المكونات الرئيسة في إعادة تشكيل البنية التنظيمية لسوق العمل السعودي، ولا سيما منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 وما تبعها من إصلاحات في أنظمة العمل، والتوطين، وتنقل العمالة، وحماية الحقوق، وتطوير الخدمات العامة. وتوضح دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها المملكة منذ عام 2016 شملت سوق العمل والحوكمة وبيئة الأعمال، وأسهمت في تقليص عدد من الفجوات الهيكلية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مع بقاء تحديات مرتبطة بالمهارات والمطابقة بين احتياجات السوق ومخرجات رأس المال البشري (Koll et al., 2026).

وفي هذا السياق، لم تتجه المملكة إلى إنشاء منصة رقمية واحدة تؤدي جميع وظائف سوق العمل، وإنما طورت منظومة من المنصات المتخصصة والمتكاملة وظيفيًا؛ فتؤدي "قوى" دورًا مركزيًا في إدارة العلاقات التعاقدية وخدمات المنشآت، بينما تركز "جدارات" على التوظيف والمطابقة، وتتخصص "مدد" في حماية الأجور والامتثال المالي، وتعمل "أجير" على تنظيم العمل المؤقت والاستفادة من القوى العاملة الموجودة داخل المملكة، في حين تنظم "مساند" سوق العمالة المنزلية والاستقدام، وتوفر منصة "العمل المرن" إطارًا رسميًا للعمل القائم على الأجر بالساعة. وتكشف هذه البنية عن انتقال تدريجي من رقمنة المعاملة إلى رقمنة الوظيفة التنظيمية نفسها.

### المطلب الأول: الإطار المؤسسي للتحول الرقمي في سوق العمل السعودي

يرتبط التنظيم الرقمي لسوق العمل السعودي بتحول أوسع في نموذج الإدارة الحكومية يقوم على توحيد الخدمات، والربط الإلكتروني، وتقليل التعاملات الورقية، والاستفادة من البيانات في تنفيذ السياسات العامة. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في سوق العمل؛ لأن تنفيذ قواعد التوطين والعقود والأجور وتنقل العمالة والتأشيرات يحتاج إلى بيانات متجددة وقابلة للتحقق، وهو ما يصعب تحقيقه بكفاءة في بيئة تعتمد على المستندات والمعاملات المنفصلة.

وتشير الدراسات المتعلقة بتبني الخدمات الحكومية الرقمية في المملكة إلى أن الاستفادة من المنصات لا تتحدد بالبنية التقنية وحدها؛

وإنما تتأثر كذلك بسهولة الاستخدام، والثقة، والأمن والخصوصية، ومستوى الثقافة الرقمية، وجودة الدعم الفني والبنية التحتية. فقد توصل Hasan et al. (2024) ، في دراسة شملت 487 مستجيبًا في السعودية، إلى أن محركات تبني الخدمات الحكومية الإلكترونية تشمل السياسات الحكومية، والمهارات الرقمية، والبنية التقنية، والدعم، والأمن والخصوصية، والثقة؛ وهو ما يعني أن نجاح منصات سوق العمل ينبغي تقييمه من منظور وظيفتها التنظيمية ومن منظور تجربة الأطراف المستخدمة لها في الوقت نفسه .

وتؤكد الأدلة السعودية الحديثة أن الرقمنة بدأت تنتقل إلى صميم تنفيذ قواعد سوق العمل. ومن الأمثلة الدالة على ذلك قرار ربط احتساب السعوديين في برنامج "نطاقات" بالعقود الموثقة إلكترونيًا من خلال منصة "قوى" ابتداءً من 15 أبريل 2026. ويعني ذلك أن العقد الرقمي لم يعد مجرد نسخة إلكترونية لإثبات العلاقة التعاقدية، وإنما أصبح مصدر بيانات تنظيميًا تعتمد عليه سياسة التوطين نفسها، وهو تطور مهم في الانتقال من تقديم الخدمة إلكترونيًا إلى إدارة السياسة العمالية بالبيانات الرقمية. وقد تجاوز عدد عقود العمل التي أنشئت أو جُددت ووُثقت عبر قوى 12 مليون عقد وفق بيانات الوزارة المنشورة في مايو 2026 (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026أ) .

## المطلب الثاني: تحليل المنصات الرقمية الرئيسة المنظمة لسوق العمل السعودي

### *أولًا: منصة قوى Qiwa*

تمثل منصة قوى أكثر المنصات محل الدراسة شمولًا من حيث نطاق الوظائف التنظيمية؛ إذ تصفها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بأنها منصة رقمية توفر خدمات منظومة العمل وتمكّن الموظفين والمنشآت الحكومية والخاصة من تنظيم تعاملاتهم ومتابعتها بصورة مؤتمتة دون معاملات ورقية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026ب) .

وتتمثل إحدى أهم وظائف المنصة في إدارة وتوثيق العلاقة التعاقدية؛ حيث تنشئ المنشأة عقد الموظف إلكترونيًا متضمنًا بيانات المسمى الوظيفي ومدة العقد وساعات العمل والالتزامات المالية والبنود الأخرى، ثم يرسل العقد إلى العامل عبر حسابه في "قوى أفراد"، ويستطيع العامل قبوله أو رفضه أو طلب تعديله، ولا يصبح العقد موثقًا من الوزارة إلا بعد اتفاق الطرفين. وهذه الآلية مهمة من الناحية التنظيمية لأنها تنقل العامل من وضع المتلقي السلبي للعقد إلى طرف رقمي قادر على الاطلاع والموافقة أو الاعتراض قبل التوثيق (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026ج) .

كما تؤدي قوى دورًا في التنقل الوظيفي؛ إذ تتيح للمنشآت طلب نقل خدمات الموظف المقيم من صاحب عمل آخر، بينما يستطيع العامل استعراض طلب الانتقال وقبوله أو رفضه. وترتبط إمكانية الاستفادة من الخدمة بمجموعة من شروط الامتثال المتعلقة بوضع المنشأة ورخص العمل وحماية الأجور ونطاق التوطين، بما يكشف أن المنصة لا تقدم خدمة مستقلة فقط، بل تربط الحصول على بعض الخدمات بمستوى التزام المنشأة بالقواعد المنظمة لسوق العمل .

وتوفر قوى كذلك خدمات مرتبطة بالتأشيرات المهنية وغيرها من خدمات المنشآت، حيث يمكن للمنشآت المستوفية لشروط التوطين والامتثال إصدار بعض التأشيرات المهنية إلكترونيًا، وهو ما يعكس استخدام البيانات الموجودة في النظام لاتخاذ قرار أهلية المنشأة للحصول على الخدمة بدل مطالبتها بإعادة إثبات وضعها في كل معاملة .

وتعد منصة قوى المنصة الرئيسة من جانب وزارة الموارد البشرية لإصدار وإدارة تأشيرات العمل للعمالة المهنية في منشآت القطاع الخاص والغير منزلية؛ إذ تتيح خدمة "تأشيرات العمل الفورية" إصدار تأشيرات العمل الدائمة، وتأشيرات العمل المؤقتة، وتأشيرات العمل المؤقتة لخدمات الحج والعمرة، إضافة إلى إدارة رصيد الاستقدام وإلغاء بعض التأشيرات غير المستخدمة.

وتشترط الخدمة تحقق المنشأة من متطلبات مثل نطاقات، ورخص العمل، وحماية الأجور، وتوثيق العقود وغيرها، وهو ما يجعل إصدار التأشيرة مرتبطًا بدرجة امتثال المنشأة.

ومن منظور هذه الدراسة، تتمثل القيمة التنظيمية الرئيسة لقوى في ثلاثة أبعاد: توحيد مصدر بيانات العلاقة التعاقدية، وإدماج الامتثال في تقديم الخدمة، وربط بيانات العقود بتنفيذ سياسات أخرى مثل التوطين والتنقل الوظيفي. وهذا يضع قوى في موقع أقرب إلى "البنية الأساسية الرقمية لسوق العمل" منه إلى موقع بوابة خدمات إلكترونية عادية. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه المحمادي وخضرجي (2026) من أن أدوات التحول الرقمي، ومن بينها قوى وتوثيق العقود، عززت ضمانات حقوق العمال ورفعت مستوى الشفافية، مع استمرار أهمية حماية بيانات العامل وضمان الاستخدام المنضبط للتكنولوجيا .

وتوفر مؤشرات تجربة المستفيد دليلًا تشغيليًا إضافيًا؛ فقد بلغ مؤشر الرضا عن خدمة إدارة العقود 92% في الربع الأول من عام 2024، وبلغ الرضا عن خدمة نقل العامل الوافد 95% وفق تقرير وزارة الموارد البشرية. إلا أن هذه المؤشرات تقيس رضا المستخدم عن الخدمة ولا ينبغي تفسيرها باعتبارها قياسًا مباشرًا لأثر المنصة في نتائج سوق العمل، وهي نقطة مهمة ينبغي مراعاتها عند تقييم المنصة علميًا .

### ***ثانيًا: المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف جدارات Jadarat***

تؤدي منصة جدارات وظيفة مختلفة عن قوى؛ إذ تتمحور بصورة أساسية حول المطابقة بين العرض والطلب على العمل .ويعرف صندوق تنمية الموارد البشرية المنصة بأنها منصة وطنية تهدف إلى أن تكون الممكن الرئيس لتوظيف القوى العاملة السعودية من خلال توحيد وتسهيل رحلة الباحثين عن عمل للوصول إلى وظائف منشآت القطاع العام والخاص. ويدير الصندوق المنصة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (241) بتاريخ 1445/3/18هـ (صندوق تنمية الموارد البشرية، 2026أ) .

وتبدأ آلية المنصة من تسجيل الباحث عن عمل عبر النفاذ الوطني، ثم إنشاء ملف مهني، واستعراض الوظائف المتاحة والتقديم عليها، في حين تستطيع الجهات والمنشآت إدارة فرصها الوظيفية من خلال المنصة. وبذلك تعالج جدارات جانبًا رئيسًا من مشكلات سوق العمل يتمثل في تكاليف البحث وعدم تماثل المعلومات بين طالب العمل والمنشأة، وتسعى إلى تجميع فرص القطاعين العام والخاص في نقطة وطنية واحدة .

وتوضح البيانات المنشورة أن المنصة سجلت، حتى 17 يونيو 2025، نحو 2.607مليون فرد مسجل، و14,310 منشآت، ونحو 425,304 شواغر وظيفية منشورة، وهي أرقام تكشف عن اتساع قاعدة البيانات التي يمكن للمنصة أن تعتمد عليها في عمليات البحث والمطابقة (صندوق تنمية الموارد البشرية، 2025) .

غير أن تقييم المنصة علميًا لا ينبغي أن يعتمد على أعداد المسجلين أو الوظائف المنشورة فقط. فالمعيار الأكثر أهمية لتنظيم سوق العمل هو جودة المطابقة؛ أي مدى تحول التسجيل والتقديم إلى مقابلات وتوظيف فعلي، ومدة شغل الوظيفة، واستمرارية العامل في الوظيفة، ومدى تطابق مؤهلاته ومهاراته مع متطلبات الوظيفة. ومن ثم، فإن القيمة المستقبلية لجدارات ستزداد كلما انتقلت من نموذج «محرك بحث للوظائف» إلى نموذج مطابقة ذكية للمهارات والوظائف يستخدم بيانات المؤهلات والمهارات والخبرات والانتقالات المهنية ويربطها بمنظومة التدريب.

وتبرز هنا فجوة تحليلية مهمة يمكن للبحث إبرازها؛ فحجم الوظائف المنشورة والمسجلين مؤشر على الوصول Reach وليس بالضرورة على الفاعليةEffectiveness ، ولذلك سيكون من المفيد أن تطور المنصة مؤشرات معلنة مثل معدل التحويل من التقديم إلى المقابلة، ومن المقابلة إلى التوظيف، ومتوسط مدة البحث، واستدامة التوظيف بعد ستة أو اثني عشر شهرًا.

### ***ثالثًا: منصة مدد Mudad***

تتمثل الوظيفة التنظيمية الأساسية لمنصة مدد في حماية الأجور وتعزيز امتثال منشآت القطاع الخاص. وتصف وزارة الموارد البشرية

المنصة بأنها الواجهة الرسمية لبرنامج حماية الأجور، وتهدف إلى تمكين المنشآت من إثبات دفع الأجور وتوفير حلول لإدارة الرواتب والالتزام (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026د) .

وتقوم آلية النظام على رفع المنشأة ملفًا إلكترونيًا يتضمن بيانات الأجور والتسويات الخاصة بالعاملين، ثم تتم معالجة البيانات ومطابقتها مع الأنظمة ذات الصلة وتحديث نسبة التزام المنشأة. وإذا رصد النظام مخالفة، تستطيع المنشأة تقديم تبرير، ويرسل التبرير إلى العامل الذي يستطيع قبوله أو رفضه من خلال حسابه في مدد، ثم يعاد احتساب الالتزام وفقًا للنتيجة .

وتبرز هنا قيمة تنظيمية تختلف عن مجرد رقمنة كشوف الرواتب؛ إذ تتحول عملية دفع الأجر إلى بيان قابل للتحقق والمراقبة بصورة دورية .وهذا يقلل اعتماد التنظيم على شكوى العامل بعد وقوع المخالفة، ويمكّن الجهة المنظمة من اكتشاف التأخر أو الاختلاف في الأجور من خلال البيانات. وقد وصف المشوح (2026) هذا التطور بأنه انتقال من الحماية العلاجية إلى قدر أكبر من الحماية الوقائية الاستباقية القائمة على الرقابة الآلية .

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن نظام حماية الأجور في السعودية أُدخل عام 2013 ثم أصبحت مدد واجهته الرسمية في نوفمبر 2020، وأن النظام يهدف إلى توفير قاعدة بيانات حديثة عن دفع أجور العاملين والتحقق من مدى التزام المنشآت بمواعيد وقيم الأجور (ILO, 2021).

وقد توسع نطاق البرنامج بصورة كبيرة؛ إذ أفادت الوزارة بأن عدد المنشآت المدرجة في مدد خلال عام 2025 تجاوز مليون منشأة، بما يمثل نحو 94% من منشآت القطاع الخاص، وأن أجور أكثر من عشرة ملايين عامل أصبحت موثقة عبر النظام، بينما تجاوز عدد ملفات الأجور المعالجة 17 مليون ملف بنهاية العام (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026هـ) .

ومن ثم تتمثل القيمة الرئيسة لمدد في تحويل حماية الأجر من نص نظامي يصعب التحقق المستمر من تنفيذه إلى نظام امتثال قائم على البيانات .إلا أن التقييم الكامل لأثر المنصة يحتاج إلى مؤشرات إضافية تتعلق بانخفاض حالات تأخر الأجور، وعدد المخالفات التي تمت تسويتها، ومدة معالجة النزاعات، وليس فقط عدد المنشآت أو الملفات المرفوعة.

***رابعًا: منصة أجير Ajeer***

تختص منصة أجير بتنظيم العمل المؤقت وتيسير استفادة المنشآت من القوى العاملة الموجودة داخل المملكة، بما يوفر بديلًا عن اللجوء إلى الاستقدام الخارجي في الحالات التي يمكن فيها تلبية الاحتياج من السوق المحلي. ومن ثم فإن الوظيفة الاقتصادية والتنظيمية للمنصة تتمثل في إعادة تخصيص القوى العاملة بصورة مؤقتة وزيادة مرونة السوق (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026و) .

ويتم ذلك من خلال إصدار تصريح أجير، وهو وثيقة إلكترونية قانونية تجيز للعامل العمل لدى منشأة معينة خلال فترة زمنية محددة. وتشمل العملية الدخول إلى المنصة، واختيار خدمة التصاريح، وتحديد بيانات العامل والمهنة ومدة العمل، ثم استكمال الموافقات اللازمة. وبذلك توفر المنصة إطارًا رسميًا للعمل المؤقت بدل أن تتم الاستعانة بالعامل خارج إطار قابل للتوثيق والمتابعة .

وتتميز أجير عن قوى بأنها لا تستهدف بالدرجة الأولى إدارة العلاقة الوظيفية طويلة الأمد، وإنما معالجة الاحتياج المؤقت والموسمي للقوى العاملة. وهذا مهم في القطاعات التي تشهد تغيرًا كبيرًا في الطلب خلال مواسم معينة، كما يسهم في رفع معدل الاستفادة من العمالة الموجودة داخل الاقتصاد وتقليل الفجوة الزمنية بين ظهور الحاجة وتوفير العامل.

وقد حصلت أجير في عام 2026 على جائزة تميز ضمن جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS في فئة التوظيف الإلكتروني؛ ووُصفت بأنها توفر حلولًا مرنة للمنشآت وتسهل وصولها إلى القوى العاملة من خلال تصاريح العمل المؤقت والموسمي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026ز) .

ومع ذلك، فإن قياس أثر أجير بصورة علمية يحتاج إلى الانتقال من عدد التصاريح أو مستوى الرضا إلى مؤشرات مثل نسبة الاحتياجات المؤقتة التي تمت تلبيتها بقوى عاملة موجودة داخل المملكة، والوقت اللازم لتوفير العامل، ومدى انخفاض الاعتماد على الاستقدام الجديد في الأنشطة التي تغطيها المنصة. وقد أظهر تقرير تجربة المستفيد لعام 2024 مستوى رضا بلغ 87% عن خدمة تصاريح أجير، وهو مؤشر إيجابي لجودة تقديم الخدمة لكنه لا يمثل بمفرده قياسًا لكفاءة تخصيص العمالة .

### خامسًا: منصة مساند Musaned

تمثل مساند نموذجًا متخصصًا لتنظيم سوق فرعي ذي خصائص مختلفة نسبيًا عن قطاع المنشآت، وهو سوق العمالة المنزلية. وتهدف المنصة إلى تيسير إجراءات الاستقدام، وتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمالة المنزلية ومقدمي خدمات الاستقدام، ورفع مستوى حفظ الحقوق وتعريف الأطراف بحقوقهم والتزاماتهم (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026ح) .

وتتمثل إحدى أهم التحولات التي أحدثتها المنصة في توحيد التعاقد؛ إذ اعتمدت الوزارة عقد التوسط الإلكتروني الموحد، وجعلت مساند الجهة المسؤولة عن توثيق العلاقة بين مكاتب وشركات الاستقدام وأصحاب العمل وإجراء عمليات الاستقدام من خلال المنصة، بما يشمل التعاقد والدفع الإلكتروني، الأمر الذي أتاح للوزارة إمكان متابعة عمليات التعاقد والدفع بصورة أكثر انتظامًا .

واتسعت وظائف مساند لاحقًا لتشمل استقبال شكاوى عقود التوسط من خلال قناة موحدة، ونقل خدمات العمالة المنزلية بين الأفراد بعد موافقة أطراف العلاقة، واستخدام قنوات دفع إلكترونية موثوقة، فضلًا عن تطوير أدوات لعرض السير الذاتية والخبرات المهنية للعمالة الموجودة داخل المملكة .

وتكشف هذه التطورات عن انتقال مساند من كونها منصة استقدام إلى منصة تنظيم دورة العلاقة في سوق العمالة المنزلية؛ إذ تشمل عناصر من البحث والاختيار، والتعاقد، والدفع، ونقل الخدمة، والشكاوى، وحماية الحقوق. وقد بلغ عدد عقود استقدام خدمات العمالة المنزلية عبر المنصة 412,399 عقدًا خلال النصف الأول من 2024، كما استفاد أكثر من 61 ألف صاحب عمل من خدمة نقل الخدمات بين الأفراد، وفق بيانات الوزارة .

ومن منظور تنظيمي، تتمثل قوة مساند في قدرتها على تقليل تعدد القنوات وتحويل مسار كان يتضمن عددًا كبيرًا من الوسطاء والإجراءات إلى رحلة رقمية قابلة للتتبع. وتصف الوزارة هذا التطور صراحة بأنه انتقال من تعدد القنوات إلى منصة تنظيمية موحدة، بما يعزز إمكان المتابعة والتوثيق وإنتاج البيانات عن القطاع .

### سادسًا: منصة مقيم Muqeem

تمثل منصة مقيم أحد المكونات الرقمية المهمة المكملة لتنظيم العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية، إذ تركز بصورة رئيسة على إدارة البيانات والخدمات المرتبطة بالموظفين المقيمين ومعاملاتهم لدى المديرية العامة للجوازات. وتعرف المنصة نفسها بأنها بوابة تتيح للمنشآت الاطلاع على بيانات موظفيها المقيمين وإتمام معاملات الجوازات الخاصة بهم إلكترونيًا وبشكل فوري، دون الحاجة إلى مراجعة مقار المديرية العامة للجوازات. كما تتيح للمنشآت الوصول إلى بيانات محدثة عن المقيمين وإدارة عدد من الإجراءات المرتبطة بالإقامة والتأشيرات، وهو ما يجعلها حلقة تنظيمية تربط إدارة الموارد البشرية داخل المنشأة بالوضع النظامي للعامل الوافد. وتشير البيانات الحالية للمنصة إلى تنفيذ أكثر من 120 مليون عملية تفاعلية وإتاحة أكثر من 34 تقريرًا تفصيليًا، بما يعكس اتساع نطاق استخدامها في إدارة شؤون المقيمين.

وتشمل الوظائف التي تدعمها مقيم الاطلاع على بيانات الموظفين المقيمين، ومتابعة صلاحية الإقامات والتأشيرات واستقبال التنبيهات المتعلقة بانتهائها، فضلًا عن تنفيذ معاملات الجوازات المرتبطة بالعاملين. وتوضح المديرية العامة للجوازات أن الخدمات الإلكترونية المتاحة من خلال قنواتها، ومنها بوابة مقيم، تشمل إصدار وتجديد الإقامة، وإصدار تأشيرات الخروج والعودة والخروج

النهائي وغيرها من الخدمات التي يمكن للمنشآت إنجازها دون مراجعة إدارات الجوازات. وتتمثل القيمة التنظيمية لهذه الخدمات في تقليل الفاصل بين إدارة علاقة العمل وبين إدارة الوضع النظامي للعامل الوافد، وتوفير بيانات أكثر انتظامًا يمكن للمنشأة الاعتماد عليها في متابعة قانونية وجود العامل واستمرارية وثائقه الرسمية.

كما تسهم مقيم في رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية داخل المنشآت من خلال توفير التنبيهات والتقارير المتعلقة بالمقيمين والتأشيرات، والحد من الاعتماد على المعاملات اليدوية. وتصف شركة علم المنصة بأنها أداة تسهم في تحسين إجراءات إدارة الموظفين المقيمين ورفع كفاءة إدارة الموارد البشرية وتسريع الوصول إلى المعلومات، بينما تتيح الباقات المتقدمة إمكانات أوسع للتقارير والربط مع الأنظمة الداخلية للمنشأة، وهو ما يتيح انتقالًا من استخدام المنصة لإتمام المعاملة المنفردة إلى دمج بيانات المقيمين ضمن عمليات إدارة الموارد البشرية في المنشأة.

ومن منظور تنظيم سوق العمل، تختلف الوظيفة الأساسية لمقيم عن وظيفة منصة قوى؛ فقوى تركز على تنظيم العلاقة العمالية من حيث العقود، والانتقال الوظيفي، وخدمات المنشآت، والامتثال لأنظمة العمل، في حين تركز مقيم على البعد الإقامي والجوازي للعامل الوافد. ويظهر التكامل الوظيفي بين المنصتين بصورة خاصة في حالات انتقال العمالة الوافدة؛ حيث تبدأ عملية نقل الخدمات وإدارة العقد من خلال قوى، وتنعكس بعد إتمام الإجراءات بيانات العامل على المنشأة الجديدة والأنظمة الحكومية المرتبطة، بينما تمثل مقيم القناة التي تعتمد عليها المنشأة في إدارة كثير من الإجراءات اللاحقة المرتبطة بالإقامة والتأشيرات والوضع النظامي للعامل. وتوضح وزارة الموارد البشرية أن خدمة نقل الموظفين في قوى مؤتمتة إلكترونيًا، وأن إتمام النقل يؤدي إلى انعكاس بيانات العامل على المنشأة الجديدة واستكمال الإجراءات لدى الأنظمة الحكومية ذات العلاقة.

كما يوجد تكامل وظيفي بين مقيم وأجير؛ إذ تتطلب بعض تصاريح العمل المؤقت للوافدين أو المرافقين وجود إقامة سارية، وهو ما يجعل سلامة بيانات الإقامة والوضع النظامي للعامل شرطًا سابقًا للاستفادة من بعض صور العمل المؤقت. وتوضح متطلبات "أجير" أن العامل الوافد الأساسي والمرافق يجب أن تكون إقاماتهما سارية في الحالات التي تشملها الخدمة، بما يعكس ارتباط تنظيم العمل المؤقت بالوضع النظامي للعامل.

ويمتد التكامل الوظيفي كذلك إلى مدد؛ فبينما تجيب مقيم عن جانب من سؤال: "هل وضع العامل الوافد وإقامته وتأشيرته نظامية ومحدثة؟"، تركز مدد على سؤال آخر هو: "هل حصل العامل على أجره وفق الالتزامات النظامية؟". وبذلك تغطي المنصتان بعدين مختلفين من العلاقة التنظيمية: شرعية واستمرارية الوضع الإقامي من جهة، والامتثال المالي وحماية الأجر من جهة أخرى. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود ربط تقني مباشر بين المنصتين، وإنما يشير إلى التكامل بين الوظائف التنظيمية التي تؤديها كل منهما داخل منظومة سوق العمل.

ومن ثم، يمكن تصنيف مقيم بوصفها منصة لإدارة الوضع النظامي والإقامي للعمالة الوافدة، وتتمثل قيمتها التنظيمية في تحويل معاملات الجوازات والإقامة والتأشيرات وبيانات المقيمين من إجراءات منفصلة تعتمد على المراجعة المباشرة إلى بيانات وخدمات رقمية يمكن للمنشآت الوصول إليها ومتابعتها بصورة مستمرة. وهذا يجعلها مكونًا مكملًا لقوى ومدد وأجير في بناء دورة رقمية أكثر تكاملًا لإدارة العامل الوافد، تبدأ من العلاقة العمالية، وتمر بالوضع النظامي والإقامة، وتمتد إلى الأجر والتنقل والعمل المؤقت.

***سابعاً: منصة العمل المرن***

تستهدف منصة العمل المرن تنظيم أحد أنماط العمل غير التقليدية، حيث تتيح للمواطن السعودي وصاحب العمل إنشاء علاقة تعاقدية يكون الأجر فيها محسوبًا على أساس الساعة. ويتم توثيق العقد من خلال المنصة بحيث تصبح العلاقة نظامية وقابلة للإثبات والمتابعة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026ط) .

وتتم رحلة التعاقد من خلال تسجيل العامل أو المنشأة والتحقق من الهوية، ثم إنشاء العقد وإرساله للعامل الذي يستطيع الاطلاع عليه وقبوله أو رفضه، وبعد القبول يظهر العقد بوصفه عقدًا موثقًا. ووفق الصفحة التشغيلية الحالية للخدمة، يصل الحد الأعلى الإجمالي إلى 160 ساعة شهريًا للفرد في منشأة واحدة أو أكثر .

وتكمن الوظيفة التنظيمية للعمل المرن في إدخال العمل الجزئي القائم على الساعة في إطار رسمي موثق، وهو ما يمكن أن يوسع خيارات المشاركة في السوق أمام الطلاب والباحثين عن عمل والأفراد الراغبين في دخل إضافي، كما يوفر للمنشآت قدرة أكبر على مواءمة ساعات العمل مع الطلب الفعلي. وقد أكدت الوزارة عند تعديل تنظيم العمل المرن في عام 2024 أن الهدف يشمل توفير فرص للباحثين عن عمل والعاملين الراغبين في زيادة دخولهم، مع حفظ الحقوق عبر توثيق العقود إلكترونيًا .

وتشير البيانات إلى اتساع استخدام هذا النمط؛ إذ تجاوز عدد العقود الموثقة منذ إطلاقه 700 ألف عقد وفق بيانات الوزارة لعام 2025 .كما توصل رشاد (2024)، في دراسة على 155 موظفًا في بيئة سعودية، إلى وجود علاقة بين أبعاد ترتيبات العمل المرن ومستويات الرضا الوظيفي، الأمر الذي يدعم أهمية النظر إلى المرونة بوصفها عنصرًا في تصميم علاقة العمل وليس مجرد أداة لتقليل ساعاتها. ومع ذلك، يقدم العمل المرن مثالًا واضحًا على المفاضلة بين المرونة والحماية؛ فالصفحة الرسمية للخدمة توضح أن هذا النمط لا يرتب بعض المنافع المقررة في العلاقة التقليدية مثل الإجازات مدفوعة الأجر ومكافأة نهاية الخدمة. ومن ثم، فإن اتساع العمل المرن ينبغي تقييمه ليس فقط بعدد العقود، وإنما أيضًا بجودة فرص العمل واستدامتها ودورها بوصفها انتقالًا إلى وظيفة مستقرة أو مصدر دخل مكمل .

***ثامنًا: منصة العمل عن بُعد***

تمثل منصة العمل عن بُعد أحد المسارات الرقمية التي طورتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتنظيم أنماط العمل غير المرتبطة بالحضور المكاني التقليدي، وتهدف بصورة رئيسة إلى تجسير الفجوة بين أصحاب الأعمال والباحثين عن عمل الذين قد تحول العوامل الجغرافية أو الاجتماعية أو الشخصية دون وصولهم إلى فرص العمل التقليدية. وتتيح المنصة لأصحاب الأعمال إنشاء المشاريع والوظائف والإعلان عنها، كما تمكّن من إنشاء وتوثيق عقد العمل عن بُعد إلكترونيًا، بما يجعل هذا النمط من العمل جزءًا من العلاقة العمالية النظامية وليس مجرد ترتيب غير رسمي بين العامل والمنشأة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026).

وتقوم آلية المنصة على تسجيل المنشأة، وإنشاء المشروع والوظيفة، وإعداد العقد الإلكتروني وإرساله إلى العامل لقبوله، ثم التحقق من تسجيل العامل في التأمينات الاجتماعية بوصفه عاملًا عن بُعد. وتوضح الضوابط الرسمية أن العامل المستفيد من هذا النمط يجب أن يكون سعودي الجنسية، وأن العمل يمكن أن يكون بدوام كامل أو جزئي، مع اعتماد تقنيات الاتصال والمعلومات في أداء الواجبات الوظيفية خارج مقر العمل المعتاد.

وتتمثل القيمة التنظيمية للمنصة في فصل فرصة العمل عن الموقع الجغرافي دون فصلها عن الإطار النظامي لعلاقة العمل؛ فالعمل عن بُعد يظل مرتبطًا بعقد موثق وبالتسجيل في التأمينات الاجتماعية، وهو ما يميزه عن العمل الحر. كما يمكن أن يسهم هذا النمط في توسيع المشاركة الاقتصادية للفئات التي تواجه قيودًا مكانية أو اجتماعية، وفي تمكين المنشآت من الوصول إلى المواهب خارج نطاقها الجغرافي. وتدعم الأدبيات السعودية الحديثة أهمية المرونة المكانية؛ إذ تشير الدراسات إلى أن العمل عن بُعد أصبح عنصرًا مؤثرًا في تصميم العمل والإنتاجية والرضا والتكيف التنظيمي، مع بقاء تحديات ترتبط بالإدارة والتواصل والموارد التقنية ( Alsulami et al., 2023; Alfalah et al., 2025). ويختلف العمل عن بُعد عن العمل المرن من حيث البعد التنظيمي؛ فالعمل المرن يعيد تعريف زمن العمل وآلية احتساب الأجر من خلال التعاقد بالساعة، بينما يعيد العمل عن بُعد تعريف مكان أداء العمل مع استمرار العلاقة العمالية. ومن ثم، تكمل المنصتان بعضهما في تنظيم أنماط العمل الحديثة: الأولى توفر المرونة الزمنية، والثانية توفر المرونة المكانية.

***تاسعًا: منصة العمل الحر***

تمثل منصة العمل الحر مسارًا مختلفًا عن منصات التوظيف التقليدي؛ إذ تستهدف تنظيم النشاط المهني المستقل الذي يمارسه الفرد خارج إطار علاقة العمل التقليدية بين الموظف وصاحب العمل. وتتيح المنصة للمواطن السعودي إصدار وتجديد وثيقة العمل الحر إلكترونيًا، والاستفادة من مزايا وخدمات ومحفزات وبرامج دعم وتمويل مرتبطة بالوثيقة. وتوضح الوزارة أن إصدار الوثيقة يتم إلكترونيًا من خلال النفاذ الوطني، وأن الخدمة موجهة للسعوديين ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر وفق الشروط المحددة لكل فئة مهنية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026).

وتتمثل الوظيفة التنظيمية الأساسية للمنصة في إضفاء الصفة الرسمية على العمل المستقل؛ إذ تمنح الممارس هوية مهنية رقمية تثبت ممارسته لنشاط معتمد، بما يسمح بتمييز النشاط المستقل النظامي عن النشاط غير المنظم. ومن هذه الزاوية، فإن العمل الحر لا يمثل مجرد قناة للحصول على فرص إضافية، وإنما يعد آلية لتوسيع حدود سوق العمل الرسمي بحيث تشمل أنماطًا من النشاط الاقتصادي لا تقوم بالضرورة على عقد عمل وأجر شهري ومنشأة واحدة.

وتكتسب هذه الوظيفة أهمية في ظل التوسع في اقتصاد المنصات والعمل القائم على المشاريع والمهام؛ إذ بيّن AlObaid (2020) أن اختيار العمل المستقل في السوق السعودي يرتبط بعوامل مالية وغير مالية وخصائص فردية ومهنية، بينما توضح دراسات اقتصاد المنصات في السعودية أن اتساع العمل المستقل والقصير الأجل يثير في الوقت ذاته مسائل تتعلق بالتصنيف القانوني والحماية الاجتماعية وحقوق العاملين (Alanzi, 2021; Alharbi, 2021).

ومن ثم، فإن القيمة التنظيمية لمنصة العمل الحر تتمثل في نقل جزء من النشاط المهني المستقل إلى المجال الرسمي القابل للتعريف والتوثيق والدعم. ومع ذلك، يجب التمييز بين العمل الحر والعمل المرن والعمل عن بُعد؛ فالعمل المرن والعمل عن بُعد يظلان في الأصل شكلين من أشكال علاقة العمل بين عامل وصاحب عمل، بينما يقوم العمل الحر على استقلال الممارس وعدم خضوعه بالضرورة لعلاقة وظيفية تقليدية.

***عاشرًا: منصة التحقق المهني***

تضيف منصة التحقق المهني بعدًا نوعيًا إلى التنظيم الرقمي لسوق العمل السعودي؛ إذ لا تركز على عدد العمالة الوافدة أو إجراءات دخولها فحسب، وإنما على جودة رأس المال البشري الوافد ومواءمة مؤهلاته وخبراته مع المهنة التي سيعمل بها. وقد أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية منصة إلكترونية موحدة ضمن برنامج الاعتماد المهني للتحقق من المؤهلات والمهارات والخبرات للعاملين الوافدين، سواء كانوا داخل المملكة أو خارجها قبل الدخول، وفق التصنيفات السعودية المعتمدة للمهن والمؤهلات (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2026).

وتتمثل آلية التحقق في التأكد من صحة الشهادات الأكاديمية من خلال جهات إصدارها، والتحقق من الخبرات المهنية، ثم فحص مدى مواءمة المؤهل والخبرة مع المهنة المستهدفة. ويستهدف البرنامج بصورة خاصة العمالة ذات المهارات العالية، ويهدف إلى منع تدفق العمالة غير المؤهلة ورفع جودة القوى العاملة والإنتاجية وتحسين موثوقية بيانات المهارات في السوق. وقد أعلنت الوزارة في يناير 2025 اكتمال تغطية جميع الدول المستهدفة وعددها 160 دولة وتغطية 1,007 مهن ضمن مراحل تطبيق الخدمة.

وتكتسب المنصة أهمية تنظيمية لأنها تغير منطق استقدام العمالة من التركيز على عدد العمال والمهن إلى التركيز بصورة متزايدة على المهارة والمؤهل والملاءمة المهنية. كما أصبحت هذه الوظيفة أكثر أهمية مع اتجاه المملكة إلى تصنيف رخص عمل غير السعوديين بحسب مستويات المهارة، بما يدعم بناء سوق عمل أكثر قدرة على التمييز بين مستويات رأس المال البشري الوافد واستقطاب المهارات الأعلى قيمة للاقتصاد.

وتتكامل وظيفة التحقق المهني مع «قوى» من حيث أن التحقق يسبق أو يدعم عملية استقطاب العامل ومطابقة مؤهلاته مع المهنة، بينما تتولى قوى إدارة عدد من مراحل الاستقدام والعقد ورخصة العمل بعد ذلك. كما تتكامل مع «مقيم» الذي يدير الوضع الإقامي والجوازي للعامل بعد دخوله المملكة؛ وبذلك يمكن النظر إلى التحقق المهني بوصفه بوابة جودة قبل وأثناء الدخول إلى سوق العمل، بينما تمثل قوى ومقيم ومدد طبقات تنظيمية لاحقة لإدارة العلاقة العمالية والإقامة والأجر.

**جدول (1): التحليل المقارن للوظائف التنظيمية للمنصات الرقمية الرئيسة في سوق العمل السعودي**

| المنصة | الهدف الرئيس | الفئات الرئيسة | آلية العمل | الوظيفة التنظيمية | القيمة التنظيمية الأبرز |
|---|---|---|---|---|---|
| **قوى** | توحيد وأتمتة خدمات منظومة العمل | العمال، المنشآت، أصحاب العمل | إدارة العقود والخدمات والتنقل والتأشيرات والامتثال إلكترونيًا | تنظيم العلاقة التعاقدية وحركة العمالة والامتثال | إنشاء مصدر رقمي موحد لبيانات العلاقة العمالية وربطه بسياسات مثل نطاقات |
| **جدارات** | ربط القوى العاملة السعودية بالفرص الوظيفية | الباحثون السعوديون عن عمل والجهات الحكومية والخاصة | ملف مهني، نشر وظائف، بحث وتقديم وترشيح | المطابقة بين العرض والطلب | تقليل تكاليف البحث وتجميع فرص القطاعين العام والخاص |
| **مدد** | حماية الأجور وإدارة الامتثال | منشآت القطاع الخاص والعاملون | رفع ملفات الأجور ومطابقتها ورصد المخالفات والتبريرات | حماية الأجور والرقابة | تحويل دفع الأجر إلى عملية موثقة وقابلة للرصد المنتظم |
| **أجير** | تنظيم العمل المؤقت والموسمي | المنشآت والقوى العاملة المؤهلة | إصدار تصاريح محددة المدة للعمل لدى منشأة | إعادة تخصيص العمالة مؤقتًا | زيادة مرونة استخدام القوى العاملة الموجودة داخل المملكة |
| **مساند** | تنظيم سوق واستقدام العمالة المنزلية | أصحاب العمل، العمالة المنزلية، مكاتب وشركات الاستقدام | تعاقد ودفع ونقل خدمة وشكاوى وخدمات استقدام رقمية | تنظيم الاستقدام والعلاقة التعاقدية | توحيد رحلة الاستقدام والتعاقد والدفع والرقابة في قناة واحدة |
| **مقيم** | إدارة شؤون الموظفين المقيمين ومعاملاتهم الإقامية والجوازية | المنشآت والموظفون المقيمون بصورة غير مباشرة | الاطلاع على بيانات المقيمين وتنفيذ ومتابعة معاملات الإقامة والتأشيرات والتنبيهات والتقارير | تنظيم الوضع الإقامي والنظامي للعمالة الوافدة | ربط إدارة الموارد البشرية بالبيانات الرسمية المحدثة للإقامة والتأشيرات وحركة العامل الوافد |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **العمل المرن** | تنظيم العمل بالأجر على أساس الساعة | المواطنون والمنشآت | إنشاء وتوثيق عقد إلكتروني محسوب بالساعة | تنظيم أنماط العمل غير التقليدية | إضفاء الصفة النظامية على العمل المرن وتوسيع خيارات المشاركة الاقتصادية |
| **العمل عن بُعد** | تنظيم العمل خارج المقر التقليدي للمنشأة وتوسيع الوصول إلى فرص العمل | المواطنون السعوديون والمنشآت | إنشاء الوظائف والعقود عن بُعد وتوثيقها إلكترونيًا وربط العامل بعلاقة عمل نظامية | تنظيم المرونة المكانية في علاقة العمل | فصل فرصة العمل عن الموقع الجغرافي مع المحافظة على الإطار النظامي والتعاقدي للعلاقة العمالية |
| **العمل الحر** | تنظيم النشاط المهني المستقل وإدخاله ضمن الاقتصاد الرسمي | المواطنون السعوديون الممارسون للمهن والأنشطة المعتمدة | إصدار وتجديد وثيقة العمل الحر إلكترونيًا وربطها بالمهنة والاستفادة من الخدمات والمحفزات المرتبطة بها | تنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على العمل المستقل | توسيع حدود سوق العمل الرسمي لتشمل النشاط المهني المستقل خارج علاقة التوظيف التقليدية |
| **التحقق المهني** | التحقق من جودة ومؤهلات ومهارات العمالة الوافدة وملاءمتها للمهن | العمالة الوافدة المهنية والمنشآت المستقدمة لها | التحقق إلكترونيًا من الشهادات والمؤهلات والخبرات والمهارات ومواءمتها مع المهنة وفق التصنيفات المعتمدة | تنظيم جودة ومهارات رأس المال البشري الوافد | الانتقال من تنظيم حجم العمالة الوافدة فقط إلى تنظيم نوعيتها ومهاراتها ومواءمتها الفعلية لاحتياجات سوق العمل |

**المصدر:** إعداد الباحث استنادًا إلى البيانات والوثائق الرسمية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية

### المطلب الثالث: الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة في سوق العمل السعودي.

لا تقتصر أهمية المنصات الرقمية في سوق العمل السعودي على تقديم خدمات منفصلة، بل تظهر قيمتها الحقيقية في كيفية تكاملها عبر المراحل المختلفة التي يمر بها الفرد داخل السوق، منذ البحث عن فرصة العمل أو بدء النشاط المهني، مرورًا بالتعاقد والتنظيم والامتثال، وصولًا إلى الانتقال المهني أو انتهاء العلاقة. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم التجربة السعودية بوصفها هندسة رقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة، تختلف باختلاف صفة الفرد ونوع العلاقة التي تربطه بالسوق.

وبناءً على ذلك، يمكن تحليل هذه الهندسة الرقمية من خلال أربعة مسارات رئيسة: المسار المهني والتنظيمي للموظف المواطن في العمل التقليدي الكامل، والمسار المهني والتنظيمي للمواطن في العمل الحر، والمسار المهني والتنظيمي للعامل المهني الوافد، والمسار المهني والتنظيمي للعامل المنزلي الوافد.

***أولًا: المسار المهني والتنظيمي للموظف المواطن في العمل التقليدي الكامل***

يمثل هذا المسار النموذج الأقرب إلى العلاقة الوظيفية التقليدية في القطاع الخاص، حيث تبدأ رحلة الموظف المواطن من البحث عن الفرصة والتقديم عليها، ثم الانتقال إلى مرحلة التعاقد والتسجيل النظامي، فمرحلة الاستمرار في العمل وما يرتبط بها من حماية للأجر والتأمينات والحقوق النظامية، ثم مرحلة الانتقال أو انتهاء العلاقة. ولإيضاح هذا المسار بصورة أكثر تنظيمًا، يعرض الشكل الآتي البنية المفاهيمية للمسار المهني والتنظيمي للموظف المواطن في العمل التقليدي الكامل.

**شكل (1): الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للموظف المواطن في العمل التقليدي الكامل**

**المصدر:** من إعداد الباحث

يبيّن الشكل أن المنصات لا تعمل هنا على نحو متوازٍ فقط، بل تتوزع وظيفيًا على مراحل المسار المهني والتنظيمي للمواطن. فجدارات تؤدي وظيفة الدخول إلى السوق عبر المطابقة بين الباحث عن عمل والفرص المتاحة، ثم تتولى قوى إنشاء العلاقة العمالية وتوثيقها، بينما تمثل التأمينات الاجتماعية الإطار النظامي المرتبط بالحماية التأمينية ومدد الاشتراك، وتؤدي مدد دورًا رقابيًا في حماية الأجور ومتابعة التزام المنشأة. وتكشف هذه الدورة أن التنظيم الرقمي للمواطن الموظف لا يقوم على منصة واحدة، وإنما على بنية مترابطة تجمع بين التوظيف والتعاقد والتأمين والامتثال المالي ضمن سلسلة تنظيمية متكاملة.

***ثانيًا: المسار المهني والتنظيمي للمواطن في العمل الحر***

يختلف العمل الحر عن العمل التقليدي في أنه لا يقوم على علاقة وظيفية بين عامل وصاحب عمل، بل على نشاط مهني مستقل يمارسه الفرد باسمه ولحسابه. ومن ثم، فإن المسار المهني والتنظيمي هنا لا يبدأ بالتوظيف في منشأة، وإنما يبدأ بإثبات الصفة المهنية المستقلة

للفرد، ثم الانتقال إلى ممارسة النشاط وتجديده واستمراره. ولتوضيح هذا المسار، يعرض الشكل الآتي المسار المهني والتنظيمي للمواطن في العمل الحر.

**شكل (2): الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للمواطن في العمل الحر**

**المصدر:** من إعداد الباحث

يوضح الشكل أن منصة العمل الحر تمثل العمود الفقري التنظيمي لهذا المسار، إذ تؤدي وظيفة جوهرية تتمثل في إضفاء الصفة الرسمية على النشاط المهني المستقل. وعلى خلاف المسار التقليدي، لا يمر المسار المهني والتنظيمي للعمل الحر بمنصات مثل قوى أو مدد لغياب العلاقة التعاقدية الوظيفية بالمعنى التقليدي، بل تتمحور حول إثبات الممارسة المهنية وتنظيمها وربطها بالهوية المهنية الرقمية. ومن هنا، فإن قيمة المنصة لا تكمن فقط في تمكين الأفراد من إصدار وثيقة، بل في توسيع حدود سوق العمل الرسمي ليشمل أنشطة مهنية كانت قد تُمارس خارج الإطار المؤسسي المنظم.

***ثالثًا: المسار المهني والتنظيمي للعامل المهني الوافد:***

يتمثل المسار المهني والتنظيمي للعامل المهني الوافد أكثر المسارات تعقيدًا، لأنها لا تتعلق بعلاقة العمل وحدها، بل تشمل أيضًا تنظيم المهارة، والاستقدام، والتأشيرة، والدخول إلى المملكة، ورخصة العمل، والإقامة، والأجر، والتنقل بين المنشآت، ثم الخروج النهائي عند انتهاء العلاقة. ولعرض هذا المسار المتكامل، يقدم الشكل الآتي البنية الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للعامل المهني الوافد في سوق العمل السعودي.

**شكل (3): الهندسة الرقمية لمسار المهني والتنظيمي للعامل المهني الوافد**

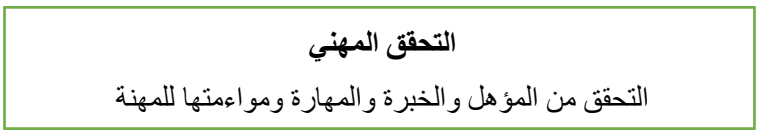

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الشكل السابق أن المسار المهني والتنظيمي للعامل الوافد تقوم على طبقات تنظيمية متتابعة ومتكاملة. فالمرحلة الأولى لا تتعلق بالدخول إلى السوق مباشرة، بل بالتحقق من جودة رأس المال البشري من خلال التحقق المهني. ثم يأتي دور قوى في إدارة طلب الاستقدام وتأشيرة العمل من جهة سوق العمل، قبل أن تستكمل منصة التأشيرات التابعة لوزارة الخارجية الإجراءات القنصلية المرتبطة بالدخول. وبعد الوصول إلى المملكة، تتوزع الوظائف التنظيمية بين قوى في إدارة العلاقة العمالية ورخصة العمل، ومقيم

في إدارة الوضع الإقامي والجوازي، ومدد في حماية الأجر، والتأمينات الاجتماعية في التغطية النظامية، بينما تتدخل أجير حين تكون هناك حاجة إلى استخدام العامل في إطار مؤقت أو موسمي. ويكشف هذا المسار أن العامل الوافد يخضع لتنظيم رقمي أشمل من المواطن، لأنه يجمع بين التنظيم المهني، والتنظيم العمالي، والتنظيم الإقامي، والتنظيم المالي في دورة واحدة.

***رابعًا: المسار المهني والتنظيمي للعمالة المنزلية الوافدة***

تختلف العمالة المنزلية الوافدة عن العمالة المهنية في منشآت القطاع الخاص، لأنها تخضع لمنظومة أكثر تخصصًا تقودها منصة مساند، التي لا تكتفي بدور الوسيط في الاستقدام، بل تؤدي دورًا تنظيميًا يغطي جزءًا كبيرًا من دورة العلاقة منذ التأشيرة وحتى التعاقد والدفع ونقل الخدمات والشكاوى. ولتوضيح خصوصية هذا المسار، يعرض الشكل الآتي المسار المهني والتنظيمي للعمالة المنزلية الوافدة.

**شكل (4): الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للعمالة المنزلية الوافدة**

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الشكل (4) أن مساند تمثل هنا منصة شبه متكاملة للمسار المهني والتنظيمي للعامل المنزلي الوافد، على خلاف المسار المهني والتنظيمي للعامل المهني الوافد التي تتوزع على عدة منصات رئيسة. ففي هذا المسار، يبدأ المسار المهني والتنظيمي للعامل المنزلي من التأشيرة والاستقدام عبر مساند، ثم ينتقل إلى التعاقد والدفع والمتابعة داخل المنصة نفسها، ثم إلى خدمات الشكاوى ونقل

الخدمات عند استمرار العلاقة أو تغيرها. ومن ثم، تتمثل خصوصية هذا المسار في أن مساند لا تنظم مرحلة واحدة فقط، بل يدير المسار شبه الكامل لسوق العمالة المنزلية، بما يعكس الطبيعة الخاصة لهذا القطاع واحتياجه إلى قناة رقمية موحدة تقلل الوسطاء وتزيد من قابلية التتبع والرقابة.

## المبحث الثالث: التحليل والمناقشة:

يكشف تحليل منظومة المنصات الرقمية والهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية أن التحول الرقمي تجاوز مرحلة تقديم الخدمات إلكترونيًا إلى مرحلة أكثر تقدمًا تتمثل في استخدام المنصات والبيانات بوصفها أدوات لتنظيم العلاقات داخل سوق العمل. فقد أصبحت مراحل البحث عن العمل، والتعاقد، والاستقدام، والتحقق من المهارات، وحماية الأجور، والإقامة، والتنقل، والعمل المرن والمستقل، تخضع بدرجات متفاوتة لمسارات رقمية قابلة للتوثيق والمتابعة، وهو ما يعكس تحولًا في آليات تنظيم السوق ذاته.

### *1- الانتقال من رقمنة المعاملة إلى التنظيم القائم على البيانات:*

تظهر التجربة السعودية انتقالًا تدريجيًا من رقمنة المعاملات إلى التنظيم القائم على البيانات؛ إذ لم تعد البيانات التي تنتجها المنصات مجرد مدخلات لإتمام الخدمة، بل أصبحت تستخدم في التحقق من الامتثال وتنفيذ السياسات التنظيمية. ويتضح ذلك في اعتماد بيانات العقود الموثقة في قوى، وبيانات الأجور في مدد، وبيانات الإقامة والتأشيرات في مقيم، وبيانات المؤهلات والخبرات في التحقق المهني. وتتمثل أهمية هذا التحول في أن الجهة التنظيمية تصبح أكثر قدرة على متابعة السوق استنادًا إلى بيانات محدثة بدل الاعتماد بصورة أساسية على المستندات والإقرارات المنفصلة.

ويعني ذلك أن التحول الرقمي في سوق العمل السعودي لم يعد مقتصرًا على تسريع الخدمة، وإنما أصبح يساهم في إعادة تشكيل الآلية التي يتم بها إثبات العلاقة العمالية، والتحقق من الحقوق والالتزامات، وتحديد أهلية المنشأة أو العامل للحصول على بعض الخدمات.

### *2- الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الرقمية الاستباقية:*

من أهم التحولات التي أفرزتها الرقمنة إمكان الانتقال جزئيًا من الرقابة التي تبدأ بعد وقوع المخالفة إلى الرقابة القائمة على البيانات والمؤشرات. ويظهر ذلك بصورة واضحة في حماية الأجور؛ حيث تسمح مدد بمقارنة بيانات الأجور ومراقبة مستوى التزام المنشآت، بدل الاعتماد فقط على شكوى العامل بعد التأخر في دفع الأجر. كما تسمح العقود الرقمية في قوى بتوفير مرجع موثق يمكن استخدامه في التحقق من شروط العلاقة العمالية.

وبذلك تتيح المنصات للجهات التنظيمية إمكان رصد أنماط عدم الامتثال بصورة أسرع، غير أن تحقيق الرقابة الاستباقية بصورة أكثر تقدمًا يتطلب توسيع استخدام التحليلات الرقمية وربط المؤشرات بين المنصات المختلفة، مع ضمان عدم الاعتماد الكامل على القرارات الآلية في المسائل التي تمس حقوق العامل.

### *3- تكامل المنصات عبر المسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة:*

يُظهر نموذج الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة أن أهم خصائص التجربة السعودية تتمثل في توزيع الوظائف التنظيمية بين منصات متخصصة تتفاعل عبر مراحل مختلفة من حياة الفرد داخل سوق العمل. فالمواطن الموظف ينتقل بين جدارات وقوى والتأمينات ومدد، بينما يخضع العامل المهني الوافد لمسار أكثر تعقيدًا يجمع بين التحقق المهني وقوى ومنصة التأشيرات ومقيم ومدد والتأمينات في حدود فرع الأخطار المهنية، إضافة إلى أجير في حالات العمل المؤقت. أما العامل المنزلي فتدور معظم دورته التنظيمية حول مساند، في حين يمثل العمل الحر مسارًا مستقلًا نسبيًا خارج علاقة التوظيف التقليدية.

ويشير ذلك إلى أن وحدة التحليل الحقيقية ليست المنصة منفردة وإنما رحلة العامل بين المنصات؛ ففاعلية التنظيم الرقمي تتحدد بمدى قدرة الفرد والمنشأة والجهة المنظمة على الانتقال بين مراحل هذه الرحلة دون ازدواجية أو فقد للمعلومات أو تكرار غير ضروري للإجراءات.

### 4- نقاط القوة في الهندسة الرقمية السعودية:

تتمثل أبرز نقاط القوة في النموذج السعودي في شمول الوظائف التنظيمية التي تغطيها المنصات؛ إذ تشمل التوظيف والتعاقد والأجور والاستقدام والإقامة والتحقق من المؤهلات والعمل المؤقت والمرن وعن بُعد والعمل الحر والعمالة المنزلية. كما يبرز التخصص الوظيفي لكل منصة، بما يسمح بتطوير أدوات أكثر ملاءمة لطبيعة المهمة التنظيمية، إلى جانب التوسع في التوثيق الإلكتروني وتقليل التعاملات الورقية ورفع قابلية تتبع المعاملات.

كما تتميز المنظومة بقدرتها على تنظيم أكثر من نموذج للعمل؛ فلم يعد التنظيم محصورًا في الوظيفة التقليدية بدوام كامل، وإنما امتد إلى العمل بالساعة، والعمل عن بُعد، والعمل المستقل، والعمل المؤقت، وهو ما يزيد قدرة السوق على استيعاب تحولات أنماط العمل الحديثة.

### 5- الفجوات والتحديات:

على الرغم من اتساع المنظومة، تتمثل إحدى أهم الفجوات في أن تعدد المنصات قد يؤدي إلى تجزئة رحلة العامل إذا لم يصاحبه تكامل عميق للبيانات والخدمات. ومن ثم، فإن التحدي المستقبلي لا يتعلق بإنشاء منصات إضافية بقدر ما يتعلق بمدى قدرة المنصات الحالية على تبادل البيانات والعمل ضمن مسار رقمي متصل يتمحور حول العامل أو المنشأة.

كما تبرز الحاجة إلى تطوير مؤشرات لقياس نتائج المنصات وليس حجم استخدامها فقط؛ فعدد العقود أو المستخدمين أو الوظائف المنشورة لا يكفي وحده لتحديد الأثر التنظيمي. والأكثر أهمية هو قياس مؤشرات مثل مدة التوظيف، وجودة المطابقة، واستدامة الوظيفة، وانخفاض مخالفات الأجور، وسرعة تسوية المشكلات، وكفاءة انتقال العمالة، ومدى تطابق المؤهلات مع المهن.

ويضاف إلى ذلك تحديات حماية البيانات والخصوصية، والأمن السيبراني، وسهولة استخدام المنصات، والفجوة الرقمية، إضافة إلى ضرورة تطوير قواعد واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات الخوارزمية مستقبلًا، بحيث تظل القرارات المؤثرة في الحقوق قابلة للتفسير والمراجعة والاعتراض.

### 6- اتجاهات تطوير النموذج السعودي:

تشير نتائج التحليل إلى أن المرحلة التالية من تطور التنظيم الرقمي لسوق العمل ينبغي أن تركز على الانتقال من منظومة منصات رقمية متخصصة إلى منظومة بيانات مترابطة تتمحور حول المسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير ملف مهني رقمي متكامل يجمع وفق ضوابط الحوكمة والخصوصية بيانات المؤهلات والمهارات والعقود والخبرات والتدريب والانتقالات المهنية، بحيث يستطيع الفرد والجهات المختصة الاستفادة منه عبر المراحل المختلفة دون إعادة بناء البيانات في كل منصة.

كما تبرز أهمية ربط بيانات التوظيف في جدارات بصورة أعمق ببيانات المهارات والتدريب، والاستفادة من بيانات التحقق المهني والوظائف والعقود في بناء مؤشرات أكثر دقة لاحتياجات المهن والمهارات. ويمكن كذلك تطوير التحليلات التنبؤية لدعم صنع السياسات وتوجيه التدريب والاستقدام والتوطين، مع المحافظة على الحوكمة والشفافية والمراجعة البشرية.

وتشير الممارسات الدولية بصورة عامة إلى ثلاثة اتجاهات يمكن الاستفادة منها دون الحاجة إلى نقل نماذج دولية كاملة، وهي: تعميق التشغيل البيني وتبادل البيانات بين الجهات، وربط التوظيف بالمهارات والتدريب، واستخدام التحليلات والذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة في المطابقة والتوجيه والتنبؤ. ويمكن أن تمثل هذه الاتجاهات امتدادًا طبيعيًا للهندسة الرقمية التي بنتها المملكة بالفعل.

## 3. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تنظيم سوق العمل في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة المنصات الرقمية ووظائفها التنظيمية، وتحليل كيفية تكاملها عبر المراحل المختلفة التي يمر بها العامل أو الموظف داخل السوق. وقد أظهر التحليل أن التحول الرقمي في المملكة تجاوز مفهوم أتمتة الخدمات إلى بناء منظومة رقمية تؤدي وظائف تنظيمية مباشرة في مجالات التوظيف، والتعاقد، وحماية الأجور، والاستقدام، والإقامة، والتحقق من المهارات، والتنقل، وتنظيم أنماط العمل الجديدة.

وأبرزت الدراسة أن القيمة الأساسية لهذه التجربة لا تتمثل في عدد المنصات بحد ذاته، بل في الهندسة الرقمية لمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة، حيث تتوزع الوظائف التنظيمية بين منصات متخصصة ترتبط بمراحل مختلفة من حياة الفرد المهنية. ويظهر هذا بصورة واضحة في اختلاف مسار الموظف المواطن عن مسار العامل المهني الوافد أو العامل المنزلي أو الممارس للعمل الحر.

وفي الوقت نفسه، يكشف هذا التعدد عن تحدٍ رئيس يتمثل في ضرورة الانتقال من تكامل وظيفي بين المنصات إلى تكامل أعمق للبيانات والعمليات، بما يجعل رحلة العامل أكثر اتصالًا ويتيح للجهات التنظيمية الاستفادة من البيانات في دعم القرار وقياس الأداء والتنبؤ باحتياجات السوق.

وبذلك يمكن القول إن التحول الرقمي أصبح أحد المكونات الرئيسة في البنية التنظيمية لسوق العمل السعودي، وأن المرحلة المقبلة لا تتطلب بالضرورة إنشاء مزيد من المنصات بقدر ما تتطلب تعميق التكامل بينها، ورفع جودة البيانات، وتطوير قياس الأثر، وربط الوظائف بالمهارات، وتعزيز الحوكمة والشفافية وحماية الحقوق. ومن شأن ذلك أن يدعم انتقال المملكة من رقمنة خدمات سوق العمل إلى نموذج أكثر نضجًا يقوم على الحوكمة الرقمية المتكاملة للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة.

### 1.3. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- أسهم التحول الرقمي في نقل تنظيم سوق العمل السعودي من الاعتماد على الإجراءات والمعاملات المنفصلة إلى نموذج تنظيمي قائم بدرجة متزايدة على المنصات والبيانات الرقمية.
- لا تقوم التجربة السعودية على منصة واحدة شاملة، وإنما على منظومة من المنصات المتخصصة وظيفيًا تغطي مراحل متعددة من المسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة، تشمل التوظيف، والتعاقد، والأجور، والاستقدام، والإقامة، والتنقل، والتحقق المهني، وأنماط العمل الحديثة.
- تمثل منصة قوى البنية الرقمية الأكثر مركزية في تنظيم العلاقة العمالية في القطاع الخاص، من خلال توثيق العقود، وإدارة عدد من خدمات المنشآت، ورخص العمل، والتنقل الوظيفي، وتأشيرات العمل.
- تؤدي مدد وظيفة تنظيمية مهمة في حماية الأجور وتحويل الالتزام بدفعها إلى عملية قابلة للرصد والتحقق الرقمي، بما يدعم الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة المستندة إلى البيانات.
- تسهم جدارات في تنظيم مرحلة الدخول إلى سوق العمل من خلال تجميع العرض والطلب على الوظائف، إلا أن تقييم فاعليتها يتطلب الانتقال من قياس أعداد المسجلين والوظائف المنشورة إلى قياس جودة المطابقة واستدامة التوظيف.
- توسعت المنظومة الرقمية السعودية لتشمل أنماطًا مختلفة من العمل من خلال العمل المرن، والعمل عن بُعد، والعمل الحر، وأجير، بما يعكس انتقال التنظيم من التركيز على الوظيفة التقليدية فقط إلى استيعاب أشكال أكثر مرونة وتنوعًا للعمل.
- تؤدي مساند دورًا شبه متكامل في تنظيم المسار المهني والتنظيمي للعمالة المنزلية، من التأشيرة والاستقدام إلى التعاقد والدفع ونقل الخدمات والشكاوى، بما يعكس خصوصية هذا القطاع داخل سوق العمل.

- يضيف التحقق المهني بعدًا نوعيًا للتنظيم الرقمي من خلال الانتقال من التركيز على حجم العمالة الوافدة إلى التحقق من مهاراتها ومؤهلاتها ومدى مواءمتها للمهن المطلوبة.
- تكشف الدراسة أن القيمة التنظيمية الحقيقية للمنصات لا تظهر عند تحليل كل منصة بصورة منفردة، وإنما عند تحليل الهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة وانتقالهم بين المنصات والمراحل المختلفة.
- أظهر التحليل وجود اختلاف واضح بين المسار المهني والتنظيمي للموظف المواطن، والعمل الحر، والعامل المهني الوافد، والعامل المنزلي الوافد، وهو ما يعكس وجود مسارات تنظيمية رقمية متعددة داخل سوق العمل السعودي.
- تتمثل إحدى أبرز نقاط القوة في التجربة السعودية في شمول الوظائف التنظيمية وتنوع المنصات، بينما تتمثل أبرز الفجوات في الحاجة إلى مزيد من التكامل التشغيلي وتبادل البيانات بين المنصات والجهات المختلفة.
- لا تزال بعض مؤشرات أداء المنصات تركز على حجم الاستخدام وعدد المعاملات والمستفيدين، في حين تحتاج عملية التقييم إلى مؤشرات أكثر ارتباطًا بـ الأثر الفعلي على كفاءة سوق العمل وجودة الوظائف وحماية الحقوق.
- يمثل التكامل بين بيانات الوظائف والمهارات والتدريب والعقود والأجور والتنقل المهني أحد أهم مجالات التطوير المستقبلية للمنظومة الرقمية السعودية.
- يفتح التوسع في استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة لتحسين المطابقة والتنبؤ باحتياجات سوق العمل، لكنه يفرض في الوقت نفسه متطلبات أعلى في مجالات الخصوصية، والشفافية، والحوكمة، والمراجعة البشرية للقرارات المؤثرة في الحقوق.

### 2.3. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

- تطوير إطار موحد للهندسة الرقمية للمسار المهني والتنظيمي للقوى العاملة يحدد أدوار المنصات والجهات المختلفة ونقاط الانتقال بينها، بحيث تصبح رحلة العامل هي المحور الرئيس للتكامل الرقمي.
- تعزيز التشغيل البيني وتبادل البيانات بين قوى، وجدارات، ومدد، ومقيم، والتأمينات الاجتماعية، ومنصات التدريب والمهارات، مع الالتزام بضوابط حماية البيانات والخصوصية.
- تطوير ملف مهني رقمي متكامل للفرد يتضمن المؤهلات والمهارات والخبرات والتدريب والتاريخ المهني، ويحدث بصورة مستمرة ويمكن الاستفادة منه عبر مختلف مراحل المسار المهني.
- تطوير جدارات من منصة للبحث والتقديم إلى منظومة أكثر تقدمًا في المطابقة القائمة على المهارات، مع ربطها مباشرة ببرامج التدريب والتأهيل اللازمة لسد فجوات المهارات.
- اعتماد مؤشرات أداء تقيس نتائج المنصات وأثرها وليس حجم استخدامها فقط، مثل مدة التوظيف، واستدامة الوظيفة، وجودة المطابقة، وانخفاض مخالفات الأجور، وسرعة انتقال العمالة، ومستوى رضا وحماية أطراف العلاقة.
- توسيع استخدام التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالوظائف والمهارات المطلوبة ودعم المطابقة والرقابة، مع وضع ضوابط واضحة للشفافية والمساءلة والمراجعة البشرية.
- تعزيز التكامل بين التحقق المهني وسياسات الاستقدام والتوطين والتدريب، بما يرفع جودة رأس المال البشري ويقلل فجوات المهارات في سوق العمل.
- الاستمرار في تطوير الأطر التنظيمية للعمل المرن والعمل عن بُعد والعمل الحر بما يحقق التوازن بين مرونة سوق العمل وحماية الحقوق والاستقرار المهني والاجتماعي.

- تطوير آليات أكثر تكاملًا لمتابعة العامل الوافد طوال دورة حياته المهنية، بحيث ترتبط بيانات المهارة والعقد ورخصة العمل والإقامة والأجر والتنقل في إطار تنظيمي متصل.
- تعزيز حوكمة البيانات وحماية الخصوصية والأمن السيبراني، خصوصًا مع تزايد الربط بين قواعد بيانات العمل والأجور والإقامة والمؤهلات.
- إجراء تقييمات دورية مستقلة لأثر المنصات الرقمية على كفاءة سوق العمل وحقوق العاملين وجودة الخدمات، ونشر مؤشرات أكثر تفصيلًا تسمح للباحثين وصانعي السياسات بقياس أثر التحول الرقمي.
- توجيه الدراسات المستقبلية نحو اختبار العلاقة السببية بين استخدام المنصات الرقمية وبعض نتائج سوق العمل، بدل الاكتفاء بقياس الارتباط أو وصف التطور المؤسسي.

## 4. المصادر والمراجع:

### 1.4. المراجع العربية:

أبو سالم، د.، والعتيبي، م. س. (2024). أبعاد التحول الرقمي وأثره على التطوير الوظيفي: تقييم الدور الوسيط للبنية التحتية التكنولوجية في الإدارة العامة للتعليم بمدينة تبوك. مجلة البحوث المالية والتجارية، 25(4)، 182–219. https://doi.org/10.21608/jsst.2024.288667.1798

أبو النصر، م. م. (2023). التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية: الواقع والمأمول. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، 4(11)، 45–70. https://doi.org/10.21608/jinfo.2023.294077

العتيق، فاطمة فهد، وحلواني، أبرار عادل. (2024). تحليل أثر التحول الرقمي على معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2021). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 8(9)، 1–17. https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q200823

الظفيري، أ. ب. ف. ع. (2025). التحول الرقمي في الإدارة العامة وأثره على ضمانات الموظف العام في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة أبحاث، 12(3)، 828–868. https://doi.org/10.63679/ja.v12i3.869

المحمادي، ياسمين ناصر عيد، وخضرجي، أمل شلبي. (2026). التحول الرقمي وانعكاسه على واقع حقوق العمال في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية، 5(4). https://doi.org/10.59992/IJLRS.2026.v5n4p7

المشوح، زياد خالد حمد. (2026). حماية الأجر في نظام العمل السعودي: دراسة تحليلية في الضمانات النظامية والآثار القانونية المترتبة على الإخلال بها. مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، 6(2)، 384–401. https://doi.org/10.56961/mejljs.v6i2.1572

رشاد، عبدالمنعم محمد. (2024). أثر نظام العمل المرن على رضا الموظفين. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 15(4)، 1417–1466. https://doi.org/10.21608/jces.2024.410091

### 2.4. المصادر الرسمية السعودية ومصادر المنصات:

الهيئة العامة للإحصاء. (2026). المؤشرات الإحصائية الرئيسة: البطالة بين السعوديين للربع الأول 2026. المملكة العربية السعودية.

المديرية العامة للجوازات. (د.ت.). الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمقيمين عبر أبشر وبوابة مقيم. وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. (2026). خدمات تسجيل المشتركين ومدد الاشتراك. المملكة العربية السعودية.

صندوق تنمية الموارد البشرية. (2025). إحصائية منصة جدارات. المملكة العربية السعودية.

صندوق تنمية الموارد البشرية. (2026). المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف (جدارات). المملكة العربية السعودية.

شركة علم. (2025). التقرير السنوي 2025: المنتجات الرقمية الحكومية – مقيم. شركة علم.

شركة علم. (2026). مقيم – خدمات الأعمال والمنتجات الرقمية. شركة علم.

منصة قوى. (2026). تأشيرات العمل الفورية. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

منصة مقيم. (2026). عن مقيم وخدمات المنشآت. المملكة العربية السعودية.

هيئة الحكومة الرقمية. (2025). نتائج مؤشر قياس التحول الرقمي للجهات الحكومية لعام 2025. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2024أ). التقرير الشامل لقياس تجربة المستفيد عن خدمات الوزارة: الربع الأول 2024. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2024ب). تعديل تنظيم العمل المرن. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026أ). إدارة العقود عبر منصة قوى. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ب). إصدار تأشيرة عمالة منزلية إلكترونيًا عبر منصة مساند. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ج). إصدار تصاريح أجير. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026د). برنامج حماية الأجور أداة استراتيجية لضمان حقوق العاملين. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026هـ). توثيق عقود العمل إلكترونيًا عبر منصة قوى وربطها باحتساب نسب التوطين في برنامج نطاقات. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026و). رفع ملف حماية الأجور عبر منصة مدد. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ز). طلب نقل العمالة الوافدة عبر منصة قوى. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ح). العمل المرن: توثيق العقود. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ط). المنصات الرقمية: العمل عن بُعد والعمل الحر. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ي). المهارات والتدريب: برنامج التحقق المهني. المملكة العربية السعودية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2026ك). منصة مساند للعمالة المنزلية والقرارات المنظمة للتعاقد والاستقدام. المملكة العربية السعودية.

**3.4. المراجع الأجنبية والدولية:**

Acemoglu, D., & Restrepo, P. (2019). Automation and new tasks: How technology displaces and reinstates labor. Journal of Economic Perspectives, 33(2), 3–30. https://doi.org/10.1257/jep.33.2.3

Alanzi, T. (2021). Prospects of integrating gig economy in the Saudi Arabian health-care system from the perspectives of health-care decision-makers and practitioners. Journal of Healthcare Leadership, 13, 255–265. https://doi.org/10.2147/JHL.S323729

Alfalah, A. A., Goaill, M. M., Abubakar, A. A., Al-Mamary, Y. H., Salisu, I., Al-Samhi, N. M., Alhaidan, H., Bamahros, H., & Alhamdi, F. M. (2025). Redefining work dynamics: How technology affordance and remote flexibility drive organizational excellence? Acta Psychologica, 260, 105702. https://doi.org/10.1016/j.actpsy.2025.105702

Alharbi, M. N. (2021). Assessment of applying Saudi labour law to digital platform workers: Taking Uber as an example. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 10(4), 273–283. https://doi.org/10.36941/ajis-2021-0116

AlObaid, H. M. A. (2020). Examining the motivation factors for individuals choosing self-employment: An assessment on Saudi labor market. International Journal of Research in Business and Social Science, 9(5). https://doi.org/10.20525/ijrbs.v9i5.799

Alsulami, A., Mabrouk, F., & Bousrih, J. (2023). Flexible working arrangements and social sustainability: Study on women academics post-COVID-19. Sustainability, 15(1), 544. https://doi.org/10.3390/su15010544

Autor, D. H. (2001). Wiring the labor market. Journal of Economic Perspectives, 15(1), 25–40. https://doi.org/10.1257/jep.15.1.25

Belot, M., Kircher, P., & Muller, P. (2019). Providing advice to jobseekers at low cost: An experimental study on online advice. The Review of Economic Studies, 86(4), 1411–1447. https://doi.org/10.1093/restud/rdy059

Berg, J. (Ed.). (2015). Labour markets, institutions and inequality: Building just societies in the 21st century. International Labour Office.

Bharadwaj, A., El Sawy, O. A., Pavlou, P. A., & Venkatraman, N. (2013). Digital business strategy: Toward a next generation of insights. MIS Quarterly, 37(2), 471–482. https://doi.org/10.25300/MISQ/2013/37:2.3

Brioscú, A., Lauringson, A., Saint-Martin, A., & Xenogiani, T. (2024). A new dawn for public employment services: Service delivery in the age of artificial intelligence (OECD Artificial Intelligence Papers No. 19). OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/5dc3eb8e-en

Calderón-Gómez, D., Casas-Mas, B., Urraco-Solanilla, M., & Revilla, J. C. (2020). The labour digital divide: Digital dimensions of labour market segmentation. Work Organisation, Labour & Globalisation, 14(2), 7–30. https://doi.org/10.13169/workorgalaboglob.14.2.0007

Hasan, A., Alenazy, A. A., Habib, S., & Husain, S. (2024). Examining the drivers and barriers to adoption of e-government services in Saudi Arabia. Journal of Innovative Digital Transformation, 1(2), 139–157. https://doi.org/10.1108/JIDT-09-2023-0019

Hinings, B., Gegenhuber, T., & Greenwood, R. (2018). Digital innovation and transformation: An institutional perspective. Information and Organization, 28(1), 52–61. https://doi.org/10.1016/j.infoandorg.2018.02.004

nternational Labour Organization. (2021). Wage protection system in the Kingdom of Saudi Arabia: Information note. ILO Regional Office for Arab States.

Kellogg, K. C., Valentine, M. A., & Christin, A. (2020). Algorithms at work: The new contested terrain of control. Academy of Management Annals, 14(1), 366–410. https://doi.org/10.5465/annals.2018.0174

Koll, D., Medici, A., Tavares, M. M., & Saito, M. (2026). Structural reforms in Saudi Arabia since 2016 (IMF Working Paper No. 2026/014). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9798229032728.001

Kuhn, P., & Mansour, H. (2014). Is Internet job search still ineffective? The Economic Journal, 124(581), 1213–1233. https://doi.org/10.1111/ecoj.12119

Mergel, I., Edelmann, N., & Haug, N. (2019). Defining digital transformation: Results from expert interviews. Government Information Quarterly, 36(4), 101385. https://doi.org/10.1016/j.giq.2019.06.002

OECD. (2022). Harnessing digitalisation in public employment services to connect people with jobs (OECD Policy Briefs No. 2022/01). OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/367a51f3-en

OECD, Inter-American Development Bank, & World Association of Public Employment Services. (2016). The world of public employment services: Challenges, capacity and outlook for public employment services in the new world of work. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264251854-en

Petrongolo, B., & Pissarides, C. A. (2001). Looking into the black box: A survey of the matching function. Journal of Economic Literature, 39(2), 390–431. https://doi.org/10.1257/jel.39.2.390

Raghavan, M., Barocas, S., Kleinberg, J., & Levy, K. (2020). Mitigating bias in algorithmic hiring: Evaluating claims and practices. In Proceedings of the 2020 Conference on Fairness, Accountability, and Transparency (pp. 469–481). Association for Computing Machinery. https://doi.org/10.1145/3351095.3372828

Rani, U., & Furrer, M. (2021). Digital labour platforms and new forms of flexible work in developing countries: Algorithmic management of work and workers. Competition & Change, 25(2), 212–236. https://doi.org/10.1177/1024529420905187

Scheerder, A., van Deursen, A., & van Dijk, J. (2017). Determinants of Internet skills, uses and outcomes: A systematic review of the second- and third-level digital divide. Telematics and Informatics, 34(8), 1607–1624. https://doi.org/10.1016/j.tele.2017.07.007

Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2021). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research, 122, 889–901. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.09.022

Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 28(2), 118–144. https://doi.org/10.1016/j.jsis.2019.01.003

Wong, S. Y. (2022). COVID-19-induced digitalization in the labour market: A systematic review. Studies of Applied Economics, 40(2). https://doi.org/10.25115/eea.v40i2.7235

World Bank. (2025). GovTech Maturity Index 2025: Tracking public sector digital transformation worldwide. World Bank Group.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ محمد علي الغامدي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.5

ISSN: 2706-6495

# خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي (دراسة نوعية تفسيرية في ضوء بناء المعنى)

# Early Childhood Teachers' Experiences with School Accreditation (An Interpretive Qualitative Study Through the Lens of Meaning-Making)

**إعداد:**

**الباحثة/ ابتهال عبدالرحمن الحربي**

طالبة ماجستير، قسم القياس والتقويم التربوي، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

Email: TU4725425@taibahu.edu.sa

**الأستاذة الدكتورة/ مريم جمال الحارثي**

أستاذ علم اجتماع التربية، قسم علم نفس التربية، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

Email: mjharthy@taibahu.edu.sa

**الملخص:**

شهد الاعتماد المدرسي خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بوصفه أحد الآليات الرئيسة لضمان جودة التعليم وتحسين مخرجاته، ولا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة التي تُعد من أكثر المراحل التعليمية حساسية وتأثيرًا في نمو الطفل وتعلمه اللاحق. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتطبيق معايير الاعتماد داخل المؤسسات التعليمية، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت على قياس مستوى تطبيق المعايير أو درجة توافرها باستخدام مناهج كمية، في حين لا تزال الخبرات المهنية والمعاني التي تبنيها المعلمات حول الاعتماد المدرسي محدودة التناول في الأدبيات التربوية، خاصة في سياق الطفولة المبكرة

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي تدرك بها معلمات الطفولة المبكرة الاعتماد المدرسي وتبنين معانيه داخل سياق ممارساتهن المهنية اليومية، وفهم الخبرات المهنية والانفعالية المرتبطة بتطبيق متطلباته داخل البيئة التعليمية. واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التفسيري، مستندة إلى إطار مفاهيمي يجمع بين نظرية بناء المعنى (Sensemaking Theory)، وأدبيات ضغط المساءلة التعليمية (Accountability Pressure)، ونظرية العبء الانفعالي (Emotional Labor Theory). وتم جمع البيانات من خلال مقابلات شبه منظمة مع معلمات الطفولة المبكرة، ثم تحليلها باستخدام التحليل الموضوعي لاستخلاص الأنماط والمعاني المتكررة في خبرات المشاركات.

وتتوقع الدراسة أن تسهم في تقديم فهم أعمق للخبرات المهنية المرتبطة بالاعتماد المدرسي من منظور المعلمات، والكشف عن الكيفية التي تتفاعل بها متطلبات الجودة والمساءلة مع الممارسات التعليمية اليومية داخل بيئة الطفولة المبكرة. كما يُؤمل أن تسهم نتائجها في دعم صانعي القرار التربوي ومطوري برامج الجودة في تصميم ممارسات أكثر اتساقًا مع واقع المعلمات واحتياجاتهن المهنية.

**الكلمات المفتاحية:** الاعتماد المدرسي، الطفولة المبكرة، خبرات المعلمات، بناء المعنى، البحث النوعي، المساءلة التعليمية، العبء الانفعالي.

ISSN: 2706-6495

# Early Childhood Teachers' Experiences with School Accreditation (An Interpretive Qualitative Study Through the Lens of Meaning-Making)

**Ebtihal Abdulrahman Alharbi**

Master's Student, Department of Educational Measurement and Evaluation, College of Education, Taibah University, Saudi Arabia

**Dr. Maryam Jamal Alharthi**

Professor of Sociology of Education, Department of Educational Psychology, Faculty of Education, Taibah University, Kingdom of Saudi Arabia

## Abstract:

In recent years, school accreditation has garnered increasing attention as a primary mechanism for ensuring educational quality and enhancing learning outcomes, particularly in early childhood education, which is considered one of the most critical and formative stages in children's development and subsequent learning. Despite the growing emphasis on implementing accreditation standards in educational institutions, most previous studies have focused on measuring the level of implementation and availability of accreditation standards using quantitative approaches. In contrast, teachers' professional experiences and the meanings they construct regarding school accreditation have received limited attention in the educational literature, particularly within the context of early childhood education.

This study aimed to explore how early childhood teachers perceive school accreditation, the meanings they attribute to it within the context of their daily professional practices, and the professional and emotional experiences associated with implementing its requirements within educational settings. The study adopted an interpretive qualitative approach, drawing on a conceptual framework that integrates Sensemaking Theory, the literature on accountability pressure, and Emotional Labor Theory. Data were collected through semi-structured interviews with early childhood teachers and analyzed using thematic analysis to identify recurring patterns and meanings reflected in the participants. The study is expected to provide a deeper understanding of teachers' professional experiences with school accreditation from their own perspectives and to reveal how quality assurance and accountability requirements interact with everyday educational practices in early childhood settings. The findings are also expected to support educational policymakers and quality assurance developers in designing accreditation practices that are more responsive to teachers' professional realities and needs.

**Keywords:** School Accreditation, Early Childhood, Teachers' Experiences, Meaning-Making, Qualitative Research, Educational Accountability, Emotional Labor

## 1. المقدمة:

شهدت الأنظمة التعليمية خلال العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بجودة التعليم، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم ومتطلبات اقتصاد المعرفة. ولم يعد دور المؤسسات التعليمية يقتصر على تقديم الخدمات التعليمية فحسب، بل أصبح من الضروري أن تُظهر كفاءتها وقدرتها على تحقيق نواتج تعلم قابلة للتحقق والتحسين المستمر. وفي هذا السياق، برز الاعتماد المدرسي بوصفه أحد الأطر التنظيمية التي تعتمد عليها الأنظمة التعليمية لضبط جودة الأداء والتحقق من مدى التزام المؤسسات التعليمية بمعايير محددة تسهم في تطوير العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها (OECD, 2022).

وتتضاعف أهمية هذا التوجه في مرحلة الطفولة المبكرة، باعتبارها المرحلة التي تتشكل فيها الأسس المعرفية والاجتماعية والانفعالية للطفل، والتي تنعكس آثارها على مساره التعليمي لاحقًا. وتشير التقارير الدولية إلى أن الاستثمار في هذه المرحلة يُعد من أكثر الاستثمارات التعليمية أثرًا على المدى الطويل، لما يسهم به في تعزيز تكافؤ الفرص ودعم النمو الشامل للأطفال ( UNICEF, 2024). كما ترتبط جودة برامج الطفولة المبكرة بوجود أنظمة واضحة لضمان الجودة تعتمد على معايير مهنية وآليات منظمة للتحقق من الالتزام بها، إلى جانب دعم التطوير المهني المستمر للمعلمات بوصفه أحد العوامل الرئيسة في تحسين الممارسات التربوية (OECD, 2021).

وفي ضوء هذا الاهتمام العالمي بجودة الطفولة المبكرة، حظي تطوير هذه المرحلة في المملكة العربية السعودية باهتمام متزايد في إطار رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى رفع جودة التعليم وتعزيز تنافسيته على المستويين الإقليمي والعالمي. وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في خدمات الطفولة المبكرة خلال السنوات الأخيرة، تشير البيانات الرسمية إلى أن معدلات الالتحاق بهذه المرحلة لا تزال منخفضة نسبيًا مقارنة ببعض المعدلات العالمية، مما يبرز أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير هذه المرحلة وتحسين جودة مخرجاتها (الهيئة العامة للإحصاء، 2024). ويعكس ذلك أن التحدي لا يرتبط بالتوسع الكمي فقط، بل يمتد إلى تحقيق جودة نوعية في البيئة التعليمية، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى تبني أنظمة الاعتماد المدرسي بوصفها إطارًا داعمًا لتحسين جودة التعليم.

ومع تزايد الاهتمام بتطبيق أنظمة الاعتماد داخل مؤسسات الطفولة المبكرة، برزت أهمية فهم الكيفية التي تدرك بها المعلمات هذه الأنظمة وتفسرها في سياق عملهن اليومي. فعلى الرغم من أن الاعتماد المدرسي يقدم بوصفه إطارًا تنظيميًا لضمان الجودة، فإن تطبيقه داخل البيئة التعليمية لا يتم بصورة آلية، بل يمر عبر تفسيرات المعلمات وخبراتهن المهنية وتفاعلاتهن اليومية مع متطلبات العمل. ومن ثم فإن فهم الاعتماد المدرسي لا يقتصر على دراسة معاييره وإجراءاته الرسمية، بل يمتد إلى استكشاف المعاني التي تبنيها المعلمات حوله، وكيف تنعكس هذه المعاني على ممارساتهن المهنية داخل الصفوف الدراسية (OECD, 2022).

وفي هذا السياق، لا تتشكل خبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي بمعزل عن السياق المهني الذي يعملن فيه، إذ قد تؤثر متطلبات التوثيق والمتابعة والمساءلة المرتبطة بالاعتماد في الكيفية التي يفسرن بها هذه الممارسات ويمنحنها معنى داخل واقعهن المهني. كما قد ترتبط هذه الخبرات بأبعاد انفعالية ومهنية متنوعة تتجاوز الجوانب الإجرائية المرتبطة بتطبيق المعايير. وقد أشارت دراسة أحمد (2023) إلى أن الضغوط المهنية المرتبطة ببيئة العمل وتعدد المهام تنعكس على استجابات معلمات الطفولة المبكرة وأساليب تعاملهن مع متطلبات العمل.

وقد انعكس هذا الاهتمام في عدد من الدراسات السابقة التي تناولت واقع تطبيق معايير الاعتماد داخل المؤسسات التعليمية. فقد أشارت بعض الدراسات إلى ارتفاع مستوى توافر متطلبات الاعتماد وتطبيق معاييره، مع استمرار وجود تحديات مرتبطة بالإمكانات المادية وبرامج التدريب والتطوير المؤسسي (الهنيدي، 2024؛ المهوس والعمري، 2026). كما أوضحت دراسات أخرى وجود ارتباط بين تصورات المعلمات وممارساتهن التدريسية داخل الصف (زايد، 2025).

وعلى الرغم من إسهام هذه الدراسات في وصف واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي والتحديات المرتبطة بها، فإن معظمها ركز على قياس مستوى التطبيق أو درجة توافر المعايير باستخدام مناهج وأدوات كمية. وفي المقابل، لا يزال من غير الواضح كيف تدرك معلمات الطفولة المبكرة الاعتماد المدرسي داخل سياق عملهن اليومي، وكيف يبنين معانيه في ظل متطلبات الجودة والمساءلة المهنية. كما أن الأدبيات الحالية لم تمنح اهتمامًا كافيًا للخبرات المهنية والانفعالية المصاحبة لتطبيق الاعتماد المدرسي من منظور المعلمات أنفسهن. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة نوعية تفسيرية تستكشف هذه الخبرات بوصفها ظاهرة معيشة تتشكل من خلال التفاعل بين متطلبات الاعتماد والسياق المهني الذي تعمل فيه المعلمات.

### 1.1. مشكلة البحث:

يمثل الاعتماد المدرسي إحدى الممارسات التنظيمية التي أصبحت حاضرة بصورة متزايدة في المؤسسات التعليمية المعاصرة بوصفها جزءًا من الجهود الرامية إلى ضمان الجودة وتحسين الأداء المؤسسي. وفي مرحلة الطفولة المبكرة، تتفاعل معلمات الروضة بصورة مباشرة ومستمرة مع متطلبات الاعتماد المدرسي وما يرتبط بها من عمليات توثيق وتقويم ومتابعة وتطوير للممارسات التعليمية. إلا أن هذه المتطلبات لا تُمارس بوصفها إجراءات تنظيمية مجردة، بل تُعاش من خلال الخبرات اليومية للمعلمات داخل بيئات العمل الواقعية.

وتشير الأدبيات التربوية إلى أن الأفراد لا يتعاملون مع السياسات والممارسات التنظيمية بوصفها تعليمات جاهزة للتنفيذ، وإنما يقومون بتفسيرها وإعادة بناء معانيها في ضوء خبراتهم المهنية وسياقات عملهم اليومية(Weick et al., 2005 ؛ Spillane et al., 2002 ومن هذا المنطلق، فإن الاعتماد المدرسي لا يقتصر على كونه مجموعة من المعايير والإجراءات الرسمية، بل يمثل تجربة مهنية تتشكل معانيها من خلال التفاعل المستمر بين متطلبات الجودة والمساءلة من جهة، والخبرات المهنية والانفعالية للمعلمات من جهة أخرى.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن متطلبات العمل المرتبطة بالجودة والاعتماد قد ترتبط بخبرات مهنية وانفعالية متنوعة لدى المعلمين والمعلمات، وأن الضغوط المهنية المصاحبة لهذه المتطلبات قد تؤثر في الكيفية التي يتفاعلون بها مع ممارسات العمل اليومية (أحمد، 2023). وعلى الرغم من ذلك، فقد انشغلت معظم الدراسات التي تناولت الاعتماد المدرسي بقياس درجة تطبيق المعايير أو مستوى توافر متطلبات الجودة داخل المؤسسات التعليمية (الهنيدي، 2024؛ المهوس والعمري، 2026)، كما ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين تصورات المعلمات وممارساتهن التدريسية (زايد، 2025)، في حين ظل الاهتمام محدودًا بفهم الخبرات المعاشة للمعلمات أنفسهن أثناء تعاملهن مع متطلبات الاعتماد المدرسي.

ومع اتساع تطبيق الاعتماد المدرسي في مؤسسات الطفولة المبكرة، ما تزال المعرفة المتاحة حول خبرات المعلمات مع هذه الممارسات التنظيمية محدودة، خاصة فيما يتعلق بالمعاني التي يمنحنها للاعتماد المدرسي، وكيفية تفسيرهن لمتطلباته داخل سياق العمل اليومي، والكيفية التي تتشكل بها خبراتهن المهنية والانفعالية أثناء التفاعل مع متطلبات الجودة والمساءلة.

وانطلاقًا من ذلك، تتحدد مشكلة البحث الحالي في الحاجة إلى استكشاف خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي، وفهم المعاني التي يبنينها حول هذه التجربة المهنية، والكشف عن الكيفية التي يفسرن بها متطلبات الاعتماد ويتفاعلن معها داخل سياق ممارساتهن اليومية في بيئة الروضة.

### 2.1. أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

" كيف تبني معلمات الطفولة المبكرة معنى الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية داخل بيئة الروضة؟"

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تفسر معلمات الطفولة المبكرة متطلبات الاعتماد المدرسي داخل بيئة الروضة؟
2. ما طبيعة الخبرات التي تمر بها المعلمات أثناء تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي؟
3. كيف تشكل الخبرات المرتبطة بالاعتماد المدرسي ممارسات المعلمات داخل البيئة الصفية كما تدركها المعلمات أنفسهن؟
4. ما أبرز التحديات والفرص التي تتجلى في خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي؟

### 3.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي تبني بها معلمات الطفولة المبكرة معنى الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية داخل بيئة الروضة. ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى:

1. فهم الكيفية التي تفسر بها معلمات الطفولة المبكرة متطلبات الاعتماد المدرسي داخل بيئة الروضة .
2. التعرف على طبيعة الخبرات المهنية والانفعالية المرتبطة بتطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي .
3. استكشاف الكيفية التي تشكل بها الخبرات المرتبطة بالاعتماد المدرسي ممارسات المعلمات داخل البيئة الصفية .
4. الكشف عن أبرز التحديات والفرص التي تتجلى في خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي.

### 4.1. أهمية البحث:

#### *1.4.1. الأهمية العلمية:*

تنبع الأهمية العلمية للدراسة الحالية من تركيزها على استكشاف خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي، وفهم المعاني التي يبنينها حول هذه التجربة المهنية في سياق عملهن اليومي داخل بيئة الروضة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للكيفية التي تفسر بها المعلمات متطلبات الاعتماد المدرسي وتتفاعلن معها في ضوء خبراتهن المهنية والانفعالية، بما يسهم في الكشف عن الأبعاد الإنسانية والتنظيمية المرتبطة بهذه الممارسات داخل البيئة التعليمية.

كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالاعتماد المدرسي في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تبني منظور نوعي تفسيري يركز على الخبرات المعاشة للمعلمات، وهو منظور لا يزال محدود الحضور في الدراسات العربية التي تناولت الاعتماد المدرسي. كذلك قد تدعم نتائج الدراسة التوجهات البحثية المعاصرة التي تؤكد أهمية فهم تجارب الفاعلين التربويين ومعانيهم بوصفها جزءًا أساسًا من فهم الممارسات التعليمية وتطويرها.

#### *2.4.1. الأهمية العملية:*

تبرز الأهمية العملية للدراسة الحالية في إمكانية الاستفادة من نتائجها عند تطوير آليات تطبيق الاعتماد المدرسي بما يتناسب مع طبيعة العمل في مؤسسات الطفولة المبكرة، وبما يراعي الخبرات المهنية للمعلمات والتحديات التي يواجهنها في الميدان التربوي. كما قد تسهم نتائج الدراسة في دعم صناع القرار التربوي والقائمين على برامج الجودة والاعتماد من خلال تقديم فهم أعمق لتجارب المعلمات وتفاعلهن مع متطلبات الاعتماد المدرسي داخل البيئة التعليمية.

كذلك يمكن أن تسهم الدراسة في تصميم برامج تدريبية وتطويرية أكثر ارتباطًا باحتياجات معلمات الطفولة المبكرة، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع متطلبات الاعتماد المدرسي بصورة أكثر اتساقًا مع واقع الممارسة المهنية. كما قد تساعد نتائج الدراسة في التعرف على التحديات والفرص التي تتجلى في خبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي، بما يدعم تطوير بيئات تعليمية أكثر دعمًا واستجابة لاحتياجات العاملين في مرحلة الطفولة المبكرة.

### 5.1. التعريف بمصطلحات البحث:

***- الاعتماد المدرسي***

التعريف النظري: يشير الاعتماد المدرسي إلى عملية تقويم منظمة تهدف إلى التحقق من مدى التزام المؤسسات التعليمية بمعايير جودة محددة، من خلال التقييم الداخلي والخارجي، بما يسهم في تحسين الأداء وضمان جودة مخرجات التعليم (OECD, 2022).

التعريف الإجرائي: يُقصد بالاعتماد المدرسي في هذه الدراسة الخبرات والمعاني التي تبنيها معلمات الطفولة المبكرة حول متطلبات الاعتماد المدرسي وممارساته، كما تعبر عنها المشاركات أثناء المقابلات النوعية

***- خبرات المعلمات***

التعريف النظري: تشير خبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي هي البناء المعرفي والنفسي والاجتماعي والتنموي الناتج عن تفاعل المعلمات المستمر مع معايير الاعتماد المدرسي وإجراءات التقييم والتطوير داخل المدرسة، بما في ذلك فهم المعايير، وتشكيل الهوية المهنية، وتعلم وتحسين الممارسات وفق مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة والجودة المؤسسية(OECD,2020).

التعريف الإجرائي: يُقصد بخبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي في هذه الدراسة الكيفية التي تفسر بها معلمات الطفولة المبكرة متطلبات الاعتماد المدرسي وتمنحنها معنى في ضوء تجاربهن المهنية اليومية، كما تظهر في أوصافهن وتأملاتهن وخبراتهن التي يشاركن بها أثناء المقابلات النوعية.

***- الممارسات التعليمية***

التعريف النظري: تشير الممارسات التعليمية إلى مجموعة الأساليب والاستراتيجيات التي يوظفها المعلم داخل الصف لتنظيم عملية التعلم وتعزيز تفاعل المتعلمين، والتي تتضمن ممارسات منظمة، وممارسات متمحورة حول المتعلم، وأنشطة تنشيط التفكير ( OECD, 2012، ص. 9–11).

التعريف الإجرائي: يُقصد بخبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي في هذه الدراسة الكيفية التي تفسر بها معلمات الطفولة المبكرة متطلبات الاعتماد المدرسي وتمنحنها معنى في ضوء تجاربهن المهنية اليومية، كما تظهر في أوصافهن وتأملاتهن وخبراتهن التي يشاركن بها أثناء المقابلات النوعية.

***- مرحلة الطفولة المبكرة***

التعريف النظري: تشير مرحلة الطفولة المبكرة إلى المرحلة التي تسبق التعليم الابتدائي، والتي تُعد فترة حاسمة في نمو الطفل المعرفي والاجتماعي والانفعالي، وتشكل أساس التعلم اللاحق (UNICEF, 2024).

التعريف الإجرائي: يقصد بمرحلة الطفولة المبكرة في هذه الدراسة المؤسسات التعليمية المخصصة للأطفال في المرحلة السابقة للتعليم الابتدائي والتي تعمل فيها المعلمات المشاركات في الدراسة.

### 6.1. حدود البحث:

تم اختيار المشاركات في هذه الدراسة بصورة قصدية، بما ينسجم مع طبيعة الدراسة النوعية وأهدافها التفسيرية، وذلك لضمان امتلاك المشاركات خبرة مباشرة في التعامل مع متطلبات الاعتماد المدرسي وخبراته المرتبطة به داخل مرحلة الطفولة المبكرة.

وقد شملت الدراسة ثلاث معلمات يعملن في مرحلة الطفولة المبكرة خلال فترة تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي في المدينة المنورة.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

### 1.2. الإطار المفاهيمي:

تنطلق هذه الدراسة من إطار مفاهيمي تفسيري يتمحور حول نظرية بناء المعنى (Sensemaking Theory) بوصفها العدسة النظرية الرئيسة لفهم خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي، مع الاستفادة من أدبيات ضغط المساءلة التعليمية (Accountability Pressure)ونظرية العبء الانفعالي (Emotional Labor Theory) بوصفهما إطارين مساندين لتفسير السياقات المهنية والانفعالية المرتبطة بهذه الخبرات. ويهدف هذا التكامل إلى فهم الكيفية التي تبني بها معلمات الطفولة المبكرة معاني الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية والانفعالية، وكيف يفسرن متطلباته ويتفاعلن معها داخل البيئة التعليمية.

ويُبين الشكل (1) الإطار المفاهيمي للدراسة، ويوضح العلاقة بين متطلبات الاعتماد المدرسي والسياق التنظيمي والضغوط المهنية، وكيف تتفاعل هذه العوامل مع تفسيرات المعلمات وخبراتهن المهنية والانفعالية داخل البيئة الصفية.

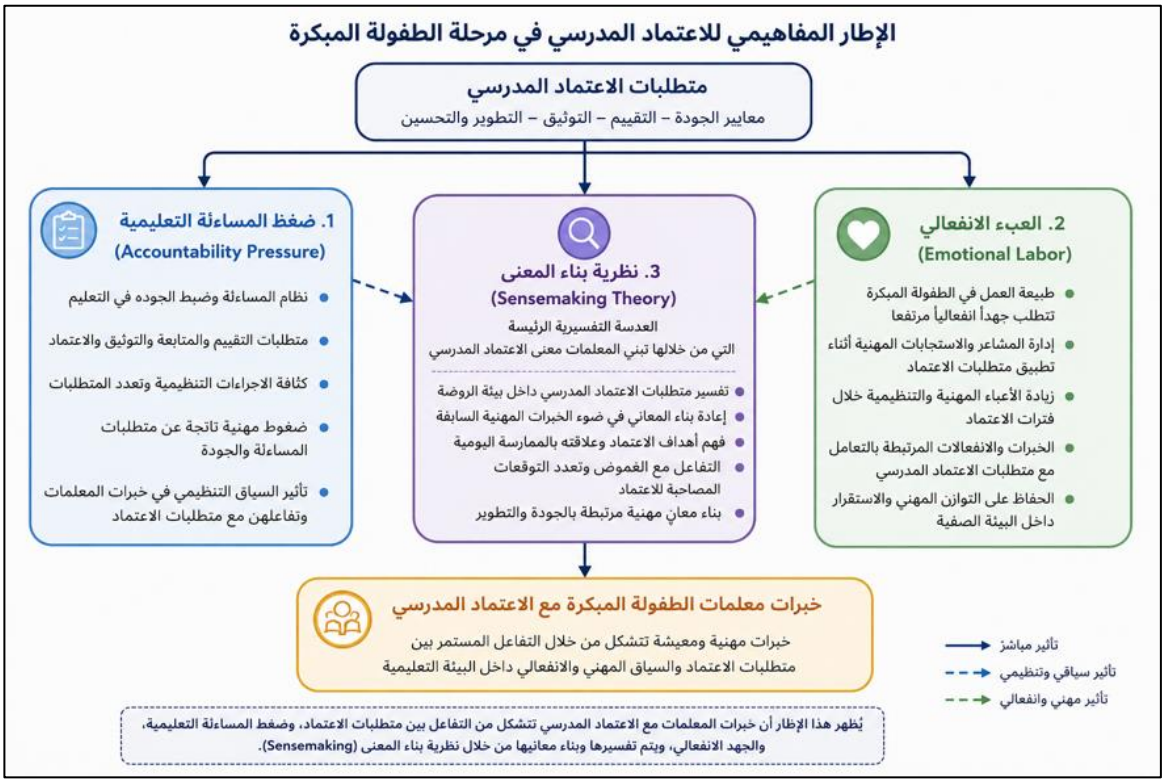


**شكل (1): الإطار المفاهيمي للاعتماد المدرسي في مرحلة الطفولة المبكرة**

***- نظرية بناء المعنى (Sensemaking)***

تفترض نظرية بناء المعنى أن الأفراد لا يتلقون الأحداث أو الممارسات التنظيمية بصورة سلبية، بل يقومون بتفسيرها وإعادة بنائها في ضوء خبراتهم السابقة والسياق المهني الذي يعملون فيه. وتُعد فترات تطبيق الاعتماد المدرسي من السياقات التي تتسم بالغموض وتعدد التوقعات وتسارع المتطلبات، مما يجعلها بيئة غنية بعمليات التفسير وإعادة الفهم.

وفي هذا السياق، لا تُختزل ممارسات الاعتماد المدرسي في كونها إجراءات تنظيمية فقط، بل تتحول إلى خبرات مهنية تبني المعلمات من خلالها معانيهن وتفسيراتهن لطبيعة الاعتماد وأهدافه ومتطلباته وعلاقته بممارساتهن اليومية داخل البيئة الصفية. وعليه، تنظر الدراسة إلى الاعتماد المدرسي بوصفه ممارسة تُعاد صياغة معانيها من خلال التفاعل والخبرة والسياق المهني اليومي.

***- ضغط المساءلة (Accountability Pressure)***

يُعد الاعتماد المدرسي أحد أنظمة المساءلة التعليمية التي تهدف إلى ضبط الجودة والتحقق من التزام المؤسسات التعليمية بمعايير محددة. إلا أن متطلبات التقييم والمتابعة المرتبطة بالاعتماد قد تسهم في تشكيل بيئة عمل ضاغطة داخل المؤسسة التعليمية، خاصة في ظل كثافة المتطلبات التنظيمية والتوثيقية المرتبطة بعمليات الجودة.

وفي هذا الإطار، تساعد أدبيات ضغط المساءلة التعليمية في تفسير الكيفية التي قد تسهم بها متطلبات الاعتماد في تشكيل ضغوط مهنية تؤثر في الممارسات اليومية للمعلمات، وفي طريقة تفاعلهن مع متطلبات العمل داخل البيئة الصفية. ومن هنا، تنظر الدراسة إلى خبرات المعلمات بوصفها متأثرة بسياق تنظيمي أوسع يرتبط بأنظمة الجودة والمساءلة التعليمية.

***- نظرية العبء الانفعالي (Emotional Labor)***

تُعد مهنة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من المهن التي تتطلب جهدًا انفعاليًا مرتفعًا، نظرًا لطبيعة التفاعل المستمر مع الأطفال ومتطلبات الحفاظ على بيئة تعليمية مستقرة وآمنة. وخلال فترات تطبيق الاعتماد المدرسي، قد تتزايد الأعباء المهنية والتنظيمية، مما يضاعف الجهد الانفعالي الذي تبذله المعلمة للحفاظ على توازنها المهني أثناء أداء مهامها اليومية.

وتساعد نظرية العبء الانفعالي في تفسير الكيفية التي تدير بها المعلمات مشاعرهن واستجاباتهن النفسية أثناء التعامل مع متطلبات الاعتماد المدرسي، وكيف قد تنعكس هذه الضغوط على شعورهن بالاستقرار المهني وعلى طبيعة أدائهن داخل البيئة الصفية.

***- التكامل بين الركائز التفسيرية:***

ينطلق الإطار المفاهيمي للدراسة من أن الاعتماد المدرسي لا يُمارس بوصفه مجموعة من الإجراءات التنظيمية فقط، بل بوصفه تجربة مهنية تعيشها المعلمات داخل سياق العمل اليومي في الروضة. ففي ظل متطلبات الجودة والمتابعة المرتبطة بالاعتماد، قد تواجه المعلمات ضغوطًا مهنية مرتبطة بالمساءلة والتنظيم، الأمر الذي يدفعهن إلى تفسير هذه الممارسات وإعطائها معاني ترتبط بخبراتهن المهنية وطبيعة عملهن داخل البيئة التعليمية.

وفي هذا السياق تساعد نظرية بناء المعنى في فهم الكيفية التي تبني بها المعلمات معاني الاعتماد المدرسي وتفسر متطلباته في ضوء خبراتهن المهنية اليومية، بينما تسهم أدبيات ضغط المساءلة التعليمية في تفسير الضغوط التنظيمية والمهنية المصاحبة لتطبيق متطلبات الجودة. كما تتيح نظرية العبء الانفعالي فهم الخبرات والانفعالات المرتبطة بالتعامل مع هذه المتطلبات داخل البيئة التعليمية.

ومن خلال هذا التكامل، تنظر الدراسة إلى خبرات معلمات الطفولة المبكرة بوصفها خبرات مهنية ومعيشة تتشكل من خلال التفاعل المستمر بين متطلبات الاعتماد والسياق المهني والانفعالي الذي تعمل فيه المعلمات داخل البيئة التعليمية.

### 2.2. مراجعة الادبيات:

تم تنظيم الدراسات السابقة في هذه الدراسة ضمن محورين رئيسين؛ يتمثل الأول في الدراسات التي تناولت الاعتماد المدرسي وخبرات العاملين في المؤسسات التعليمية، في حين يتمثل المحور الثاني في الدراسات التي تناولت الخبرات المهنية والانفعالية للمعلمات في البيئات التربوية. وقد رتبت الدراسات ترتيبًا زمنيًا من الأقدم إلى الأحدث؛ بهدف تتبع تطور تناول الموضوع، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات، وتوضيح موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات التربوية ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات المتعلقة بالاعتماد المدرسي ركزت على مستوى تطبيق المعايير ومتطلبات الجودة، فقد اتجهت بعض الدراسات التربوية إلى استكشاف الكيفية التي يفسر بها المعلمون والعاملون في المؤسسات التعليمية السياسات والمبادرات التنظيمية من منظور بناء المعنى (Sensemaking). فقد أوضحت دراسة Spillane et al. (2002) أن تطبيق السياسات التعليمية

يمر عبر عمليات تفسير وإعادة بناء للمعنى يقوم بها العاملون في الميدان التربوي. كما بينت دراسة Coburn (2001) أن استجابات المعلمين للسياسات التعليمية تتشكل من خلال المعاني التي يبنونها حول تلك السياسات داخل سياقاتهم المهنية. وأشارت Coburn (2004) إلى أن متطلبات الإصلاح والجودة لا تُنقل إلى الممارسات الصفية بصورة مباشرة، بل يعاد تشكيلها في ضوء الخبرات المهنية والسياقات التنظيمية. كذلك أكدت Coburn and Woulfin (2012) أن عمليات بناء المعنى تمثل آلية تفسيرية أساسية لفهم تفاعل العاملين في المؤسسات التعليمية مع متطلبات الإصلاح والتطوير.

وتبرز أهمية هذه الدراسات في تأكيدها أن فهم السياسات والممارسات التنظيمية داخل المؤسسات التعليمية يتطلب الانتقال من التركيز على التطبيق الإجرائي إلى فهم المعاني التي يبنيها العاملون حول هذه الممارسات، وهو ما يمثل المنطلق النظري الذي تستند إليه الدراسة الحالية في استكشاف خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي.

### *1.2.2. الدراسات التي تناولت الاعتماد المدرسي والممارسات المرتبطة به في سياق الطفولة المبكرة*

تشير الأدبيات إلى أن تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية يسهم في تعزيز جودة الأداء وتحسين بعض الجوانب التنظيمية والتعليمية، إلا أن ذلك قد يرتبط أيضًا بوجود تحديات مهنية وتنظيمية تواجه العاملين داخل البيئة التعليمية. وفي هذا السياق، هدفت دراسة الهنيدي (2024) إلى التعرف على مدى توافر متطلبات الاعتماد المدرسي في المدارس الأهلية بمحافظة الخرج في ضوء معايير هيئة تقويم التعليم والتدريب. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات من المديرات والمعلمات، وبلغ عدد الاستجابات (111) استجابة. وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى توافر متطلبات الاعتماد المدرسي، في حين برزت بعض الصعوبات المرتبطة بضعف الإمكانات المادية والوسائل التعليمية، إضافة إلى الحاجة إلى تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد داخل المؤسسات التعليمية.

كما هدفت دراسة المهوس والعمري (2026) إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مجال الإدارة المدرسية بمدارس التعليم الأهلي بمحافظة الخبر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي باستخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة بلغت (136) من قادة المدارس ووكلائها. وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق معايير الاعتماد المدرسي، مع وجود حاجة إلى تعزيز برامج التدريب المتخصصة في التطوير المؤسسي والجودة الشاملة لدعم تطبيق معايير الاعتماد داخل المؤسسات التعليمية.

ومن جانب آخر، اهتمت بعض الدراسات بفهم العلاقة بين التفسيرات المهنية للمعلمات وممارساتهن التدريسية داخل الصف، انطلاقًا من أن المعاني التي تبنيها المعلمات حول الممارسات التعليمية قد ترتبط بالكيفية التي تمارس بها هذه الممارسات داخل البيئة الصفية. وفي هذا السياق، هدفت دراسة زايد (2025) إلى استكشاف تصورات معلمات الطفولة المبكرة حول تعليم وتعلم مهارتي القراءة والكتابة، وعلاقة تلك التصورات بممارساتهن التدريسية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة بلغت (121) معلمة من معلمات الطفولة المبكرة. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين تصورات المعلمات وممارساتهن التدريسية داخل الصف.

وعلى الرغم من إسهام هذه الدراسات في تقديم صورة عن واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي وبعض الجوانب المرتبطة به داخل المؤسسات التعليمية، فإن معظمها اعتمد على أدوات القياس الكمي، وركز بصورة أكبر على الجوانب التنظيمية ومستوى تطبيق المعايير، دون التعمق في فهم الكيفية التي تبني بها المعلمات معاني الاعتماد المدرسي وتفسر متطلباته داخل سياقهن المهني اليومي. كما ظل الاهتمام محدودًا باستكشاف الأبعاد المهنية والانفعالية المرتبطة بخبرات المعلمات أثناء التفاعل مع متطلبات الجودة والاعتماد داخل البيئة الصفية.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية الدراسة الحالية في تبني مدخل نوعي تفسيري يسهم في استكشاف الكيفية التي تبني بها معلمات الطفولة

المبكرة معنى الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية داخل بيئة الروضة، بوصفه تجربة مهنية معيشة تتشكل من خلال التفاعل اليومي مع متطلبات الجودة والمساءلة داخل البيئة التعليمية، وهو ما يصعب الإحاطة به من خلال أدوات القياس الكمي وحدها.

### *2.2.2. الدراسات التي تناولت الخبرات المهنية والانفعالية للمعلمات في البيئات التربوية:*

اتجهت بعض الدراسات العربية إلى تناول خبرات معلمات الطفولة المبكرة واستجاباتهن المهنية والنفسية داخل البيئات التربوية، مع التركيز على الضغوط المهنية وأساليب التعامل معها في سياق العمل التعليمي. وتشير هذه الدراسات إلى أن طبيعة العمل في مرحلة الطفولة المبكرة ترتبط بمتطلبات مهنية وانفعالية قد تؤثر في استقرار المعلمات وأدائهن داخل البيئة الصفية.

وفي هذا السياق، أشارت دراسة أحمد (2023) إلى أن معلمات الطفولة المبكرة يواجهن ضغوطًا مهنية متعددة ترتبط ببيئة العمل والتغيرات التنظيمية المصاحبة للعمل التربوي، خاصة خلال فترة جائحة كورونا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي السببي المقارن، واستخدمت مقياس أساليب مواجهة الضغوط المهنية على عينة بلغت (102) معلمة من معلمات الطفولة المبكرة بمحافظة القاهرة. وأظهرت النتائج اعتماد المعلمات على عدد من أساليب المواجهة الإيجابية، مثل تحمل المسؤولية والتعامل الفعال مع المشكلات والدعم الاجتماعي، في مقابل ظهور بعض الأساليب السلبية كالإنكار ولوم الذات. كما أوضحت النتائج أن الضغوط المهنية قد تنعكس على التوازن النفسي والانفعالي للمعلمات وعلى قدرتهن على التكيف مع متطلبات العمل داخل البيئة التعليمية.

ومن جانب آخر، تناولت دراسة النغموش (2024) أثر الحوافز المادية والمعنوية على الرضا الوظيفي لدى العاملات في قطاع الطفولة المبكرة بمحافظة الأحساء في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي باستخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة بلغت (185) معلمة. وأظهرت النتائج أن الحوافز المادية والمعنوية تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الرضا الوظيفي والاستقرار المهني لدى المعلمات، كما أشارت إلى أن ضعف الحوافز وعدم مناسبة الأجور قد يؤثران سلبًا في الرغبة في الاستمرار بالعمل وفي الشعور بالاستقرار النفسي والمهني، بما يعكس ارتباط الخبرات المهنية بالسياق التنظيمي والإداري داخل البيئة التربوية.

وعلى الرغم من إسهام هذه الدراسات في إبراز الجوانب المهنية والانفعالية المرتبطة بعمل معلمات الطفولة المبكرة، فإنها اعتمدت بصورة رئيسة على أدوات القياس الكمي، وركزت على قياس المتغيرات وتصنيفها إحصائيًا، دون التعمق في فهم الخبرات المعاشة للمعلمات أو تفسير الكيفية التي يبنين ويفسرن من خلالها المعاني المرتبطة بتجاربهن المهنية داخل السياق التربوي اليومي. كما ظل الاهتمام محدودًا باستكشاف هذه الخبرات في سياق الاعتماد المدرسي ومتطلبات الجودة داخل البيئة التعليمية.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية الدراسة الحالية في تبني مدخل نوعي تفسيري يسهم في استكشاف خبرات معلمات الطفولة المبكرة المهنية والانفعالية في ارتباطها بالاعتماد المدرسي، من خلال فهم الكيفية التي تبني بها المعلمات معاني هذه الممارسات وتفسرها داخل السياق الواقعي للعمل التربوي.

وتمثل الدراسة الحالية إضافة نوعية في مجال الاعتماد المدرسي في مرحلة الطفولة المبكرة، من خلال تبني مقاربة تفسيرية تنتقل من التركيز على قياس مستوى تطبيق المعايير أو التحديات التنظيمية إلى استكشاف الخبرات المهنية والانفعالية لمعلمات الطفولة المبكرة داخل البيئة التعليمية.

وعلى الرغم من إسهام الدراسات السابقة في فهم واقع تطبيق الاعتماد المدرسي والجوانب المهنية والانفعالية المرتبطة بعمل معلمات الطفولة المبكرة، فإن المعرفة المتاحة ما تزال محدودة فيما يتعلق بالكيفية التي تبني بها المعلمات معاني الاعتماد المدرسي داخل سياق عملهن اليومي، وكيف تتشكل خبراتهن المهنية والانفعالية أثناء التفاعل مع متطلبات الجودة والمساءلة. كما أن الأدبيات العربية لم تمنح اهتمامًا كافيًا للاعتماد المدرسي بوصفه تجربة مهنية معيشة من منظور معلمات الطفولة المبكرة أنفسهن.

ومن ثم، لا تتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات النوعية فحسب، بل في محدودية الفهم التفسيري للمعاني والخبرات المرتبطة بالاعتماد المدرسي داخل السياق الواقعي لعمل المعلمات. وانطلاقًا من ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف الكيفية التي تبني بها معلمات الطفولة المبكرة معنى الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية، وفهم طبيعة هذه الخبرات، وكيفية انعكاسها على ممارساتهن المهنية، إلى جانب الكشف عن أبرز التحديات والفرص التي تتجلى في تجربتهن مع الاعتماد المدرسي داخل بيئة الروضة.

## 3. منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا نوعيًا مستندًا إلى المدخل التفسيري، والذي يتسق مع هدف الدراسة المتمثل في استكشاف خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي، وفهم الكيفية التي يبنين بها معاني هذه الممارسات في سياق عملهن اليومي داخل بيئة الروضة. وبدلًا من التركيز على قياس مستوى تطبيق معايير الاعتماد أو تحديد العلاقات بين المتغيرات، تسعى الدراسة إلى فهم الخبرات المعاشة للمعلمات، والكشف عن التفسيرات والمعاني التي يضفينها على متطلبات الاعتماد المدرسي في ضوء خبراتهن المهنية والانفعالية وسياقات عملهن التنظيمية، بما يسهم في بناء فهم أعمق لهذه الظاهرة في سياقها الواقعي.

### 1.3. الافتراضات الفلسفية / Philosophical Assumptions

ترتكز هذه الدراسة على افتراضات فلسفية تنظر إلى خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي بوصفها خبرات اجتماعية ومهنية تتشكل من خلال التفاعل المستمر بين المعلمات ومتطلبات العمل والسياق التنظيمي الذي يعملن فيه. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى الاعتماد المدرسي بوصفه مجموعة من الإجراءات الموضوعية الثابتة، بل بوصفه تجربة مهنية تُبنى معانيها وتفسيراتها من خلال الخبرات اليومية للمعلمات داخل البيئة التعليمية. ومن الناحية المعرفية، تتبنى الدراسة موقفًا تفسيريًا يركز على فهم المعاني التي تبنيها المشاركات حول خبراتهن المرتبطة بالاعتماد المدرسي، من خلال الاقتراب من وجهات نظرهن وتفسيرها في سياقها الواقعي.

أما من الناحية القيمية، فتستند الدراسة إلى احترام خبرات المشاركات وإعطائهن مساحة للتعبير عن تجاربهن المهنية بصورة تعكس واقعهن اليومي، مع الالتزام بالشفافية والاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بجمع البيانات وتحليلها. ومن الناحية المنهجية، تعتمد الدراسة على المدخل التفسيري النوعي الذي يسعى إلى فهم الخبرات المعاشة لمعلمات الطفولة المبكرة، والكشف عن الكيفية التي تتشكل بها المعاني المرتبطة بممارسات الاعتماد المدرسي من خلال التفاعل المستمر بين المعلمة وسياقها المهني داخل البيئة التربوية

### 2.3. تصميم البحث / Research Design: Interpretive Qualitative Design

اعتمدت الدراسة التصميم النوعي التفسيري (Interpretive Qualitative Design)، لملاءمته لطبيعة المشكلة البحثية التي تسعى إلى استكشاف الكيفية التي تبني بها معلمات الطفولة المبكرة معاني الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية داخل بيئة الروضة. ويتيح هذا التصميم فهماً معمقاً للتفسيرات والمعاني التي تطورها المعلمات تجاه متطلبات الاعتماد المدرسي، من خلال التركيز على خبراتهن المهنية والانفعالية في سياقها الواقعي، بدلاً من الاقتصار على وصف الإجراءات التنظيمية أو قياس مستوى تطبيقها.

كما يتسق هذا التصميم مع التوجه التفسيري للدراسة ومع نظرية بناء المعنى (Sensemaking)، التي تنظر إلى الأفراد بوصفهم فاعلين يقومون بتفسير الأحداث والممارسات التنظيمية وإضفاء المعاني عليها في ضوء خبراتهم السابقة وسياقات عملهم اليومية. وانطلاقاً من ذلك، سعت الدراسة إلى فهم الكيفية التي تفسر بها المعلمات متطلبات الاعتماد المدرسي، والمعاني التي يبنينها حول هذه التجربة المهنية، وكيف تنعكس هذه المعاني على ممارساتهن داخل البيئة التعليمية.

واعتماداً على هذا التوجه، تم التعامل مع عملية التحليل بوصفها عملية تفسيرية تهدف إلى الكشف عن الأنماط والمعاني المشتركة في خبرات المشاركات، من خلال القراءة المتكررة للمقابلات، والتأمل المستمر في أقوال المشاركات، وتحليلها باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، بما يسهم في بناء فهم أعمق لخبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي.

### 3.3. معايير اختيار المشاركات / Participant Selection Criteria

تم اختيار المشاركات في هذه الدراسة بصورة قصدية، بما ينسجم مع طبيعة الدراسة النوعية وأهدافها التفسيرية، وذلك لضمان امتلاك المشاركات خبرة مباشرة في التعامل مع متطلبات الاعتماد المدرسي وخبراته المرتبطة به داخل مرحلة الطفولة المبكرة. وقد شملت الدراسة ثلاث معلمات يعملن في مرحلة الطفولة المبكرة خلال فترة تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي في المدينة المنورة.

وروعي عند اختيار المشاركات أن تكون لديهن خبرة فعلية في التعامل مع متطلبات الاعتماد المدرسي، بما يشمل الممارسات المرتبطة بالتوثيق، والتقويم، والمتابعة، والممارسات التعليمية داخل البيئة الصفية. كما استندت كفاية العينة إلى قدرة المشاركات على تقديم بيانات ثرية ومتعمقة تسهم في فهم الظاهرة المدروسة، انسجامًا مع التوجه النوعي التفسيري الذي يركز على عمق الفهم وتنوع الخبرات أكثر من التركيز على التمثيل العددي أو التعميم الإحصائي. وعليه، تم اختيار المشاركات بناءً على ملاءمة خبراتهن لأهداف الدراسة وقدرتهن على تقديم أوصاف وتفسيرات تعكس خبراتهن المهنية المرتبطة بالاعتماد المدرسي.

وللحفاظ على خصوصية المشاركات، تم استخدام أسماء مستعارة في جميع مراحل جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج، مع حذف أي معلومات قد تسهم في الكشف عن هوياتهن أو جهات عملهن. كما يوضح الجدول (1) معلومات عامة حول المشاركات، بما يشمل خبراتهن المهنية وسياق عملهن المرتبط بتطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي، بما يساعد في وضع التفسيرات والنتائج ضمن سياقها المهني المرتبط بخبرات المعلمات داخل بيئة الطفولة المبكرة.

**الجدول (1): ملفات تعريف المشاركات وأنماط المشاركة**

| الاسم المستعار | طبيعة الخبرة المهنية | الخبرة السابقة في الاعتماد المدرسي | مستوى التفاعل مع متطلبات الاعتماد | الأنماط البارزة في الخبرة |
|---|---|---|---|---|
| منال | معلمة طفولة مبكرة | مرتفعة 19 سنة | تفاعل مرتفع | الاهتمام بالتوثيق، وتنوع الاستراتيجيات التعليمية، والتحول التدريجي في النظرة نحو الاعتماد |
| غادة | معلمة طفولة مبكرة | متوسطة سنتان | تفاعل متحفظ | الاعتماد على الفهم الذاتي والبحث الفردي لفهم متطلبات الاعتماد |
| صالحة | معلمة طفولة مبكرة | مرتفعة 4 سنوات | تفاعل عميق | إعادة تفسير الاعتماد بوصفه عملية تطويرية بعد تجربة التطبيق الفعلية |

استند حجم العينة في هذه الدراسة إلى طبيعة البحث النوعي التفسيري، الذي يهدف إلى الوصول إلى فهم متعمق للمعاني والتفسيرات التي يبنيها المشاركون حول خبراتهم المهنية في سياقها الواقعي. وفي هذا النوع من الدراسات، لا يتحدد حجم العينة بناءً على اعتبارات التمثيل الإحصائي، وإنما على قدرة المشاركين على تقديم بيانات ثرية ومفصلة تسهم في فهم الظاهرة المدروسة بصورة معمقة.

وانطلاقًا من ذلك، اقتصرت الدراسة الحالية على ثلاث معلمات من معلمات الطفولة المبكرة ممن امتلكن خبرة مباشرة في التعامل مع متطلبات الاعتماد المدرسي، الأمر الذي أتاح الحصول على بيانات غنية ومتنوعة تتسق مع أهداف الدراسة وطبيعتها التفسيرية. وقد استندت ملاءمة حجم العينة إلى ثراء البيانات وعمقها وقدرتها على تقديم فهم متعمق للكيفية التي تفسر بها المعلمات خبراتهن المرتبطة بالاعتماد المدرسي، أكثر من اعتمادها على الحجم العددي للمشاركات (Braun & Clarke, 2021).

كما يتوافق هذا التوجه مع مبادئ المعاينة القصدية في البحوث النوعية، والتي تركز على اختيار المشاركين القادرين على تقديم معلومات ثرية وذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، بما يسهم في بناء فهم أعمق للظاهرة محل البحث (Patton , 2015).

تم الحصول على موافقة المشاركات قبل البدء في جمع البيانات، بما يشمل الموافقة على التسجيل الصوتي للمقابلات واستخدام البيانات لأغراض البحث العلمي. كما تم توضيح هدف الدراسة للمشاركات، وإبلاغهن بحقهن في الانسحاب من الدراسة في أي مرحلة قبل تحليل البيانات دون أي تبعات.

ولتعزيز موثوقية الدراسة (Trustworthiness)، تمت مراجعة المقابلات والنصوص بصورة متكررة للتأكد من دقة تمثيل المعاني المرتبطة بخبرات المشاركات وسياقاتهن المهنية. كما روعي التأمل الذاتي للباحثتين (Reflexivity) خلال مراحل التحليل من خلال المراجعة المستمرة للتفسيرات والانتباه إلى الافتراضات الشخصية عند قراءة البيانات وتفسيرها.

### 4.3. تحليل البيانات / Data Analysis

تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) وفق منهجية Braun and Clarke (2021)، بوصفه أحد الأساليب النوعية الملائمة لاستكشاف الأنماط والمعاني المشتركة داخل البيانات النوعية. وقد بدأت عملية التحليل بالقراءة المتكررة لنصوص المقابلات بهدف الإلمام بالبيانات والانغماس فيها، تلا ذلك توليد الرموز الأولية (Initial Codes) المرتبطة بخبرات المشاركات وتفسيراتهن للاعتماد المدرسي. وبعد ذلك جرى تجميع الرموز المتقاربة في موضوعات أولية، ثم مراجعتها وتنقيحها بصورة متكررة للتأكد من اتساقها مع البيانات، وصولًا إلى بناء الثيمات الرئيسة والثيمات الفرعية التي تعكس الأنماط والمعاني المشتركة في خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي.

وقد اتسمت عملية التحليل بالطابع التفسيري، حيث لم تقتصر على وصف ما ورد في المقابلات، بل سعت إلى فهم الكيفية التي تبني بها المشاركات معاني الاعتماد المدرسي وتفسر متطلباته في ضوء خبراتهن المهنية والانفعالية وسياقات عملهن اليومية. وأسهم ذلك في تطوير ثيمات تفسيرية تعكس الأبعاد المختلفة لخبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي داخل مرحلة الطفولة المبكرة.

ويوضح الشكل (2) مراحل تحليل البيانات وفق التحليل الموضوعي، بدءًا من الإلمام بالبيانات والقراءة المتكررة للمقابلات، مرورًا بتوليد الرموز الأولية، والبحث عن الموضوعات ومراجعتها وتنقيحها، وانتهاءً بتحديد الثيمات الرئيسة وتسميتها وصياغة التقرير النهائي للنتائج.

**الشكل (2) مراحل تحليل البيانات وفق التحليل الموضوعي**

## 4. النتائج والمناقشة / Findings and Discussion

### الثيم الأول: بناء معنى الاعتماد المدرسي

يركز هذا الثيم على الكيفية التي بنت بها معلمات الطفولة المبكرة معنى الاعتماد المدرسي ومتطلباته، وكيف تشكل هذا المعنى بصورة تدريجية من خلال الخبرة المهنية اليومية داخل البيئة المدرسية. وقد أظهرت المقابلات أن تصورات المعلمات للاعتماد المدرسي لم تكن ثابتة أو موحدة منذ البداية، بل مرت بعملية مستمرة من التفسير وإعادة التفسير مع تزايد الانخراط في متطلبات الاعتماد وممارساته. وتشير البيانات إلى أن المعلمات لم يتعاملن مع الاعتماد المدرسي بوصفه مفهومًا جاهزًا وواضحًا، وإنما قمن ببناء معانيه تدريجيًا في ضوء خبراتهن المهنية وتفاعلاتهن اليومية داخل البيئة المدرسية.

أظهرت النتائج أن بداية تطبيق الاعتماد المدرسي ارتبطت لدى بعض المعلمات بحالة من الغموض وعدم وضوح المطلوب، حيث تلقت المشاركات توجيهات إجرائية مرتبطة بالتنفيذ دون وجود شرح كافٍ يساعدهن على بناء معنى أوضح للاعتماد المدرسي وأهدافه. توضح منال ذلك بقولها:

"بلغتنا المديرة، طبعًا كان فيه غموض، ما احنا عارفين، فيه تخبط كثير. قالت حاليا بس ادخلوا المنصة ونعبي الاستبيانات. المنصة في موقع التقويم او التقويم الذاتي. او هيئة التقويم، هو رابط رسلوه لنا، التقويم الذاتي. "

تشير هذه النتيجة إلى أن المعنى الأولي للاعتماد المدرسي لم يتشكل لدى بعض المعلمات من خلال فهم أهدافه التطويرية أو ارتباطه بجودة التعليم، بل من خلال ما ارتبط به من إجراءات تنظيمية ومتطلبات تنفيذية. ومن منظور نظرية بناء المعنى (Sensemaking)، فإن المعلمات حاولن تفسير الموقف الجديد وفهمه اعتمادًا على المعلومات المحدودة المتاحة لهن والخبرات التي مررن بها أثناء التطبيق، الأمر الذي أسهم في تشكل تصورات أولية اتسمت بالغموض والتركيز على الجوانب الإجرائية أكثر من الجوانب التربوية أو التطويرية.

كما يظهر من تركيز التوجيه على "المنصة" و"الاستبيانات" أن المعنى الأولي الذي بُنِي حول الاعتماد المدرسي تشكل أساسًا حول الجوانب التنظيمية والإجرائية، مما قد يفسر لماذا ربطت بعض المعلمات الاعتماد بالأعمال الإدارية أكثر من ربطه بالممارسات الصفية أو جودة التعلم داخل الروضة.

ويظهر هذا المعنى أيضًا في تجربة غادة، عندما قالت:

"أنا كان عندي إنه وش قاعدة تقول المديرة، فكانت تقول: إحنا نبغى الاعتماد. قالت خلاص أنا ما راح أكلمكم عنه، أنتم روحوا للبيت ابحثوا، وأبغاكم تجيبون لي الاعتماد لهذه المدرسة. يعني حتى ما كلفَت نفسها تقول إيش تبغى منا. فحتى كنا نطلب يعني بعدين لما، لما بحثنا وعرفنا إيش هو الاعتماد وإيش يتطلب منا، قلنا لها أنا والبنت اللي معي، نبغى مثلًا كراسي للفصل، نبغى أمن وسلامة، نبغى أشياء زي كذا، لا ما، ما في شي، أنت، أنت سوي، أنت سوي، أنت حطي، أنت جيبي، دبري نفسك."

تكشف تجربة غادة أن عملية بناء معنى الاعتماد المدرسي لم تعتمد فقط على التوجيهات الرسمية، بل تأثرت أيضًا بدرجة الدعم المؤسسي المتاح للمعلمات. فعندما يكون التوجيه محدودًا أو غير واضح، تميل المعلمات إلى البحث الذاتي وتطوير تفسيراتهن الخاصة لماهية الاعتماد ومتطلباته. ويعكس ذلك أحد الافتراضات الأساسية في نظرية بناء المعنى، التي ترى أن الأفراد لا يستقبلون السياسات والممارسات التنظيمية بصورة مباشرة، وإنما يعيدون تفسيرها وبناء معانيها في ضوء خبراتهم السابقة والسياقات التنظيمية التي يعملون فيها.

وعلى الرغم من أن كلتا المشاركتين تحدثتا عن الغموض، إلا أن تجربة غادة بدت مرتبطة بحالة من التخبط التنظيمي داخل المدرسة، بينما ارتبطت تجربة منال بمحاولة البحث الفردي وصناعة الفهم الذاتي. ويشير ذلك إلى أن المعنى الذي بُنِي حول الاعتماد المدرسي

لم يكن متطابقًا لدى جميع المعلمات، بل تشكل بطرق مختلفة وفق السياق المهني الذي عايشته كل مشاركة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات المرتبطة ببناء المعنى في المؤسسات التعليمية، والتي تؤكد أن استجابات العاملين للسياسات والمبادرات التنظيمية لا تتشكل من خلال التعليمات الرسمية وحدها، بل من خلال عمليات تفسير مستمرة تتأثر بالسياق المهني والخبرات السابقة والدعم التنظيمي المتاح. ومن ثم، يبدو أن بناء معنى الاعتماد المدرسي لدى المعلمات كان عملية تدريجية تشكلت من خلال الممارسة اليومية أكثر من كونه ناتجًا عن فهم مسبق أو موحد لمتطلبات الاعتماد وأهدافه.

**الثيم الثاني: التعايش مع متطلبات المساءلة والضغط التنظيمي**

يركز هذا الثيم على الضغوط المهنية والتنظيمية التي صاحبت تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي، وكيف انعكست هذه المتطلبات على الخبرات اليومية لمعلمات الطفولة المبكرة داخل البيئة التعليمية. وقد أظهرت البيانات أن المعلمات لم تربطن الضغوط بالممارسات التعليمية أو التفاعل مع الأطفال بقدر ما ربطتها بمتطلبات المساءلة والتوثيق والمتابعة المستمرة المصاحبة للاعتماد المدرسي. وتشير النتائج إلى أن هذه المتطلبات أسهمت في إعادة تشكيل تجربة العمل اليومية للمعلمات من خلال زيادة الأعباء التنظيمية ومتطلبات الإثبات والتوثيق، الأمر الذي انعكس على إدراكهن لطبيعة العمل المهني خلال فترة الاعتماد.

***الثيم الفرعي: عبء التوثيق والمتطلبات***

أظهرت النتائج أن التوثيق كان من أكثر الجوانب التي ارتبطت في خبرات المعلمات بالشعور بزيادة العبء المهني، خاصة مع تعدد الملفات والشواهد والمتطلبات المرتبطة بالاعتماد المدرسي.

توضح منال ذلك بقولها:

"في شي جديد السنة هذي برضو توثيق الأعمال والأنشطة، ملف الشواهد، ملف الإنجاز، في الروضة سجل الملاحظة، في منصة مدرستي مهارات وتوثيق."

وتشير هذه النتيجة إلى أن التوثيق لم يُدرك بوصفه إجراءً منفصلًا عن الممارسة المهنية، بل بوصفه جزءًا متداخلًا مع مختلف جوانب العمل اليومي داخل الروضة. كما توحي كثرة المتطلبات التي أشارت إليها المشاركة بأن التوثيق أصبح ممارسة مستمرة تتطلب وقتًا وجهدًا إضافيين يتجاوزان حدود التخطيط والتنفيذ التعليمي المعتاد. ومن ثم، لم يكن العبء مرتبطًا بوجود مهمة واحدة محددة، بل بتراكم مجموعة من المتطلبات التنظيمية التي أصبحت جزءًا من الروتين المهني اليومي للمعلمة. ويظهر هذا العبء بصورة أكثر وضوحًا في قولها:

" والله شغل من التصوير، أنا ماني حق التصوير الصراحة، لي كم سنة والله حتى عيالي ما أصورهم،بس مركزين على التصوير يعني أكثر شي، أنا أكتفي بشاهد، شاهدين للموضوع خلاص يعني والله مو يوميا أصور."

تكشف هذه النتيجة عن تحول مهم في إدراك بعض المعلمات لمتطلبات الاعتماد المدرسي، حيث بدا أن قيمة الممارسة التعليمية أصبحت مرتبطة بدرجة توثيقها وإثباتها أكثر من ارتباطها بالفعل التعليمي ذاته. ولا يعكس ذلك رفضًا للتوثيق أو الاعتراض على أهميته، وإنما يعكس شعورًا بأن متطلبات الإثبات المستمر قد أصبحت في بعض الأحيان أكثر حضورًا من الممارسة التعليمية نفسها. ويشير ذلك إلى الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها أنظمة المساءلة والجودة في إعادة تشكيل أولويات العمل اليومي داخل البيئة التعليمية.

ويبدو أن هذا التوسع في التوثيق أسهم في تشكيل معنى الاعتماد المدرسي لدى بعض المعلمات بوصفه عملية تتطلب المحافظة المستمرة على الأدلة والشواهد التي تثبت جودة الأداء، وهو ما قد يفسر إحساسهن بتزايد العبء الإداري مقارنة بما اعتدن عليه سابقًا داخل الروضة.

ويظهر هذا المعنى أيضًا في تجربة غادة عندما قالت:

"هذا كثرة أعباء إدارية وتوثيق، إني أنا مطالبة بأوراق ومطالبة بتوثيق إلكتروني، يعني أنا يا خلوني إلكتروني يا خلوني ورقي."

وتوحي تجربة غادة بأن مصدر الضغط لم يكن حجم العمل فقط، وإنما أيضًا غموض آليات التنفيذ وتداخل المتطلبات. فازدواجية التوثيق بين النماذج الورقية والإلكترونية أسهمت في شعور المعلمة بتكرار الجهد وتشتت الأولويات، وهو ما يعكس أهمية وضوح الإجراءات التنظيمية عند تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي داخل المؤسسات التعليمية. ويتسق ذلك مع نتائج دراسة الهنيدي (2024)، التي أشارت إلى وجود صعوبات مرتبطة بتطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي، من أبرزها كثرة المتطلبات التنظيمية والحاجة إلى متابعة مستمرة لمعايير الجودة والتوثيق داخل المؤسسات التعليمية.

وتشير هذه النتائج إلى أن التوثيق لم يُنظر إليه من قبل المشاركات بوصفه مجرد أداة لضمان الجودة، بل بوصفه أحد أبرز مصادر الضغط المهني المصاحبة لتطبيق الاعتماد المدرسي. كما تكشف أن خبرات المعلمات مع التوثيق تشكلت من خلال التفاعل اليومي مع متطلبات المساءلة والإثبات والمتابعة المستمرة، الأمر الذي أسهم في بناء تصورات متباينة حول الاعتماد المدرسي وطبيعته داخل البيئة التعليمية.

***الثيم الفرعي: الضغط النفسي***

أظهرت النتائج أن خبرات المعلمات مع الاعتماد المدرسي لم تقتصر على التعامل مع زيادة المهام التنظيمية فقط، بل امتدت لتؤثر على الحالة النفسية للمعلمات، خاصة مع الشعور المستمر بكثرة الأعمال المطلوبة وضغط الإنجاز والمتابعة. تقول صالحة:

"إلا والله، بنسبة كبيرة صراحة الأمانة انضغطت من ناحية المتطلبات الورقية والشواهد."

يعكس هذا الحديث خبرة مباشرة للضغط النفسي المرتبط بمتطلبات الاعتماد، حيث ربطت المشاركة شعورها بالضغط بكثرة الأعمال الورقية والشواهد المطلوبة بصورة مستمرة. كما يكشف استخدام عبارة "بنسبة كبيرة" عن أن الضغط لم يكن شعورًا عابرًا أو محدودًا، بل تجربة واضحة أثرت على شعورها أثناء العمل.

وفي المقابل، عبرت منال عن هذا الضغط بطريقة مختلفة عندما قالت:

"ضغط بنسبة كبيرة. يعني زادت علينا المهام، التوثيق، التصوير، المتابعة، أشياء كثيرة صارت مطلوبة بشكل مستمر."

يرتبط الضغط هنا بتراكم المهام وتداخلها داخل اليوم الدراسي، حيث لا تشير المشاركة إلى مهمة واحدة بعينها، بل إلى شعور عام بزيادة المتطلبات واستمرارها بصورة متواصلة. كما يظهر من حديثها أن الضغط لم يكن ناتجًا عن التعامل مع الأطفال أو تنفيذ الأنشطة التعليمية، وإنما عن الجوانب التنظيمية المرتبطة بالتوثيق والمتابعة والإثبات المستمر للعمل.

وتبرز هذه النتيجة أن مصادر الضغط التي وصفتها المشاركات كانت مرتبطة بصورة أكبر بالمتطلبات التنظيمية والإدارية المصاحبة للاعتماد المدرسي مقارنة بالممارسات التعليمية المباشرة. ويشير ذلك إلى أن التحدي الرئيس لم يكن في أداء الدور التربوي ذاته، بل في التوفيق بين هذا الدور وبين متطلبات التوثيق والمتابعة والإثبات المستمرة المرتبطة بأنظمة الجودة والمساءلة.

وعلى الرغم من أن كلتا المشاركتين عبرتا عن الضغط النفسي، إلا أن صالحة ركزت بصورة أكبر على العبء الورقي والشواهد، بينما ربطت منال الضغط بتراكم المهام اليومية واستمرارها. ويشير ذلك إلى أن المعاني والخبرات الانفعالية المرتبطة بالاعتماد المدرسي لم تكن موحدة بين المعلمات، بل تشكلت بصورة مختلفة تبعًا لطبيعة المتطلبات والسياقات المهنية التي عايشتها كل مشارك.

وبصورة عامة، تكشف النتائج أن تجربة الاعتماد المدرسي لم تُعش من قبل المعلمات بوصفها تجربة تنظيمية فقط، بل بوصفها تجربة مهنية وانفعالية ارتبطت بمتطلبات مستمرة من المتابعة والتوثيق والمساءلة. ويتسق ذلك مع أدبيات ضغط المساءلة التعليمية

التي تشير إلى أن متطلبات الجودة قد تسهم في زيادة الأعباء المهنية عندما تُدرك بوصفها متطلبات إضافية فوق مسؤوليات العمل اليومية (أحمد، 2023). كما ينسجم مع نظرية العبء الانفعالي - Hochschild، التي تفسر الكيفية التي يبذل بها العاملون في المهن الإنسانية جهدًا مستمرًا للحفاظ على توازنهم المهني والانفعالي في ظل الضغوط التنظيمية المتزايدة.

**الثيم الثالث: الممارسة المهنية داخل الصف في ظل الاعتماد المدرسي**

يركز هذا الثيم على الكيفية التي انعكست بها المعاني التي بنتها المعلمات حول الاعتماد المدرسي على ممارساتهن التعليمية داخل الصف، وكيف تفاعلت هذه المعاني مع خبراتهن المهنية اليومية أثناء العمل مع الأطفال. وقد أظهرت البيانات أن استجابات المعلمات لم تكن متشابهة؛ إذ رأت بعض المشاركات أن الاعتماد لم يغير ممارساتهن الأساسية داخل الصف، في حين ربطت أخريات بين الاعتماد وبين زيادة الاهتمام بتنويع الاستراتيجيات التعليمية وتعزيز التفاعل داخل البيئة الصفية.

***الثيم الفرعي: ثبات الممارسة التعليمية***

أظهرت النتائج أن بعض المعلمات لم يبنين معنى الاعتماد المدرسي بوصفه عاملًا يفرض تغييرًا جذريًا في طريقة التدريس، بل رأين أن الممارسات التعليمية التي يطبقنها كانت موجودة قبل تطبيق الاعتماد.

توضح غادة ذلك بقولها:

"ما أغير شي، أمشي صراحة على التخطيط اللي أنا مسويته لأنه إحنا أكيد في استراتيجيات في كل حصة، لكل مادة، في طريقة تدريس مختلفة تماما، في أنشطة مختلفة تماما."

يعكس حديث غادة ثقة واضحة تجاه ممارساتها الصفية، حيث لا تبدو المعلمة وكأنها ترى الاعتماد نقطة تحول كاملة في أسلوب التدريس، بل تعتبر أن التخطيط والاستراتيجيات التعليمية التي تعتمد عليها كانت قائمة بالفعل داخل الصف قبل تطبيق الاعتماد. كما يوحي حديثها بأن المعنى الذي أضفته على الاعتماد المدرسي لم يرتبط بإحداث تغيير جذري في الممارسة، بقدر ما ارتبط بإعادة تأكيد قيمة ممارسات مهنية كانت تؤمن بأهميتها أصلًا.

ويظهر من تأكيدها على وجود "استراتيجيات في كل حصة" و"أنشطة مختلفة" أن المعلمة تربط جودة التدريس بالتنوع والتفاعل المستمر مع الأطفال، وليس فقط بالاستجابة لمتطلبات التقييم أو الزيارة. كما يعكس حديثها نوعًا من الهوية المهنية المستقرة، حيث ترى أن ممارستها التعليمية قائمة على أسس واضحة حتى دون وجود الاعتماد المدرسي.

وفي الوقت نفسه، لا يعني ثبات الممارسة رفض الاعتماد أو التقليل من أهميته، بل يكشف أن بعض المعلمات تعاملن معه بوصفه إطارًا تنظيميًا يدعم ممارسات موجودة بالفعل، أكثر من كونه عملية تفرض إعادة بناء كاملة لطرق التدريس داخل الصف.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الممارسات الصفية لا تتشكل بصورة منفصلة عن المعاني التي تبنيها المعلمات حول التدريس والممارسة المهنية، وأن طريقة تفاعلهن مع الاعتماد المدرسي ترتبط بالكيفية التي يفسرن بها هذه الممارسة داخل سياقهن المهني، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة زايد (2025) حول العلاقة بين تصورات معلمات الطفولة المبكرة وممارساتهن التدريسية داخل البيئة الصفية.

***الثيم الفرعي: تنوع الاستراتيجيات التعليمية***

في المقابل، أظهرت النتائج توجه بعض المعلمات إلى تنويع الاستراتيجيات التعليمية داخل الصف، بما يعكس اهتمامًا أكبر بتعزيز التفاعل ومشاركة الأطفال أثناء عملية التعلم.

تقول منال: "استخدم استراتيجيات لتعليم الأطفال، تقريبا، لازم أستخدم في اليوم استراتيجية، استراتيجيتين مع الأطفال."

يكشف هذا الحديث عن المعنى الذي تبنيه المعلمة حول أهمية التنويع في الممارسات التعليمية داخل بيئة الطفولة المبكرة، حيث لا تنظر إلى التعليم بوصفه عملية ثابتة، بل تجربة تحتاج إلى التجديد المستمر بما يتناسب مع طبيعة الأطفال واحتياجاتهم. كما تعكس عبارة "لازم أستخدم" شعورًا بالالتزام المهني تجاه تطبيق استراتيجيات متنوعة بصورة يومية داخل الصف.

ويتضح نوع هذه الاستراتيجيات بصورة أكبر في قولها:

"شيء باستمرار نستخدمه، نستخدم صيد النحلات، استراتيجية من أنا، استراتيجية التعلم باللعب، التعلم التعاوني."

يعكس هذا الاقتباس اعتماد المعلمة على ممارسات تعليمية تفاعلية تجعل الطفل أكثر اندماجًا ومشاركة داخل عملية التعلم، بدلًا من الاقتصار على الأساليب التقليدية القائمة على التلقين. كما يوحي حديثها بأن معنى الممارسة الصفية الجيدة يرتبط لديها بقدرة المعلمة على خلق بيئة تعليمية نشطة ومحفزة للأطفال.

وعلى خلاف غادة التي رأت أن ممارساتها التعليمية مستقرة قبل الاعتماد، بدت منال أكثر ارتباطًا بفكرة التنويع المستمر في الاستراتيجيات التعليمية، حيث ربطت جودة التدريس بالتجديد وزيادة التفاعل داخل الصف. ويكشف ذلك عن اختلاف الطريقة التي تبني بها المعلمات معنى "الممارسة الجيدة"؛ فبينما ارتبطت لدى بعضهن بالاستقرار والثقة في الخبرة السابقة، ارتبطت لدى أخريات بالتطوير المستمر وتنويع الأساليب التعليمية.

ويتسق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة الهنيدي (2024) من ارتباط تطبيق معايير الاعتماد المدرسي بالممارسات التعليمية وجودة البيئة الصفية، بما يدعم تحسين خبرات التعلم داخل مرحلة الطفولة المبكرة.

### الثيم الرابع: إعادة بناء معنى الاعتماد المدرسي

يركز هذا الثيم على الكيفية التي انعكست بها المعاني التي بنتها المعلمات حول الاعتماد المدرسي على ممارساتهن المهنية داخل الصف، وكيف تفاعلت هذه المعاني مع خبراتهن التعليمية اليومية أثناء العمل مع الأطفال. وقد أظهرت البيانات تباينًا في استجابات المعلمات؛ إذ رأت بعض المشاركات أن الاعتماد المدرسي لم يغير ممارساتهن الأساسية داخل الصف، في حين ربطت أخريات بين الاعتماد وبين تعزيز التنوع في الاستراتيجيات التعليمية وزيادة التفاعل داخل البيئة الصفية. توضح منال ذلك بقولها:

"إحنا اللي كان واصل لنا إن هو عملية ترصد، وإنه لازم كذا، وإنهم يتبحثون ويتمحصون في كل حاجة، ويسألون الأطفال لكن طلع ان عملية التقويم جدًا مهمه هي هدفها إنها تجود عملية التعلم لا أكثر ولا أقل."

كما تشير صالحة إلى معنى مشابه عندما قالت:

"بالنسبة لي أنا موضوع التقويم الخارجي ترى جدًا بسيط، بس إحنا من لما كنا نسمع من الأشخاص الثانيين عقدناه وصعبناه، إحنا اللي كان واصل لنا إن هو عملية ترصد، وإنه لازم كذا، وإنهم يتبحثون ويتمحصون في كل حاجة."

تكشف أقوال المشاركتين أن المعنى الأولي الذي بُنِي حول الاعتماد المدرسي تشكل في البداية بوصفه تجربة قائمة على الرصد والتمحيص أكثر من كونه ممارسة تطويرية، وهو ما يعكس حالة من القلق والترقب تجاه الزيارة الاعتمادية. كما توحي هذه المعاني الأولية بأن معنى الاعتماد المدرسي لم يتشكل من خلال تجربة مباشرة، بل من خلال ما كان يُتداول بين المعلمات حول الزيارات والتقييم، الأمر الذي أسهم في بناء صورة ذهنية يغلب عليها التخوف والمبالغة في تصور طبيعة الاعتماد.

وتظهر خبرات المشاركتين أن المعنى المرتبط بالاعتماد المدرسي أعيد بناؤه تدريجيًا في ضوء الممارسة الفعلية؛ إذ بدأت كل منهما في إعادة تفسير الاعتماد بعد خوض التجربة الواقعية داخل الروضة. ففي حين ركزت صالحة على أن جزءًا من الخوف كان ناتجًا عن "تعقيد" المعلمات للتجربة قبل خوضها فعليًا، بدت منال أكثر تركيزًا على التحول من بناء معنى للاعتماد بوصفه عملية تفتيش إلى إعادة تفسيره بوصفه وسيلة لتحسين التعلم وتجويد الممارسة الصفية. ويظهر هذا التحول بصورة أوضح في قول منال:

"أنا متفائلة في خير، متفائلة بالاعتماد." ثم أضافت: "هو مو هدف، يعني إحنا نشى عليه لما نعمل واشتغل، أنا مو هدفي أخذ الاعتماد، هو رحلة تطوير صراحة.، يعني مو هدفي أنا أشتغل فيه، إذا راح الاعتماد خلاص أشيل الشيء هذا، أنا ما كان هدفي الاعتماد، أنا كان هدفي إني أنا أكون عطائي ورحلتي مع طفلي مستمرة."

يعكس هذا الحديث انتقالًا تدريجيًا في المعنى الذي أضفته المعلمة على الاعتماد المدرسي؛ من التوجس المرتبط بالتقييم إلى اعتباره عملية تطوير مستمرة ترتبط بتحسين البيئة التعليمية وجودة التعلم. كما تكشف عبارة "رحلة تطوير" أن المعلمة لم تعد ترى الاعتماد حدثًا مؤقتًا مرتبطًا بالزيارة فقط، بل عملية مستمرة لإعادة تحسين الممارسة المهنية داخل الروضة.

تشير هذه النتائج إلى أن المعاني التي تبنيها المعلمات حول الاعتماد المدرسي لا تتشكل بصورة ثابتة منذ البداية، بل يُعاد بناؤها تدريجيًا من خلال الممارسة اليومية والتفاعل المباشر مع الواقع المدرسي. ففي البداية ارتبط الاعتماد بالخوف من التقييم والرقابة، ثم بدأ يرتبط تدريجيًا بتحسين البيئة الصفية وتطوير تعلم الأطفال، وهو ما يعكس تحولًا في الطريقة التي أصبحت المعلمات ينظرن بها إلى الاعتماد ودورهن المهني داخله.

ويتسق ذلك مع نظرية بناء المعنى لـ Karl E. Weick، التي ترى أن الأفراد يعيدون تفسير الممارسات الجديدة من خلال الخبرة والتفاعل مع السياق التنظيمي، حيث يتغير المعنى تدريجيًا كلما ازداد الانخراط المباشر في التجربة الواقعية. ويمثل هذا التحول مثالًا واضحًا لعملية بناء المعنى كما وصفها Weick، حيث أعادت المشاركات تفسير الاعتماد المدرسي في ضوء خبراتهن المباشرة، وانتقل المعنى من كونه مرتبطًا بالمراقبة والتقييم إلى كونه مرتبطًا بالتطوير المهني وتحسين تعلم الأطفال.

تكشف الثيمات الرئيسة في هذه الدراسة أن المعاني التي بنتها معلمات الطفولة المبكرة حول الاعتماد المدرسي لا ترتبط بالجوانب الإجرائية فقط، بل تتشكل من خلال خبرات مهنية وتنظيمية وانفعالية تعيشها المعلمات داخل البيئة التعليمية. وقد أظهرت النتائج أن المعنى الذي أُضفي على الاعتماد المدرسي لم يكن ثابتًا منذ البداية، بل أُعيد بناؤه تدريجيًا من خلال الممارسة اليومية والتفاعل المباشر مع متطلبات الاعتماد داخل الصف. فبعض المشاركات بدأن التجربة بمعانٍ اتسمت بالغموض أو التخوف، ثم أعادت المشاركات تفسير الاعتماد المدرسي بوصفه ممارسة ترتبط بتحسين جودة التعلم وتطوير الممارسات التعليمية، وهو ما ينسجم مع نظرية بناء المعنى التي تؤكد أن المعاني تتشكل وتتغير من خلال الخبرة والتفاعل داخل السياق المهني.

كما أوضحت النتائج أن المعلمات لم يتفاعلن مع متطلبات الاعتماد المدرسي بالطريقة نفسها، بل اختلفت المعاني التي بنينها حول هذه المتطلبات تبعًا لخبراتهن المهنية وطبيعة بيئة العمل داخل الروضة. وفي الوقت نفسه، برزت ضغوط مهنية وتنظيمية ارتبطت بمتطلبات الجودة والمتابعة والتوثيق، بما يتفق مع أدبيات ضغط المساءلة التعليمية. كذلك كشفت النتائج عن خبرات انفعالية صاحبت محاولة المعلمات التكيف مع هذه المتطلبات والحفاظ على استقرار أدائهن المهني داخل الصف، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء نظرية العبء الانفعالي. ومن ثم، تشير النتائج إلى أن خبرة الاعتماد المدرسي لدى معلمات الطفولة المبكرة تمثل تجربة مهنية معيشة تتداخل فيها عمليات بناء المعنى مع متطلبات المساءلة والخبرات الانفعالية المرتبطة بالممارسة اليومية.

## 5. ملخص نتائج البحث:

توصلت هذه الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي تبني بها معلمات الطفولة المبكرة معنى الاعتماد المدرسي من خلال خبراتهن المهنية داخل البيئة التعليمية. واستنادًا إلى نظرية بناء المعنى، وأدبيات ضغط المساءلة التعليمية، ونظرية العبء الانفعالي، كشفت النتائج أن خبرة المعلمات مع الاعتماد المدرسي لا تقتصر على الجوانب التنظيمية أو الإجرائية، بل تتشكل من خلال تفاعل مستمر بين الخبرات المهنية، والضغوط التنظيمية، والخبرات الانفعالية، والمعاني التي تبنيها المعلمات تجاه متطلبات الاعتماد داخل البيئة التعليمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أربعة ثيمات مترابطة تمثلت في: بناء معنى الاعتماد المدرسي، والتعايش مع متطلبات المساءلة والضغط التنظيمي، والممارسة المهنية داخل الصف في ظل الاعتماد المدرسي، والتحول في معنى الاعتماد المدرسي. وتشير هذه الثيمات إلى أن خبرة معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي ليست خبرة موحدة أو ثابتة، بل تتشكل بصورة تدريجية من خلال التفاعل بين الخبرة المهنية ومتطلبات البيئة التنظيمية وطبيعة الدعم والتوجيه داخل المؤسسة التعليمية.

كما أوضحت النتائج أن المعلمات بدأن بناء فهمهن للاعتماد المدرسي من خلال معانٍ اتسمت في بعض الأحيان بالغموض والتركيز على المتطلبات الإجرائية، قبل أن يُعاد تشكيل هذا الفهم تدريجيًا عبر الممارسة الفعلية والتفاعل المباشر مع متطلبات الاعتماد. وفي الوقت نفسه، كشفت النتائج أن متطلبات التوثيق والمتابعة والمساءلة مثلت مصدرًا مهمًا للضغط المهني والانفعالي لدى بعض المشاركات، في حين ارتبطت الممارسة المهنية داخل الصف بتفسيرات المعلمات الخاصة لمعنى الجودة والممارسة التعليمية الجيدة، أكثر من ارتباطها المباشر بمتطلبات الاعتماد ذاتها.

وتبرز إحدى أهم نتائج الدراسة في الكشف عن التحول التدريجي في معنى الاعتماد المدرسي لدى بعض المعلمات؛ حيث انتقل من كونه ممارسة مرتبطة بالمتابعة والتقييم والرقابة إلى كونه فرصة للتطوير المهني وتحسين جودة التعلم داخل البيئة الصفية. ويعكس هذا التحول ما تؤكد عليه نظرية بناء المعنى من أن الأفراد يعيدون تفسير الممارسات التنظيمية في ضوء خبراتهم المباشرة وتفاعلهم المستمر مع السياق المهني الذي يعملون فيه.

ويسهم الإطار التفسيري للدراسة الحالية في تقديم فهم أعمق للاعتماد المدرسي في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال دمج منظور بناء المعنى بالسياقات التنظيمية والانفعالية المرتبطة بالممارسة المهنية. كما يوفر هذا الإطار عدسة تفسيرية تساعد على فهم الاعتماد المدرسي بوصفه خبرة مهنية تتشكل عبر التفاعل اليومي داخل البيئة التعليمية، وليس مجرد مجموعة من الإجراءات التنظيمية الثابتة.

وعلى الرغم من أن العينة كانت محدودة ومقيدة بسياق مهني محدد، فإنها أتاحت فهمًا معمقًا للخبرات التي عايشتها المشاركات، وأسهمت في الكشف عن أبعاد مهنية وتنظيمية وانفعالية قد لا تظهر من خلال الدراسات الكمية التي تركز على قياس مستوى تطبيق المعايير أو درجة توافرها.

## 6. المقترحات والتوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثتان بأهمية تعزيز برامج التهيئة والتطوير المهني المقدمة لمعلمات الطفولة المبكرة قبل وأثناء تطبيق الاعتماد المدرسي، بما يسهم في بناء فهم أعمق لفلسفة الاعتماد وأهدافه، ويعزز إدراك المعلمات لدوره بوصفه مدخلًا لتطوير الممارسات التعليمية وتحسين جودة التعلم، بما ينعكس إيجابًا على خبراتهن المهنية داخل البيئة التعليمية.

كما توصي الدراسة بمراجعة آليات تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي داخل مؤسسات الطفولة المبكرة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الجودة ومتطلبات الممارسة التعليمية اليومية، مع العمل على الحد من الأعباء التنظيمية والتوثيقية غير الضرورية، وتوفير الدعم المهني المستمر للمعلمات خلال مراحل تطبيق الاعتماد، بما يسهم في تعزيز جودة الممارسات التعليمية، والحد من الضغوط المهنية والانفعالية التي قد تصاحب تطبيق متطلبات الاعتماد المدرسي.

وتقترح الدراسة مستقبلًا إجراء بحوث نوعية تستكشف خبرات معلمات الطفولة المبكرة مع الاعتماد المدرسي في سياقات تعليمية متنوعة، ودراسة الكيفية التي تتشكل بها المعاني المرتبطة بالاعتماد عبر مراحل مختلفة من الخبرة المهنية. كما يمكن أن تتناول الدراسات المستقبلية أثر برامج التطوير المهني والسياسات التعليمية والتقويم الخارجي في تشكيل المعاني التي يبنيها المعلمون والمعلمات حول الاعتماد المدرسي وتطورها بمرور الوقت.

## 7. المصادر والمراجع:

### 1.7. المصادر والمراجع العربية:

أحمد، وسام إبراهيم. (2023). أساليب مواجهة الضغوط المهنية لدى معلمات رياض الأطفال في ظل جائحة كورونا في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية. مجلة الدراسات التربوية والنفسية. دراسات تربوية واجتماعية، 29(فبراير)، 30–101.

العتيبي، سارة حامد. (2024). معايير الاعتماد المدرسي في ضوء خبرات بعض الدول المتميزة وسبل الاستفادة منها في الاعتماد المدرسي في السعودية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، 37، 18–35.
https://doi.org/10.33193/JEAHS.37.2024.517

المهوس، فارس محمد، والعمري، علي حسن. (2026). واقع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مجال الإدارة المدرسية في مدارس التعليم الأهلي بمحافظة الخبر. مجلة الدراسات والبحوث التربوية، 6(16)، 419–454.

النغموش، منيرة سامي إبراهيم. (2024). تأثير سياسة الحوافز على الرضا الوظيفي للعاملين: دراسة تطبيقية على قطاع الطفولة المبكرة في محافظة الأحساء في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 6(61).

الهنيدي، زهراء عبدالله. (2024). مدى توافر متطلبات الاعتماد المدرسي في المدارس الأهلية بمحافظة الخرج في ضوء معايير هيئة تقويم التعليم والتدريب. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 5(60)، 104–152.

زايد، سهام محمد السيد. (2025). تصورات معلمات الطفولة المبكرة حول تعليم وتعلم مهارتي القراءة والكتابة وعلاقتها بممارستهن التدريسية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 44، 88–130. https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.624

### 2.7. المراجع والمصادر الإنجليزية:

Hochschild, A. R. (1983). The managed heart: Commercialization of human feeling. University of California Press

OECD. (2012). Starting Strong III: A quality toolbox for early childhood education and care. OECD Publishing

OECD. (2021). Starting Strong VI: Supporting meaningful interactions in early childhood education and care. OECD Publishing

OECD. (2020). Raising the quality of initial teacher education and support for early career teachers in Kazakhstan. OECD Education Policy Perspectives. https://doi.org/10.1787/68c45a81-en

OECD. (2022). Quality assurance and improvement in the early education and care sector. OECD Publishing

Spillane, J. P., Reiser, B. J., & Reimer, T. (2002). Policy Implementation and Cognition: Reframing and Refocusing Implementation Research. Review of Educational Research, 72(3), 387–431

UNICEF. (2024). Global report on early childhood care and education: The right to a strong foundation. UNICEF & UNESCO

ISSN: 2706-6495

Weick, K. E. (1995). Sensemaking in organizations. Sage Publications

Weick, K. E., Sutcliffe, K. M., & Obstfeld, D. (2005). Organizing and the Process of Sensemaking. Organization Science, 16(4), 409–421

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ ابتهال عبدالرحمن الحربي، الأستاذة الدكتورة/ مريم جمال الحارثي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.6

ISSN: 2706-6495

# أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات (دراسة وصفية تحليلية)

# Ethics of Professional Practice in Medical Social Work within Hospitals (A Descriptive analytical Study)

**إعداد:**

**الباحثة/ سديم محرز بامانع**

أخصائي اجتماعي أول، مستشفى جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: sadeembamanie@gmail.com

**الباحثة/ باسمه عبد العزيز الجهني**

أخصائي اجتماعي أول، مستشفى جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: basemahaaj@gmail.com

**الباحثة/ كريمة عبد الرؤوف محمد**

أخصائي اجتماعي أول، مستشفى جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: Kmohamadd11@gmail.com

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات، والكشف عن أهم التحديات المهنية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذا المجال، وتحليل صور تطبيق الأخلاقيات في الميدان الطبي، واعتمدت هذه الدراسة الوصفية التحليلية على منهج تحليل محتوى للمواثيق المهنية والوثائق العلمية ذات الصلة، وقد أظهرت المراجعة السردية التحليلية إلى أن الممارسة الأخلاقية في الخدمة الاجتماعية الطبية ترتكز على مبادئ كرامة الإنسان، والسرية، وحق تقرير المصير، والعدالة، والمسؤولية المهنية. كما بيّنت الأدبيات أن تطبيق هذه المبادئ يتأثر بتداخل الأدوار، والسياسات المؤسسية، وضغوط العمل، ومدى توافر الدعم والإشراف المهني. وظهرت أبرز صور التطبيق في حماية معلومات المريض، والدفاع عن حقوقه، والعمل ضمن الفريق متعدد التخصصات، واتخاذ القرارات في المواقف المعقدة. وخلصت الدراسة إلى أن تحويل المبادئ المهنية إلى ممارسة فعلية لا يعتمد على وعي الأخصائي وحده، بل يتطلب بيئة مؤسسية داعمة وسياسات واضحة وآليات للتشاور والتدريب المستمر، مع ضرورة إجراء دراسات ميدانية للتحقق من واقع التطبيق داخل المستشفيات. وفي ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج توصي الباحثات بتطوير سياسات وإجراءات تنظيمية واضحة داخل المستشفيات توضح حدود الدور المهني للأخصائي الاجتماعي الطبي ضمن الفريق العلاجي متعدد التخصصات، وإنشاء آليات دعم مؤسسي، كلجان أو مستشارين مختصين بالأخلاقيات المهنية، يمكن للأخصائي الاجتماعي الرجوع إليها عند مواجهة معضلات أخلاقية معقدة، خصوصاً في المواقف الحرجة والأزمات الصحية الطارئة.

**الكلمات المفتاحية:** علم الاجتماع الطبي، الخدمة الاجتماعية الطبية، الأخصائي الاجتماعي الطبي، أخلاقيات الممارسة المهنية، المواثيق المهنية.

ISSN: 2706-6495

# Ethics of Professional Practice in Medical Social Work within Hospitals (A Descriptive analytical Study)

**Sadeem Mehrez Bamanie**

Senior Specialist of Social Service, King Abdulaziz University Hospital, Saudi Arabia

**Basemah Abdulaziz Aljehany**

Senior Specialist of Social Service, King Abdulaziz University Hospital, Saudi Arabia

**Karima Abdulraouf Mohammed**

Senior Specialist of Social Service, King Abdulaziz University Hospital, Saudi Arabia

## Abstract:

This study aimed to identify the ethics of professional practice in medical social work within hospitals, uncover the most significant professional challenges facing social workers in this field, and analyze the application of ethics in the medical field. This descriptive-analytical study employed a content analysis methodology, examining professional charters and relevant scientific documents. The narrative-analytical review revealed that ethical practice in medical social work is based on the principles of human dignity, confidentiality, self-determination, justice, and professional responsibility. The literature also indicated that the application of these principles is influenced by overlapping roles, institutional policies, work pressures, and the availability of professional support and supervision. The most prominent examples of application include protecting patient information, defending patient rights, working within multidisciplinary teams, and making decisions in complex situations. The study concluded that translating professional principles into actual practice depends not only on the social worker's awareness but also requires a supportive institutional environment, clear policies, mechanisms for consultation and continuous training, and the necessity of conducting field studies to verify the reality of application within hospitals. In light of the study's findings, the researchers recommend developing clear policies and regulatory procedures within hospitals that clarify the professional role of the medical social worker within the multidisciplinary treatment team, and establishing institutional support mechanisms, such as committees or consultants specializing in professional ethics, that the social worker can refer to when facing complex ethical dilemmas, especially in critical situations and emergency health crises.

**Keywords:** Medical Sociology; Medical Social Work; Medical Social Workers; Professional Ethics; Professional Codes of Ethics

ISSN: 2706-6495

## 1. المقدمة:

تعتبر الخدمة الاجتماعية الطبية جزء أساسي من منظومة الرعاية الصحية، إذ تسهم في دعم المرضى وأسرهم لمواجهة الآثار الاجتماعية والنفسية المصاحبة للمرض، وتساعدهم على التكيف مع ظروفهم الصحية بما يعزز جودة حياتهم، ويعمل الأخصائي الاجتماعي الطبي ضمن فريق علاجي متعدد التخصصات، مما يضعه في مواقف مهنية تتطلب حساً عالياً بالمسؤولية والالتزام بالقيم الأخلاقية للمهنة.

وتؤكد الأدبيات أن أخلاقيات الممارسة تشكل الإطار الذي ينظم سلوك الأخصائي الاجتماعي ويوجه قراراته المهنية، خاصة في البيئات الحساسة كالمستشفيات، حيث تتقاطع قضايا السرية، وحق تقرير المصير، والعدالة، واحترام كرامة الإنسان (Reamer, 2018)، كما يعتبر الالتزام بالمواثيق المهنية، مثل مدونة أخلاقيات الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين، عنصر جوهري في ضمان ممارسة مهنية مسؤولة تحمي حقوق المرضى وتعزز الثقة بين مقدم الخدمة والمستفيد. (NASW, 2021)

وتتوافق أهمية أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي أولت القطاع الصحي اهتماماً بالغاً من خلال برنامج تحول القطاع الصحي، الهادف إلى رفع جودة وكفاءة الخدمات الصحية، وتحسين تجربة المستفيد، وتعزيز الرعاية الصحية الشاملة المرتكزة على الإنسان. ويعتبر الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية أحد المقومات الأساسية لتحقيق هذه المستهدفات، لما له من دور في ضمان تقديم خدمات صحية واجتماعية تتسم بالعدالة والمسؤولية المهنية، وتعزيز ثقة المستفيدين بالمنظومة الصحية، ودعم التكامل بين أعضاء الفريق الصحي بما يسهم في تحقيق جودة الرعاية واستدامتها.

ونظراً لما تشهده المؤسسات الصحية من تحديات تنظيمية وضغوط مهنية متزايدة، تظهر الحاجة إلى دراسة مدى حضور أخلاقيات الممارسة المهنية في الميدان العملي، وفهم طبيعة تطبيقها في المجال الطبي، وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية، من خلال استعراض بعض المواثيق المهنية وتحليل صور تطبيقاتها العملية في المجال الطبي.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

في أروقة المستشفيات، تُتخذ القرارات المهنية في لحظات قد تكون مصيرية للمريض وأسرته، حيث يقف الأخصائي الاجتماعي الطبي أمام مسؤوليات مهنية وأخلاقية كبيرة، تتطلب منه التوازن بين إنسانية الموقف ومتطلبات النظام الصحي، وهنا تظهر أهمية أخلاقيات الممارسة المهنية بوصفها الإطار الذي يوجه السلوك المهني ويحمي حقوق المرضى.

وقد أكدت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW, 2021) أن من المبادئ الأساسية للمهنة: احترام كرامة الإنسان، الحفاظ على السرية، دعم حق تقرير المصير، وتحمل المسؤولية المهنية، إلا أن الواقع العملي داخل المستشفيات قد يفرض تحديات تجعل تطبيق هذه المبادئ أكثر تعقيداً.

وتشير منظمة الصحة العالمية (WHO, 2024) إلى أن ما لا يقل عن 25% من العاملين في القطاع الصحي عالمياً أبلغوا عن أعراض القلق أو الاكتئاب أو الإرهاق خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي قد تؤثر على جودة الأداء واتخاذ القرار المهني، كما توصلت مراجعة علمية حديثة نُشرت في مجلة Human Resources for Health إلى أن متوسط انتشار الإرهاق المهني بين العاملين في القطاع الصحي بلغ حوالي 39% (Nagarajan et al., 2024)، هذه المؤشرات تبرز أن بيئة العمل الصحية قد تشكل ضغط حقيقي على الممارسات المهنية والأخلاقية.

ومن منظور علم الاجتماع الطبي، أشار بارسونز (Parsons, 1951) في تحليله لمفهوم "الدور المرضي" إلى أن العلاقة بين المريض ومقدم الرعاية تقوم على أدوار اجتماعية محددة، غير أن تعقد النظام الصحي الحديث قد يؤدي إلى تداخل الأدوار وظهور مواقف أخلاقية تحتاج إلى وعي مهني عالٍ وإطار تنظيمي واضح.

وعلى الرغم من وضوح المواثيق المهنية، إلا أن مدى انعكاسها فعلياً في الممارسة اليومية داخل أقسام الخدمة الاجتماعية الطبية لا يزال بحاجة إلى دراسة وتحليل، ومن هنا تنطلق هذه الدراسة للوقوف على أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية، وتحليل صور تطبيقها في الخدمة الاجتماعية الطبية.

### 2.1. تساؤلات الدراسة

1- ما هي أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية؟

2- ما هي أهم التحديات المهنية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات؟

3- ما صور تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية؟

### 3.1. أهداف الدراسة:

1- التعرف على أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية.

2- الكشف عن التحديات المهنية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات.

3- تحليل صور تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية.

### 4.1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إسهاماتها العلمية والعملية.

#### *1.4.1. الأهمية العلمية:*

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء حقل علم الاجتماع الطبي والخدمة الاجتماعية الطبية من خلال التعرف على أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية وتحليلها في سياقها الاجتماعي والتنظيمي في المجال الطبي، كما تعزز الفهم النظري من خلال الكشف عن التحديات المهنية التي قد تؤثر في الالتزام بهذه الأخلاقيات، وتحليل صور تطبيقها في الممارسة العملية، وتسهم كذلك في إثراء الأدبيات العربية في مجال أخلاقيات الخدمة الاجتماعية الطبية، عبر ربط المواثيق المهنية بالتطبيق الفعلي داخل المستشفيات، بما يوضح الإطار الأخلاقي المنظم للممارسة ويسد فجوة بحثية في هذا الجانب.

#### *2.4.1. الأهمية العملية:*

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في دعم خطط وسياسات العمل داخل المؤسسات الصحية، من خلال تقديم صورة واضحة عن أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية وواقع تطبيقها، كما تسهم نتائجها في مساعدة أصحاب القرار وإدارات المستشفيات على تطوير سياسات وإجراءات تنظيمية تعزز الالتزام بالأخلاقيات المهنية، ومعالجة التحديات التي قد تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في بيئة العمل، إضافة إلى ذلك، يمكن أن تستفيد الجهات المعنية بالتشريعات من مخرجات الدراسة في تحديث اللوائح وبناء برامج تدريبية ترفع من جودة الممارسة، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة الخدمات الصحية.

### 5.1. مصطلحات الدراسة:

- ***الأخلاقيات***

ورد في المعجم الوسيط أن "الخُلُق" هو السجية والطبع والدين، ويُقال حَسُنَ خُلُقُه أي اتصف بصفات محمودة. (مجمع اللغة العربية، 2004)

تعريف الأخلاقيات إجرائياً: مجموعة من المبادئ والقيم والمعايير التي تنظم سلوك الأخصائي الاجتماعي الطبي أثناء أدائه لعمله داخل المستشفى، وتوجه قراراته المهنية في تعامله مع المرضى وأسرهم والفريق الطبي.

- ***الممارسة المهنية***

ورد في المعجم الوسيط أن "الممارسة" تعني المعالجة والمزاولة والتجربة، ويُقال مارس الشيء أي زاولَه وخبره. (مجمع اللغة العربية، 2004)

تعريف الممارسة المهنية إجرائياً: هي الأداء الفعلي المنظم الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي الطبي لمهامه ومسؤولياته داخل المؤسسة الصحية، وفقاً للمعايير المهنية والأخلاقية المعتمدة في مجال الخدمة الاجتماعية.

- ***الخدمة الاجتماعية الطبية***

تُعرَّف الخدمة الاجتماعية الطبية بأنها أحد التخصصات الفرعية للخدمة الاجتماعية، ينهض بها أخصائيون اجتماعيون مؤهلون داخل المؤسسات الصحية، وتُعنى بدراسة الأبعاد الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المصاحبة للمرض، ومساعدة المريض وأسرته على التكيف معها، من خلال العمل ضمن فريق علاجي متعدد التخصصات يهدف إلى تحقيق الرعاية الشاملة للمريض. (NASW, 2021)

تعريف الخدمة الاجتماعية الطبية إجرائياً: هي مجموعة الخدمات والتدخلات المهنية التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي داخل أقسام المستشفى المختلفة، بهدف دعم المريض وأسرته اجتماعياً ونفسياً، والتنسيق مع الفريق الطبي، وفق إطار أخلاقي ومهني منظم يوجه ممارساته اليومية، وذلك في حدود ما تتناوله هذه الدراسة.

## 2. منهجية الدراسة.

### 1.2. نوع الدراسة ومنهجها:

تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية الوصفية التحليلية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في تناول أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات. وهدفت الدراسة إلى وصف المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية، وتحليل التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي، ومناقشة صور تطبيق هذه المبادئ والعوامل المؤثرة فيها كما تعرضها الأدبيات المهنية والدراسات السابقة. ولا تمثل الدراسة بحثًا ميدانيًا أو مراجعة منهجية، وإنما تقوم على التحليل النظري والتركيب النقدي للمصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

### 2.2. مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر العلمية والمهنية المرتبطة بأخلاقيات الخدمة الاجتماعية الطبية، شملت الكتب العلمية، والمقالات المنشورة في الدوريات المحكمة، والدراسات السابقة، والتقارير الصادرة عن المنظمات الصحية والمهنية. كما استعانت الدراسة بمدونة أخلاقيات الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيينNASW ، وبعض المواثيق بوصفها مراجع مهنية أساسية في تحديد عدد من المبادئ الأخلاقية الموجهة للممارسة.

### 3.2. معايير الاشتمال والاستبعاد:

اشتملت الدراسة على المصادر التي تناولت بصورة مباشرة أخلاقيات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الصحية، أو التحديات المهنية والتنظيمية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات، أو صور تطبيق المبادئ الأخلاقية في العمل ضمن الفريق الصحي وفي المواقف المهنية المعقدة. كما روعي أن تكون المصادر ذات صلة واضحة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وأن تكون منشورة في مصادر علمية أو مهنية موثوقة.

واستبعدت المصادر التي تناولت الأخلاقيات الطبية أو الصحية بصورة عامة دون ارتباط واضح بممارسة الخدمة الاجتماعية، وكذلك الدراسات التي ركزت على تخصصات صحية أخرى دون إمكانية الاستفادة منها في تفسير البيئة المهنية للأخصائي الاجتماعي. كما استبعدت المصادر المكررة، أو غير الموثقة، أو التي لم تقدم معلومات مرتبطة مباشرة بالمبادئ الأخلاقية أو التحديات المهنية أو صور التطبيق محل الدراسة.

### 4.2. أسلوب تحليل البيانات:

جرى تحليل المصادر المختارة تحليلًا وصفيًا نقديًا، من خلال قراءة مضامينها وتصنيف الأفكار والنتائج الواردة فيها وفق محاور الدراسة الرئيسة. وتم تنظيم التحليل في ثلاثة محاور تمثلت في المبادئ الأخلاقية للممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية، والتحديات المهنية والتنظيمية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المستشفيات، وصور تطبيق المبادئ الأخلاقية والعوامل المؤثرة فيها.

ولم يقتصر التحليل على تلخيص الدراسات والمصادر بصورة منفصلة، بل اعتمد على المقارنة بينها، والربط بين نتائجها، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف، وتحليل العلاقة بين المبادئ الأخلاقية المعيارية وظروف تطبيقها داخل المؤسسات الصحية. كما جرى التمييز بين ما تقرره مدونة الأخلاقيات والأدبيات المهنية بشأن الممارسة المطلوبة، وبين ما تعرضه الدراسات السابقة من مؤشرات حول التطبيق في بيئات صحية محددة، مع تقديم قراءة نقدية من جانب الباحث للقيود المؤسسية والتنظيمية التي تؤثر في تحويل المبادئ الأخلاقية إلى ممارسة مهنية.

### 5.2. الاعتبارات الأخلاقية:

اعتمدت الدراسة على مصادر علمية ومهنية منشورة، ولم تتضمن جمع بيانات من أفراد أو إجراء مقابلات أو استبانات أو ملاحظات ميدانية، ومن ثم لم تتطلب إجراءات موافقة أخلاقية خاصة بالمشاركين. والتزمت الدراسة بالأمانة العلمية في توثيق المصادر ونسبة الأفكار والنتائج إلى أصحابها، وتجنب عرض نتائج الدراسات السابقة باعتبارها بيانات ميدانية أصلية توصلت إليها الدراسة الحالية.

### 6.2. محددات الدراسة:

تتمثل أبرز محددات الدراسة في اعتمادها على التحليل النظري للمصادر المنشورة دون جمع بيانات ميدانية من الأخصائيين الاجتماعيين أو من المؤسسات الصحية، ولذلك لا يمكن تعميم استنتاجاتها بوصفها وصفًا مباشرًا لواقع الممارسة داخل جميع المستشفيات. كما أن الاعتماد على مدونة NASW بوصفها المرجع المهني الرئيس قد يحد من إمكانية تطبيق بعض الاستنتاجات على نظم صحية وثقافية وتشريعية مختلفة.

وتتأثر نتائج الدراسة كذلك بتنوع تصميمات الدراسات السابقة وسياقاتها، وبأن بعض المصادر تناولت العاملين الصحيين بصورة عامة ولم تركز على الأخصائيين الاجتماعيين وحدهم. كما أن الطبيعة النظرية الوصفية التحليلية للدراسة قد تنطوي على قدر من الانتقائية في اختيار المصادر وتفسيرها، وهو ما سعت الدراسة إلى الحد منه من خلال ربط المصادر بصورة مباشرة بأهداف الدراسة، والتمييز بين الأدلة المباشرة المتعلقة بالخدمة الاجتماعية الطبية والأدلة العامة المتعلقة ببيئة العمل الصحي.

## 3. التوجه النظري:

تنطلق هذه الدراسة نظرياً من مدخلين متكاملين يسهمان في فهم أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية، يتمثل المدخل الأول في نظرية الدور المرضي التي طرحها تالكوت بارسونز (Parsons, 1951)، والتي تنظر إلى المرض بوصفه حالة اجتماعية تحكمها أدوار وتوقعات متبادلة بين المريض ومقدم الرعاية، فالمريض يُعفى من بعض التزاماته الاجتماعية المعتادة مقابل التزامه بالتعاون مع الفريق العلاجي والسعي نحو الشفاء، في حين يُنتظر من مقدم الرعاية - ومن بينهم الأخصائي الاجتماعي الطبي

- الالتزام بمعايير مهنية وأخلاقية تحفظ للمريض كرامته وحقوقه، وتُسهم هذه النظرية في تفسير الطبيعة الاجتماعية للعلاقة العلاجية داخل المستشفى، وتبرز الحاجة إلى إطار أخلاقي واضح ينظم هذه العلاقة ويحدد مسؤوليات كل طرف فيها.

أما المدخل الثاني فيتمثل في مدخل الأخلاقيات التطبيقية في الخدمة الاجتماعية كما طرحه ريمر (Reamer, 2018)، والذي يقوم على أن الممارسة المهنية السليمة تستند إلى منظومة من المبادئ الأخلاقية الموجِّهة - كاحترام كرامة الإنسان، والحفاظ على السرية، ودعم حق تقرير المصير، وتحقيق العدالة - وهي المبادئ ذاتها التي تؤكدها المواثيق المهنية الدولية مثل مدونة الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW, 2021)، ويرى هذا المدخل أن الأخلاقيات إطار عملي يوجه القرار المهني في المواقف المعقدة التي تواجه الأخصائي الاجتماعي داخل بيئة العمل الصحي.

وبالجمع بين المدخلين، توضح هذه الدراسة أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية بوصفها محصلة للتفاعل بين البنية الاجتماعية للعلاقة العلاجية من جهة، والإطار المهني الأخلاقي الذي تفرضه المواثيق المهنية من جهة أخرى، وهو ما يوفر أساساً نظرياً متكاملاً لتحليل محاور الدراسة اللاحقة.

## 4. أدبيات الدراسة:

ترجع بدايات الخدمة الاجتماعية الطبية إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في ظل التحولات التي شهدتها النظم الصحية مع توسع المستشفيات وازدياد الوعي بأن المرض يتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية، وقد شكلت إسهامات ماري ريتشموند نقطة انطلاق مهمة في ترسيخ الطابع العلمي للممارسة المهنية، حيث أكدت في كتابها Social Diagnosis عام 1917 على ضرورة دراسة الحالة الاجتماعية بصورة منهجية لفهم الظروف المحيطة بالفرد (Richmond, 1917). وقد مثّل هذا الطرح الأساس النظري لما عُرف لاحقًا بمنهج دراسة الحالة، الذي أصبح ركيزة رئيسة في ممارسة الخدمة الاجتماعية داخل المستشفيات.

ومع بدايات القرن العشرين، بدأ إدماج الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات الصحية بشكل أكثر تنظيماً، خاصة في الولايات المتحدة، حيث أسهمت Ida Maude Cannon في تطوير الخدمة الاجتماعية الطبية داخل مستشفى ماساتشوستس العام، وأكدت على أهمية معالجة الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالحالة المرضية كجزء من العملية العلاجية (Cannon, 1913)، وعلى الجانب النظري، قدّم عالم الاجتماع تالكوت بارسونز إطار تحليلي مهم من خلال مفهوم "الدور المرضي" عام 1951، موضحًا أن المرض يمثل حالة اجتماعية تحكمها أدوار وتوقعات متبادلة بين المريض ومقدم الرعاية (Parsons, 1951)، وقد أسهم هذا التصور في تعزيز فهم العلاقة المهنية داخل المستشفيات وضرورة تنظيمها بإطار أخلاقي واضح.

ومع تطور الأنظمة الصحية، تزايد الاهتمام بأخلاقيات الممارسة المهنية في المجال الطبي، خاصة مع ظهور مواثيق مهنية تنظم سلوك الأخصائيين الاجتماعيين داخل المستشفيات، ومن هنا انطلقت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت واقع الممارسة الأخلاقية والتحديات المرتبطة بها، وهذا ما أكدته دراسة Dasgupta et al. (2025) التي تناولت التحديات الأخلاقية التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون الطبيون في بيئات العمل الصحية، خاصة في ظل الأزمات والضغوط المؤسسية، حيث أشارت إلى أن الممارسة اليومية داخل المستشفيات تتضمن مواقف أخلاقية معقدة تتعلق بتقرير المصير، والعدالة في تقديم الخدمة، وحدود السرية المهنية، وأن تطبيق المبادئ الأخلاقية يتأثر بعوامل تنظيمية ومستوى الدعم الإداري، كما توصلت دراسة Papouli (2022) إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يواجهون معضلات أخلاقية متكررة تتمثل في تعارض القيم المهنية مع سياسات المؤسسة، والضغوط الإدارية، وتضارب المصالح، مما يؤثر في عملية اتخاذ القرار المهني، وأكدت على أهمية التدريب المستمر وتوفير آليات دعم أخلاقي داخل المؤسسات الصحية، وتشير دراسة Al Muhaid (2023) إلى التحديات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الطبية السعودية عن وجود صعوبات تنظيمية ومهنية، مثل تداخل الأدوار وضعف الاعتراف بالدور المهني، وهو ما قد ينعكس على مستوى الالتزام

بالتطبيق العملي للأخلاقيات المهنية داخل المستشفيات، وتتفق معها دراسة Abu Shurayyan (2024) في أن واقع ممارسة الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الصحية يواجه تحديات ترتبط ببيئة العمل وضغوطها، مما يستدعي تعزيز السياسات التنظيمية والدعم الإداري لضمان تطبيق المعايير المهنية بصورة أكثر فاعلية.

وتضيف أدبيات عربية حديثة أبعاداً تكمل هذا الطرح؛ إذ تؤكد دراسة القحطاني وآخرون (2023) التي استطلعت آراء الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين في مستشفيات الطائف أن نجاح العمل ضمن الفريق الطبي يتطلب متطلبات معرفية ومهارية وقيمية محددة، من أبرزها الاطلاع المستمر على دليل السياسات والإجراءات المنظم للعمل، كما تناولت دراسة نهشل (2024) بمنهج كيفي التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي بالمملكة العربية السعودية، وخلصت إلى أن هذه التحديات تتكرر عبر مؤسسات صحية مختلفة رغم تباين سياقاتها، وفي سياق عربي آخر، تناولت دراسة المفتي وصباح (2023) الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي الطبي في مراكز الصحة النفسية بقطاع غزة، وأشارت إلى ارتباط فاعلية هذا الدور بوضوح الأدوار المؤسسية وتوافر آليات التفعيل العملي للسياسات؛ وتؤكد هذه الدراسات العربية الحديثة مجتمعة أن التحديات والصور التطبيقية التي تناولتها الأدبيات الدولية تتكرر بصورة مشابهة في السياق العربي والخليجي، مع بعض الخصوصية المرتبطة بالبنية التنظيمية والتشريعية المحلية.

وتشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية ترتبط ارتباط وثيق بواقع البيئة التنظيمية داخل المستشفيات، وأن التحديات المؤسسية قد تؤثر في مستوى تطبيقها، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لدراسة تجمع بين التعرف على أخلاقيات الممارسة المهنية، والكشف عن التحديات التي تواجه تطبيقها، وتحليل واقع حضورها الفعلي في المستشفيات، ومن هنا تتميز الدراسة الحالية بأنها تقدم قراءة تحليلية تربط بين المواثيق المهنية والتطبيق العملي، بما يسهم في فهم أعمق لأخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات، ويتيح بناء تصور علمي متكامل لأخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات، وتحديد المبادئ الأخلاقية الأساسية التي تستند إليها الممارسة، والمتمثلة في احترام كرامة الإنسان، والسرية، وحق تقرير المصير، والعدالة، والمسؤولية المهنية، إلى جانب تحليل واقع تطبيق هذه المبادئ في الميدان الطبي والكشف عن أبرز التحديات المهنية المرتبطة بها، وهو ما يمنح الدراسة قيمة علمية تتمثل في الربط بين الجانب التأصيلي والجانب التطبيقي، ويُسهم في دعم تطوير الممارسة المهنية ووضع أسس يمكن الاستفادة منها في تعزيز الالتزام الأخلاقي داخل المؤسسات الصحية.

## 5. الإطار النظري:

### أولاً: أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية.

يتناول هذا المحور أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية من خلال تحليل محتوى المواثيق المهنية المنظمة لهذه الممارسة، وفي مقدمتها مدونة أخلاقيات الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW, 2021)، بوصفها من أكثر المواثيق المهنية شمولاً وتفصيلاً في هذا المجال، إذ تحدد مجموعة من المبادئ الأخلاقية الجوهرية التي تشكل الإطار المرجعي لسلوك الأخصائي الاجتماعي الطبي داخل المستشفى، ويمكن استعراض أبرز هذه المبادئ وتحليل انعكاساتها في السياق الطبي على النحو التالي:

**1- احترام كرامة الإنسان:** يمثل احترام كرامة الإنسان وقيمته المبدأ الأخلاقي الأول الذي تقوم عليه مهنة الخدمة الاجتماعية، إذ يُلزم الأخصائي الاجتماعي الطبي بالتعامل مع كل مريض بوصفه إنساناً له قيمته الذاتية بصرف النظر عن حالته الصحية أو خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية (NASW, 2021)، وفي البيئة الطبية تحديداً، يتجسد هذا المبدأ في حماية المريض من أي شكل من أشكال التمييز أو التنميط أثناء تقديم الخدمة، وفي مراعاة الأبعاد النفسية والاجتماعية للمرض، بما ينسجم مع ما أكدته Cannon (1913) من ضرورة معالجة الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالحالة المرضية كجزء أصيل من العملية العلاجية.

**2- السرية:** تعتبر السرية من أكثر المبادئ الأخلاقية حساسية في بيئة العمل الطبي، لما تتضمنه الممارسة داخل المستشفيات من تبادل معلومات حساسة بين الأخصائي الاجتماعي والفريق الطبي متعدد التخصصات، ويُلزم هذا المبدأ الأخصائي الاجتماعي الطبي بعدم الإفصاح عن المعلومات الشخصية للمريض إلا في حدود ما يقتضيه العمل العلاجي أو ما ينص عليه القانون (Reamer, 2018)، غير أن طبيعة العمل الجماعي داخل المستشفى تفرض تحدياً خاصاً يتمثل في تحديد حدود السرية بين أعضاء الفريق العلاجي أنفسهم، وهو ما يستدعي وعياً مهنياً دقيقاً بمتى وكيف تُشارك المعلومات دون الإخلال بحق المريض في الخصوصية.

**3- حق تقرير المصير:** أما حق تقرير المصير فيقوم على تمكين المريض من المشاركة في القرارات المتعلقة بحالته العلاجية والاجتماعية، واحترام اختياراته طالما لم تُشكل خطراً على نفسه أو على الآخرين (NASW, 2021)، وتزداد أهمية هذا المبدأ داخل المستشفيات نظراً لما قد يعانيه المريض من ضعف في موقفه التفاوضي أمام الفريق الطبي، مما يجعل الأخصائي الاجتماعي الطبي وسيطاً مهنياً يدافع عن حق المريض في اتخاذ قراراته بنفسه، ويوازن في الوقت ذاته بين هذا الحق ومتطلبات النظام الصحي، وهو ما يعكس التوتر الذي أشارت إليه Dasgupta et al. (2025) بين حق تقرير المصير ومحدودية الخيارات المتاحة في بيئات الأزمات الصحية.

**4- العدالة:** ويرتبط مبدأ العدالة بضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمة الاجتماعية الطبية دون تمييز، وبالعمل على مواجهة العوائق البنائية التي قد تحول دون وصول فئات معينة من المرضى إلى الموارد الصحية والاجتماعية المتاحة (NASW, 2021)، ويتجلى هذا المبدأ في المستشفيات من خلال دور الأخصائي الاجتماعي في تقييم الاحتياجات المختلفة للمرضى وأسرهم وتوجيه الموارد المحدودة بما يحقق أكبر قدر من الإنصاف، خاصة في ظل الضغط المتزايد على الموارد الصحية الذي أشارت إليه منظمة الصحة العالمية (WHO, 2024).

**5- المسؤولية المهنية:** يتطلب هذا المبدأ من الأخصائي داخل المستشفى وعياً بحدود اختصاصه المهني، واستشارة الفريق العلاجي أو الإداري عند مواجهة مواقف تتجاوز نطاق مسؤولياته المباشرة، بما يحقق التكامل المهني داخل الفريق الصحي متعدد التخصصات، بالحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة والنزاهة في أداء عمله، ومراجعة ممارساته باستمرار في ضوء المعايير المهنية المعتمدة. (Reamer, 2018)

وتشكل هذه المبادئ الخمسة: كرامة الإنسان، السرية، حق تقرير المصير، العدالة، والمسؤولية المهنية، منظومة أخلاقية متكاملة تنسجم مع التوجه النظري الذي تبنته الدراسة، إذ تعكس من جهة الأبعاد الاجتماعية للعلاقة العلاجية التي أشار إليها بارسونز (Parsons, 1951)، وتترجم من جهة أخرى إطار الأخلاقيات التطبيقية الذي طرحه ريمر (Reamer, 2018)؛ غير أن حضور هذه المبادئ في المواثيق المهنية لا يعني بالضرورة سهولة تطبيقها في الواقع العملي، وهو ما يتناوله المحور التالي من خلال استعراض أبرز التحديات المهنية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في بيئة العمل الصحي.

يكشف تحليل هذه المبادئ أن أخلاقيات الخدمة الاجتماعية الطبية لا تعمل باعتبارها قواعد منفصلة، بل بوصفها منظومة مترابطة قد تنشأ داخلها حالات من التوتر والتعارض. فالحفاظ على السرية قد يتعارض في بعض الحالات مع واجب حماية المريض أو الآخرين، كما قد يتعارض احترام حق تقرير المصير مع تقدير الفريق الطبي لسلامة المريض أو أهليته لاتخاذ القرار. ومن ثم، فإن القيمة المهنية للأخصائي الاجتماعي لا تتمثل في التطبيق الحرفي لكل مبدأ بصورة منفردة، وإنما في قدرته على الموازنة بين المبادئ وتفسيرها في ضوء طبيعة الحالة والسياق القانوني والمؤسسي.

وتتفق هذه المبادئ الخمسة إلى حد كبير مع ما تنص عليه مواثيق مهنية دولية ومحلية أخرى؛ فالبيان العالمي للمبادئ الأخلاقية للخدمة الاجتماعية الصادر عن الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين (IFSW, 2018) يؤكد بدوره على كرامة الإنسان والعدالة

الاجتماعية وحق تقرير المصير بوصفها مبادئ جوهرية عابرة للسياقات الوطنية، كما تتضمن مدونة أخلاقيات الجمعية البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين (BASW, 2021) ومدونة الجمعية الأسترالية (AASW, 2020) ومدونة الجمعية الكندية ( CASW, 2005) صياغات مشابهة لهذه المبادئ، وإن اختلفت في بعض التفاصيل الإجرائية تبعاً للسياق التشريعي والثقافي لكل دولة. وعلى المستوى المحلي، تضمن دليل السياسات والإجراءات لأقسام الخدمة الاجتماعية الطبية الصادر عن وزارة الصحة السعودية (2022) فصلاً خاصاً بالميثاق الأخلاقي للأخصائي الاجتماعي الطبي، يعكس محاولة لترجمة هذه المبادئ الدولية إلى إطار تنظيمي محلي يراعي طبيعة النظام الصحي السعودي.

وترى الباحثات أن الاعتماد على مدونة NASW بوصفها المرجع الأساسي في تحليل هذا المحور يوفر إطارًا مهنيًا مفصلاً، إلا أن مقارنتها بمواثيق أخرى كالبيان العالمي لـ IFSW ومدونتي BASW وAASW تكشف عن اتفاق واسع حول المبادئ الجوهرية للمهنة، مقابل تفاوت في التفاصيل الإجرائية المرتبطة بالسياق التشريعي لكل دولة. أما دليل وزارة الصحة السعودية فيمثل محاولة محلية لتكييف هذه المبادئ الدولية مع خصوصية النظام الصحي والقيم الثقافية والدينية في المملكة، وإن كان لا يزال بحاجة إلى مزيد من التفصيل الإجرائي مقارنة بالمدونات الدولية الأقدم والأكثر نضجاً. وتبرز هنا الحاجة إلى مزيد من الدراسات التي تفحص أثر القيم الثقافية والعائلية والدينية في تفسير مفاهيم مثل الاستقلالية والخصوصية وحق تقرير المصير داخل السياق العربي والخليجي تحديدًا.

### ثانياً: التحديات المهنية في بيئة العمل الصحي.

يتناول هذا المحور أبرز التحديات المهنية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين داخل بيئة العمل الصحي، استناداً إلى ما كشفت عنه الدراسات السابقة التي استعرضتها الدراسة، ويمكن تصنيف هذه التحديات في ثلاث فئات رئيسة: تحديات تنظيمية، وتحديات مؤسسية وإدارية، وتحديات نفسية مرتبطة بضغوط العمل، إضافة إلى ما تفرضه سياقات الأزمات الصحية من تحديات إضافية.

**1- تحديات تنظيمية:** تتمثل التحديات التنظيمية في المقام الأول في تداخل الأدوار بين الأخصائي الاجتماعي وبقية أعضاء الفريق الصحي، وضعف الاعتراف المؤسسي بطبيعة الدور المهني للأخصائي الاجتماعي داخل المنظومة الطبية، وهو ما أكدته دراسة Al Muhaid (2023) التي رصدت صعوبات تنظيمية ومهنية تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الطبية السعودية، ويترتب على هذا التداخل غموض في حدود المسؤولية المهنية، مما قد يضع الأخصائي الاجتماعي في مواقف يصعب فيها تطبيق مبدأ المسؤولية المهنية الذي استعرضه المحور الأول بصورة واضحة. وتتفق مع ذلك دراسة نهشل (2024) التي تناولت بمنهج كيفي التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي بالمملكة العربية السعودية، وأشارت إلى تشابه هذه الصعوبات التنظيمية عبر مؤسسات صحية مختلفة، وهو ما يبرز أهمية أطر تنظيمية موحدة كدليل السياسات والإجراءات لأقسام الخدمة الاجتماعية الطبية الصادر عن وزارة الصحة السعودية (2022) في الحد من غموض الأدوار.

**2- تحديات مؤسسية وإدارية:** أما على المستوى المؤسسي والإداري، فتبرز تحديات تتعلق بتعارض القيم المهنية مع سياسات المؤسسة الصحية، وتضارب المصالح بين متطلبات الإدارة ومصلحة المريض، وهو ما توصلت إليه دراسة Papouli et al. (2022) التي أشارت إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يواجهون معضلات أخلاقية متكررة ناتجة عن هذا التعارض، ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة Abu Shurayyan (2024) من أن ضعف الدعم الإداري وضغوط بيئة العمل تشكل عائقاً أمام تطبيق المعايير المهنية بفاعلية، مما يستدعي تعزيز السياسات التنظيمية وآليات الدعم الأخلاقي داخل المؤسسات الصحية. وتؤكد دراسة القحطاني وآخرون (2023) التي استطلعت آراء الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين في مستشفيات الطائف أن من أبرز المتطلبات المعرفية لنجاح العمل ضمن الفريق الطبي الاطلاع المستمر على اللوائح والإجراءات المنظمة للعمل وتحديثها بصورة دورية، وهو ما يعكس أن الالتزام الأخلاقي داخل المؤسسة يرتبط بالكفاءة المهنية بقدر ارتباطه بالوعي القيمي.

**3- تحديات نفسية مرتبطة بضغوط العمل:** وتضاف إلى ما سبق تحديات نفسية مرتبطة بضغوط بيئة العمل الصحي ذاتها، إذ تشير منظمة الصحة العالمية (WHO, 2024) إلى أن ما لا يقل عن 25% من العاملين في القطاع الصحي عالمياً أبلغوا عن أعراض القلق أو الاكتئاب أو الإرهاق، فيما توصلت مراجعة Nagarajan et al. (2024) إلى أن متوسط انتشار الإرهاق المهني بين العاملين في القطاع الصحي بلغ نحو 39%، وتنعكس هذه الضغوط على الأخصائي الاجتماعي الطبي تحديداً في صورة إرهاق انفعالي قد يُضعف قدرته على الحفاظ على مستوى الحضور المهني والأخلاقي المطلوب في تعامله مع المرضى وأسرهم.

**4- تحديات مرتبطة بسياقات الأزمات:** وتزداد هذه التحديات حدة في سياقات الأزمات الصحية الطارئة، حيث بيّنت دراسة Dasgupta et al. (2025) أن الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين واجهوا خلال جائحة كوفيد-19 مواقف أخلاقية معقدة تتعلق بحق تقرير المصير والعدالة في تقديم الخدمة وحدود السرية المهنية، في ظل محدودية الموارد وضغط الطوارئ، وهو ما يكشف أن التحديات المهنية لا تنبع فقط من البنية التنظيمية المستقرة للمؤسسة الصحية، بل قد تتفاقم بصورة مؤقتة استجابة لظروف استثنائية تفرض إعادة ترتيب الأولويات الأخلاقية في لحظتها.

وتكشف هذه التحديات مجتمعة عن فجوة محتملة بين المبادئ الأخلاقية التي تنص عليها المواثيق المهنية، كما استعرضها المحور الأول، وبين الظروف الفعلية لبيئة العمل داخل المستشفيات، وهو ما يثير تساؤلاً جوهرياً حول مدى انعكاس هذه المبادئ فعلياً في الممارسة اليومية، وهو ما يتناوله المحور التالي من خلال تحليل واقع تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية داخل المستشفيات.

تشير مقارنة الدراسات إلى أن التحديات الأخلاقية لا تنشأ عادة من ضعف التزام الأخصائي الاجتماعي بالقيم المهنية وحده، وإنما تتشكل من تفاعل عوامل فردية وتنظيمية ومؤسسية. فقد يكون الأخصائي مدركًا لواجباته الأخلاقية، لكنه يعمل داخل مؤسسة لا تحدد دوره بوضوح، أو لا توفر له وقتًا كافيًا للتدخل، أو تفرض عليه سياسات إدارية تتعارض مع احتياجات المريض. وبذلك فإن تفسير القصور الأخلاقي بوصفه مشكلة فردية يؤدي إلى إغفال مسؤولية المؤسسة الصحية عن توفير بيئة تسمح بالممارسة المهنية السليمة.

كما تلاحظ الباحثات أن قوة الأدلة المعروضة ليست متساوية؛ فبعض الدراسات تناول الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين بصورة مباشرة، بينما تناولت مصادر أخرى العاملين الصحيين عمومًا. ويمكن الاستفادة من النوع الثاني في تفسير المناخ المؤسسي وضغوط العمل، لكن لا يجوز تعميم نتائجه مباشرة على الأخصائيين الاجتماعيين دون تحفظ. ويؤكد ذلك ضرورة التمييز في العرض بين الأدلة المباشرة الخاصة بالخدمة الاجتماعية الطبية والأدلة غير المباشرة المستمدة من بيئة الرعاية الصحية العامة.

## ثالثاً: صور تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات في ضوء الأدبيات السابقة.

يتناول هذا المحور أبرز صور تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات كما تعرضها الأدبيات المهنية والدراسات السابقة. ويعتمد المحور على الربط بين المبادئ الأخلاقية التي تناولها المحور الأول، والتحديات المهنية والتنظيمية التي عرضها المحور الثاني، بهدف تحليل الكيفية التي يمكن أن تتحول بها المبادئ الأخلاقية إلى ممارسات مهنية في سياق العمل الصحي، والعوامل التي تدعم هذا التطبيق أو تعوقه.

**1- التطبيق في إطار العمل الجماعي متعدد التخصصات:** يتجلى تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية بصورة أساسية في سياق العمل ضمن الفريق العلاجي متعدد التخصصات، إذ يقوم الأخصائي الاجتماعي الطبي بدور الوسيط الذي يترجم المبادئ الأخلاقية - كاحترام كرامة المريض والحفاظ على سريته - إلى ممارسات يومية أثناء التنسيق مع الأطباء والممرضين وبقية أعضاء الفريق، وهو الدور الذي أرسته إسهامات Ida Maude Cannon المبكرة في تأصيل الأبعاد الاجتماعية للعمل الطبي (Cannon, 1913)، ولا يزال يشكل حتى اليوم الإطار العملي الذي يمارس الأخصائي الاجتماعي من خلاله التزاماته الأخلاقية داخل المستشفى.

ويتمثل التطبيق الفعلي للأخلاقيات من خلال التزام الأخصائي الاجتماعي بمشاركة المعلومات الاجتماعية المرتبطة مباشرة بالخطة العلاجية، مع المحافظة على سرية البيانات الشخصية التي لا تخدم القرار الطبي، احترامًا لخصوصية المريض وكرامته، كما يتجسد التطبيق في نقل احتياجات المريض الاجتماعية إلى الفريق الطبي، والدفاع عن حقه في المشاركة في اتخاذ القرار، إضافة إلى الالتزام بحدود الاختصاص المهني والتعاون مع بقية أعضاء الفريق بما يحقق التكامل في تقديم الرعاية الصحية، وقد أوضحت المراجعة المنهجية التي أجراها Essex وآخرون (2023) أن المناخ الأخلاقي الإيجابي داخل المستشفى يسهم في تعزيز التعاون بين أعضاء الفريق الطبي، ويشجع على الالتزام بالممارسات الأخلاقية، ويحسن جودة التواصل واتخاذ القرار، بما ينعكس إيجابًا على جودة الرعاية المقدمة للمرضى. وفي السياق السعودي، تؤكد دراسة القحطاني وآخرون (2023) أن نجاح الأخصائي الاجتماعي الطبي في العمل ضمن الفريق الصحي بمستشفيات الطائف يرتبط بمعرفته التفصيلية بالمشكلات الاجتماعية للمرضى وبأدوات التدخل المهني، إلى جانب اطلاعه المستمر على اللوائح والإجراءات المنظمة للعمل. وفي السياق العربي الأوسع، تشير دراسة المفتي وصباح (2023) التي تناولت الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي الطبي في مراكز الصحة النفسية بقطاع غزة إلى أن فعالية هذا الدور ترتبط بمدى وضوح الأدوار المؤسسية وتوافر آليات التفعيل العملي للسياسات، بما يتسق مع ما تظهره الأدبيات الدولية في هذا المحور.

**2- التطبيق في المواقف الحرجة:** تظهر أخلاقيات الممارسة المهنية بصورة أكثر وضوحاً في المواقف التي تتداخل فيها الاعتبارات الطبية والاجتماعية والقانونية، إذ يواجه الأخصائي الاجتماعي حالات يصعب فيها تطبيق مبدأ أخلاقي واحد دون مراعاة المبادئ الأخرى، مما يستوجب استخدام الحكم المهني للوصول إلى القرار الأكثر تحقيقاً لمصلحة المريض، ومن أبرز هذه المواقف حالات العنف الأسري، وإساءة معاملة الأطفال أو كبار السن، ورفض المريض للعلاج، وتعارض رغبة الأسرة مع رغبة المريض، إضافة إلى محدودية الموارد الصحية أو الحاجة إلى المفاضلة بين أولويات تقديم الخدمة.

وتتضح صورة التطبيق أكثر في المواقف الحرجة التي تتطلب موازنة سريعة بين مبادئ متعددة، إذ بيّنت دراسة Dasgupta et al. (2025) أن الأخصائيين الاجتماعيين الطبيين، أثناء جائحة كوفيد-19، واجهوا ضغوطاً أخلاقية غير مسبوقة نتيجة اتساع مسؤولياتهم المهنية، وارتفاع أعداد الحالات، ومحدودية الموارد، الأمر الذي استدعى الاعتماد بصورة كبيرة على الحكم المهني، والتشاور مع الفريق الطبي، والتفسير المرن للمبادئ الأخلاقية بما يتناسب مع ظروف كل حالة، بدلاً من التطبيق الحرفي لمدونات الأخلاقيات.

**3- دور الدعم المؤسسي في التطبيق:** ويرتبط مستوى التطبيق الفعلي إلى حد كبير بمدى توافر آليات الدعم المؤسسي، إذ يؤكد ريمر (Reamer, 2018) أن الممارسة الأخلاقية السليمة تحتاج إلى أطر مؤسسية تتيح للأخصائي الاجتماعي التشاور واتخاذ القرار في المواقف المعقدة، وهو ما تنسجم معه توصيات دراسة Abu Shurayyan (2024) وAl Muhaid (2023) بضرورة تعزيز السياسات التنظيمية وبرامج التدريب المستمر باعتبارها شرطاً عملياً لتحويل المبادئ المدوّنة إلى سلوك مهني ثابت. وتنسجم هذه الرؤية مع ما تؤكده مدونتا الجمعيتين البريطانية (BASW, 2021) والكندية (CASW, 2005) من ضرورة توافر آليات إشراف مهني منتظم واستشارة أخلاقية منظمة كشرط لضمان جودة الممارسة، كما يمثل دليل السياسات والإجراءات لأقسام الخدمة الاجتماعية الطبية الصادر عن وزارة الصحة السعودية (2022) نموذجاً محلياً لهذا الدعم المؤسسي، من خلال تحديده لأدوار الأخصائي الاجتماعي ومهامه الإجرائية داخل أقسام الخدمة الاجتماعية الطبية بصورة موحدة.

ويظهر هذا الدعم في الواقع العملي من خلال وجود سياسات مكتوبة تنظم المحافظة على سرية المعلومات، وآليات واضحة للإبلاغ عن حالات العنف والإهمال، وإجراءات موحدة لتوثيق التدخلات الاجتماعية، وعقد اجتماعات دورية لمناقشة الحالات ذات الأبعاد الأخلاقية، إضافة إلى تفعيل لجان الأخلاقيات الصحية عند وجود تعارض بين المبادئ الأخلاقية أو صعوبة الوصول إلى قرار مهني،

كما تسهم البرامج التدريبية والإشراف المهني المستمر في تنمية قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تحليل المواقف الأخلاقية واتخاذ قرارات قائمة على أسس مهنية سليمة، وتشير دراسة Essex وآخرين (2023) إلى أن المناخ الأخلاقي داخل المؤسسات الصحية يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في جودة الممارسة الأخلاقية، وأن المؤسسات التي توفر بيئة داعمة وتواصلًا مهنياً فعالًا تحقق مستويات أعلى من الالتزام الأخلاقي بين العاملين الصحيين.

يكشف تحليل الأدبيات وجود فرق أساسي بين الممارسة الأخلاقية التي تقررها المواثيق والأدلة المهنية، وبين صور التطبيق التي توثقها الدراسات السابقة في بيئات العمل الصحي. فالمواثيق المهنية توضح ما ينبغي أن يلتزم به الأخصائي الاجتماعي، في حين تقدم الدراسات الميدانية مؤشرات متفاوتة حول كيفية ترجمة هذه المبادئ إلى ممارسات داخل المؤسسات الصحية. ولذلك لا يمكن اعتبار وصف إجراءات مثل المحافظة على السرية، أو الدفاع عن حقوق المريض، أو التشاور مع الفريق الصحي دليلًا على تحققها بصورة فعلية في جميع المستشفيات، ما لم تستند إلى نتائج ميدانية مباشرة.

وترى الباحثات أن صور التطبيق الأخلاقي يمكن فهمها من خلال علاقة مترابطة تبدأ بالمبدأ المهني، ثم تمر بتفسير الأخصائي للموقف، وتتأثر بالسياسات المؤسسية وتوزيع الأدوار والسلطة داخل الفريق الصحي، وتنتهي بالقرار المهني وآثاره على المريض. ووفق هذا التصور، لا يتحدد نجاح التطبيق بوعي الأخصائي الاجتماعي وحده، بل يرتبط كذلك بوضوح الأدوار المهنية، وتوافر الإشراف المتخصص، ووجود سياسات تنظم السرية والتوثيق والإبلاغ، وإتاحة آليات للتشاور في المواقف الأخلاقية المعقدة.

ويشير ذلك إلى أن الدعم المؤسسي يمثل عاملًا وسيطًا بين المبادئ الأخلاقية وصور تطبيقها في الممارسة المهنية. ومع ذلك، تظل الاستنتاجات الواردة في هذا المحور مقيدة بطبيعة الأدبيات والدراسات التي استند إليها البحث، ولا تمثل قياسًا مباشرًا لمستوى التطبيق داخل مستشفيات محددة.

ويتضح مما سبق أن المبادئ الأخلاقية تحدد الإطار المعياري للممارسة، بينما تكشف التحديات عن القيود التي تعوق تحويل هذا الإطار إلى سلوك مهني، وتوضح صور التطبيق الآليات التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي للتعامل مع هذه القيود. ومن ثم، لا ينبغي دراسة المبادئ والتحديات والتطبيق بوصفها موضوعات منفصلة، بل بوصفها حلقات متتابعة في عملية واحدة. فكلما ازدادت وضوحًا السياسات المؤسسية، وتحسن الاعتراف بدور الأخصائي الاجتماعي، وتوافرت آليات التشاور والإشراف، زادت إمكانية ترجمة المبادئ المهنية إلى قرارات متوازنة. أما في البيئات التي تتسم بغموض الأدوار وضغط الموارد وضعف الدعم، فتزداد احتمالات التعارض الأخلاقي والاجتهاد الفردي غير المنظم.

## 6. الخاتمة:

في بيئة تتقاطع فيها الجوانب الصحية مع الأبعاد الإنسانية، تعتبر أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية الركيزة التي تقوم على منظومة من المبادئ المتكاملة - أبرزها احترام كرامة الإنسان، والسرية، وحق تقرير المصير، والعدالة، والمسؤولية المهنية - وأن هذه المبادئ، رغم وضوحها في المواثيق المهنية، تواجه في الواقع العملي تحديات تنظيمية ومؤسسية ونفسية تحد من إمكانية تطبيقها الكامل، وأن فاعلية هذا التطبيق ترتبط بصورة وثيقة بمدى توافر الدعم المؤسسي والتدريب المستمر للأخصائيين الاجتماعيين.

وتخلص الدراسة إلى أن ترسيخ أخلاقيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات يتطلب جهدًا مؤسسيًا متكاملاً يجمع بين السياسات التنظيمية الداعمة، والتدريب المهني المستمر، وتعزيز الوعي الأخلاقي لدى الأخصائيين الاجتماعيين بمسؤولياتهم المهنية والإنسانية. كما تؤكد أن الالتزام بهذه الأخلاقيات يسهم في رفع جودة الخدمات الاجتماعية الطبية، وتعزيز ثقة المرضى وأسرهم، ودعم العمل ضمن الفريق الصحي بما يحقق رعاية صحية أكثر شمولية وإنسانية.

وتتوافق هذه التوجهات مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي أولت القطاع الصحي اهتمامًا كبيرًا من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية، وتعزيز كفاءة الكوادر المهنية، والارتقاء بمستوى الأداء وفق أفضل الممارسات والمعايير الأخلاقية، وبذلك يسهم في بناء نظام صحي يتمحور حول الإنسان، ويتميز بالكفاءة والاستدامة، ويعزز جودة الحياة، بما ينسجم مع تطلعات الرؤية الوطنية.

وفي الختام، تأمل الدراسة أن تسهم توصياتها في دعم تطوير الممارسة المهنية والارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية الطبية، وأن تكون منطلقًا لدراسات ميدانية مستقبلية تثري المعرفة العلمية، وتستكشف سبل مواجهة التحديات الأخلاقية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع الصحي، ويسهم في تحقيق التميز المهني والاستدامة في تقديم الخدمات الاجتماعية الطبية.

### 1.6. نتائج الدراسة:

أظهرت مراجعة الأدبيات والمواثيق المهنية المختارة أن الممارسة الأخلاقية في الخدمة الاجتماعية الطبية ترتكز على مجموعة مترابطة من المبادئ، أبرزها احترام كرامة الإنسان، والسرية والخصوصية، وحق تقرير المصير، والعدالة، والمسؤولية المهنية. ولا تعمل هذه المبادئ بصورة منفصلة، بل قد تتطلب الممارسة الميدانية الموازنة بينها عند تعارض متطلبات حماية المريض أو المؤسسة أو الفريق العلاجي.

كما أوضحت الأدبيات أن التحديات المؤثرة في الممارسة الأخلاقية تتشكل من تفاعل عوامل تنظيمية ومؤسسية ونفسية، من أبرزها تداخل الأدوار، وضعف الاعتراف المؤسسي بدور الأخصائي الاجتماعي، وتعارض السياسات مع مصلحة المريض، ومحدودية الموارد، وضغوط العمل، وغياب الدعم والإشراف المهني. وتشير هذه النتائج إلى أن الصعوبات الأخلاقية لا يمكن تفسيرها بوصفها قصورًا فرديًا لدى الأخصائي، وإنما ترتبط بدرجة كبيرة بخصائص البيئة التنظيمية التي يمارس عمله داخلها.

وتبين من تحليل الأدبيات أن صور التطبيق الأخلاقي تظهر بصفة خاصة في حماية معلومات المريض، والدفاع عن حقه في المشاركة في القرار، والعمل ضمن الفريق متعدد التخصصات، والتعامل مع حالات العنف والإهمال ورفض العلاج وتعارض رغبات المريض والأسرة. غير أن الأدلة المتاحة لا تسمح بالجزم بمستوى تحقق هذه الممارسات في المستشفيات بصورة عامة؛ لأنها مستمدة من دراسات أجريت في سياقات مختلفة، وبعضها تناول العاملين الصحيين عمومًا. ولذلك تخلص الدراسة إلى أن التطبيق الأخلاقي يتأثر بوضوح الأدوار والسياسات، وتوافر الإشراف والتدريب والتشاور الأخلاقي، مع الحاجة إلى دراسات ميدانية تقيس مستوى التطبيق داخل مؤسسات صحية محددة.

### 2.6. التوصيات:

1- تطوير سياسات وإجراءات تنظيمية واضحة داخل المستشفيات توضح حدود الدور المهني للأخصائي الاجتماعي الطبي ضمن الفريق العلاجي متعدد التخصصات.

2- إنشاء آليات دعم مؤسسي، كلجان أو مستشارين مختصين بالأخلاقيات المهنية، يمكن للأخصائي الاجتماعي الرجوع إليها عند مواجهة معضلات أخلاقية معقدة، خصوصاً في المواقف الحرجة والأزمات الصحية الطارئة.

3- تصميم برامج تدريب وتأهيل مستمر للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال الطبي حول أخلاقيات الممارسة المهنية وكيفية تطبيقها عملياً في المواقف اليومية والمعقدة على حد سواء.

4- إجراء دراسات ميدانية مستقبلية، كمية أو نوعية، تستطلع آراء الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم داخل المستشفيات حول واقع تطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية.

## 7. المراجع:

### 1.7. المراجع العربية:

القحطاني، علي جبران، السواط، أحمد فهد، آل عمر، عبد الله بن سعد، والقحطاني، عوض علي. (2023). المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي لنجاح فريق العمل في المجال الطبي. مجلة الخدمة الاجتماعية، 77(2)، 15-40. https://doi.org/10.21608/egjsw.2023.231841.1220

المفتي، أماني محمد، وصباح، سناء رياض. (2023). الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي الطبي في المراكز النفسية الحكومية وسبل تفعيلها. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 14(41). https://doi.org/10.33977/1182-014-041-011

مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط (الطبعة الرابعة). مكتبة الشروق الدولية.

نهشل، مها محمد. (2024). التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي في المملكة العربية السعودية: دراسة كيفية على الاختصاصيين الاجتماعيين. مجلة العلوم الاجتماعية، 52(2)، 80-120. https://doi.org/10.34120/jss.v52i2.2847

وزارة الصحة (المملكة العربية السعودية). (2022). دليل السياسات والإجراءات لأقسام الخدمة الاجتماعية الطبية (الإصدار الأول، 1443هـ). https://www.moh.gov.sa/Ministry/MediaCenter/Publications/Pages/2021-12-30-pdf.001

### 2.7. المراجع الأجنبية:

Abu Shurayyan, S. M. (2024). The professional practice of the social worker's role between reality and challenges: A descriptive study on a sample of social workers at health institutions in Yanbu - 2023. Journal of Humanities & Social Sciences, 8(8), 56–79. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R130624

Al Muhaid, S. T. (2023). Career challenges for social workers at Saudi medical institutions. Journal of Arts, 35(3), 69–91.

Australian Association of Social Workers. (2020). AASW code of ethics. https://aasw-prod.s3.ap-southeast-2.amazonaws.com/wp-content/uploads/2023/08/AASW-Code-of-Ethics-2020.pdf

British Association of Social Workers. (2021). The BASW code of ethics for social work. https://new.basw.co.uk/sites/default/files/resources/basw_code_of_ethics_-_2021.pdf

Canadian Association of Social Workers. (2005). CASW code of ethics. https://www.casw-acts.ca/en/what-social-work/casw-code-ethics

Cannon, I. M. (1913). Social work in hospitals: A contribution to progressive medicine. Russell Sage Foundation. https://archive.org/details/socialworkinhosp00cann

Dasgupta, A., Allen, S. E., Power, S. R., Washington, T. R., & Lewinson, T. D. (2025). Navigating crisis: A qualitative exploration of medical social workers' responses to ethical issues during COVID-19. BMC Medical Ethics, 26, Article 166. https://doi.org/10.1186/s12910-025-01330-1

Essex, R., Thompson, T., Evans, T. R., Fortune, V., Kalocsányiová, E., Miller, D., Markowski, M., & Elliott, H. (2023). Ethical climate in healthcare: A systematic review and meta-analysis. Nursing Ethics, 30(7–8), 910–921.

International Federation of Social Workers. (2018). Global social work statement of ethical principles. https://www.ifsw.org/global-social-work-statement-of-ethical-principles/

Nagarajan, R., et al. (2024). Global estimate of burnout among the public health workforce: A systematic review and meta-analysis. Human Resources for Health, 22, Article 17.

National Association of Social Workers. (2021). Code of ethics of the National Association of Social Workers. NASW. https://www.socialworkers.org/About/Ethics/Code-of-Ethics/Code-of-Ethics-English

Papouli, E., Chatzifotiou, S., & Tsairidis, C. (2022). Ethical dilemmas and ethics issues in social work practice: A nationwide study of Greek social workers. The British Journal of Social Work, 52(8), 4795–4814. https://doi.org/10.1093/bjsw/bcac084

Parsons, T. (1951). The social system. New York, NY: Free Press.

Reamer, F. G. (2018). Ethical standards in social work: A review of the NASW code of ethics (3rd ed.). NASW Press. https://www.socialworkers.org/LinkClick.aspx?fileticket=KZmmbz15evc%3D&portalid=0

Richmond, M. E. (1917). Social diagnosis. Russell Sage Foundation. https://archive.org/details/socialdiagnosis00rich

World Health Organization. (2024). Protecting health and care workers' mental health and well-being. https://www.who.int/news/item/25-04-2024-202404_protecthw_mentalhealth

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ سديم محرز بامانع، الباحثة/ باسمه عبد العزيز الجهني، الباحثة/ كريمة عبد الرؤوف محمد، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.7